

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

دائرة : اللغة العربية

شعبة : النحو والصرف

بحث مقدم لنيل درجة التخصّص الأولى (الماجستير)

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي
المكتبة
رقم القيد ٢١٧٤٠٠١ التاريخ ٢٠٠٣

بعنوان :

صرف ابن مالك في الكافية الشافية

إعداد الطالب : كامل عمر أحمد محمد

إشراف الدكتور : عبد المنعم الشيخ عثمان

للعام ٢٠٠٣ م - ٢٠٠٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

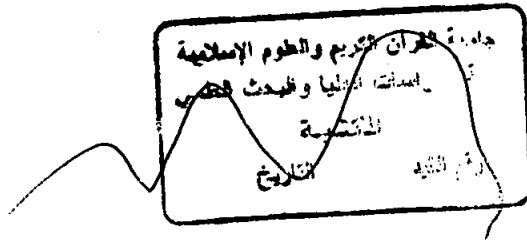
﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ

وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة فصلت

آية رقم (٣٣)



الإهداء

إلى من كان لهما الفضل الأول بعد الله في رعاية أولى خطواتي على الطريق ، إلى منبع الحب ورمز العطاء ، إلى والدي ووالدتي . أقدم هذا الجهد المتواضع ، عنوان محبة ورمز وفاء . عسى أن أurd جزءاً يسيراً مما لهما عليّ من أيادٍ بيضاء .

وإلى إخواني وأخواتي متعمهم الله بالصحة والعافية . وإلى من سهروا معي الليالي حتى إعداد هذا البحث . . فأليك زوجي الإهداء وكذا الأبناء .

شكر وتقدير

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾^(١) صدق الله العظيم .

فأما بعد ؛ فإني أشكر الله ثم المسؤولين في جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية لإتاحتهم لي فرصة التحضير فيها .

وأخص بالشكر كلية الدراسات العليا عميداً ، وموظفين ، وعمالاً ، على تفضلهم ورعايتهم ومعاونتهم إياي .

كما يسرني ؛ أن أتقدم بالشكر الجزيل مقروناً بالعرفان ، مصحوباً بالاعتراف بالفضل ، إلى سعادة الأستاذ الدكتور / عبدالمنعم الشيخ عثمان ، فقد رعى هذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن استوى على سوقه ، وقد شمله بعلمه الجَمِّ وفكره النير ، ورأيه السديد ، فجزاه الله عني وعن العلم وطلابه خير الجزاء .

والشكر موصول للأستاذ الدكتور / محمد بن حمزة السليمانى عميد معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى بمكة المكرمة وجنده الكرام على ما قدموه لي من عون ، كان له الأثر الكبير في رفق هذا البحث بالمراجع والمصادر المتعددة .

وامتثالاً لقول خير البشر محمد بن عبد الله — عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم — : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " وعملاً بهذا القول ؛ أتقدم بالشكر والتقدير للعاملين في مكتبي جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية وجامعة أم درمان الإسلامية ، حيث وجدت منهم كلَّ عون ومساعدة ، مما سهل للباحث المسير في متابعة البحث .

وختاماً أشكر كلَّ أستاذ غرس في غرساً طيباً وأعاني على إعداد هذا البحث مساهماً بجهده ووقته وفكره وعلى رأسهم الدكتور / نصار حميد الدين من اليمن السعيد ، الذي فتح لي مكتبته الخاصة ولم يبخل بنصحه وإرشاده وكذا الدكتور / حيدر مصطفى البدراني من أبناء سوريا . والشكر موصول — أيضاً — لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذا البحث وتقويمه فجزى الله الجميع عني خير الجزاء .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا .

(١) من الآية رقم (١٩) من سورة (النمل) .

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .
الحمد لله الذي تكفل بحفظ كتابه ، وعلمنا لغة القرآن لتدبر معانيه ووجوه إعرابه ،
وأوقفنا على محكم آيه وفصل خطابه .
أما بعد :

فإن من أجل العلوم علوم العربية ، إذ هي الوسيلة إلى فهم كتاب الله . وجهود السلف
الصالح في هذا المجال لا تحفى على ذي بصيرة وما زالت حاجة الأمة لاستخراج ما في تراثها
من كنوز معرفية تحتاج إلى المضي قدماً وبلا توان حتى يستمر العطاء ويخلد التراث .
ولمّا كانت الدراسات النحوية تَمَسُّ لغة القرآن الكريم و تذلل فهم كل غامض من
فقه وأدب وغير ذلك ؛ أحببت أن تكون دراستي مرتبطة بهذا المجال ؛ لما له من أهمية كبيرة ؛
فهو المقوم للسان العربي .

لذا كان لا بد لي أن أسأل أساتذة هذا العلم لإرشادي إلى موضوع ينتفع به الباحثون
وطلاب العلم ، ويرضي طموحاتي فأرشدت إلى كثر من هذه الكنوز ، ألا وهو (شرح
الكافية الشافية لابن مالك) .

وابن مالك — كما هو معلوم — علم من أعلام النحو في القرن السابع الهجري .
وكتابه (شرح الكافية الشافية) يمتاز بالابتكار وسهولة المآخذ .

ولهذه الأهمية التي ذكرت ، ولما يمتاز به ابن مالك من عقلية فذة ؛ سعدت أن يكون
(**صرف ابن مالك في الكافية الشافية**) موضوعاً لدراستي ، بعد أن عرضه علي
سعادة الدكتور / عبدالمنعم الشيخ عثمان قبل أن يكون مشرفاً على هذا البحث .

وقد كلفني هذا الاختيار مصاعب جمة ، وعقبات جساماً ، فنسخة الكتاب المطبوعة
ليست في متناول اليد ، مما جعلني أسعى دائباً حتى وجدتها بعد طول عناء .

وهكذا بدأت رحلة البحث ، بعد أن استعنت بالله عز وجل واعتمدت على ما هو متاح
لدي ، ولم أدخر جهداً ووقتاً للنهوض بهذا البحث .

وإني ما ذكرت هذه العقبات إلا اعتذاراً لما قد يحصل في هذه الرسالة من الزلل
والسهو . والكمال بعدُ لله تعالى .

وتركز المقدمة في النقاط الآتية :

أولاً - أسباب اختيار الموضوع :

وتتمثل الأسباب في الآتي :

- أ- جمع صرف ابن مالك في الكافية الشافية والتعليق عليه قدر الإمكان .
- ب- الرغبة لدى الباحث في خوض المباحث المصرفية والتعلق بها .
- ج- أهمية كتاب شرح الكافية الشافية وقيمتها في علم الصرف العربي .
- د- الوقوف على مدى تأثير ابن مالك بسابقه وتأثيره في لاحقيه في المسائل المصرفية.

ثانياً - أهمية البحث :

تتمثل أهميته في الآتي :

- أ- السعي إلى دراسة توضح القواعد المصرفية .
- ب- الوقوف على آراء بعض العلماء ، مقارنة بما أورده ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) .

ثالثاً - أهداف البحث :

وتتجلى الأهداف في الآتي :

- أ- الكشف عن جهود ابن مالك المصرفية .
- ب- الكشف عن منهجه الصرفي في (شرح الكافية الشافية) .
- ج- أن الصرف علم مهم لخدمة علوم اللغة العربية ؛ فلا بدّ من التنبيه إليه .
- د- أن الصرف علم مهم يحتاج إلى من يسهم في توضيحه .

رابعاً - مشكلة البحث :

وتظهر مشكلة البحث فيما يلي :

- أ- قلة الدراسات التي تناولت القضايا المصرفية عند ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) .
- ب- غموض بعض التراكيب والعبارات لدى ابن مالك .

خامساً - الدراسات السابقة :

لا توجد دراسة سابقة لصرف ابن مالك في الكافية الشافية بعينها ولكن هناك تحقيقاً للكتاب قام به كل من الدكتور / عبدالمنعم هريدي والدكتور / أحمد الرصد من مصر . ومن المملكة العربية السعودية حققه الدكتور / راشد راجح الشريف . وكذلك كانت للدكتور / محمد آدم الزاكي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان : (أثر ابن مالك في الدراسات المصرفية) . وقف فيها على الكتاب .

سادساً - المنهج :

المنهج الذي اتبعته في هذا البحث ، هو المنهج الوصفي التحليلي . وسرت فيه بخطوات تمثلت في الرجوع إلى عدد كبير من المصادر في مقدمتها كتب اللغة والنحو والصرف والقراءات والحديث والدواوين الشعرية ومعاجم البلدان ومعاجم اللغات وكتب التاريخ وغيرها . ورمزت للنص بالحرف (ص) وللشرح والدراسة بالحرف (ش) . وتابعت ابن مالك في شرحه كثيراً ثم خرجت الشواهد في أغلب الأحيان ورددتها إلى المصادر التي ذكرتها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً . ويئت مدى تأثر ابن مالك بالعلماء السابقين وتأثيره في اللاحقين .

سابعاً - هيكل البحث :

يتكون البحث من مقدمة وأربعة أبواب . وقد قسمت الأبواب إلى فصول والفصول إلى مباحث على النحو التالي :

الباب الأول : (المؤلف) . ويحتوي على الآتي :

الفصل الأول : نشأته وعصره وعلمه ومؤلفاته .

الفصل الثاني : نشأة الصرف ومفهومه ومنهج البحث .

الباب الثاني : (أمور تختص بالأسماء) وتحدثت في :

الفصل الأول : التذكير والتأنيث .

الفصل الثاني : الجموع .

الفصل الثالث : التصغير والنسب .

الباب الثالث : (أمور مشتركة بين الفعل والاسم) وتناولت فيه :

الفصل الأول : الإمالة والوقف والتقاء الساكنين .

الفصل الثاني : المجرد والمزيد ، وهمزة الوصل .

الباب الرابع : (الفعل والاسم بين الإبدال والإعلال وبين الإدغام والتصريف) وتحدثت في :

الفصل الأول : الإبدال والإعلال .

الفصل الثاني : الإدغام وتصريف الأفعال والأسماء المشتقة .

ثامناً / الخاتمة :

وتشتمل على التلخيص والنتائج والتوصيات .

تاسعاً / الفهارس :

وتحتوي على الفهارس الآتية :

- أ- فهرس الآيات القرآنية .
- ب- فهرس الأحاديث .
- ج- فهرس الآيات الشعرية .
- د- فهرس الحكم والأمثال والأقوال .
- هـ- فهرس القبائل والبطون .
- و- فهرس الأماكن والبلدان .
- ز- فهرس الأعلام .
- ح- فهرس المصادر والمراجع .
- ط- فهرس الموضوعات .

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبله بقبول حسن وأن ينفع به ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباب الأول

المؤلف

الفصل الأول : نشأته وعصره وعلمه ومؤلفاته .

الفصل الثاني : نشأة الصرف ومفهومه ومنهج البحث.

الفصل الأول

نشأته وعصره وعلمه ومؤلفاته

- المبحث الأول : نشأته وحياته .
- المبحث الثاني : عصره .
- المبحث الثالث : علمه ومؤلفاته .

المبحث الأول نشأته وحياته

اسمه ونسبه :

هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني ، وردت هكذا سلسلة نسبه في دائرة المعارف الإسلامية^(١) وتاريخ الأدب العربي^(٢) . وقد أسقط بعض المؤرخين^(٣) من سلسلة النسب " محمدًا " اسم جده الأول ، و " عبدالله " اسم جده الأعلى .

نسبه :

الطائي ، والجياني .

أما (الطائي) فنسبة إلى قبيلة (طيء^(٤)) العربية المشهورة التي استوطنت الأندلس ، أثناء الفتح الإسلامي لها .
وأما (الجياني) فنسبة إلى بلدة (جيان^(٥)) إحدى مدن الأندلس .

مولده :

ولد ابن مالك — (جيان) سنة (٥٩٨هـ) أو سنة (٦٠٠هـ) أو سنة (٦٠١هـ) . وما تظمن إليه النفس أن مولده كان سنة (٦٠٠هـ) لأن أغلب المؤرخين اقتصر عليها ، ولم يشر إلى غيرها من السنين ، ومنهم ابن كثير^(٦) ، وابن شاعر^(٧) .

-
- (١) انظر : ج ١ ص ٣٨١ ، ط/ دار الشعب — القاهرة .
 - (٢) انظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ٢٧٥ ، ط/ دار المعارف — القاهرة ، ط ٢ .
 - (٣) انظر : ابن شاعر ، فنون الوفيات ، تحقيق : محمد محي الدين عوض ج ٢ ص ٤٥٣ ط/ مطبعة السعادة — مصر ١٩٥١ م ، والسويطي ، بغية الرعاة — تحقيق : محمد أبو الفضل ج ١ ص ١٣٠ ، ط/ عيسى الحلبي ، القاهرة ١٣٨٤هـ — ١٩٦٥ م ط ١ .
 - (٤) انظر : ابن منظور لسان العرب ط/ دار إحياء التراث العربي بيروت ١٤١٩هـ / ١٩٩٩ م ط ٣ (طيء) .
 - (٥) انظر : ياقوت الحموي ، معجم البلدان ج ٢ ص ١٩٥ ، ط/ دار صادر — بيروت .
 - (٦) انظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ج ١٣ ص ٢٦٧ ط/ مطبعة السعادة — مصر .
 - (٧) انظر : فوات الوفيات ج ٢ ص ٤٥٢ .

أسرته :

لا يعرف شيء عن أسرته بجيان ، ولا عن والديه ، لأن ابن مالك لم يذكر شيئاً في هذا الصدد ، ولم يتعرض أحد من الرواة لذلك ، وأغلب الظن أن والديه توفيا وهو صغير ، وهذا — إن صح — يمكن اعتباره داعياً من دواعي الرحلة ، وسبباً من أسباب الإقامة بالشرق وعدم العودة إلى مسقط رأسه كما فعل أكثر علماء الأندلس من قبله ^(١) .

حياته :

تعلّمه وشيوخه بالأندلس : نشأ ابن مالك في بلدة (جيان) وفيها تلقى علوم الدين واللغة ، حيث أخذ القراءات والنحو عن الشيخ ثابت بن خيار الكلاعي ، (ت ٦٢٨ هـ ^(٢)) ثم تتلمذ على الشيخ أبي علي الشلوين ، (ت ٦٤٥ هـ ^(٣)) .
قال المقرئ " فمن أخذ عنه بجيان ، أبو المظفر . وقيل أبو الحسن ثابت بن خيار ابن الطيلسان ، وأبو رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف ابن خيار الكلاعي من أهل لبلة . وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوّار وقرأ كتاب سيويه على أبي عبدالله ابن مالك المارشاني " ^(٤) .

رحلته إلى المشرق وأشهر شيوخه :

نظراً لما كان يسود بلاد الأندلس من فتن واضطرابات نتجت عن اعتداءات الصليبيين على المسلمين ، رحل ابن مالك كما رحل غيره من العلماء إلى بلاد الشام ؛ لما كانت تتمتع به من أمن واستقرار حيث إنها كانت مركزاً للخلافة الأيوبية ^(٥) ، فقدم دمشق ومكث بها مدة ، وكانت تعجّ بالعلماء الذين رحلوا إليها من المشرق بسبب الغارات التتيرية الممجية على العراق . وقد بذل العلماء في ذلك الوقت جهوداً متفانية في البحث والتصنيف للتعويض عما خسرت من المصنفات التي أتلّفها التتار عند غزوهم للبلاد الإسلامية الشرقية .

-
- (١) انظر : ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . تحقيق : محمد كامل بركات ، ص ٣ ، ط / دار الكتاب العربي — القاهرة ١٣٨٧ هـ — ١٩٦٧ م .
 - (٢) انظر : بغية الوعاة ج ١ ص ٤٨٢ .
 - (٣) انظر : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٤ .
 - (٤) انظر : المقرئ التلمساني ، نفع الطب تحقيق : محمد محي الدين عوض ج ٢ ص ٤٢١ . ط / مطبعة السعادة — مصر ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٩ م ط ١ .
 - (٥) انظر : ابن مالك ، إكمال الإعلام ، تحقيق : سعد بن حمدان الغامدي ج ١ ص ٣٥ ، ط / مكتبة المدني — جدة — ١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م .

- وتلمذ ابن مالك في دمشق على مجموعة من العلماء منهم :
- أ- أبو صادق الحسن بن صباح المتوفى سنة ٦٣٢هـ^(١) .
- ب- وأبو الفضل نجم الدين مكرم المتوفى سنة ٦٣٥هـ^(٢) .
- ج- وأبو الحسين علي السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ^(٣) .
- د- ومحمد بن الفضل المرسي المتوفى سنة ٦٥٥هـ^(٤) .
- ثم توجه بعد ذلك إلى حلب ، وفيها أخذ النحو عن ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ^(٥)) ، كما حضر عند تلميذه ابن عمرو (ت ٦٤٩هـ^(٦)) . وبعد أن أتم دراسته في حلب اشتغل بالتدريس فيها .
- ثم انتقل إلى حماة وتصدر فيها للتدريس مدة ، ثم عاد أخيراً إلى دمشق ليستوطن فيها . وتصدر فيها للتصنيف ، وولي مشيخة العادلية الكبرى .

وفاته :

- ظل ابن مالك يشتغل ويصنف في دمشق إلى أن توفي فيها سنة (٦٧٢هـ^(٧)) . ودفن بسفح جبل قاسيون . رحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء .

(١) انظر : أبو الفلاح عبدالحى الحنبلي ، شذرات الذهب مج ٣ ج ٥ ص ٤٨ ، ط/المكتب التجاري للطباعة- بيروت .

(٢) انظر : إكمال الإعلام ، ج ١ ص ٣٣ .

(٣) انظر : السبكي ، طبقات الشافعية ، تحقيق : عبدالفتاح محمد ومحمود الطباحي ج ٨ ص ٩٧ ، ط/ مطبعة عيسى الحلبي ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤ ط ١ .

(٤) انظر : شذرات الذهب مج ٣ ج ٥ ص ٢٦٩ .

(٥) انظر : المصدر السابق مج ٣ ج ٥ ص ٢٢٨ .

(٦) انظر : بغية الوعاة ج ١ ص ٢٣١ .

(٧) انظر : المصدر السابق ج ١ ص ١٣٤ .

المبحث الثاني عصره

لمحة :

إن ابن مالك من الذين نالوا حظاً أوفى من الشهرة وذبوع الصيت ، وقد نالت الترجمة لحياته ونواحي عصره المختلفة نصيباً كبيراً من الدراسة ، قلّ أن يجدها أحدٌ من النحاة والعلماء . ولذا ؛ فقد رأى الباحث أن يُكتفى هنا بلمحات عن الحياة السياسية ، والاجتماعية والفكرية عن عصر ابن مالك ^(١) .

الحالة السياسية :

تحقق للمسلمين الذين خرجوا من شبه الجزيرة العربية بهدف هداية الناس لدين الله ﷺ في أقل من قرن أن يدخلوا كثيراً من الأقطار البعيدة ، وقد أسسوا في المغرب دولة الأندلس وأقاموا على أرضه حضارة ما زالت آثارها إلى يومنا هذا . وبعد أن تفرقت كلمة المسلمين ، وانقسموا على أنفسهم شيعاً وطوائف تدهورت تلك الدولة ، بل الحضارة التي دامت طويلاً في ولايات الأندلس . " فلم يأت منتصف القرن السابع الهجري حتى كانت ولايات الأندلس الشرقية والوسطى كلها قد سقطت في أيدي أسبانيا المسيحية وأخذت الأندلس — عندئذ — تواجه شبح الفناء " ^(٢) .

ولما كان الوضع في الأندلس على هذا الاضطراب هاجر ابن مالك إلى المشرق . ولم يكن المشرق في حالته السياسية أحسن حالاً من الأندلس . فقد كان معتركاً لأطماع الصليبيين في القدس . وأحقاد التتار على الإسلام والمسلمين . فقد كانت حملاتهم المتتالية مصدر قلق واضطراب . فانتهى الحال السياسي بقيام دولة المماليك ونهاية الدولة العباسية على أيدي التتار (٦٥٦هـ - ٦٦٠هـ) ^(٣) .

الحالة الاجتماعية :

لقد كانت الحالة الاجتماعية في المشرق — حين هاجر إليه ابن مالك — تشبه الوضع في الأندلس إلى حد كبير ، فقد تعددت فيه القوميات والأجناس ، ففيه المماليك والأكراد

(١) انظر : بغية الوعاة ج ١ ص ١٣٠ وما بعدها .

(٢) انظر : محمد عبدالله عنان ، نهاية دولة الأندلس ص ٢١ ط / لجنة التأليف والترجمة . القاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م ط ٣ .

(٣) انظر : حسن إبراهيم ، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ج ٤ ص ١١٣ وما بعدها ط / مكتبة النهضة المصرية — القاهرة ١٩٦٧م ط ١ .

والشاميون والمصريون والأتراك بأجناسهم المتعددة والخوارزمية الذين هربوا من بلادهم حين استولى عليها (جنكيز خان) فتباينت عاداتهم وتقاليدهم ، واختلفت ألوان معيشتهم ^(١) .

والظاهر أن ابن مالك عاش كما يعيش أكثر طلاب العلم أول قدمه المشرق ، فالرواية لم تثبت له صناعة تعينه على المعيشة ، ولا أسرة يأوي إليها ، فقد شغل نفسه بتحصيل العلم وملاحقة مجالسه في مدن المشرق المختلفة ، يتزل أروقة الطلاب ويعيش كما يعيشون .

وعند ما أصبح ذا مكانة علمية في القراءات والنحو وعلوم اللغة ، نال ما يستحق من مكانة . فقد ذكر أصحاب التراجم أن ابن مالك تقلد عدة وظائف " فقد تصدر بحلب وأم السلطانية . . " ^(٢) .

قال الصفدي : " أخبرني الشيخ شهاب الدين أبو الثناء محمود عن ابن مالك ، أنه كان إذا صلّى في العادلية يشيعة قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان إلى بيته تعظيمًا له " ^(٣) . لمكانته وقدره .

ومن هذا يبدو ؛ أن ابن مالك قد كون له أسرة واستقر به المقام في المشرق ، ولعل هذا الاستقرار كان من أقوى أسباب عدم عودة ابن مالك إلى موطنه الأول .

الحالة الفكرية :

شهدت الفترة من أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجريين بالأندلس حركة فكرية بارزة . ويرجع هذا لتشجيع خلفاء الدولة الموحدية للعلم والعلماء ، مما كان له الأثر في اتساع النهضة الفكرية . ونالت علوم الدين والفقه والأدب واللغة نصيبًا من الدراسة لا يستهان به .

ولو وقفت عند التابعين من العلماء فعددهم من الصعب حصره ، ويكفي الإشارة إلى بعض التابعين في النحو .

فقد ظهر من نخاة هذا العهد عليّ بن يوسف القرطبي المشهور بابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩هـ وثابت بن خيار الكلاعي المتوفى سنة ٦٢٨هـ وأبو علي الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥هـ . والذي قال عنه أهل الأندلس : " ما يتقاصر الشيخ أبو علي الشلوبين عن الشيخ أبي علي الفارسي " ^(٤) .

أما الحياة الفكرية في المشرق - مع وجود الاضطرابات السياسية والقلق الاجتماعي - فقد كانت نشطة وكانت مصر والشام رافدين لهضبة علمية شاملة وبخاصة في علوم الدين

(١) انظر : المصدر السابق ج ٤ ص ٦٢٥ .

(٢) انظر : نفع الطيب ج ٢ ص ٤٢٧ .

(٣) الوافي بالوفيات ج ٣ ص ٢٦٢ .

(٤) تاريخ الإسلام السياسي ج ٤ ص ٤٧٤ .

والعربية^(١) . وقد اهتم نحاة الفترة بكتاب سيويه وجمل الزجاجي ، ووجد مفصل
الزحشري عناية خاصة . وقد ظهر من نحاة مصر والشام ابن معطٍ وابن الحاجب وابن يعيش
وغيرهم^(٢) .

ولقد كانت لهذه النهضة العلمية والحياة الفكرية النشطة أثرها في تكوين عقلية ابن
مالك .

هذه لمحة تبين عصر ابن مالك الذي عاش فيه وما فيه من تقلبات سياسية واجتماعية
وفكرية في بلاد الأندلس والمشرق ، وكتب التراجم والتاريخ غنية في هذا الجانب .

(١) انظر : المصدر السابق ج ٤ ص ٤٧٤ .

(٢) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٧ .

المبحث الثالث علمه ومؤلفاته

أولاً : صفاته ومنزلته العلمية :

اتفقت أقوال الرواة على أن ابن مالك كان يمتاز بصفات عدّة ، منها الحفظ والذكاء والورع والديانة وحسن السّمت والتحري لما ينقله .
وصرف همه إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية وأرّب على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات وعللها . وصار يضرب به المثل في دقائق النحو وغوامض وغريب اللغات وأشعار العرب ^(١) .

ثانياً : تلاميذه :

تتلمذ على ابن مالك جمع كبير من العلماء ومن أشهرهم :

- ١) شرف الدين النووي (ت ٦٧٦هـ - ^(٢)) .
- ٢) ولده بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ - ^(٣)) .
- ٣) شرف الدين اليونيني (ت ٧٠١هـ - ^(٤)) .
- ٤) القاضي بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣هـ - ^(٥)) .

ثالثاً : مؤلفاته .

امتازت مؤلفات ابن مالك بالكثرة والاشتهار ، حتى أنه عُرف بصاحب التصانيف السائرة مسير الشمس ^(٦) وقد اهتم بجمعها والتعريف بها . وسأذكر ما اشتهر منها دون تعليق ومن أراد المزيد فعليه أن يرجع إليها ^(٧) .

-
- (١) انظر : شمس الدين بن الجزري ، غاية النهاية ، ج ٢ ص ١٨١ - نشره ج - برحستر سر ط/ الخانجي - القاهرة سنة ١٣٣٥هـ - ١٩٣٢ م .
 - (٢) انظر : (٢ - ٤) إكمال الإعلام من ص (٣٧ - ٤٠) .
 - (٥) انظر : عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ج ١ ص ٤٢٣ ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م ط ١ .
 - (٦) انظر : السبكي ، طبقات الشافعية ج ٨ ص ٦٧ .
 - (٧) انظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . ص ١٨ وما بعدها .

أ/ المؤلفات النحوية :

- ١- تسهيل وتكميل المقاصد (مطبوع)^(١) .
- ٢- شرح التسهيل (مطبوع)^(٢) .
- ٣- شرح الكافية الشافية (مطبوع)^(٣) .
- ٤- شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ (مطبوع)^(٤) .
- ٥- المؤصل في نظم المفضل (مفقود) .
- ٦- الخلاصة المشهورة بالألفية (مطبوعة)^(٥) .
- ٧- سبك المنظوم وفك المختوم (مخطوط)^(٦) .
- ٨- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح (مخطوط)^(٧) .
- ٩- شرح الجزولية (مفقود) .
- ١٠- الفوائد المحوية في المقاصد النحوية (مخطوط)^(٨) .

ب/ المؤلفات اللغوية :

- ١١- الإعلام بمثلث الكلام (منظومة) (مطبوعة)^(٩) .
- ١٢- ثلاثيات الأفعال (مخطوط)^(١٠) .
- ١٣- لامية الأفعال (مطبوعة)^(١١) .

-
- (١) تحقيق : محمد كامل بركات ط/ دار الكتاب العربي ١٩٦٧ م .
 - (٢) تحقيق : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي ط/ هجر القاهرة ١٩٩٠ م .
 - (٣) تحقيق : عبد المنعم هريدي ط/ دار المأمون للتراث ١٩٨٢ م .
 - (٤) تحقيق : عدنان الدوري ، مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٧ م .
 - (٥) شرح ابن عقيل ، مطبعة السعادة - القاهرة ١٩٤٧ م .
 - (٦) منه نسخة ببرلين تحت رقم (٦٦٣٠) .
 - (٧) تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ط/ عالم الكتب - بيروت ١٩٨٣ م ط٣ .
 - (٨) منه نسخة في مركز البحث العلمي (جامعة أم القرى برقم ٣٣٤ مصورة عن نسخة أوقاف بغداد) .
 - (٩) طبعت بتصحيح أحمد الأمين الشنقيطي سنة ١٣٢٩هـ .
 - (١٠) بدار الكتب المصرية من هذا المصنف نسختان مخطوطتان إحداهما تحت رقم ٢٩٥ لغة، والأخرى برقم ١٨٦ صرف .
 - (١١) طبع القاهرة سنة ١٣٢٩هـ .

- ١٤- شرح لامية الأفعال (مطبوع)^(١) .
- ١٥- تحفة المودود في المقصور والمدود (مخطوط)^(٢) .
- ١٦- شرح تحفة المودود (مخطوط)^(٣) .
- ١٧- الاعتضاد ، في الفرق بين الظاء والضاد (مخطوط)^(٤) .
- ١٨- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد (مخطوطة)^(٥) .
- ١٩- النظم الأوجز ، في ما يهمز وما لا يهمز ، وشرحه (مفقود) .
- ٢٠- الوفاق في الإبدال (مخطوط)^(٦) .
- ٢١- الألفاظ المختلفة (مطبوعة)^(٧) .
- ٢٢- ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل (مخطوط)^(٨) .
- ٢٣- نظم الفرائد (مفقود) .
- ٢٤- كتيب صغير لبيان ما فيه ثلاث لغات فأكثر (مخطوط)^(٩) .

ج/ المؤلفات الصرفية :

- ٢٥- تصريف ابن مالك (مخطوطة)^(١٠) .
- ٢٦- (يضاف إليه ما جاء في الألفية والكافية الشافية وغيرهما من أبواب صرفية).

-
- (١) وهو في مجلد طبع سنة ١٨٦٦م بدار الكتب برقم ٥٠١٢هـ .
 - (٢) برقم ٣٨٩ ، ٣٩٠ (الدار المصرية للكتب) .
 - (٣) مخطوط صغير بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٢ ش لغة) .
 - (٤) منه نسخة بدار الكتب المصرية مخطوطة برقم (٥٧٦ لغة) .
 - (٥) منه نسخة بالظاهرة بدمشق .
 - (٦) منه نسخة بمكتبة إستامبول (شهيد علي برقم ٢٦٧٧ - ٣) .
 - (٧) تحقيق : نجاة حسن ط / مطابع مؤسسة مكة للطباعة .
 - (٨) منه نسخة بالظاهرة بدمشق (ل ٥٥) .
 - (٩) مخطوطة رقم ٥٠٩ مجاميع - دار الكتب المصرية .
 - (١٠) مخطوطة مصورة رقم ٥٠٠٥هـ - دار الكتب المصرية .

د/ القراءات :

٢٧- القصيدة المالكية في القراءات السبع (مخطوطة)^(١).

فلعلني أكون قد رسمت بما ذكرت صورة بينة المعالم لابن مالك من حيث
التأليف والعصر الذي عاش فيه .

(١) مخطوطة ٢٣٠٣٥ ب (ص ٢٠ - ٣٢) دار الكتب المصرية .

الفصل الثاني

نشأة الصرف ومفهومه ومنهج البحث

- المبحث الأول : نشأة الصرف ومفهومه .
- المبحث الثاني : منهج ابن مالك في :
- (شرح الكافية الشافية) .

المبحث الأول نشأة الصرف ومفهومه

أ- العلاقة بين الصرف والنحو :

من يتكلم عن نشأة الصرف فمن باب أولى أن يبين الصلة الوثيقة بين الصرف والنحو، فإذا كان الصرف يتناول أحوال الكلمة العربية حال أفرادها ، كالإعلال والإبدال .. إلخ ، فإن النحو يتناول أحكامها حال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعهما^(١). يقول ابن جني عن الصلة بين الصرف والنحو : " إن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، يدل ذلك على أنك لا تكاد تجد كتاباً في النحو إلا والتصريف في آخره .."^(٢). فإن علم التصريف وثيق الصلة بعلم التحويل ، وموضوعات العلمين متشابكة ومتداخلة في كثير من الأحيان وخذ مثلاً على ذلك باب " التعدي واللزوم " وباب " نائب الفاعل " ^(٣) .

ونشأة الصرف بجانب النحو حتى استقلاله بمؤلفات خاصة ، جاء فيها : " إن كثيراً من الروايات تنسب إلى أبي الأسود الدؤلي وضع بعض الأبواب الصرفية ، وتوالت جهود العلماء في التأليف في علم العربية بشطريه - النحو والصرف ، وقد برع في التصريف معاذ بن مسلم الهراء من الكوفيين " ^(٤) . وأقوى دليل على اندماج الصرف في النحو ، هو ما تراه في كتاب سيبويه ، ففيه مزج بين العلمين .

وجاء في كشف الظنون " وأول من دون علم التصريف أبو عثمان المازني (ت ٢٤٨هـ) وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو " ^(٥) .

- (١) انظر : الحضري على ابن عقيل ج ١ ص ١٠ ، ط/دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- (٢) ابن جني المنصف على تصريف المازني ج ١ ص ٤ ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين . ط/مصطفى الحلبي - مصر - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ط ١ .
- (٣) انظر : د.محمد آدم الزاكي . أنر ابن مالك في الدراسات الصرفية - ص ٣٠ . رسالة ماجستير ١٤٠١هـ - ١٩٨١م . نقلاً عن ، علم التصريف د.أمين السيد ص ١٤ .
- (٤) انظر : المصدر السابق ص ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ .
- (٥) انظر : حاجي خليفة ، كشف الظنون ج ١ ص ٤١٢ ، مكتبة المتني / بغداد .

ب- علم التصريف والحاجة إليه :

هذا العلم أعني التصريف ، يحتاج إليه جميع من يشتغل بالعربية ؛ لأنهم في أشد الحاجة إليه ، فيه توزن الكلمات العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف ، وذلك نحو قولهم : إن المضارع من فعل لا يجيء إلا على (يفعل) بضم العين ، ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول : (كَرَّمَ) (يَكْرُمُ) بفتح الراء من المضارع ، لحكمت بأنه تارك لكلام العرب ؛ لأنه إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضي قضيت بأنها مضمومة في المضارع قياساً ، ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه وإن كان السماع أيضاً مما يشهد بصحة قياسك ^(١) .

ج- تقسيم التصريف :

والتصريف ينقسم إلى قسمين : أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة ، لضروب من المعاني . نحو : ضرب ، وضرب ، وتضرب ، وتضارب واضطرب . فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء نحو : (ضرب) ، قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة ، لمعان مختلفة .

والآخر من قسمي التصريف : تغيير الكلمة عن أصلها ، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة ، نحو تغييرهم : (قول) إلى (قال) ، ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قول) الذي هو الأصل ، لو استعمل . وهذا التغيير منحصر في : النقص : كـ (عِدَّة) ونحو ، والقلب كـ (قال) ونحوه ، والإبدال كـ (أترن) ونحوه والسنقل كنقل عين (شك) إلى محل اللام ، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو : (قُلْتُ) ^(٢) .

د- مفهوم الصِّرف ومجال بحثه في نظر ابن مالك :

الصِّرف والتصريف في الاصطلاح بمعنى واحد حتى عصر ابن مالك ، ثم ساد بعد ذلك عند المتأخرين استعمال كلمة الصِّرف بدل التصريف .

عرّف ابن مالك الصِّرف في (شرحه على تصريفه المأخوذ من كافيته) . بقوله : " التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي ولا يليق ذلك إلا بمشتق "

(١) انظر : المصنف لابن حني ج ١ ص ٢ .

(٢) انظر : المتع في التصريف لابن عصفور تحقيق : فخر الدين قباوة ج ١ ص ٣١ ، ٣٢ - ١٩٧٩ م طه .

أو بما هو من جنس مشتق، والحرف غير مشتق، ولا بجانس لمشتق، فلا يصرف هو ولا ما توغل في شبهه من الأسماء" (١). فمفهوم الصرف عند ابن مالك كما هو واضح عملي وعلمي. وبالنظر في كتب المتأخرين تأكد للباحث مدى تأثيرهم بابن مالك لما قاله في مفهوم الصرف.

ويستفق الباحث مع الدكتور: محمد آدم الزاكي في تعليقه الذي يقول فيه (٢): "إن الأمر التيسر على أحد الأساتذة الباحثين (٣) فظن أن اهتمام علماء التصريف بالإعلال والإبدال والحذف والزيادة كقواعد أو مباحث ووضعها تحت باب (التصريف) هي فقط مفهوم الصرف عندهم فسماه التغيير اللفظي وأطلق القول أن تغيير الكلمة لغرض معنوي ليس من مفهوم الصرف ولا من مباحثه عند النحاة".

فإن هذا البحث يختلف مع الأستاذ الباحث مع خالص التقدير له ولعلمه فيما ذهب إليه، لأنه أخذ من مفهوم الصّرف معناه العلميّ وصرف النظر عن معناه العمليّ، وقال ليس من التصريف عند جمهرة النحاة تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتؤدي معاني مختلفة، "كالتصغير والتكسير والتثنية والجمع...". مع أن كثيراً من النحاة ينصُّ صراحة على أن التصريف تحويل الكلمة إلى غرض معنويّ أو لتؤدي معاني مختلفة كالتصغير والتكسير مثلاً.

وما وجدناه في كثير من المؤلفات التي عاجلت الصّرف إلى جانب النحو كالتثنية والجمع والتصغير... الخ غير مبرر أنّها من اختصاص النحو كما قد يتبادر إلى الأذهان، ولكنها وضعت لعلاقة أشار إليها الشيخ خالد الأزهرى بقوله: "ولشبه التصغير والتكسير والنسب بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه" (٤).

(١) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي ج٤ ص٢٠١٢ ط/ دار المأمون

للتراث - مكة المكرمة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ط١.

(٢) أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية ص ٤٦ وما بعدها.

(٣) انظر: عباس حسن، النحو الوافي ج٤ ص٥٦٢ ط/ دار المعارف - مصر ١٩٦٢م.

(٤) انظر: الشيخ خالد الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح. تحقيق: عبدالفتاح بحيري ج٥ ص٣٠٤

ط/ الزهراء للإعلام العربي - القاهرة - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ ط١.

المبحث الثاني

منهج ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " .

قبل الحديث عن منهج ابن مالك الصرقي في " شرح الكافية الشافية " بشيء من التفصيل ، أودُّ أن أبين الآتي :

أ/ " الكافية الشافية " أرجوزة تحتوي على سبعة وخمسين وسبع مئة وألفين من الأبيات . وقد نص الناظم على ذلك صراحة في نهاية فصل (الآلة) وهو آخر نظم في الأرجوزة حيث قال ^(١) :

وَقَدْ جَعَلْتُ نَظْمَ هَذَا الْبَابِ مُكْمَلًا أَبْوَابَ ذَا الْكِتَابِ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَكْمِيلِهِ ميسراً ما ريم في تَخْصِيلِهِ
أَبْيَاتُهُ أَلْفَانٌ مَعَ سَبْعِ مِئَةٍ وَزَيْدِ خَمْسُونَ وَنَيْفٍ أَكْمَلَهُ

ب/ ابن مالك سمي " شرح الكافية الشافية " بعد هذا النظم ، ليين هدفه من ذلك ؛ وهو سهولة وصول المعلومات التي تضمنتها أرجوزته " الكافية الشافية " إلى أذهان المتعلمين حيث لا يحتاج قارئها إلى معونة الفهم .

أما بالنسبة لمادة الكتاب ؛ فهي في النحو والصرف ، وقد شرح قسماً منه وأسماءه (شرح ابن مالك على تصريفه المأخوذ من كافيته) ^(٢) ولعله فعل مثل ذلك في القسم الخاص بالنحو ، ثم جمع الكل بين دفتي كتاب ^(٣) .

أما منهج ابن مالك في " شرح الكافية الشافية " ، فيلاحظ عليه الأمور الآتية :

١ - يبدأ ابن مالك بيت أو بيتين وأحياناً بجملة أبيات من منظومته (الكافية الشافية) ثم يشرع في شرحها وبيان ما حوت من قواعد . فلنأخذ مثلاً لذلك قوله :

كَذَاكَ ثَانِي لَيْنِينَ اِكْتِنِفَا مَدًّا كَمَا فِي جَمْعِ شَخْصِ نَيْفَا
الإشارة هنا ، (كذاك) إلى جمع الرباعي باجتماع حرفي لين بين طرفيه كـ (أوَّل)
و (حُوَّل) و (عَمِيل) و (سَيِّد) ؛ فإنك تقول في جمعها : (أوائل)

(١) انظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ٢٢٥٢ .

(٢) منه نسخة في دار الكتب المصرية رقم ٢ صرف . انظر : شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٤٣ .

(٣) انظر : المصدر السابق ج ١ ص ٤٣ وما بعدها .

و (حَوَائِل) و (عَيَائِل) و (سَيَائِد) . والأصل : (أَوَائِل) و (حَوَائِل) و (عَيَائِل) و (سَيَائِد) .

فاكتسب ألف الجمع حرفاً لين يليهنّ ثانيهما متصل بالطرف ، فلو انفصل الثاني من الطرف امتنع الإبدال كـ (عَوَائِر)^(١) .

٢- يورد ابن مالك كثيراً من آراء أئمة التصريف فيعرضها ويناقشها ويختار منها ما يؤيده الدليل وقد يصرح باختياره ويقويه ، فتراه في فصل " مثال من مثال " يعرض آراء الصرفيين في الإلحاق ثم يختار مذهب الأخفش ويحتج له فيقول :^(٢) " إلحاق المَفُوق بالفَائِقِ جائز بلا خلاف . وإلحاق الفَائِقِ بالمَفُوق ممنوع عند غير الأخفش مجوزٌ عنده . وبه أقول : لأن المقصودَ من إلحاقِ لفظِ بلفظِ ليس استئناف وضع ، لكن يقصد به التدرب التمكن " .

٣- يكثر ابن مالك في شرحه من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة . ومثال ذلك عندما قال في " الكافية " ^(٣) .

وَذِي الثَّلَاثَةِ ابْتِنِينَ لَهُنَّ مِنْ
كَ (مُسْتَقَرٌّ) (مُصَحِّحٌ) و (مُمَسِّي)
غَيْرِ الثَّلَاثِي اسْمِ مَفْعُولٍ تُبْنِ
(مُمَزَّقٌ) (مُجَرَّيٌّ) كَذَاكَ (مُرْسَى)
الإشارة إلى أن في (المفعول) قد تقرر ؛ أنه يبنى من الثلاثي للمصدر والزمان والمكان ؛
فمن أراد أن يعامل غير الثلاثي بهذه المعاملة ببنى منه اسم مفعول ، وجعله بإزاء ما يقصده من
الثلاثة فمن المستعمل مصدرًا : قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾^(٤) إي إجراؤها
وإرساؤها .

٤- وما يلفت الانتباه في الشرح كثرة لغات العرب المختلفة ، فمرة ينسب ابن مالك اللغة إلى موطنها كالحجاز وأحياناً إلى قبيلتها كالأزد وتيم اللات .

٥- حرص ابن مالك على التنبيه على الراجح ، وعلى الجائز ، على النادر ، وعلى الشاذ .

٦- ومن السمات البارزة في أسلوب ابن مالك سهولة العبارة وسلاسة العرض والبعد عن التعقيد في مناقشة المسائل الخلافية .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ٢٠٨٤ ، ٢٠٨٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ٢٢٠٩ .

(٣) انظر : المصدر السابق ج ٤ ص ٢٢٤٧ .

(٤) من الآية رقم (٤١) من سورة (هود) .

٧- اتبع ابن مالك طريقة واحدة تتمثل في شرحه للكافية ، فالنص يصدره بالحرف (ص) وهو رمز (كالأصل) ثم يشرحه ، ويصدر الشرح بالحرف (ش) .

ج/ مصادره وشواهدة :

أولاً : مصادره ومواقفه من أصحابها :

كتاب " شرح الكافية الشافية " كتاب شامل للنحو والصرف ، وفيه حشد لآراء النحويين السابقين على ابن مالك ، إذ تجده يعرض فيه تلك الآراء ويصرح في كثير من الأحيان بأسماء أصحابها ثم يناقشها فيردّ منها ما يستحق الرد ، ويرجع ما يراه راجحاً ، مع ذكره أوجه البطلان والمرجحات . ومنهم سيبويه والمازني وثلعب والزجاجي وابن السراج وابن جني والزمخشري والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم . فهو لا يتعصب لأحد منهم ولا يتعصب على أحد .

ثانياً : شواهدة من القرآن الكريم :

ملك ابن مالك المعرفة بالقراءات بل ألف فيها ، ولذا ؛ ليس بغريب أن تجد شاهده الشاذّ والمتواتر من القراءات ، فهو لا يفرق بين تلك القراءات في مجال الاحتجاج على مسائل النحو .

ثالثاً : شواهدة من الحديث الشريف والأثر :

لابن مالك علم واسع بالحديث والأثر ، يدلّ على ذلك ما أورده السبكي في طبقاته من رواية لابن مالك عن شيخه العلم السخاوي . وقد مكنته هذا الاطلاع من جعل الحديث والأثر مصدرًا أساسيًا في الاحتجاج على مسائل النحو ، فقد استشهد بالحديث عندما نبه على أن (أفعلاء) ينوب عن (فُعلاء) في المعتل اللام كـ (ولى) و (أولياء) وفي المضاعف كـ (شديد) وأشداء . وفي الحديث : " أُرْسِلُوا إِلَى أَصْدِقَاءِ خَدِيْجَةٍ " (١) . جَمَعَ (صَدِيْقَةً) وهو في الثدور نظير (سَفِيْهَةٌ) و (سَفْهَاءٌ) و حَقُّ (فُعلاء) و (أفعلاء) أن يخصّاً بالمدكّرِين .

رابعاً : شواهد الشعر :

الشعر هو وعاء اللغة الأول قبل نزول القرآن الكريم ، وبعد نزوله تمسك الناس به وبرعوا فيه ، فكان أن رزق ابن مالك حافظة قوية مكنته من حفظ الشعر والاستدلال به

على مسائل النحو . ويمكن للقارئ أن يدرك ذلك من خلال كثرة الأشعار التي أوردتها في الشرح ، ومن خلال إضافته الكثير من الشواهد إلى علم النحو ، حيث إن معظم هذه الشواهد لم يرد في مصنفات من سبقه من علماء النحو .

وقد أثار ابن مالك في هذا إعجاب العلماء ؛ فقد نقل عنه الذهبي قوله :

" أما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو ؛ فكان الأئمة الأعلام يتحIRON فيه ويتعجبون من أين يأتي بها " (١) وقال عنه السبكي إنه كان " إماماً في حفظ الشواهد وضبطها " (٢) .

خامساً : شواهد النثر :

استشهد ابن مالك في الشرح بشواهد نثرية تشتمل على الأمثال والحكم وغيرها من النماذج المأخوذة من كلام العرب . ويلاحظ أن هذا النوع أقل عددًا من الشواهد السابقة . ومثال على ذلك ، عندما كان يتكلم عن الوقف على تاء التانيث ، قال : " وقل هذا الإبدال المنسوب إلى تاء التانيث في جمع التصحيح كقول بعض العرب : (دَفَنُ البَنَاهِ ، من المكرّمَاه) يريد : (دَفَنُ البَنَاتِ من المكرّمَاتِ) (٣) .

القياس عند ابن مالك :

القياس هو : " حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم " (٤) .
وللقياس أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكمٌ وعلّة جامعة (٥) .

قال ابن الأنباري : " وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَم فاعله ، فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل " (٦) .

(١) بغية الوعاة ج ١ ص ١٣٠ ، والوافي بالوفيات ج ٣ ص ٣٦١ .

(٢) انظر : طبقات الشافعية ج ٨ ص ٦٧ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ١٩٩٥ .

(٤) انظر : ابن مالك ، شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري ص ٥٩ ط / مطبعة العاني

— بغداد ١٣٩٧هـ — ١٩٧٧م .

(٥) انظر : المصدر السابق ص ٥٩ .

(٦) انظر : السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، دراسة وتحقيق : د. محمود فجال ص ٢١٦ ط / مطبعة النفـر —

المملكة العربية السعودية ١٤٠٩هـ — ١٩٨٩م ط ١ .

فـ (الأصل) هو الفاعل ، و (الفرع) هو ما لم يُسَمَّ فاعله ، و (الحكم) هو الرفع ، و (العلة الجامعة) هي الإسناد .

فمن يقف عند هذه المسألة يتبين له القياس بصورة أوضح ، فليأخذ مثلاً (الرفع) : فهو للأصل (الفاعل) وأجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد .

وابن مالك من العلماء الذين يحترمون السماع ونجده يسوّغ القياس إذا رأى فيه التوسع ومن أمثله التي راعى فيها السهولة والتوسع :

قوله : وأما (فعاثل) جمع (فعليل) فلم يأت في اسم جنس فيما أعلم ، لكنه يأتي بمقتضى القياس لعَلَم مؤنث كـ (سعايد) جمع (سعيد) — عَلَم امرأة^(١) .

وأهم ما تلمحه في مذهب ابن مالك ، في القياس الصرّفي ما يلي :

أ- لا قياس بلا سماع :

ومثال ذلك ، عند ضابط الزيادة العام جاء في شرح الكافية قوله :

وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثبت ما لم يكن من ادّعاها ذا ثبت
كـ (حَظَلت) من (حَظَل) و (شَمِلت) من (شَمَّأل) ولم يقولوا (شَمَّألت)^(٢)

ب- القياس على الأفشى والأكثر استعمالاً :

ومثال له :

وَلَا تَقِسْ مَصْدَرٌ لَازِمٌ عَلَيَّ (فَعِيلٍ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ (فَعَلًا)
أي : إذا كان الفعل اللازم على (فَعِيل) فمصدره المطرّد (فَعَل) كـ (فَرِحَ فَرَحًا) .
وما سوى ذلك فمسموعٌ كـ (بَشِرَ بُشُورًا) — أي فَرِحَ — و (أَحِنَ إِحْنَةً)
— أي حَقَدَ — و (شَبِعَ شِبَعًا) . و (بَخِلَ بُخْلًا) . و (بَهَجَ بَهْجَةً) . و (بَشِرَتِ الْمَرْأَةُ بِشَارَةً) أي : حَسَنَتْ . و (تَفَهَّ الْإِنْسَانُ تَفُوهًا) — إذا حَمَقَ^(٣) .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق ، ج ٤ ص ٢٠٥٦ .

(٣) انظر : المصدر السابق ج ٤ ص ٢٢٢٣ .

الباب الثاني

أمور تختص بالأسماء

- الفصل الأول : التذكير والتأنيث .
- الفصل الثاني : الجموع .
- الفصل الثالث : التصغير والنسب .

الفصل الأول

التذكير والتأنيث

- المبحث الأول : تاء التأنيث .
- المبحث الثاني : ألف التأنيث المقصورة .
- المبحث الثالث : ألف التأنيث الممدودة .
- المبحث الرابع : المقصور والممدود .
- المبحث الخامس : في كيفية التثنية وجمعي التصحيح .
- المبحث السادس : في كيفية جمع التصحيح .

المبحث الأول تاء التانيث

(ص) (١)

وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَ (الْكَنْفِ)
وَبِإِشَارَةِ ، وَبِالتَّضْمِينِ
وَهُوَ رُبَاعِيٌّ بِوِزْنِ (أَفْعُلًا)
يُثْبِتُ تَأْنِيثَ شَيْءٍ بِذِكْرِ
بِأَنَّ يُعَدَّ بِاطِّرَادِ دُونَ تَاءِ
وَصَفًا كَ (ضَخْمَةٌ) وَفِي اسْمِ ذَا نَدْرٍ
وَالْعَكْسُ كَ (الْكَمَاءَةُ) وَ(الْكَمَاءُ) نَزْرٌ
يَأْتِي قَلِيلًا نَحْوَ (جَرَّةٍ) وَ(جَرٍّ)
وَمَا اخْتِصَّاصِ ذِكْرِهِ بِهِ اسْتَفْرَجَ
كَ (نَاقَةٌ) وَ(نَعْجَةٌ) مِمَّا عَلِمَ
وَهَكَذَا (عَلَامَةٌ) وَ(دَاهِيَةٌ)
وَتَسْبَابًا تُبَيِّنُ فِي (أَزَارِقَةٌ)
وَهَكَذَا (المَوْزُجُ) وَ(المَوَازِجُ)
وَمِنْ سِوَى هَذَيْنِ - أَيْضًا - عَوَّضَتْ
أَهْلُ الحِجَازِ ، وَبِتَذْكِيرِ تُفْعِلِ
ذَا حُكْمٍ مَعْدُودٍ قَدِيمًا نَزْلًا
عَنْ تَاءِ اسْتَعْتَى لِأَنَّ اللَّفْظَ نَصَرَ
كَ (ذِي غَدَا مُرْضِعَةٌ طِفْلًا وَوَلَدٌ)
يَخْتَلُونَ مِنَ التَّاءِ - مُطْلَقًا - حَيْثُ وَرَدَ
فَاعْلَمُ وَ(مِفْعَالٌ) وَ(مِفْعِيلٌ)
مِنْ هَذِهِ الأَوَازِ نَادِرًا أَتَى

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ
وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالصِّمْرِ
وَبِاطِّرَادِ جَمْعِهِ مُقْلًا
كَذَا بِحَالٍ ، أَوْ بِنَعْتِ أَوْ خَبَرٍ
وَهَكَذَا التَّأْنِيثُ فِيهِ تَبَيَّنَا
وَوَضَعُهَا لِفَضْلِ أَنْثَى مِنْ ذَكَرٍ
وَفَضْلُهَا الْوَاحِدِ مِنْ جِنْسٍ كَثُرَ
وَفَضْلُهَا وَاحِدِ مَصْنُوعِ البَشَرِ
وَقَدْ تُلَازِمُ مَا لِأَنْثَى وَذَكَرٍ
وَأَكْثَرُهَا بِالتَّاءِ تَأْنِيثُ كَلِمٍ
وَبِالْعَوَا بِهَا كَ (شَخْصٍ رَوَايَةٍ)
وَالْيَا بِهَا عَوْقِبَ فِي (زَنَادِقَهُ)
وَأَبَدَتِ التَّغْرِيبَ فِي (كَيَالِجَهُ)
وَعَوَّضًا مِنْ فَاءٍ أَوْ عَيْنٍ أَتَتْ
وَأَنَّ الْجِنْسَ الَّذِي بِهَا فَضِيلٌ
عَنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَنَمِيمٍ وَعَلَى
وَمَا مِنَ الصِّفَاتِ بِالأَنْثَى يُخَصَّرُ
وَحَيْثُ مَعْنَى الفِعْلِ يُنَوَى التَّاءُ تَرِدُ
وَمَا اشْتَرَاكَ فِيهِ مِنْ وَصْفٍ فَقَدْ
وَمَتَعُوا تَاءَ الفِرْقِ مِنْ (فَعُولٌ)
كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيَهُ تَاءٌ

وَرُبَّمَا جَاءَ بِهَا مَوْضُوعًا
وَمَنْعُوا ذِي التَّاءِ مِنْ (فَعِيل)
وَرُبَّمَا أُنِثَ بِالتَّاءِ حَمَلًا
والعكسُ قَدْ يَأْتِي كَمَا (رَمِيمُ)
(فَعُولٌ) الْمُوَافِقُ (الْمَفْعُولَا)
إِنْ كَانَ كَ (الْقَتِيلِ) وَ (الْكَحِيلِ)
عَلَى نَظِيرِ زَيْتَةٍ وَأَصْلًا
مِنْ بَعْدِ (وَهْيِ) بَعْدَهُ (عَلِيمُ)

(ش)

كلمة :

الأسماء العربية نوعان : مذكرة ومؤنثة ، فالمؤنث من الأسماء ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدره . فالظاهرة نحو : (خديجة) و (سلوى) و (صحراء) والمقدرة نحو : (مريم) و (دار) . ولا يقدر من علامة التأنيث إلا التاء ، فيجوز أن تحذف لفظاً وتقدر بخلاف الألف فهي لازمة . والمذكر ما خلا من علامات التأنيث الظاهرة والمقدرة ، نحو : (إنسان) و (عمر) و (كاتب) .

في السّظم السابق من الأرجوزة التي أسماها ابن مالك (الكافية الشافية) إشارة إلى أنّ علامة التأنيث هي التاء الظاهرة أو المقدره ، والألف المقصورة أو الممدودة . وتاء التأنيث تلحق الفعل لتدلّ على تأنيث الفاعل فتكون ساكنة كـ (ساعدت) و (شاركت) وتلحق الاسم لتدلّ على تأنيث مدلوله ، فتكون متحركة ظاهرة كـ (فاطمة) ومقدرة كـ (هند) و (عين) .

ويعرف تأنيث المقدره تاؤه بأحد الأمور التالية :

الأول : بالضمير العائد على الاسم ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا ﴾^(١) ، فالضمير دلّ على أن الشمس مؤنثة .

الثاني : الإشارة بالمؤنث ، نحو : (هذه كنف) .

الثالث : برد التاء في التصغير نحو : (يُدِيَّة) و (سنيّة) تصغير (يد) و (سن) . وجاء في حاشية الصّبان ، قال الدماميني^(٢) : " وهذه العلامة يعني التصغير تختص بالثلاثي ، قال الشاطبي : وكذا الرباعي إذا صغر تصغير الترخيم نحو (عنيقة) في (عناق) " ^(٣) .

(١) من الآية رقم (١) من سورة (الشمس) .

(٢) الدماميني : هو محمد بن أبي بكر المخزومي القرشي . المعروف بالدماميني عالم بالشريعة وفنون الأدب وُلِدَ في الإسكندرية واستوطن القاهرة ، تصدى لإقراء العربية بالأزهر ، من كتبه (تحفة الغريب) . انظر الزركلي ، الأعلام ط/ كوستانتينوس وشركاه ١٩٥٩م ط٢ . ج٦ ص٧٥ ، وبغية الرعاة ج١ ص٦٧ .

(٣) انظر : الصبان على الأشموني ج٤ ص ٩٥ ط/ دار إحياء الكتب العربية — عيسى الحلبي — القاهرة .

وهناك إضافة مفيدة أضافها الشيخ خالد الأزهرى قائلاً : " أو ثبوتهما في فعله نحو :
(ولما فصلت العير) " (١) .

الرابع : ما جمع في القلة على (أفعل) نحو : (ذراع) و (أذرع) وبعض العرب
تقول (غراب وأغرب) مع كونه مذكراً والمشهور (أغربة) . ويعرف — أيضاً — تأنيثُ
العاري من علامة بحاله نحو : (أكلت الكتف مشوية) .
وبنعته نحو : (الكتف المشوية لذيدة) .

ونحوه نحو : (يدُ زيدٍ مبسوطة) .

وبتجرید عدده من التاء نحو : (اشتریت ثلاث أدور) .

وقول ابن مالك : (باطراد) احترازاً من نحو : (ثلاث شحوص) ، و (عشر أبطن) ؛
فالمعدود هنا مؤنث (٢) . ويفهم كذلك من تسلسل الأرجوزة أن (التاء) يُجاء بها لتمييز
المؤنث من المذكر في الصفات مثال : (عالم وعالمة) ، ومجيئها في الأسماء قليل
كـ (رجُل ورجُلَة) و (غلام وغلّامة) . بل تأتي لتمييز الواحد من الجنس الذي لا
يصنعه مخلوق بكثرة مثال (تمر وتمرّة) و (برتقال وبرتقالة) ويقل مجيئها لتمييز الجنس
من الواحد كـ (كمّاء كثيرة) و (كمّم (٤) واحد) كما يقل مجيئها لتمييز الواحد من
الجنس الذي يصنعه المخلوق نحو : (جرّ وجرّة) .

ثم يذكر ابن مالك أن التاء قد تكون لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث ،
كـ (ربعة) أي (رجل ربعة ، وامرأة ربعة) بالتاء في المذكر والمؤنث . ويرى الباحث
أنّ (ربعة) وصفاً لمؤنث مقدر ، أي نفس ربعة (٥) . والنفس مؤنثة . ومثله (رجُل بهمة) .
وهو وصف خاص بالمذكر ، أي : الشجاع .

وقد تجيئ (التاء) في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كـ (نَعجة) و (ناقة) .
وللمبالغة كـ (رجُل رآوية وعلامة) . ودالة على النسب كـ (أشاعثة) . ومُعاقبة لياء
(مفاعيل) كـ (زنادقة) حيث لا تجتمع الياء والتاء في (مفاعيل) . ويجاء بها دلالة على
تعريب الأسماء العجمية نحو : (كيّلجة) و (كيالجة) والكيلجة : مقدار من الكيل معروف
لأهل العراق . وقد يُجاء بها عوضاً من فاء نحو : (عدّة) أو من عين نحو (إقامة) . أو لام
نحو (سنّة) . وقد عوضت من مدة تفعيل نحو (تزكية) .

(١) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٩٥ ط / دار إحياء الكتب العربية — عيسى الحلبي — القاهرة .

(٢) انظر : الشيخ خالد الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٢٨٦ ط / دار الفكر العربي — بيروت .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٣ ص ١٦٦٥ .

(٤) الكمّم : نبات . لسان العرب (كمأ) .

(٥) الرّبعة : المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء . لسان العرب (ربع) .

ويلاحظ كذلك في الآيات تأنيث الحجازيين لـ (شَجَرَ) و (نَخَلَ) من الأجناس التي تتميز آحادها منها بلحاق التاء . ولغة أهل نجد وبني تميم ^(١) التذكير . وعلى هذا يترتب حكم العدد الواقع عليها .

كذلك بينت الآيات استغناء الصفات المختصة بالإناث عن التاء نحو (حَائِض) و (طَامِث) ، فإن قُصِدَ معنى الفعل جِيءَ بالتاءِ فقليل : (هَذِهِ مُرْضِعَةٌ وَكَذَا غَدًا أَوْ الْآنَ) . وإن لم يقصد قيل (حَائِض) و (مُرْضِع) . ويقول ابن مالك : إن كان الوصف واقعاً على الذكر والمؤنث فلا تلحقه التاء عند قصد التأنيث نحو : (رَجُلٌ عَانِسٌ) و (امْرَأَةٌ عَانِسٌ) . وقد تبين للباحث من خلال الآيات أن الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث

من صفة الذكر كقائم وقائمة ، ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان :

١- فَعُول بمعنى فاعل ، كـ (رَجُلٌ صَبُورٌ) و (امْرَأَةٌ صَبُورٌ) وما نسمعه من نحو : (امْرَأَةٌ مُلَوَّلَةٌ) فالتاء للمبالغة ؛ بدليل (رَجُلٌ مُلَوَّلَةٌ) ، وأما (امْرَأَةٌ عَدْوَةٌ) فشاذ ^(٢) وسهّل الشذوذ فيها حملها على (امْرَأَةٌ صَدِيقَةٌ) . ولو كان (فعول) بمعنى (مفعول) يجوز أن تلحقه التاء نحو : (ناقة رَكُوبَةٌ) بمعنى : (مَرَكُوبَةٌ) .

٢- ما كان على وزن : (مِفْعَال) كـ (مِعْطَارٌ ، و مِهْذَارٌ) ، وشذَّ قولهم : (مِيقَانَةٌ) وهي المؤقنة بكل ما تسمع .

٣- ما كان على وزن : (مِفْعِيل) كـ (معطير) و (مسكين) وشذَّ قولهم : (مِسْكِينَةٌ) ومن العرب من يقول : (امْرَأَةٌ مَسْكِينٌ) على القياس ، حكاه سيبويه ^(٣) .

٤- ما كان على وزن : (مِفْعَل) كـ (رجل مِعْشَمٌ) و (امْرَأَةٌ مِعْشَمٌ) ^(٤) .

٥- ما كان على وزن (فِعِيل) وله حالتان :

أ- إما أن يكون بمعنى : (فاعل) وهذا تلحقه التاء ويجوز حذفها ، تقول : (كَرِيمٌ وَكَرِيمَةٌ) و (رَحِيمٌ وَرَحِيمَةٌ) و (قَرِيبٌ وَقَرِيبَةٌ) ، ومن الحذف

(١) تميم : قبيلة أصبح أفرادها من حاضرة نجد وجبل شمر . انظر : معجم قبائل العرب ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) هذا إذا كانت (عدوة) بمعنى قامت بها العداوة . أما إذا أريد من وقعت عليها العداوة - فلا شذوذ ؛ لأنها حينئذ بمعنى مفعول . انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٩٦ .

(٣) انظر : سيبويه ، الكتاب . تحقيق : عبدالسلام هارون ج ٣ ص ٦٤٠ ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ .

سيبويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (أبو بشر) أديب نحوي : أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وغيرهما من آثاره : كتاب سيبويه في النحو توفي سنة ١٨٠هـ وفي رواية توفي سنة ١٧٧هـ انظر : معجم المؤلفين ج ٢ ص ٥٨٤ . والأعلام ، ج ٥ ص ٢٥٢ .

(٤) المعشَم : الشجاع الذي لا يشبه شيء عن إدراك ما يريد . لسان العرب (غشم) .

قوله تعالى : ﴿مَنْ يُخِيْبِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾^(١) وقوله : ﴿إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرِيبٌ
مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢) .

ب- وإما أن يكون (فَعِيل) بمعنى (مفعول) وله حالتان :

الأولى : أن يستعمل استعمال الأسماء المجردة التي ليس لها ارتباط بموصوف متقدم ،
أي : لم يعلم نوع الموصوف أهو مذكر أم مؤنث ، وفي هذه الحالة يجب الإتيان بتاء
التأنيث لثلا يقع اللبس ، نحو : (مررت بقتيلة بني فلان) بمعنى مقتولة . فيجب
الإتيان بتاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث فلو كان المقصود بالكلام مذكراً
لوجب أن تقول : (مررت بقتيل بني فلان) لإثبات التاء مع المؤنث وبجذفها مع
المذكر لأجل اللبس .

والثاني : لم يستعمل استعمال الأسماء - أي : بأن يتبع موصوفه - حذفت منه التاء
غالباً نحو : (مررت بامرأة جريح) أي : مجروحة وقد تلحقه التاء قليلاً نحو :
(خصلة ذميمة) أي مذمومة .

(١) من الآية رقم (٧٨) من سورة (يس) .

(٢) من الآية رقم (٥٦) من سورة (الأعراف) .

المبحث الثاني ألف التانيث المقصورة

(ص)

وَذَاتُ مَدٍّ حِيْرَتَا بِحَصْنِ
و (مَرَطَى) و (شُعْبَى) و (فَعْلَى)
يَبِينُ بِ (الدَّعْوَى) و (صَرَعَى) فَاعْلَمَا
مَصْدَرًا أَوْ جَمْعًا كَمَثَلِ (حِجْلَى)
وَشَبَّهَهُ مَعَ (فَعْلَى) مُسْجَلًا
و (رَهْبُونَى) (قُرْفُصَى) (يَهَيْرَى)
(هَبِيْحَى) تُمَّتَ (بَادُوْلَى) وَعَوَا
و (مَرَحِيًّا) مَعَهُ (حَوْلَايَا)
مِنْ هَجْرٍ (اهْجِيْرًا) (حُدْرَى) مِنْ حَذْرٍ
صِيغَ (الكُفْرَى) مَعَ (حُضِيْضَى) صَدْرٍ
و (البُرْحَايَا) وَاشْتَقِقَ (مُمَصْطَكَا)
مُلْحَقَةً وَعَلَّمَا لَا يَنْصَرِفُ
تَاءً فَمُلْحَقٌ كَذَا (فَعْلَى) رَأُوا
يُنَوِّنُوْنَ فَهُوَ بَوَسْمِيْنَ اَنْسَم

وَأَلِفُ التَّانِيْثِ ذَاتُ قَصْرِ
وَتُعْرَفُ الْأُوْلَى بِوَزْنِ (حُبْلَى)
مُقَابِلًا (فَعْلَانِ) أَوْ مُبِيْنِ مَا
وَبِـ (فَعَالَى) (فَعْلَا) و (فَعْلَى)
و (أَرْبَعَا) و (أَرْبَعَاوَى) (فَعْلَلَا)
و (حَنَدَ قُوْفَى) (إِجْلَى) (مِكُوْرَى)
وَمَعَ (شِفْصِلَى) و (مِرْقِدَى) حَكَّوْا
وَمَعَ (دُوْدْرَى) و (بَرْدَارِيَا)
وَمَعَ (شُقَارَى) و (فَوْضُوْضَى) أَثْرُ
وَمَعَ (عُرْضَنَى) و (عُرْضَى) مِنْ هَجْرٍ
وَمَعَ (خَلِيْطَى) (القِطْبِي) (المِصْطَكِي)
وَاصْرَفَ (حَبْنَطَى) و (كُفْرَى) فَالْأَلِفُ
وَحَيْثُ (فَعْلَى) قَبْلَ التَّنْوِيْنِ أَوْ
وَمَا مَعَ التَّنْكِيرِ نَوَّنُوْا وَلَمْ

(ش)

وبعد الوقوف على علامة التانيث (التاء) وتبين ما يجب تبيينه ، ترى النظم السابق يتناول العلامة الثانية وهي ألف التانيث . ولها قسمان :

مقصورة وممدودة . وأوزان المقصورة على النحو التالي :

١- (فَعْلَى) - بضم الأول وسكون الثاني ، اسمًا كـ (بُهْمَى)^(١) أو صفة كـ (حُبْلَى)
ومصدرًا كـ (رُجَعَى) وهي مصدر للفعل رجع .

(١) بهمي : اسم لنبت ، يطلق على الواحد والجمع . لسان العرب (بهم) .

٢- (فَعَلَى) بفتحين اسماً كـ (بَرَدَى) — لنهر بدمشق ، أو مصدرًا كـ (مَرَطَى) — لِمِشِيَّةٍ ، أو صفة كـ (حَيْدَى) ^(١) .

٣- (فَعَلَى) بضم الأول وفتح الثاني نحو (أُرْبَى) ؛ وهي الدَاهِيَّة . و (شَعْبَى) و (أَدْمَا) لموضعين . وزاد أبو علي البغدادي ^(٢) (الأُرْبَى) : حَبَّ يُجْبَنُ بِهِ اللَّبَنُ و (جُنْفَى) ، اسم مكان و (جُعْبَى) ؛ لِعِظَامِ التَّمَلِ ^(٣) . وجعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والمدودة ومينه مع المدودة اسماً نحو (خُشْشَاء) للعظم الذي خلف الأذن . ^(٤)

٤- (فَعَلَى) بفتح أوله وسكون ثانيه ؛ بشرط أن يكون : إما جمعاً (كَفْتَلَى) و (جَرَحَى) ، أو مصدرًا كـ (دَعْوَى) ، أو صفة كـ (سَكْرَى) مؤنث سكران . فإن كان (فَعَلَى) اسماً كـ (أُرْطَى) ^(٥) و (عَلْقَى) أي : نبت . ففي ألفه وجهان : — وهذا ما تابع فيه ابن هشام ابن مالك ^(٦) — إمَّا للتأنيث ، وعلى ذلك يمنع الاسم من الصرف . أو للإلحاق فلا يمنع . ومثلهما ﴿تَرَى﴾ ^(٧) . أي : متتابعين .

٥- (فَعَلَى) — بكسر أوله وسكون ثانيه ، إمَّا مصدرًا كـ (ذِكْرَى) ، أو جمعاً ، نحو : (حِجَلَى) جمعاً لِلْحَجَلِ — اسماً لطائر و (ظِرْبَى) جمعاً لِظِرْبَانَ ^(٨) — بفتح أوله وكسر ثانيه — فإن لم يكن (فَعَلَى) مصدرًا أو جمعاً — فألفه للتأنيث ؛ إن كان غير منون ، نحو : ﴿تِلْكَ إِذَا قَسَمَةُ ضِرْبَى﴾ ^(٩) أي جائزة . وللإلحاق إن نُونَ ، نحو (عِزْهَى) : للعازف عن اللهو والنساء ، أو اللثيم .

٦- (فُعَالَى) — بضم أوله وفتح ثانيه ، كـ (حُبَارَى) اسماً لطائر .

-
- (١) حمار حيدى : يجيد عن ظله لنشاطه ، ولم يوصف مذكر على (فَعَلَى) غيره . لسان العرب (حيد) .
(٢) أبو علي البغدادي هو : أبو الحسن بن محمد بن إبراهيم الإمام أبو علي البغدادي المالكي ، مصنف كتاب الروضة في القراءات . قرأ على أبي أحمد الفرضي ، سكن مصر وصار شيخ القراء فيها . توفي سنة ٤٣٨هـ — انظر : الإمام شمس الدين الذهبي ، طبقات القراء تحقيق د. أحمد خان ج ٢ ص ٦٠٤ .
(٣) انظر : ابن السيد البطلبوسي ، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص ٢٧٦ ، ط/دار الجليل — بيروت ١٩٧٣ م .
(٤) انظر : حاشية الصَّبَانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ج ٤ ص ٩٨ ، ٩٩ .
(٥) الأُرْطَى : شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأدم . لسان العرب (أرط) .
(٦) انظر : محمد عبدالعزيز النجار ، ضياء السالك إلى أوضاع المسالك ج ٤ ص ١٥٠ ط/ الفحالة — القاهرة ١٣٨٩هـ — ١٩٦٩ م ط ١ .
(٧) من الآية رقم (٤٤) من سورة (المؤمنون) .
(٨) الظربان : حيوان يشبه الهرة ، متنن الفسو . لسان العرب (ظرب) .
(٩) الآية (٢٢) من سورة (النجم) .

- ٧- (فُعَلَى) كَ (سُمَّهَى) للباطل .
- ٨- (فِعَلَى) كَ (سَبَطْرَى) و (دِفَقَى) لضربين من المشي - عن ابن سيده (١) .
- ٩- (فِعَالَى) نحو : (حَيْثَى) مصدر للفعل : حَثَّ عَلَى الشَّيْءِ - إِذَا حَضَرَ عَلَيْهِ .
وَعَدَّ هَذَا السَّوْزَنَ فِي التَّسْهِيلِ مِنَ الْمَشْرُوكِ وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ مَعَ الْمَمْدُودَةِ ، خَصِيصَاءَ
لِلْاِخْتِصَاصِ (٢) .
- ١٠- (فُعَالَى) كَ (خُلَيْطَى) ؛ الْاِخْتِلَاطُ . يُقَالُ : وَقَعُوا فِي خُلَيْطَى أَيْ ، اِخْتَلَطَ
عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ .
- ١١- (فُعَلَى) كَ (كُفْرَى) لوعاء الطَّلَع وهو بفتح الثاني أيضاً مع تثليث الكاف .
- ١٢- (فُعَالَى) نحو : (شُقَارَى) لنبت و (خُضَارَى) لطائر .
وَنَبِيهِ الْأَشْمُونِيُّ (٣) قَائِلاً : " وَحَكِي فِي التَّسْهِيلِ سُلْحَفَاءَ بِالْمَدِّ ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْقَطَاعِ (٤) ،
فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنَ الْأَوْزَانِ الْمَشْرُوكَةِ " .

(١) ابن سيده : هو علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده (أبو الحسن) عالم بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب ولد بمرسية سنة ٣٨٨هـ توفي سنة ٤٥٨هـ . من تصانيفه المحكم والمحيط الأعظم المخصص وغير ذلك انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة . ج ٢ ص ٢٢٥ . للقفطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط/ دار الفكر العربي القاهرة ١٩٨٦م ط١ .

(٢) انظر : الأشموني ، حاشية الصبان ج ٤ ص ١٠٠ .

(٣) المصدر السابق ج ٤ ص ١٠٠ .

(٤) ابن القطاع : هو علي بن جعفر بن علي السعدي ولد (٤٣٣هـ) أديب ، لغوي ، نحوي ، صربي ، كاتب ، شاعر ، ولد بصقلية ، قرأ على محمد بن البر الصقلي اللغوي من تصانيفه (الدرة الخطيرة ، كتاب الأفعال) توفي ٥١٥هـ انظر ، معجم المؤلفين ج ٢ . والأعلام للزركلي ج ٥ ص ٧٦ .

المبحث الثالث ألف التانيث الممدودة

(ص)

وألف الأنثى التي تُمدُّ
كذلك فاعلاءً أفعلاءً
و (فعلاءً) ثم (فُعلاءً)
ومع (فعلاءً) (فُعلاءً)
ثم (فُعولاءً) و (مفعولاءً)
و (فعلاءً) مُطلق الفاء وكذا
ومع (فعلاءً) (يُفَاعلاءً)
ومع (فُعولاءً) (فُعلاءً)
وفي (فعلاءً) و (فُعلاءً) وفي
وب (السنمَارِ) و ب (القرطاس) قد

بوزن فعلاءً يقيماً تبدؤ
مثلث العَيْنِ ، وفَعْلَاءُ
ومُلَحَقَاتُهَا و (فُنَعْلَاءُ)
ومع (فَاعولَاءُ) (إِفْعِلاءً)
و (مَفْعِلاءً) و (فَعَالَاءُ)
مُطَلَقَ عَيْنِهِ (فَعَالَاءُ) خُذَا
و (فَعْلَاءِياً) و (يَفَاعِلاءً)
ومع (فَنَعْلَاءُ) (فَنَعْلَاءُ)
(فَعَالَاءُ) الإِلْحَاقُ بِسَادِ فَاصْرِفِ
أَلْحِقَنَّ و (الْقُرطَاسِ) فَادِرِ الْمُسْتَنَدِ

(ش)

" وألف التانيث الممدودة تختص أيضاً بالأسماء ، ولا يجمع بينها وبين التاء ، ويرى
سيبويه أن أصلها المقصورة ، زيدت قبلها ألف لغرض المد ، فاجتمع ساكنان ،
فأبدلت الثانية همزة ، والكوفيون يرون أن الهمزة للتانيث ، وليست مبدلة . وبعضهم
يرى أن الألف والهمزة زيدتا معاً للتانيث " (١) .

ويرجح الباحث المذهب البصري في تعريف الهمزة الممدودة ، فألف التانيث الممدودة
ألف مزيدة للتانيث زيد قبلها ألف فتقلب هي همزة نحو : (السراء) لسقوطها في
الجمع نحو : (صحراء) و (صحارى) . وللمؤنث بها أوزان مشهورة هي :

١- فعلاءً : وهو قياس في مؤنث أفعل صفة نحو (أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ) ، وقد يجيء
صفة ليس مذكراً أفعل نحو : (دَيْمَةٌ هَطْلَاءُ) ، ويجيء مصدرًا

- كَسَّ (سَرَاءٌ) ، و (ضَرَاءٌ) . واسْمًا كَسَّ (صحراء) . . وجمعًا في المعنى كَسَّ (طَرْفَاءٌ) ، نوع من أنواع الأشجار .
- ٢- فَعَلَاءٌ : كَسَّ (بِاقْلَاءٍ) من النبات .
- ٣- أَفْعَلَاءٌ : بكسر العين وفتحها وضمها كَسَّ (أَرْبَعَاءٌ) لليوم الرابع من الأسبوع . وأضاف الأشموني قائلاً : " هو بفتح العين من المشترك . ذكره في التسهيل " (١) .
- ٤- فَعْلَاءٌ : كَسَّ (عَقْرَبَاءٌ) اسم مكان . جاء في حاشية الصبان " وهو من المشترك . ومن المقصورة (فَرَنْتِي) اسم امرأة " (٢) .
- ٥- فُعْلَاءٌ : كَسَّ (قُرْفُصَاءٌ) لضرب من القعود .
- ٦- فَعْلِيَاءٌ : نحو : (كَبْرِيَاءٌ) . اسم للتكبير .
- ٧- فُعْلَاءٌ : نحو (سُلْحَفَاءٌ) .
- ٨- فُعْيَلِيَاءٌ : كَسَّ (مُرَيْقِيَاءٌ) لَقَبَ مَلِكٍ باليمن .
- ٩- فَاعُولَاءٌ : كَسَّ (عَاشُورَاءٌ) للعاشر من محرم .
- ١٠- إِفْعِيَاءٌ : كَسَّ (إِفْجِيَاءٌ) وهي العادة .
- ١١- فُعُولَاءٌ : كَسَّ (عُشُورَاءٌ) بمعنى عَاشُورَاءٌ .
- ١٢- مَفْعُولَاءٌ : كَسَّ (مَأْتُونَاءٌ) جمع أتان .
- ١٣- مَفْعَلَاءٌ : كَسَّ (مَشِيحَاءٌ) وهو الاختلاط .
- ١٤- فَعَالَاءٌ : كَسَّ (جُنْحَادِبَاءٌ) وهو ضرب من الجراد .
- ١٥- فُعْلَاءٌ : مطلق الفاء .
- فالمضمومها : جَمَعٌ وَغَيْرُ جَمَعٍ :
- فالجمع كَسَّ (ظَرْفَاءٌ) . وغير الجمع صِفَةٌ كَسَّ (نُفَسَاءٌ) . وغير صِفَةٌ كَسَّ (رُحَضَاءٌ) وهو عَرَقُ المَحْمُومِ .
- والمفتوحها (جَنَفَاءٌ) وهو اسم مكان .
- والمكسورُها (حَيَلَاءٌ) لغة في (الْحَيْلَاءُ) و (عِنَبَاءٌ) لغة في العنب و (سِيرَاءٌ) وهو ثوب مَخْطُوطٌ بحريز ، وبعض أسماء الذهب .
- ١٦- (فَعَالَاءٌ) مطلق العين . نحو : (ثَلَاثَاءٌ) و (كَثِيرَاءٌ) (٣) و (دَبُوقَاءٌ) (٤) " وعدَّ هذا الوزن من المشترك " (٥) .

(١) انظر : الأشموني ، حاشية الصبان ج ٤ ص ١٠٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) كَثِيرَاءٌ : نوع من النبات . لسان العرب (كثر) .

(٤) دَبُوقَاءٌ : العَدْبَرَةُ - لسان العرب (دبق) .

(٥) " عد في التسهيل هذا الوزن في المختص بالممدودة وأثبت ابن القطاع (فعول) بالقصر ، من ذلك حضوري

لموضع ، ودبوقسي لغة في دبوقاء بالمد : ودبوقسي لقربة بالبحرين ، وقطوري قبيلة في جرحم . وعلى هذا فهو

مشترك وهو الصحيح " . انظر : الصبان على الأشموني . ج ٤ ص ١٠٣ .

- ١٧- (فَعْلَاء) نحو : (القَصَاصَاء) بمعنى القصاص .
١٨- (يُفَاعِلَاء) نحو : (يُنَابِعَاء) . اسم مكان .
١٩- (يَفَاعِلَاء) نحو : (يَنَابِعَاء) . اسم مكان .
٢٠- (فَعْلِيَاء) نحو : (زَكَرِيَاء) .
٢١- (فَعْلُولَاء) نحو : (مَعْكُوكَاء) و (بَعْكُوكَاء) وهما اسمان للشجر والجلبة .
٢٢- (فُعَيْلَاء) نحو : (الدُّخَيْلَاء) وهو باطن الأمر .
٢٣- (فَعْتَالَاء) نحو : (بَرْتَالَاء) بمعنى الناس . والنون فيها زائدة .

أوزان ألف الإلحاق :

ولألف الإلحاق الممدودة وزنان خاصان بها ، هما :

فَعْلَاء : كَـ (جَرَبَاء) ملحقة بـ (قِرطَاس) .

فُعْلَاء : كَـ (قُوبَاء) . والوزنان منصرفان لأهما ملحقان .

وكذلك (فَعْلَاء) كَـ (زَمَكَاء الطائر) — وهو عصعصه —^(١) . رواه سيبويه^(٢)

مع أمثلة التانيث الممدودة ، وهو أيضاً لا ينصرف نكرة ، ولا معرفة . وكان حقه الانصراف

لأنه ملحق بـ (طِرْمَاح) وهو البناء المرتفع ولم ينصرف و (سِنْمَار) — وهو اسمُ بناءِ بني

قصرًا لملك لم يصنع قبله مثله فجزاه بالقتل لثلاث يصنع لغيره مثله . وفيه قال الشاعر :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فَعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ^(٣)

وموضع الشاهد فيه قوله : (سِنْمَار) كان حقه الإنصراف ولم ينصرف .

(١) العصعص : منبت ذنب الطائر . لسان العرب (عصص) .

(٢) انظر : سيبويه ، الكتاب تحقيق : عبدالسلام هارون ج ٣ ص ٢١٤ .

(٣) قائله : سليل بن سعد في الأغاني وبحره البسيط . والشاهد فيه في قوله : (سِنْمَار) تم توضيحه . انظر : ابن الشجري في كتابه : أمالي ابن الشجري ج ١ ص ١٥٢ تحقيق : عمود الطناحي ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة . وانظر : الأصبهاني ، كتاب الأغاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري مج ١ ج ٢ ص ٥٦٣ ط/ دار الشعب القاهرة ١٣٦٩هـ — ١٩٦٩م . والسيوطي في المجمع مج ١ ج ١ ص ٦٦ ط/ دار المعرفة — بيروت — لبنان . والدرر اللوامع للشنقيطي مج ١ ج ١ ص ٤٥ ، ط/ دار المعرفة — بيروت ١٩٧٣م . وابن هشام الأنصاري في تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد تحقيق : د. عباس مصطفى الصالحي . ص ٤٨٩ . دار الكتاب العربي بيروت ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م ط ١ ، وتذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي . تحقيق : د. عفيف عبدالرحمن ص ٣٦٤ . مؤسسة الرسالة — بيروت ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م ط ١ .

المبحث الرابع المقصود والممدود

(ص)

فتحاً و كانَ ذا نَظيرِ كَـ (الأَسْف)
 نُبوتُ قَصرٍ بِقياسِ ظاهِر
 كَـ (فَعْلَة) و (فَعْلَة) نحو (الدُّمَى)
 ثَلَاثَة كَـ (مُصْطَفَى) و (مُبْتَلَى)
 دُونَ تَعَدُّ كَـ (الصَّدَى) و كَـ (الجَلَى)
 و شِبْهِ (عَمِيَاء) و شِبْهِ عَشْرًا
 و مَا مِنَ الأَجْنَاسِ يُشْبِهُ (الحَصَى)
 لآلَة يُصَاغُ مِنْ نَحْوِ (رَمَى)
 فَالمدُّ في نَظيره حَثْمًا عُرف
 أو كانَ كَـ (الأَنْضَاء) أو كَـ (النُّظْرَا)
 مَصْدَرٌ (وَالْي) فَادِرٌ وَاخُو المَثَلَا
 بِهِمْزٌ وَصَلَّ كَـ (انْقَضَى) و كَـ (اهْتَدَى)
 و مَا كَـ (سَقَاء) و كَـ (المَعْطَاء)
 دَلِيلٌ صَوْتٌ أَوْ دَلِيلٌ دَاء
 فَلَيْسَ غَيْرُ النَّقْلِ فِيهِ يُعْتَمَد
 كَـ (زَكَرِيَّا) و (بَكَاء) مِنْ فَجَع
 نَحْوِ (رَوَى) يُفَصِّرُ حِينَ يُكْسَرُ
 وَمِثْلُهُ (قَرَى) و مَصْدَرٌ (بَلَسِي)
 نَزَرَ كَـ (نُعْمَى) و كَـ (بُؤْسَى المَنْزَخ)
 عَلَيهِ والعكسُ بِيخلافِ يَقَعُ
 عَكْسًا كَقَوْلِ رَاجِزٍ مِمَّنْ مَضَى
 يُشْتَبُ في المَسْئَلِ واللَّهَاءِ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
 فَلْيَنْظِرْهُ المَعْلَى الأَجْرِي
 كَـ (فَعْل) و (فَعْل) فِي جَمْعِ مَا
 وَكَاسِمٌ مَفْعُولٌ لِزَائِدٍ عَلَي
 وَمَصْدَرٌ لِمَا يُضَاهِي (فَعِلًا)
 وَكَمْذُكْرٌ لِشِبْهِه (القُضْوَى)
 كَذَلِكَ مَا مِنَ الجُمُوعِ كَـ (القُصَى)
 وَهَكَذَا الـ (مَفْعَل) - مُطْلَقًا - وَمَا
 وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ أَحْرَفِ أَلْفٍ
 إِنْ كَانَ جَمْعًا كَـ (الظَّبَاء) و (الجِرَاء)
 و (الأَوْلِيَاء) و كَـ (الاغْطَاء) و (الوِلَاء)
 وَهَكَذَا مَصْدَرٌ فِعْلٌ قَدْ بُدِيَ
 وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ (السَّعْدَاء)
 كَذَا (فُعَالٌ) - بِانضِمَامِ الفَاءِ -
 وَغَيْرُ مَا قَدَّمْتُ مِنْ قَصرٍ وَمَدٍّ
 وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ بِوَجْهَيْنِ سُمِعَ
 وَبَعْضُ ذِي الوَجْهَيْنِ قَدْ يُعَيَّرُ
 وَهُوَ يُمَدُّ عِنْدَ فَتْحِ الأَوَّلِ
 وَقَصرٌ مَضْمُومٌ وَمَدٌّ مُنْفَتِحٌ
 وَقَصرٌ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ
 وَمِنْ بِأَهْلِ الكُوفَةِ اقْتَدَى ارْتَضَى
 (يَأَلُكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ

(ش)

المقصود من الأسماء : هو المتمكن الذي آخره ألف لازمة في الإعراب كله .

مثال : (مصطفى) تقول فيه ؛ (جاء مصطفى) ، (رأيت مصطفى) ، (مررت
 بمصطفى) .

فالمتمكن يُخْرِجُ المبنيَّ كـ (ما) الاسميَّة .

واللزومُ يخرجُ المثنيَّ المرفوعَ والأسماءَ الستَّ المنصوبةَ فإن ألفها لا تلزم في الإعرابِ كله
ومثال لعدم اللزوم تقول في نصب المثني : أكرمت المحمدين ، ومثله في الأسماء الستة :
رأيت الأخوين .

ضابط المقصور القياسي :

وتلفت الأبيات السابقة النظر إلى أن المقصور القياسي ماله من الصحيح نظيراً اطرد فتح
ما قبل آخره كـ (مرى) جمع (مريّة) ^(١) و (مدي) جمع (مديّة) ^(٢) ؛ فإن نظيرهما
من الصحيح (قرب) جمع (قربة) . و (قرب) جمع (قربة) . والقربة هي القرابة ، وما
يتقرب به إلى الله تعالى من أعمال البر والطاعة . والمراد من النظر الصحيح الموافق في أمرين :
الوزن ونوع الكلمة ، كالمصدرية والوصفية والجمعية وغيرها . فإذا وجدت في كلمة مُعلّلة
يلزم قياساً قلب حرف علتها من الواو والياء ألفاً لوقوعها بعد فتح لازم وبذلك يصير
مقصوراً مبنياً على قاعدة مستمرة . ويتحقق تعريف المقصور القياسي في أنواع كثيرة منها
غير ما ذكر آنفاً :

أ- اسم المفعول الذي زادت حروفه على ثلاثة كـ (مُعطى) و (مُبتلى) فإن
نظيرهما (مُكرم) و (مُحترم) :

ب- مصدر (فَعِل) غير المتعدّي كـ (عَمِيَ ، عَمِيَ) فإن نظيره من الصحيح
(عَمَش ، عَمَشًا) .

ج- (أَفْعَل) صِفة لتفضيل كان كـ (الأقصى) أو لغير تفضيل كـ (أَعْمَى)
و (أَعشى) فإن نظيرهما من الصحيح (الأبعد) و (الأعمش) .

د- (فَعَل) جمع فُعلى أنشئ أفعل المعتلة اللام نحو (الدُّنَا جمع الدنيا) و (القُصَا جمع
القُصوى) لموازنتها (الكُبرى) جمع (الكُبرى) .

هـ- اسم الجنس الجمعي على وزن (فَعَل) ويفرق بالتاء بينه وبين واحده الصحيح
(حَصَى و حَصَاة) و (قَطَا و قَطَاة) . فإن نظيرهما من الصحيح (شَجَرَة و شَجَر) و (مدرّة
ومدر) ^(٣) .

و- (مَفْعَل) مدلولاً به على مصدر أو زمان ، أو مكان كـ (مَلْهُى) و (مَسْعَى)
فإن نظيرهما من الصحيح (مَذْهب) و (مَسْرَح) .

(١) المرية : الجدل . لسان العرب (مرا) .

(٢) المديّة : الغاية ، الشفرة ، والسكين . لسان العرب (مدى) .

(٣) المدرّة : القرية المبنية بالطين . لسان العرب (مدر) .

ز- (مِفْعَل) مدلولاً به على آلة كَ (مِرْمَى) و (مِهْدَى) وهو وَعَاءٌ هِدْيَةٌ .
ونظيرهما من الصحيح (مِخْصَف) و (مِغْزَل) ، على أن الصحيح من هذا النوع قد يَجِيء
على (مِفْعَال) كَ (مِخْرَات) ولا يكاد ذلك يوجد في المَعْتَل .
أما الممدود من الأسماء هو : المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة ، نحو (فقهاء)
و (حكماء) .

فالمتمكن يخرج نحو (أولاء) من المُنِيَّات . والألف يخرج نحو (وُضوء)
و (نَسِيء) ^(١) والتقييد بالزيادة يخرج نحو (دَوَاء) ، فإن أصله (دَوَاو) فألفه منقلبة عن
أصل ، ومدّها عارض .

ضابطة الممدود القياسي :

الممدود القياسي اسم آخره همزة له نظير من الصحيح (أي غير المهموز) قبل آخره
ألف زائدة ، وذلك مثل :

١- (إفعال) مصدر (أفعل) من المعتل اللام ، كأعطى (إعطاء) ،
فنظيره (إحسان) .

٢- ما كان على (فَعَال) مصدر (فاعل) كَ (وَالِي) (وِلَاء) ونظيره
(قِتَال) .

٣- مصدر الفعل المعتل اللام المبدوء بهمزة وصل ، نحو : (اهْتَدَى) (اهْتِدَاء)
ونظيره (انْهَمَار) .

٤- المصدر المعتل الذي على وزن التَّفْعَال نحو : التَّعْدَاء لموازنته نحو : (تَقْتَال) .

٥- ما كان من الصفات المعتلة على (فَعَال) و (مِفْعَال) : نحو : (عَدَاء) ،
و (مِعْطَاء) ، فنظيرهما (خَبَّاز) و (مِهْدَار) .

٦- مصدر (فَعَل) اللازم المعتل اللام الدَّال على صوت كَ (رَغَا) (رُغَاء)
ونظيره (بُعْغَام) ^(٢) ، أو على مرض نحو : (مُشَاء) ^(٣) ؛ فإن نظيرهما :
(صُرَاخ) و (زُكَام) .

ثم نبه — ابن مالك بعد أن ذكر قياس المقصور والممدود — أن غير ما سبق ذكره فهو
سماعي — فمن المقصور السماعي :

(الفَتَى) و (السنن) المراد به الضوء — و (الثرى) المراد به التراب .

(١) النسيء : التأخير . لسان العرب (نساء) .

(٢) البغام : صوت الطيبة . لسان العرب (بغم) .

(٣) المشاء : إسهال البطن . لسان العرب (مشش) .

ومن الممدود السماعي كذلك : (الفَتَاء) المراد به حادثة السِّن — و (السَّنَاء) المراد به الشرف — و (الثَّرَاء) المراد به كثرة المال .

ثم نبي ابن مالك على أن بعض الأسماء قد يرد بالوجهين ؛ القصر والمدّ كـ ﴿ زَكَرِيَّا ﴾ ^(١) وبقصره قرأ الكوفيون إلا أبا بكر ^(٢) ، وقرأ الباقر بالمدّ .

ثم بين ابن مالك أن بعض ما فيه وجهان قد تتغير حركة فائه فتحرك في أحد الوجهين بغير ما تحرك به في الآخر وهو على ثلاثة أقسام :

- ١- ما يُقَصِّرُ مع الكَسْرِ ، ويُمدُّ مع الفَتْح . نحو : (الإِنْي) واحد (الإِنَاء) .
- ٢- ما يُقَصِّرُ مع الفَتْح ، ويُمدُّ مع الكَسْرِ . نحو : (الفَدْي) — مصدر (فَدَيْتُ) (فداء) .

- ٣- ما يُقَصِّرُ مع الضَّمِّ ويُمدُّ مع الفَتْح . نحو (التَّعْمَى) و (نَعْمَاء) ^(٣) . هذا جملة ما ذكره ابن السكيت ^(٤) .

أما ابن ولّاد المصري ، يكسّر فيقصّر ويضم فيمد نحو : (القُرْفُصَاء) . قال ابن ولّاد : " يقال لها (القُرْفِصَى) — بالكسر — " ^(٥) .

يختم الباحث هذا المبحث بالحديث عن قصر الممدود ومدّ المقصور ؛ فأما قصر الممدود فيجوز للشاعر إذا اضطر إليه أن يستعمله بلا خلاف . وهو شبيه بصرف ما لا ينصرف .

وأما مدّ المقصور للضرورة فممتنع عند البصريين لا عند الكوفيين وهو شبيه بمنع صرف المنصرف .

(١) ورد هذا الاسم في آيات كثيرة في القرآن الكريم منها الآيات ٣٧ ، ٣٨ (آل عمران) ، ٨٥ (الأنعام) ، ٧٤٢ (مرع) .

(٢) أبا بكر : هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الخناط النهشلي الكوفي الإمام العلم راوي عاصم . اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً أصحابها شعبة وقيل أحمد وعبدالله وغير ذلك . ولد سنة خمس وتسعين للهجرة توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة وقيل أربع وتسعين ومائة للهجرة . انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ج ١ . ص ٣٢٥ ، و ٣٢٦ .

(٣) التعمى : الخفض والدعة ، والمال . لسان العرب (نعم) .

(٤) انظر ابن السكيت تهذيب الألفاظ ص ٦٧٢ . المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٨٥ م . وابن السكيت هو : يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (أبو يوسف تعلم ببغداد وصحب الكسائي واتصل بالمتوكل العباسي ، فعهد إليه بتأديب أولاده وجعله في عداد ندمائه ، ثم قتله عام ٨٥٨ م ، ودفن ببغداد . من تصانيفه إصلاح المنطق في اللغة ، والمذكر والمؤنث وغير ذلك . انظر معجم المؤلفين ، عمر كحالة ج ٤ ص ١٢٤ . والأعلام للزركلي ج ٩ ص ٢٥٥ .

(٥) ابن ولّاد : هو أحمد بن محمد بن ولّاد التميمي ، أبو العباس ، نحوي ، مصري أصله من البصرة توفي ٣٣٢ هـ . انظر : إنباه الرواة ج ١ ص ١٣٤ ، وبغية الوعاة ج ١ ص ٣٩٥ .

ومما يحتج به الكوفيون قول الراجز :

يَالِكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ .

يَنْشُبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ (١) .

والشاهد فيه قوله : (اللهاء) حيث مده للضرورة وهو واجب القصر ، لأنه نظير (حَصَى) و (قَطَا) . وقد لاحظ الباحث هنا أن من تابع ابن مالك في أوزان المقصور والمدود ، ابن هشام الأنصاري وكذا الصبان ، وله إضافة موفقة في قصر المدود ومدّ المقصور (٢) .

(١) رجز قائله مجهول . اللغة : (الشيشاء) : هو التمر الرديء . لسان العرب (شيش) . (نشب) : نشب الشيء في الشيء أي علق فيه . لسان العرب (نشب) . (المسعل) : موضع السعال من الحلق . انظر : أحمد بن محمد الفيومي ، المصباح المنير ج ١ ص ٢٩٧ ط / عيسى الحلبي — مصر (سعل) . والشاهد فيه في قوله (واللهاء) تم توضيحه .

انظر : ابن جني ، الخصائص . تحقيق : محمد علي النجار ج ٢ ص ٢٣١ ، وشرح ابن عقيل مج ٢ ج ٤ ص ١٠٣ ، ط / دار الاتحاد العربي — مصر ١٣٨٦ هـ — ١٩٦٧ م ط ١٥٥ . وانظر : السيوطي ، مع الهوامع مج ١ ج ٢ ص ١٥٧ ط / دار المعرفة — بيروت . وابن سيده / المخصص ج ١ ص ١٥٧ ط / دار الفكر بيروت . انظر : الصبان علي الأشموني ج ٤ ص ١٠٩ . (٢)

المبحث الخامس في كيفية التثنية ، وجمعي التصحيح

(ص)

بِمَا عَلَى ذَاكَ دَلِيلًا جُعِلَ
ثَلَاثَةً فَالْيَاءُ مِنْهَا أَبَدِلَا
وَالجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَ (مَتَى)
فِي مَوْضِعِ مَا كَ (إِلَى) اسْمًا فَادْرِيَا
وَأَوْلَاهَا مَا كَانَ قَبْلَ قَدْ أَلْفِ
تَسْلَمَ كَ (قُرَاءَتَيْنِ) فَأَعْرِفَ مَا تَبِتَ
مِنْ وَاوٍ أَبَدِلْتَ أَوْ الْيَا كَ (الثَّمَا)
وَالعَكْسُ لِلأَحْرَى فَرَاعِ المُسْتَحِقَّ
وَالْيَاءُ وَالتَّصْحِيحُ شَذَا نَقْلًا
وَإِوَا كَ (قُرَاوَيْنِ) فِي تَثْنِيَّةِ
وَبَعْضُهُمْ قَاسَ وَ (مِذْرَوَانَ)
تَقَسَّ وَ لِلْمَسْتَقُولِ كُنْ مُسْتَعْمَلًا
فِي طَبَقِهِ لِحِفْصَةِ مُسْتَدْعِيهِ
أَكْثَرُهُمْ إِذْ بِالْمِرَادِ قَدْ وَفَى
أَسْقَطَ بَعْضٌ مَفْرَدًا تَاءَ بَيْنَهُمَا
عَلَى الْقِيَاسِ فَأَطْعَ مِنْ أَفْتَى

أَفْتَحَ أَحْيَرَ مَا تُثْنِي مَوْصَلًا
وَأَلْفَ الْمُقْصُورِ إِنْ زَادَتْ عَلَى
كَذَا الَّذِي يَأْتِي أَصْلُهُ نَحْوُ (الْفَتَى)
كَذَا الَّذِي أَلْفُهُ تَصِيرُ يَا
فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْوَاوِ أَبَدِلُ مِنْ أَلْفِ
وَهَمْزَةُ الْمُدُودِ إِنْ تَأَصَّلَتْ
وَوَاوًا أَقْلِبُ مَا لِلْحَقِّ وَمَا
وَذَاتِ الْإِبْدَالِ بِتَضْحِيحِ أَحَقَّ
وَوَاوًا أَقْلِبُ هَمْزَ نَحْوِ (شَهْلًا)
وَشَذَا قَلْبُ هَمْزَةَ أَصْلِيَّةِ
وَشَذَا (خَوْزَلَانِ) (قَاصِعَانِ)
مُسْتَنْدَرٌ كَذَا (ثِنْيَانِ) فَلَا
وَقَدْ يُثْنَى اسْمٌ وَتُلْعَى التَّثْنِيَّةُ
فَعَنْ (سَوَاعَتَيْنِ) بِ (سَيْنِ) اِكْتَفَى
وَقِيلَ (أَلْيَانِ) وَ (خُضْيَانِ) لِمَا
وَقَدْ يُثْنَى أَيْضًا - بِالتَّ

(ش)

أ/ في النظم السابق يبين ابن مالك كيفية تثنية الاسم المقصور والاسم الممدود . وقبل
أن يبدأ الباحث في تفصيل ما جاء به ابن مالك أراد أن يذكر بالآتي :
المقصود من التثنية ؛ الدلالة على اثنين متفقين في اللفظ بلفظ واحد قصدًا للإيجاز ،
ويكون ذلك بزيادة ألف ونون مكسورة في حالة الرفع نحو : (كَتَبَ الْوَالِدَانِ الدَّرْسَ) -

وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حالتي الجر والنصب في آخر الاسم فيغني ذلك عن تكرير الاسم والعطف^(١). مثل : (جاء الخالدان) في قولك : (جاء خالد وخالد) .

تثنية المقصور :

تشير الأبيات السابقة التي هي من أرجوزة ابن مالك ، إلى أن الاسم المقصور إذا أُريد تثنيته وكانت ألفه رابعة فصاعدًا قلبت ياء — مطلقًا — كقولك في (مُسْتَشْفَى) ، و (مَدْرَسَة) و (حُبْلَى) : (مُسْتَشْفَيَانِ) و (مَدْرَسَتَانِ) و (حُبْلَيَانِ) .

وإن كانت الألفُ ثالثةً أصلها الياء قلبت ياء نحو : (هُدَى) و (فَتَى) فتقول فيهما : (هُدَيَانِ) و (فَتَيَانِ) ومنه قوله تعالى ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ ﴾^(٢) .

وإن كانت ثالثةً أصليةً أو مجهولة الأصل وأمليت كألف (مَتَى) أو (إِيَّانِ) مسمى به قلبت كذلك ياء . وتقول فيهما : (مَتَيَانِ) و (إِيَّانِ) .

وإن كانت الألفُ ثالثةً مبدلةً من واوٍ كألف (عَصَا) تقول فيها : (عصوان) .
وإن كانت غير مبدلة ولم تُمل ولا خلفتها الياء في موضع ما كألف (أَلَا) —
الاستفتاحية — قلبها واوًا ، وتقول إذا سميت بها^(٣) : أَلَوَانِ .

ثم يشير ابن مالك إلى تثنية الممدود فيقول :

١- إن كانت همزته أصلية كـ (قَرَاء) سلمت عند التثنية فتقول (قَرَاءَانِ) وقد قلبت واوًا .

٢- إن كانت بدلاً من ياءٍ أو واوٍ كـ (بِنَاء) و (كِسَاء) جاز تصحيحها وقلبها واوًا . نحو (بِنَاءَانِ ، بِنَاوَانِ) و (كِسَاءَانِ و كِسَاوَانِ) . والراجح عند ابن مالك التصحيح وعدم القلب واوًا . وإن كانت الهمزة زائدة للإلحاق كـ (علباء)^(٤) و (قوباء)^(٥) قلبت واوًا على الراجح فتقول فيهما بالواو (علباوان) و (قوباوان) .

(١) انظر : النيبان في تصريف الأسماء ص ١١٧ .

(٢) من الآية رقم (٣٦) من سورة (يوسف) .

(٣) انظر : المُرْد ، المقتضب . تحقيق : حسن حمد ج ٣ ص ٧٣ ، ٧٤ . دار الكتب العلمية . بيروت ١٩٩٩ م ط ١ .

(٤) العلباء : العصبة الممتدة في العنق . لسان العرب (علب) .

(٥) القوباء : داء في الجسد يتقرش منه الجلد وينجرد الشعر . لسان العرب (قوب) .

٣- وإن كانت همزة الممدود بدلاً من ألف التانيث كـ (صحراء) و (شهلاء)^(١) قلبت واواً . ويقول ابن مالك على ما جاء في الأرجوزة وشذ تصحيح الهمزة في (شهلاء) وقلبيها ياء ، كما شذ قلب الهمزة الأصلية واواً كهمزة (قرآء) .
ثم ذكر بعض المسائل وقال فيها : هناك من العرب من يحذف ألف المقصور خامسة فصاعداً فيقول في (حُبَارَى) : (حُبَارَان) وفي (خَوْزَلَى)^(٢) : (خَوْزَلَان) . ثم يقول متابِعاً حديثه : وكذا من العرب من يثني الممدود بحذف ألفه وهمزته ، إذا كان قبلهما أربعة أحرف فصاعداً فيقول في (قَاصِعَاء)^(٣) : (قَاصِعَان) . ويرى ابن مالك ؛ أن القياس الجيد (حُبَارِيَان) و (خَوْزَلِيَان) و (قَاصِعَاوَان) .
وقالوا لطرفي الألية وَطَرَفِي الْقَوْسِ (مِذْرَوَان) ، والأصل : (مِذْرِيَان) لأنه تشبهُ (مِذْرَى) في التقدير .

وفي هذه المسألة قال الرضي^(٤) : " وإنما قيل : مذروران ، لا مذريران ، لأنهم إنما يقلبون الألف الثابتة في المفرد ياءً عند التشبهُ ، وههنا لم تثبت ألف قط حتى تقلب ياءً إذ هو مثنى لم يستعمل واحده " ^(٥) .

يرى الباحث شذوذها إن قيل بالواو (مِذْرَاوَان) ؛ لأن الألف فيها ليست ثالثة أصلية أو مجهولة حتى تقلبها واواً ، وكذلك القياس إن كانت الألف رابعة في كلمة تقلب ياء وإن لم تقلب الألف ياء كان شذوذاً ، فحُقَّ أن يقال (مِذْرِيَان) .
وَنَبَّهَ ابن مالك كذلك لشذوذ (ثِنَايَان)^(٦) بحذف الهمزة والأصل ؛ أن يُقال : (ثِنَاءَان) أو (ثِنَاوَان) ، لأنه تشبهُ (ثِنَاء) تقديراً على وزن بناء .

ثم نَبَّهَ ابن مالك على أنه قد يستغنى عن تشبهُ اسم بتشبهُ مطابقة ، إذا كان أحصر كـ (سِي) فإنه أحصر من (سَوَاء) ويقال (سِيَّيْن) للخفة . وحكى أبو زيد عن بعض العرب أنه يقول : (سَوَاءَان)^(٧) .

(١) الشهلاء : من في عينها شهلة ، وهي اختلاط لونين . لسان العرب (شهل) .

(٢) الخَوْزَلِي : مشبة فيها تناقل وتبخر . لسان العرب (خزل) .

(٣) القاصعاء : جحر يحفره اليربوع . لسان العرب (قضع) .

(٤) انظر : الرضي شرح الرضي على الكافية ، تحقيق - يوسف حسن عمر - ج ٣ ص ٣٥٤ ، ط/ ليبيا ١٩٩٣ م .

(٥) الرضي : (٦٨٦هـ - ١٢٨٧م) هو محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي نجم الدين ، عالم بالعربية من أهل

استرأباد (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابه (الروافية في شرح الكافية) ، وشرح مقدمة ابن الحاجب وهو

المسمى بالشافية في علم الصّرف . انظر : الأعلام ج ٦ ص ٣١٧ وبغية الوعاة ج ١ ص ٥٦٧ .

(٦) الثاء : قيد من شقين تربط بكل شق رجل . لسان العرب (ثني) .

(٧) انظر : أبو زيد ، النادر في اللغة ، تحقيق : د. محمد عبدالقادر أحمد ص ٢٨٣ ط/ دار الشروق ، بيروت ١٩١٨ م .

ومن الاستغناء بتثنية الألف قولهم في تثنية : (أَلِيَّة) و (خُصِيَّة) : (أَلِيَّان) و (خُصِيَّان) وذلك أن من العرب من يقول : (أَلِيٌّ) و (خُصِيٌّ) فاستغنى الأكثرون بتثنية المجرد عن التاء عند تثنية المؤنث بها .

ومن لا يستغني كقول عنترة :

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلِيَّتِيكَ وَتُسْتَطَارَا (١)

والشاهد فيه في قوله (أَلِيَّتِيكَ) ، حيث لم يُستغن عن التاء عند التثنية .

(ص)

صَدْرَا كَمَا) وفيه إفراداً أباح في نحو (قَبَلْ كَفَّ قَيْسٍ وَهَرَم) لَيْسَ أَجْرُ فَلَيْسَ يَأْبَاهُ فَطِن) و (فِي عَمَائِكُمَا مَجْدٌ بَدَا) فلهما مُمَيِّزِينَ قَدْ تَبَّت مُنْطَلِقَانِ أَلْسُنَانَا إِنْ كَلَّمَا) وَغَيْرُهُ مَثْنَى أَوْ جَمْعًا يُقَرَّر تَخَالُفِ اللَّفْظِ ، وَمَا قَدْ وَرَدَا تُجْزِئُهُ إِلَّا بِسَمَاعِ قَبِيلَا أَوْ يُجْمَعُ الْمُخْتَلِفَانِ مَعْنَى لِوَأَحَدٍ فَرَاعٍ فِيمَا لَهُمَا ففِي كِلَيْهِمَا بِقَصْدِ تَوْفِيهِ

واختير جمعٌ في مَثْنَى كَ (شرح وَهُوَ مِنَ الْأَصْلِ أَحَقَّ ، وَالتَّرِيم وَجَمْعُ مَا لَيْسَ بِجُزْءٍ إِنْ أَمِنَ نَحْوِ بَ (أَسْيَافِكُمَا اضْرِبَا الْعَدَى) وَمَا إِضَافَةٌ لِجُزْأَيْنِ اقْتَضَتْ نَحْوُ : (هُمَا ضَخْمَا الرَّعُوسِ) و (هُمَا وَمَا لِهَذَا الْجَمْعِ يُغْزَى مِنْ خَيْرِ وَالْعَطْفَ لَا التَّثْنِيَّةَ اسْتَعْمِلَ لَدَى مِنْ (أَبُو بِنِ) ، وَالْمُضَاهِيَةَ فَلَا وَمَنْعَ الْأَكْثَرُ أَنْ يُثْنَى وَكُلَّ شَيْئَيْنِ مُؤَدَّيْنِ مَا مَطْلُوبَ ذِي إِفْرَادٍ أَوْ ذِي تَثْنِيَةٍ

(١) قائله : عنترة بن شداد ، بحره الوافر .

اللغة : (الروانف) : جمع رانفة وهي أسفل الألية . لسان العرب (رنف) .

الشاهد فيه قوله : (أَلِيَّتِيكَ) تم توضيحه . انظر ديوانه ص ٦٩ .

انظر : الخطيب التبريزي ، تقديم : مجيد طراد ط / دار الكتاب العربي ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م . وابن يعيش في شرح المفصل مج ١ ج ٤ ص ١١٦ و مج ١ ج ٢ ص ٥٥ ط / عالم الكتب - بيروت ، وشرح التصريح ج ٢ ص ٩٤ ، و همع الهوامع مج ١ ج ٢ ص ٦٣ ، و خزنة الأدب للبغدادي . تحقيق : عبدالسلام هارون . ج ٤ ص ٢٩٧ . ط / مكتبة الفانججي ١٩٨١م . والأبنازي ، أسرار العربية . تحقيق : محمد بسهجت ص ١٩١ ط / مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م . وورد برواية أخرى في بعض نسخ أسرار العربية ص ١٩١ (. . . استطارا) .

(ش)

في الأبيات السابقة بين ابن مالك جَوَازَ جَمْعِ المضاف وتوحيده وتثنيته ، إذا أضيف
جُزْآنَ إلى كُليهما ولم يُفْرَقِ المضاف إليه ، فمثال الجمع كقوله تعالى : ﴿ فَعَدُّ صَفَاتٍ ﴾^(١)
قَلُوبِكُمْ^(٢) وكقوله ﷺ^(٣) : (إزره المؤمن إلى أنصاف ساقيه) .

وعند ابن مالك الثاني أجود من الثالث ، لأن الثالث لم يره في غير الشعر ،
كقول الشاعر :

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِنَوَافِدِ كَنَوَافِدِ الْعُبْطِ الَّتِي لَا تُرْفَعُ^(٤)

والشاهد فيه قوله : (نفسيهما) حيث جاز تثنية المضاف ، لأنه أضاف جزأين ،
(نفسي) إلى (هما) ولم يفرق المضاف إليه .

ومثال توحيد المضاف مع إضافة الجزأين إلى كليهما ما جاء في صفة وُضوءِ رَسُولِ
الله ﷺ : (مَسَحَ أذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا ، وَبَاطِنَهُمَا)^(٥) .

ومن أمثلة الفراء في كتاب المعاني : (اَيْتِنِي بِرَأْسِ شَاتَيْنِ)^(٦) . ورأي ابن مالك في
ذلك أن هذا أحق من الأصل وهو أن يقال : (اَيْتِنِي بِرَأْسِي شَاتَيْنِ) وعنده إذا قيل بلفظ
الجمع لكان أجود نحو : (برؤوس شاتين) .

ولو كان المضاف إليه مفرقاً لزم الأفراد كقوله تعالى : ﴿ لَعْنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ
عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾^(٧) .

-
- (١) صغت قلوبكم : مالت . لسان العرب (صفا) .
 - (٢) من الآية رقم (٤) من سورة (التحريم) .
 - (٣) أخرجه مالك في الموطأ في اللباس حديث (١٢) ج ٢ ص ٦٩٧ . تحقيق : محمد فؤاد ط/ دار الحديث . القاهرة .
وأبو داود في اللباس الباب (٢٧) باب في قدر موضع الإزار برقم (٤٠٩٣) ج ٤ ص ٣٥٣ ط/ دار سحنون
— تونس ١٤١٣ هـ — ١٩٩٢ م . ط ٢ .
 - (٤) قائله : أبو ذؤيب الهذلي ، وبحره الكامل ، موضع الشاهد فيه قوله : (نفسيهما) تم توضيحه . انظر : شرح
أشعار الهذليين . تحقيق : عبدالستار أحمد ج ١ ص ٤٠ . ط/ دار العروبة القاهرة . والجمع ج ١ ص ٥١ وأمال
الشجري ج ١ ص ١٦ . ولسان العرب (خلس) و (عبط) .
 - (٥) رواه الترمذي في الطهارة باب ٢٨ تحقيق : أحمد محمد شاكر ج ١ ص ٥٢ — ط/ دار الكتب العلمية بيروت .
 - (٦) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء وكان أبرع الكوفيين في علمهم كان متديباً ورعاً من مصنفاته معاني
القرآن تسوي في طريق مكة سنة سبع ومائتين . انظر : طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الأندلسي تحقيق :
محمد أبو الفضل إبراهيم ص ١٣١ ، ١٣٢ ط/ دار المعارف بمصر ط ٢ . وبغية الوعاة ج ٢ ص ٣٣٣ .
 - (٧) من الآية رقم (٧٨) من سورة المائدة .

وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه : (حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِمَا شَرَحَ لَهُ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) .

ثُمَّ تَابَعَ ابْنُ مَالِكٍ حَدِيثَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ : " فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ جُزْأِي الْمُضَافِ إِلَيْهِمَا لَمْ تَعْدِلْ عَنِ لَفْظِ التَّثْنِيَةِ مَخَافَةَ اللَّبْسِ نَحْوَ قَوْلِكَ : (أَعْطَيْهِمَا دِرْهَمَيْهِمَا) " ^(٢) .
فَإِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ جَازَ الْجَمْعُ كَقَوْلِكَ : (قَهَرْتُمَا الْعَدُوَّ بِأَسْيَافِكُمَا) .

وَإِنْ كَانَ الْجُزْآنِ مُمَيِّزِينَ لِكُلِّهِمَا فَلَهُمَا مِنْ اخْتِيَارِ مَجِيئِهِمَا بِلَفْظِ الْجَمْعِ مَا لُهُمَا حِينَ يَضَافَانِ ، نَحْوَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ :

" هُمَا ضَخْمَا الرَّؤُوسِ " وَ " هُمَا مُنْطَلِقَانِ أَلْسِنَاتَا "

ومنه قول الشاعر :

أَقَامَتْ عَلَيَّ رَبْعَيْهِمَا جَارَاتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا ^(٣)

فَقَالَ : كُمَيْتَا الْأَعَالِي . وَالْمُرَادُ : الْأَعْلِيَانِ . لِأَنَّ الْجَمْعَ فِي هَذَا التَّحْوِ مَعْنَاهُ التَّثْنِيَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ صَفَّتْ قُلُوبُنَا ﴾ وَالْحَقِيقَةُ قَلْبَانِ .

وإلى هذا ونحوه أشار ابن مالك بقوله :

وَمَا إِضَافَةُ لِحْزَيْنٍ اقْتَضَتْ فَلَهُمَا مُمَيِّزِينَ قَدْ ثَبَّتْ

أَي : لِلْحِزَّيْنِ فِي حَالِ كَوْنِهِمَا مُمَيِّزِينَ لِكُلِّهِمَا مَا ثَبَّتَ لَهُمَا فِي حَالِ إِضَافَتِهِمَا إِلَى مَا هُمَا جُزْآنِ لَهُ .

ثُمَّ مِثْلُ ابْنِ مَالِكِ بِـ (ضَخْمَا الرَّؤُوسِ) وَ (الْمُنْطَلِقَانِ أَلْسِنَاتَا) . وَيَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ : وَلَسْكَ فِيمَا لِهَذَا الْجَمْعِ مِنْ خَيْرٍ وَغَيْرِهِ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ عَلَى وَفْقِ اللَّفْظِ فَتَجْمَعُهُ ، وَعَلَى وَفْقِ الْمَعْنَى فَتَشْنِيهِ .

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِكَ : (رُؤُوسُهُمَا ضَخَامٌ) .

وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ : (رُؤُوسُهُمَا ضَخْمَانِ) وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) جزء من حديث زيد بن ثابت الأنصاري في جمع القرآن . انظر : البيهقي ، كتاب سنن الصلاة الكبرى . ج ٢ ص ٤٠ ، ٤١ ط / مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٤٦ هـ ط ١ .
(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ١٧٩٠ .
(٣) قائله : الشماخ بن ضرار ، بحره الطويل . وموضع الشاهد فيه قوله : (كُمَيْتَا الْأَعَالِي) تم توضيحه . انظر : ديوانه ص ٣٠٨ تحقيق : صلاح الدين الهادي ط / دار المعارف مصر ١٩٦٨ ط ١ . وانظر : شرح المفصل مج ٢ ج ٦ ص ٨٣ والجمع مج ١ ج ٢ ص ٩٩ . والدرر ج ٥ ص ٢٨١ . وانظر : البغدادي خزنة الأدب ولب لياب لسان العرب ج ٤ ص ٢١٩ ط / المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤٧ هـ .

رَأَوْا جَبَلًا هَدَّ الْجِبَالَ إِذَا تَقَّتْ رُؤُوسُ كَبِيرِيهِنَّ يَنْتَطِحَانِ (١)

والشاهد فيه قوله : (رؤوس كبيريهن) . ولا يُجَاءُ بالمختلفين في اللفظ إذا اشتركا في حكم إلا معطوفاً أحدهما على الآخر نحو : (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و (رَأَيْتُ عَمَّةً وَخَالَةً) .
وأما نحو (أَبَوَيْنِ) في (الأب والأُم) ، و (الْقَمَرَيْنِ) في (الشمس والقمر) فشاذٌ ولا يقاسُ عليه .

ومنع أكثر الناس الثنية والجمع في الأسماء المتفقة لفظاً لا معنى .

ويرى ابن مالك أن ذلك جائز ، إذا فهم المعنى كقولك : (رَأَيْتُ نَجْمَيْنِ : سَمَاوِيًّا وَأَرْضِيًّا) و (لي عينان (٢) : منقودة (٣) ومورودة (٤)) وقد استعمل ذلك كثيرٌ من الفصحاء .

ولا خلاف في إعادة ضمير واحد على مختلفي المعنى كقولك : (لي عينٌ مالٍ ، وعين ماءٌ أبيحُهُما للضيف) . فكما جازَ الجمعُ بينهما في الإضمار فيجوز الجمعُ بينهما في الإظهار بشرط أمن اللبس .

وتابع ابن مالك ما جاء به أبو بكر بن الأنباري (٥) محتجاً بقول النبي ﷺ :

" الأيدي ثلاث : يَدُ اللَّهِ وهي العُلْيَا ، وَيَدُ الْمُعْطِي ، وَيَدُ السَّائِلِ " فَعَبَّرَ بِـ (الأيدي) عن (يد الله) - جَلَّ وَتَعَالَى ، وَتَبَارَكَ - وعن (يَدِ الْمُعْطِي ، والسائل) (٦) للاشتراك اللفظي دون المعنوي .

- (١) قائله مجهول ، وبحره الطويل وموضع الشاهد فيه قوله : (رؤوس كبيرهن) حيث ثني كبيرهن وفق المعنى . انظر : ابن جني ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ج ٢ ص ٤٢١ ط / دار الهدى بيروت - لبنان ط ٢ . والسيوطي : الأشباه والنظائر تحقيق : د. عبدالعال مكرم ج ٢ ص ١١٦ ط / مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م بيروت ط ١ ، وخرزانه الأدب ، تحقيق : عبدالسلام هارون ج ٤ ص ٢٩٩ ، ٣٠١ هـ - مكتبة الخانجي القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م لسان العرب (رأس) .
- (٢) العين : ما ضرب نقداً من الدنانير ، وينبوع الماء ينبع من الأرض ويجري - لسان العرب (عين) .
- (٣) نقده الدنانير : أعطاه إياها . لسان العرب (نقد) .
- (٤) ورد الماء أشرف عليه دخله أم لم يدخله . لسان العرب (ورد) .
- (٥) انظر : أبو داود ، كتاب الزكاة ، باب الاستعفاف ج ٢ ص ٢٩٨ حديث (١٦٩٤) ط / دار سحنون - تونس ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ط ٢ .
- (٦) أبو بكر ابن الأنباري : هو محمد بن محمد بن عبيدالله الأنصاري أبو البركات من علماء اللغة والأدب وتاريخ السرجال كان زاهداً عفيفاً . حشن العيش والملبس لا يقبل من أحد شيئاً سكن بغداد وتوفي فيها سنة ٥٧٧هـ - ومن مصنفاته أسرار العربية والإنصاف في مسائل الخلاف انظر : الزركلي ، الأعلام ج ٣ ص ٣٢٧ ، وبغية الوعاة ج ٢ ص ٨٦ .

وقد جُمع في التثنية بين الحقيقة والمجاز كثيراً كقولهم : (القلم أحد اللسانين)
(الخيال أحد الأبوين) وهذا شبيه بتثنية المشتركين وضعاً . وإلى هذا أشار ابن مالك
بقوله :

وكلُّ شَيْئَيْنِ مُؤَدِّيَيْنِ مَا لوأحد

إلى نحو (العَيْنَيْنِ) و (الأذْنَيْنِ) قد يخبر عنه بمثنى وهو الأصل وقد يخبر عنه بمفرد ،
لأنَّ العينين حاسة النَّظَرِ و (الأذنين) حاسة السَّمْعِ واليدين حاسة البَطْشِ فإفراد لكل اثنين
منها جائزٌ . وكذلك التعبير بأحدهما عن اثنيهما ، فمن إفراد الخير قول الشاعر :

سَأَجْزِيكَ خَذْلَانًا بِتَقْطِيعِي الصُّوَى إِلَيْكَ وَخُفًّا زَاخِفٍ يَقْطُرُ الدِّمَا^(١)
والشاهد فيه في قوله (خفًّا زاحف) عبر بأحدهما عن اثنيهما .

ومن إفراد الضمير قول الآخر :

وَكأنَّ بِالْعَيْنَيْنِ حَبًّا قَرْنُفُلٍ أَوْ سُنْبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ^(٢)
ومن الاستغناء بلفظ الواحد قول امرئ القيس :

وَعَيْنٍ لَهَا حَذْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَاقِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ^(٣)

(١) قائله : اللعين المتقري ، بحره الطويل . اللغة : (الصوى) : جمع صوة وهي ما غلظ من الأرض وارتفع . لسان
العرب (صوى) .

(الخف) : ما أصاب الأرض من باطن قدم الإنسان . لسان العرب (خفف) .

والبيت بلا نسبة في لسان العرب (زحف) وكذا تاج العروس للزبيدي .

(٢) قائله : سلمى بن ربيعة . في خزنة الأدب ج ٧ ص ٥٥٣ ، بحره : الكامل . اللغة (اهلّت العين) : سال دعمها .
لسان العرب (هل) . والشاهد فيه قوله : (كحلت به) إخبار عن إحدى العينين ، وساغ ذلك لما في العلم أن
حالتيهما لا تفسترقان . وانظر شرح المازوني ، لديوان الحماسة ، تحقيق : أحمد أمين وعبد السلام هارون
ج ١ ص ٥٤٧ ط / دار الجيل بيروت ١٤١١هـ / ١٩٩١م ط ١ . والنوادر لأبي زيد ص ٣٧٥ . وبلا نسبة
في لسان العرب (هلل) .

(٣) قائله : امرؤ القيس بحره المتقارب . اللغة : (عين حدره) : عظيمة أو حادة النظر لسان العرب (حدر) .
(عين بدره) : تبرد بالنظر أو تامة كالبدر . انظر : ديوانه ص ١١٦ تحقيق : حسن السنديوي ط / دار إحياء
العلوم ١٩٩٠م ط ١ .

وانظر : الأعلام الشنمري ، أشعار الشعراء الستة الجاهليين تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق
الجديدة ج ١ ص ١١٨ ط / دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ط ١ .

وانظر : الأزهرى ، تهذيب اللغة ، تحقيق : عبدالكريم العزباوي ج ٤ ص ٤٠٩ ط / الدار المصرية للتأليف
والترجمة . وابن دريد ، جمهرة اللغة ج ٢ ص ٢٠ ط / مؤسسة الحلبي (طبعة جديدة بالأوفست) .

المبحث السادس في كيفية جمع التصحيح

(ص)

في صحّة وغيرها اجعل تَبعا
مَضَى فَلَا يُفْتَكُ مِنْهُ مُعْتَمِد
مَفْتُوحَهُ الْوَاوُ أَوْ أَوْلَيْتُهُ (يَا)
وَالْمُرْتَضُونَ مِنْ بَنِي الْأَدْنِيْنَا
بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ الَّذِي كَانَ تَلَا
وَسُحَّرَ الْمُؤْتُونَ لِلَاتِيْنَا
فِي زَائِدِ آخِرِهِ مِمَّا قُصِرَ
تَشْبِيَهُ ذَلِكَ هُنَا بِهَا أَقْتَفِي
بِالضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ قَبْلَ الْيَا كُسِرَ
قَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ وَعُورِفَ
مَا كَانَ فِي تَشْبِيَهُ قَدْ أُلْفَا
يَلْزَمُ حَذْفُهَا فَفِي الثَّانِي غِنَى
مَا فِي تَطْرُفٍ لِمِثْلِهِ تَبِتَ
قُلْتُ : (فَتَى) وَ (فَيَانِ) فَأَعْلَمَا
كَمَا يُثْنَى بِـ (السَّمَاوَيْنِ) السَّمَا
إِثْبَاعَ عَيْنِ فَاءِهِ بِمَا شُكِلَ
مُخْتَلَمًا بِالْبَاءِ أَوْ مُجَرَّدًا
فَأَفْتَحَهُ تَخْفِيفًا فَكَلًا قَدْ رَوُوا
إِلَّا اضْطِرَارًا مِثْلَ قَوْلِ الْمُرْتَجِزِ :
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا)
وَ (زُبْيَةَ) وَشَدَّ كَسْرُ (جِرْوَةَ)
هُذَيْلِ أَفْتَحَ ، وَلَقَبَهُمْ سَكَنَ
كَـ (ضَخْمَةَ مِنْ نِسْوَةِ ضَخْمَاتِ)
وَمَنْ يَقْسُ فَلَيْسَ ذَا ثَبَاتٍ
بِالْفَتْحِ إِذْ فَتَحَاهُمَا قَدْ سُمِعَا
عَنْ جَمْعِ (فَعْلَةٍ) غِنَى لِلتَّفْلِهِ

وَمَا عَلَى حَدِّ الثَّنَى جُمَعَا
وَشَرْطُهُ وَمَا بِهِ يُغْرَبُ قَدْ
وَآخِرَ الْمُقْصُورِ أَسْقَطَ مُوَلِيَا
كَـ (جَاءَنِي الْأَعْلُونَ مُسْتَدْعِينَا
وَحَذَفَ يَا مَنْقُوصِ الزَّمِّ وَاشْكَلا
كَـ (الْمَهْتَدُونَ قَهَرُوا الْعَاوِينَا
وَذَا عَنِ الْكُوفَيْنِ - أَيْضًا - قَدْ أُثِرَ
وَمَا اسْتَحَقَّتْ هَمْزَةُ الْمَدُودِ فِي
وَحَرَكُوا آخِرَ غَيْرِ مَا ذُكِرَ
وَجَمْعُ تَضْحِيحِ بَتَاءِ وَأَلْفِ
فَاجْعَلْ لِمَا أَوْ لَيْتَ مِنْهُ الْأَلْفَا
لَكِنْ تَأْنِيثُ مُفْرَدِ هُنَا
وَبَعْدَ حَذْفِهَا فَلِلَّذِي تَلَسَتْ
فَفِي (فَتَاةَ) (فَتَيَاتٍ) قُلْ كَمَا
كَذَا (سَمَاوَاتٍ) يُقَالُ فِي (سَمَا)
وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أُنْثَى
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا
وَسَاكِنَ الثَّلَاثِي غَيْرِ الْفَتْحِ أَوْ
وَبَعْدَ فَتْحِ السُّكُونِ لَا تُجْزَى
(يُدَلِّئُنَا اللَّيْمَةَ مِنْ لَمَاتِهَا)
وَمَنْعُوا إِثْبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَةَ)
وَمَا كَـ (بَيْضَةَ) وَ (جِرْوَةَ) فَعَنْ
وَالزَّمِّ سُكُونِ الْعَيْنِ فِي الصِّفَاتِ
وَ (كَهَلَاتٍ) شَدَّ فِي (الْكَهَلَاتِ)
وَ (لَحْجَبَةَ) وَ (رَنْعَةَ) قَدْ جُمَعَا
فَكَانَ فِي جَمْعِهِمْ لـ (فَعْلَهُ)

(ش)

في الأبيات السابقة بين ابن مالك كيفية جمع المقصور والمنقوص والممدود ، فنبه على أن آخر ما تلحقه علامته يفعلُ به مثلما فعل به مع علامة التثنية من صحة وغيرها .
فالصحة سلامته من حذف وقلب . وغيرُ الصحة حذف ألف المقصور وياء المنقوص ، وقلب همزة بعض الممدود واوًا .

ولا بدًّا للمقصور عند حذف ألفه من بقاء الفتحة التي كانت تليها وشغل مكانها بواو في الرفع وياء في الجرِّ والنصب كقول ابن مالك :

جَاءَنِي الْأَعْلَوْنَ مُسْتَدْعِينَ والمرْتَضُونَ من بني الأذنين
وأجاز الكوفيون ضمَّ ما قبل الواو وكسرَ ما قبل الياء في المقصور الذي ألفه زائدة كقولك في (سُلْمَى) — اسم رَجُلٍ : (جاء السُّلْمُونُ ومررتُ بالسُّلْمِينِ) وقال الأشموني :
" قال في شرح التسهيل فإن كان أعجميًا نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة و عدمها " (١) .

ولا يجيز البصريون إلا (جاء السُّلْمُونُ) و (مررتُ بالسُّلْمِينِ) ونبه ابن مالك أن المنقوص عند جمعه لا بد من ضمَّ ما قبل الواو عند حذفها واستصحاب الكسرة قبل الياء نحو:
سُخَّرَ الْمُؤْتُونَ لِلآتِينَا

وأما الممدود فتعامل همزته في هذا الجمع معاملتها في التثنية فيقال في جمع (براء) (٢) (براءون) كما يقال في تثنيته (براءان) .

ويقال في (زكرياء) : (زكريأون) كما يقال في تثنيته (زكريأان) .
ويقال في (عطاء) و (علباء) — اسمي رَجُلَيْنِ — (عطاءون) . و (علبأون)
و (عطاوون) و (علبأوون) كما يقال في التثنية : (عطاءان) و (علبأان)
و (عطاءوان) و (علبأوان) .

كما أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وَحَسَرَكُوا آخِرَ غَيْرِ مَا ذَكَرَ بِالضَّمِّ قَبْلَ الْوَاوِ قَبْلَ الْيَاءِ كُسِرَ
إلى أن ما ليس مقصورًا ولا منقوصًا ، ولا ممدودًا تُغير همزته في التثنية ؛ فإنه لا يُغَيَّرُ في هذا الجمع بأكثر من تحريك آخره بضمّة قبل الواو وكسرة قبل الياء كقولك في (قارئ)
و (مرضي) و (مرجو) : (قارئون) و (مرضيون) و (مرجؤون) .

(١) انظر : الأشموني على ألفية ابن مالك ج ٤ ص ١١٤ .

(٢) (براء) أول أيام الشهر . لسان العرب (برأ) .

كذلك أشار ابن مالك إلى التغيير الذي يلحق الجمع المصحح بالألف والتاء فقال :
نبهت على أن للحرف الذي تليه ألف هذا الجمع ماله مع ألف التثنية فيقال في (سَعْدَى) :
(سَعْدَيَات) كما يقال في التثنية (سَعْدَيَان) .

ويقال في (رِضَى) اسم امرأة : (رِضَوَات) كما يقال في التثنية (رِضَوَان) .
ثم نبه على أن تاء التأنيث تحذف مما هي فيه في هذا الجمع ويلى ما قبلها الألف كما
كان يليه ألف التثنية لو كان هو آخرًا دون تاء فيقال في (فِتَاة) و (فِتَاة) : (فِتَيَات)
و (فِتَوَات) فيعاملان معاملة (فِتَى) و (قِنَى) اسمي امرأتين .

ويقال في (بَرَاءة) : (بَرَاءَات) . ثم بين أن الثلاثي الساكن العين إذا كان اسمًا
غير صفة . وجمع بالألف والتاء حرّكت عينه بمثل حركة فائه . مجردًا كان من علامة
ك (دَعْد) و (هِنْد) و (جُمْل) أو مؤنثًا بالتاء ك (تَمْرَة) و (كِسْرَة) و (لُقْمَة) .
ويجوز في المكسور الفاء والمضمومها تسكين العين وفتحها . واحترز ابن مالك
بقوله :

السَّالِمُ الْعَيْنُ

من المضاعف ك (سَلَّة)^(١) و (كِلَّة)^(٢) و (حُلَّة) .
ومن المعتل ك (حَوْزَة)^(٣) و (دِيمَة) و (صُورَة) .
ثم نبه ابن مالك كذلك على أن المفتوح الفاء لا تسكن عينه إلا في ضرورة
كقول الرّاجز :

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا^(٤) .

والشاهد فيه قوله : (من زفرتها) فالسكون في الفاء ضرورة والقياس فتحها .

-
- (١) السلة : السرقة . انظر : الطاهر الزاوي ، القاموس المحيط ط/ الخلي ١٩٧٢ م (سل) .
 - (٢) الكلة : الستر الرقيق بخاط . لسان العرب (كلل) .
 - (٣) الحوزة : الناحية وحوزة الرجل ما في ملكه . لسان العرب (حوز) .
 - (٤) رجز مجهول القائل . والشاهد فيه قوله (من زفرتها) تم توضيحه .
- انظر : الصبان علي الأشموني ج ٣ ص ٢١٢ . واللسان (زفر) و (علل) و (لم) .
وانظر : ابن الحاجب : شرح شافية ابن الحاجب — تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفراف ، ومحمد
عبي الدين ج ٤ ص ١٢٨ ط/ مطبعة حجازي بالقاهرة . وانظر : الخصائص ج ١ ص ٣١٦ . وابن الأنباري في
الإنصاف ج ١ ص ٢٢٠ ط/ مطبعة السعادة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م ط ٤ . وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٣٩ .
وانظر : ابن هشام في مغني اللبيب . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ج ١ ص ١٥٥ . وابن جني
في سر صناعة الإعراب . تحقيق : د. حسن هندواي ج ١ ص ٤٠٧ . ط/ دار القلم — دمشق ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥ م ط ١ .

ثم بيّن أن الإبتاع ممتنع في نحو : (ذِرْوَةٌ)^(١) و (زُبْيَةٌ)^(٢) لاستثقال الكسرة قبل الواو ، والضمّة قبل الياء . وإذا امتنع الإبتاع بقي السكون والفتح .

فيقالُ : (ذِرْوَاتٌ) و (ذِرْوَاتٌ) و (زُبْيَاتٌ) و (زُبْيَاتٌ) وفتحُ الياء والواو من (بِيضَاتٌ) و (حَوَزَاتٌ) لغة هذيلِيَّة .

كقول بعضهم :

أَخُو بِيضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٌ^(٣)

هذا إذا كان ساكن العين اسماً غير صفة .

فأما إن كان صفة كـ (ضَخْمَةٌ) فلا خلاف في تسكين عَيْنِهِ على أن قطرباً^(٤) أجاز فتحها قياساً على ما ليس بصفة .

ويعضد قوله ما حكى أبو حاتم^(٥) من قول بعض العرب :

(كَهْلَةٌ) و (كَهْلَاتٌ) والمشهور (كَهْلَاتٌ) .

وعند ابن مالك لا حجة في قولهم : (لَجَبَاتٌ) و (رَبَعَاتٌ) لأن من العرب من

يقولُ : (لَجَبَةٌ)^(٦) و (رَبِيعَةٌ) فاستغنى بجمع المفتوح العين عن جمع الساكن العين .

(ص)

شَسِيهَهُ تَنْشِيَةً فِيهِ أَبَوَا
وَتَنُّنٌ وَاجْتَمَعُ إِنَّ كَفَرْدُ أُجْرِيَا
لَا حِينَ يُغَرَّبَانِ بِالْحَرْفَيْنِ
إِنْ شِئْتَ إِذْ مِنْ مَنَاعٍ قَدْ سَلِمَا

ومنا به سُمِّي من مُشْتَى او
كَذَلِكَ جَمَعُهُ بِرَوَاوِ أَوْ بِيَا
يجعل الإعراب على التوئين
وَتَنُّنٌ نَحْوُ (مُسْلِمَاتٌ) عَلَمَا

(١) ذروة كل شيء : أعلاه . لسان العرب (ذرا) .

(٢) الزبية : الراية لا يعلوها الماء . لسان العرب (زي) .

(٣) ينسب هذا البيت لأحد الهذليين . بحر الطويل ، والشاهد فيه في قوله (بِيضَاتٌ) على أن هذيلاً تفتح عين (فَعْلَةٌ) الاسمي في الجمع بالألف والتاء . والشاعر شبه هذا الظليم — والظليم ذكر النعام — ناقته أو جملة فيقول : ناقتي في سرعة سيرها ظليم له بيضات يسير لها ليلاً وهاراً ليصل إلى بيضاته .

انظر : الخصائص ج ٣ ص ١٨٤ ، المحتسب ج ١ ص ٥٨ والنصف ج ١ ص ٣٤٣ . وخزانة الأدب ج ٨ ص ١٠٢ وشرح المفصل ج ١ ص ٣٠ ، وهناك رواية في الخصائص والنصف . (أبو بيضات ...) .

(٤) قطرب : هو محمد بن المستنير . يعرف بقطرب ، مولى سلم بن زياد . انظر : طبقات النحويين ص ٩٩ .

(٥) أبو حاتم : هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم السجستاني النحوي اللغوي ، توفي سنة ٢٥٥هـ .

انظر : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٥٨ . ط / دار الكتب العلمية — بيروت ١٤١٩هـ ط ١ .

(٦) اللجب : الصياح واضطراب الصوت . لسان العرب (لجب) .

(ش)

في الأبيات السابقة يشير ابن مالك إلى أنه إذا سُمِّيَ بمثنى أو مجموع بالواو والتون. وبالياء والنون لم تجز تثنيتُهُ ولا جمعه لئلا يجتمع في الاسم الواحد إعرابان .
فلو سمي بأحدهما وجعل إعرابه في التون جاز أن يُثنى وأن يُجمع لزوال المانع .
وأما نحو (مُسَلِّمَات) عَلَمًا فيجوز أن يقال فيه : (مُسَلِّمَاتَان) إذا لا محذور في ذلك.
وهذا كله حاصل كلام سيويه ^(١) .

وهذه من المسائل التي وافق فيها ابن مالك سيويه ، ويرى الباحث أن الأشموني قد تابع ابن مالك في كيفية تثنية المقصور والمدود وجمعهما تصحيحًا وله تنبيهات كذلك موفقة تحت هذه المسألة ^(٢) .

(١) انظر : سيويه، الكتاب ، عبدالسلام هارون ج ٣ ص ٣٩٣ . ط/ الهيئة المصرية العامة لكتاب ط/ ١٩٧٣ م .

(٢) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ١١٧ وما بعدها .

الفصل الثاني

الجموع

- . المبحث الأول : جمع التكسير وما يتعلق به .
- . المبحث الثاني : جمع القلة .
- . المبحث الثالث : جمع الكثرة .
- . المبحث الرابع : صيغ منتهى الجموع .
- . المبحث السادس : أنواع أخرى من الجموع .

المبحث الأول جمع التكسير وما يتعلق به

(ص)

وَالْجَمْعُ إِنْ أَبَاتَهُ تَغْيِيرُ
فَ (أَفْعَلٌ) (أَفْعَلَةٌ) مع (فِعْلَةٌ)
وَقِيلَ : إِنْ (فِعْلَةٌ) اسْمٌ جَمْعٌ
وَجَمْعٌ تَصْحِيحٌ لِقَلَّةٍ وَفِي
وَبَعْضُ ذِي الْأَرْبَعَةِ اسْتُغْنِيَ بِهِ
وَمَثَلُ الْكَثْرَةِ : (فُعْلٌ) و (فُعْلٌ)
(فُعَّالٌ) (أَفْعِلَاءٌ) ثم (فُعَّلٌ)
(فَعَّلَةٌ) (فَعَّالٌ) و (فَعَّلَةٌ)
ومع (فَعِيلٌ) و (فُعُولٌ) (فُعَلَاءٌ)

(ش)

في النظم السابق من الأرجوزة يعرف ابن مالك بأبنية جمع التكسير مع الإشارة إلى أن بعض الأبنية في القلة تغي عن الكثرة والعكس كذلك .

تعريفه :

جمع التكسير : هو ما دل على ثلاثة فأكثر بتغيير بناء مفردة لفظاً أو تقديراً . فاللفظي يكون بزيادة كـ (فِلس) و (فُلوس) أو بتبديل في الشكل كـ (أسد) و (أسد) .
بخلاف جمع التصحيح المغير نظم واحده كـ (ثمرات) فإن تقدير السلامة منه لا يخل بمعنى الجمعية ، وإنما يوجب في اللفظ استقلالاً . والتغيير اللفظي ظاهر وأما التقديري ففي (فُلُك)^(١) و (دِلَاص)^(٢) ونحوهما مقصوداً بهما الجمع . يقول ابن مالك : إِنْ (فُلُكًا) حينئذٍ نظير (رُسُل) في أَنْ ضمته دالة على الجمعية . وهما في الأفراد نظير (قُفْل) و (كِتَاب) فقدّر التغيير بتبدل الضمة والكسرة .

(١) الفلك : السفينة ، للمذكر والمؤنث والواحد والجمع . لسان العرب (فلك) .

(٢) الدلاص : اللين ، البراق ، الأملس . لسان العرب (دلاص) .

والحامل على ذلك دون أن يُجْعَلَ مما اشترك فيه الواحد ، والجمع كـ (جُنُب) وأن (جُنْبًا) لا يختلف لفظه في أفراد ولا تثنية ولا جمع ، فَعَلِمَ أَنَّ الْعَرَبَ قَصَدَتْ فِي الْإِخْتِصَارِ وَالِاشْتِرَاكِ . وأما (فُلُكٌ) و (دِلَاصٌ) فإِثْمَا لَا يَخْلِيَانِ مِنْ عِلَامَةِ التَّثْنِيَةِ عِنْدَ قَصْدِهَا فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى انْتِفَاءِ الْإِشْتِرَاكِ وَقَصْدِ تَغْيِيرِ مَنَوِيٍّ فِي حَالِ الْجَمْعِيَّةِ .

ونظير (فُلُكٌ) و (دِلَاصٌ) : (عِفْتَانٌ) وهو الرجل القوي الجافي يقال : (رَجُلٌ عِفْتَانٌ) و (رَجُلَانِ عِفْتَانَانِ) و (رِجَالٌ عِفْتَانٌ) . فهو في الأفراد بمنزلة (سِرْحَانٌ) وفي الجمع بمنزلة (غِلْمَانٌ) ومذهب سيويه أنها جموع تكسير^(١) ودعاه إلى ذلك تثنية (فلكان) و (دلاصان) بخلاف (جُنُب) مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا (هذا جُنُبٌ) و (هؤلاء جنُبٌ) فالفارق عنده ما يقدر تغييره ولا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى ابن مالك في شرح الكافية ، وخالفه في التسهيل فقال والأصح كونه — يعني باب فلك — " اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير " (٢) .

ثم بيّن أن جمع القلّة من أبنية التكسير أربعة وهي : (أَفْعُلٌ) كـ (أَفْلُسٌ) و (أَفْعَالٌ) كـ (أَثْوَابٌ) و (أَفْعَلَةٌ) كـ (أَرْغِفَةٌ) و (فِعْلَةٌ) كـ (غِلْمَةٌ) إذا قرن جمع القلّة بأل التي للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو : ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ . . .﴾ (٣) وقد جمع الأمرين قول حسان بن ثابت رضي الله عنه :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرَّ يَلْمَعْنَ بِالصَّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا (٤)

والشاهد فيه قوله (الجففات) فإن المراد به التكثير ، وكذا (الأسياف) حيث أريد به التكثير والقياس : الجفان والسيوف . كما نبه ابن مالك في النظم السابق على أن بعض أبنية القلّة تعني عن بعض أبنية الكثيرة ، والعكس كذلك .

فالأول كـ (رِجُلٌ) و (أَرْجُلٌ) و (عُنُقٌ) و (أَعْنَاقٌ) و (فُؤَادٌ) و (أَفْعُدَةٌ) . فهذه الجموع استغني فيها ببناء القلّة ولم يستعمل لها بناء كثرة .

(١) انظر : الصبان علي الأشموني ج ٤ ص ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ج ٤ ص ١٢٠ .

(٣) من الآية (٣٥) من سورة الأحزاب .

(٤) قائله حسان بن ثابت ، بجره الطويل .

والشاهد فيه قوله : (الجففات) فإن المراد به التكثير ، وكذا (الأسياف) حيث أريد به التكثير ، والقياس (الجفان والسيوف) . انظر : ديوانه ص ١٣٣ تحقيق : دكتور سيد حنفي حسنين ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب — القاهرة ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م .

وانظر : حزانة الأدب ج ٨ ص ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ . والمختص ج ١ ، ص ١٨٧ والخصائص ج ٢ ص ٢٠٦ .

والأشموني ج ٤ ص ١٢١ . والفصل مج ١ ج ٥ ص ١٠ .

والثاني : كَـ (رَجُلٌ) و (رَجَالٌ) و (قَلْبٌ) و (قُلُوبٌ) و (صُرْدٌ)^(١) و (صِرْدَانٌ) ، فقد استغني فيها بجمع الكثرة ولم تضع لها العرب جمع قلة .
كما في النظم السابق ، والأبنية الموضوعه للكثرة على النحو التالي :

- ١- (فُعَلٌ) كَـ (حُمُرٌ) .
- ٢- (فُعَلٌ) كَـ (سُقُفٌ) .
- ٣- (فُعْلَانٌ) كَـ (غُلْمَانٌ) .
- ٤- (فُعْلَانٌ) كَـ (قُفْرَانٌ)^(٢) .
- ٥- (فُعَلَى) كَـ (جَرَحَى) .
- ٦- (فُعَلٌ) كَـ (فِرَقٌ) .
- ٧- (فُعَالٌ) كَـ (صُوَامٌ) .
- ٨- (أْفُعْلَاءٌ) كَـ (أَوْلِيَاءٌ) .
- ٩- (فُعَلٌ) كَـ (حِيضٌ) .
- ١٠- (فَوَاعِلٌ) كَـ (صَوَاحِبٌ) .
- ١١- (فِعْلَى) كَـ (حِجَلَى)^(٣) .
- ١٢- (فُعَالٌ) كَـ (رَجَالٌ) .
- ١٣- (فُعَلٌ) كَـ (غُرَفٌ) .
- ١٤- (فَعَلَةٌ) كَـ (بَرَرَةٌ) .
- ١٥- (فَعَائِلٌ) كَـ (تَرَائِبٌ)^(٤) .
- ١٦- (فَعَلَةٌ) كَـ (قُضَاةٌ) .
- ١٧- (فَعَالِيٌ) كَـ (يَتَامَى) .
- ١٨- (فُعَالِيٌ) كَـ (أُسَارَى) .

(١) الصرد : طائر فوق العصفور ، ضخم الرأس والمنقار - لسان العرب (صرد) .
(٢) القفران : جمع قفيز وهو مكيال كان يكال به قديماً . لسان العرب (قفز) .
(٣) المحجلى - جمع حجل - وهو طائر في حجم الحمام ، أحمر المنقار والرجلين ، طيب اللحم . لسان العرب (حجل) .
(٤) الترائب : عظام الصدر مما يلي الترقوتين ، وموضع القلادة . لسان العرب (ترب) .

- ١٩- (فَعَلَةٌ) كَـ (قِرْطَةٌ) ^(١) .
٢٠- (فُعُولٌ) كَـ (وُجُوهُ) .
٢١- (فَعِيلٌ) كَـ (عَبِيدٌ) .
٢٢- (فُعَلَاءٌ) كَـ (ظُرَفَاءٌ) .
٢٣- (فُعَالٌ) كَـ (ظُؤَارٌ) ^(٢) .
٢٤- (فَعَالِيٌّ) كَـ (سَعَالِيٌّ) ^(٣) .
٢٥- (فَعَالِيٌّ) كَـ (بِخَاتِيٌّ) ^(٤) .
- وقد لاحظ الباحث أنّ (فَعَالِيٌّ) و (فَعَالِيٌّ) من الأبنية التي لم ترد في الألفية ^(٥) .

(١) جمع قرط وهو ما يعلق في شحمة الأذن من دُر أو ذهب أو فضة أو نحوها . لسان العرب (قرط) .
(٢) جمع ظُفْر وهو : المرضعة لغير ولدها . لسان العرب (ظأر) .
(٣) جمع سَعَلَى وسَعْلَاءة وهي : الغول . لسان العرب (سعل) .
(٤) البخاتي : الإبل الحرسانية . لسان العرب (بخت) .
(٥) انظر : ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، ج٤ ص ١٨١٢ ، ١٨١٣ .

المبحث الثاني جمع القلة

(ص)

وللرَّبَاعِي اسْمًا كَذَلِكَ يُجْعَلُ
(عَنَاق) أو (ذِرَاع) أو شِبْهَهُمَا
وَمَا أُعِلَّ عَيْنُهُ كَأَنْوَابِ
وَفِي مُؤَنَّثِ بِنَاءٍ و (فَعَل) و
(أَرْسُن) و (أَذْوَب) و (أَكْم)
من الثَّلَاثِي اسْمًا بـ (أَفْعَال) يَرِدُ
في (فُعَل) كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَان)
في بَعْضِ مَا (أَفْعَل) فِيهِ أَصْلًا
وَنَحْوِ (عَم) من سُمِّ تَضَاعُفًا
وَلِـ (فَعِيل) جَمْعًا اخْتَصَرُوا أَحْرَفَهُ
(فَاعِلَة) (فَعْلَة) و (فَعْلَه)
وَمَعَ (فَعَال) (أَفْعَل) و (فَعْلَه)
كَلِّ صَاحِبِ، وَهَلْ مِثَالُ
ثَالِثِ (أَفْعَلَة) عَنْهُمْ أَطْرَدَ
(فَعَل) و (فُعَل) (فَعَل) قَدْ يُلْفَى
(تَضْيِضَة) جُمُعِنَ كَـ (الأَجْرَه)
مُصَاحِبِي تَضْعِيفِ أَوْ إِغْلَالِ
وَلَا تَقْسِنَ عَلَيْنِهِمَا فَتُرْجَرَا
جَمَعَ (عُقَاب) فَاغْدِرِ الْمُسْتَعْرِبَه
كَـ (فَثِيَة) و (غِلْمَة) و (غِرْزَة)

لـ (فَعَل) - اسْمًا - صَحَّ عَيْنًا (أَفْعَل)
إِنْ كَانَ ذَا مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ كَمَا
وَشَذَّ فِي مُذَكَّرٍ كَـ (أَشْهَب)
وَقَلَّ فِي (فُعَل) و (فَعِيل) و (فَعَل)
و (أَفْعَل) كَـ (أَفْعَل) و (أَنْعَم)
وَعَبْرُ مَا (أَفْعَل) فِيهِ مُطَّرِدٌ
وَعَالِيًا أَعْنَاهُمْ (فَعْلَان)
وَجَاءَ (أَفْعَال) شَرِيكَ (أَفْعَالًا)
وَدُوْنَهُ (أَفْعَل) مِنْ ذِي السَّوَابِ فَا
وَكَوْنُ (أَفْعَال) لـ (فَاعِل) صِفَهُ
كَذَا (فُعُول) (فَعْلَة) و (فَعْلَه)
كَذَا (فَعَال) (فَعِيل) و (فَعْلَه)
وَهَكَذَا (فَعِيلَة) (فُعَال)
في اسْمِ مُذَكَّرٍ رُبَاعِي بِمَدٍّ
في (فَاعِل) (فَعَل) (فَعِيل) وَصَفَا
و (رَمَضَان) (عَمِيل) و (جِرْه)
وَالزَّمَةُ فِي (فَعَال) أَوْ (فَعَال)
و (عُنُن) و (حُجَج) قَدْ نَدِرَا
وَفَاقَ (أَشْهَبًا) شُدُودًا (أَعْقَبَه)
وَأَقْصَرَ عَلَى السَّمَاعِ بَابِ (فَعْلَة)

(ش)

يشير ابن مالك في الأبيات السابقة إلى القياسي من أبنية القلة وغير القياسي . وسبق
أن عُرف أن أمثلة التكسير على ضربين أحدهما للقلة ، والثاني للكثرة ، فالذي للقلة أربعة
أبنية : (أَفْعَل) و (أَفْعَال) و (أَفْعَلَة) و (فَعْلَة) . و (فَعْلَة) سماعية فقط .

البناء الأول : (أفعل) بضم العين ويطرد في نوعين :

أ- ما كان على (فَعَل) بفتح الفاء وسكون العين ، اسماً صحيح العين نحو : (فَلَلس) و (أَفْلَس) . فلا يجمع على هذا الجمع نحو (ضَخَم) لأنه صفة ، وإنما قالوا في عبد : أعبد؛ لأنه غلبت عليه الاسمية ، ولا يجمع على هذا نحو : (بَاب) و (ثَوْب) ؛ لاعتلال العين .

ب- ما كان اسماً رباعياً قبل آخره مدة ، مؤثماً بلا علامة نحو : (عَنَاق)^(١) و (ذِرَاع) و (يمين) تقول في جمعها : (أَعْنَقُ) و (أَذْرُع) و (أَيْمُن) و شَدَّ ولا يقاس عليه كـ (أَشْهُب)^(٢) و (أَغْرُب) و (أَعْتَد) في جمع (شِهَاب) و (غُرَاب) و (عَتَاد) .

البناء الثاني : أفعال :

يطرد في كل اسم ثلاثي على (أفعل) إما لأنه على (فَعَل) بفتح الفاء وسكون العين ، ولكنه معتل العين ، كـ (ثوب) و (أثواب) ، و (سيف) و (أسياف) ، وإما لأنه على غير (فَعَل) وهو ثمانية أوزان : ثلاثة مع فتح الفاء نحو : (جَمَل) و (أَحْمَال) ، و (نَمْر) و (أنمار) ، و (عَضُد)^(٣) و (أَعْضَاد) ، وثلاثة مع كسرها نحو : (حِمْل) و (أَحْمَال) و (عَنَسب) و (أَعْنَاب) و (إِيْل) و (آبال) ، واثنان مع ضمها نحو : (صُلب) و (أَصْلَاب) و (عُنُق) و (أَعْنَاق) .

أما (فَعَل) بضم الفاء وفتح العين فيغلب جمعه على (فِعْلَان) بكسر الفاء نحو : (صُرْد) و (صِرْدَان) .

وإذا كان (فَعَل) مفتوح الفاء ساكن العين - فاؤه واوًا أو مضعفًا فمحيثه على (أفعل) قليل ، ويكثر مجيئه على (أفعال) كـ (وقت) و (أوقات) و (وكر) و (أوكار) و (رب) و (أرباب) و (فَدَّ) و (أفذاذ) .

ونبه ابن مالك على أن كثيراً ما يستغنى في هذا النوع ببعض أبنية الكثرة فلا يستعمل غيره كـ (خَدَّ)^(٤) و (خُدُود) و (حَظَّ) و (حظوظ) .

ثم بين ابن مالك بعد ذلك قائلاً : لم يسمع في شيء من هذا النوع (أفعل) إلا نادراً كـ (كَفَّ) و (أكفَّ) .

(١) العناق : الأنتى من أولاد المعز والغنم من حين ولادته إلى تمام الحول . لسان العرب (عنق) .

(٢) الشهباب : الشعلة الساطعة من النار ، والنجم المضيء اللامع . لسان العرب (شهب) .

(٣) العضد : ما بين المرفق إلى الكعب . لسان العرب (عضد) .

(٤) الخدّ : جانب الوجه . لسان العرب (خدد) .

كمانه على أن (فاعلاً) و (فِعْلاً) صفتين جُمِعَا على (أَفْعَال) في كلماتٍ أَحْصِيَتْ كـ (جَاهِل) و (أَجْهَال) و (جَان) و (أَجْنَاء) . ومن (فَعِيل) و (أَفْعَال) : (شَرِيف) و (أَشْرَاف) .

وقالوا : (أَنْصَار) و (أَشْهَاد) في جمع (نَاصِر) و (نَصِير) و (شَاهِد) و (شَهِيد) كما قالوا (عَدُوّ) و (أَعْدَاء) و (شَفْرَة) و (أَشْفَار) قال الشاعر :

ثُمَّ طَارُوا إِلَيْهِمْ بِزِنَادٍ وَأَرِيَاتٍ وَخُدَّتِ الْأَشْفَارُ^(١)

والشاهد فيه في قوله (الأشفار) مفردة (شَفْر) مفتوح الفاء وساكن العين يجمع على أفعال وقالوا في (لِقْوَة) وهو العُقَاب السَّرِيعَة (أَلْقَاء) ونظير (لِقْوَة) و (أَلْقَاء) : (نِضْوَة) و (أَنْضَاء) عن سيويه^(٢) .

وقالوا (أَشْعَاف) في جمع (شَعْفَة)^(٣) وحكى ابن سيده : (أَجْنَاتًا) في جمع (جُنَّة) و (أَبْرَاكًا) جمع (بُرْمَكَة) — وهو طائر من طير الماء .

وقيل (جَبَان) و (أَجْبَان) و (غُشَاء) و (أَغْنَاء) ، و (أَمْوَات) في جمع (مَيّت) و (مَيَّة) . وكلّ هذه شواذٌ وقد تَضَمَّنَ النظم التّبيه عليها .

البناء الثالث :

وأما (أَفْعَلَة) :

يطرد في كلّ اسم مذكّر رباعي قبل آخره مد نحو : (طَعَام) و (أَطْعَمَة) و (رَغِيف) و (أَرْغَفَة) .

ويتعين (أَفْعَلَة) في كلّ ما كان على (فِعَال) بكسر الفاء ، أو (فَعَال) بفتحها مضعفاً ، أو معلّ اللام نحو (بَتَات) و (أَبْتَة) و (زِمَام) و (أَزِمَة) و (بِنَاء) و (أَبْنِيَة) .

ثم نبّه ابن مالك على ما شدّ فقال :

وشدّ في (فَاعِل) اسماً كـ (أَجْوِزَة) في جمع (جَائِز) وهو الخشبة الممتدة في أعلى السَّقْف .

وفي (فَعِيل) صِفَة كـ (شَحِيح) و (أَشِحَة) و (ظَنِين)^(٤) و (أَطْنَة) .

(١) قائله مجهول ، بجره الخفيف . اللغة : (وري الزند) خرجت ناره . لسان العرب (وري) . والشاهد فيه في

قوله : (الأشفار) تم توضيحه ولم أعتز على من استشهد بهذا الشاهد غير ابن مالك .

(٢) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٦٢٠ .

(٣) الشعفة : أعلى كل شيء ومنها شعفة الجبل ، لسان العرب مادة (شعف) .

(٤) الظنين : القليل الخير . لسان العرب (ظن) .

المبحث الثالث

جمع الكثرة

(ص)

(فُعِلَ) لـ (أَحْمَرَ) و (حَمَرَاء) وَمَا
وَنَحْو (عَفَلَاء) و (أَكْمَرَ) اجْعَلَاءً
وَحَثْمٌ انْكِسَارٌ فَإِذَا الْجَمْعُ مِنْ
وَاحْفَظْهُ فِي (فَعَلَّة) وَفِي (فَعَل))
وَفِي (فَعَال) و (فَعُول) ضُعْفًا
وَقِيلَ فِي (التَّنْبِي) : (تُنْبِي) و (الأَظْل)
و (فَاعِل) بـ (فُعِل) - ايضاً - جُمُعًا
و (فُعِل) اصْلُ (فُعِل) فِي كـ (الشُّقْرُ)
وَعَدَمُ التَّضْعِيفِ وَالْإِعْلَالِ فِي

فِي الْوِزْنِ وَالْوَصْفِ يُرَى مِثْلَهُمَا
فِيهِ كـ (شَهْلًا) أَبَدًا و (أَشْهَلًا)
ذِي الْيَاءِ عَيْنًا كـ (مِنَ الْبَيْضِ أَمِن)
وَمُطْلَقًا فِي (فَعَل) - ايضاً - يُحْتَمَلُ
مَعَ (فَعِيلَة) قَلِيلًا عُرْفًا
بَعْضُهُمْ فِي جَمْعِهِ (ظُلًا) تَقَل
كـ (الْحَجَّ) و (الْبُزْل) و (عُود) فَاسْتَمَاعًا
وَبِاضِطْرًا رُخْصَةً وَلَوْ كَثُرَ
جَوَازِهِ شَرَطُ كَمِثْلِ (كُشْف)

(ش)

وبعد أن أكمل ابن مالك أبنية القلة وبيّن القياسي منها والسماعي ثم ما شد من الأبنية . أشار النظم السابق إلى بداية أبنية الكثرة .
من أمثلة الكثرة (فُعِل) وهو قياسي ، وغير قياسي .
فالقياسي : ما كان لـ (أَفْعَل) مقابل (فَعَلَاء) و لـ (فَعَلَاء) مقابل (أَفْعَل)
كـ (أَحْمَرَ) (حَمَرَاء) .

وكذلك (أَفْعَل) إذا كان لا مؤنث له لمانع في الخلق كـ (أَكْمَرَ) أو لعدم الاستعمال كـ (رَجُلٌ أَلْي) . فلا يقولون فيها : (أَلْيَاء) و لـ (فَعَلَاء) لا (أَفْعَل) له لعدم القبول في الخلق كـ (عَفَلَاء) أو لعدم الاستعمال كـ (امرأة عَجَزَاء) .

فيطرّد (فُعِل) في هذا النوع ، كما يطرّد في النوع الآخر .

والأكمر : العظيم الكمّرة ، وهي رأس الذكر .

والألّي : العظيم الألية .

العفلاء : المرأة التي في رحمها صلابة تُعسر وطأها .

والعجّزاء : العظيمة العجيزة .

وتكسرُ فَاءُ (فُعَل) في جمع ما تَأْنِيهِ يَاءُ كَـ (أَبْيَضُ) و (بَيْضُ) ومثال (فَعَلَةٌ) و (فُعَلٌ) : (بَدَنَةٌ) و (بُذْنٌ) .

ومثال (فَعَلٌ) و (فُعَلٌ) : (أَسَدٌ) و (أُسْدٌ) . وأشار ابن مالك بقوله :

..... ومطلقاً في (فَعَلٌ) — ايضاً — يُحْتَمَلُ

إلى أن الاسم والصفة فيه سواء كَـ (سَقْفٌ) و (سُقْفٌ) و (وَرْدٌ)^(١)

و (وَرْدٌ) .

ثم أشار ابن مالك إلى أَنَّ (فُعَلًا) نادرٌ في قولهم : (ذَبَابٌ) و (ذُبٌّ) و (نَقُوقٌ) و (تُقٌّ) و (تُمُومٌ) و (تُمٌّ) و (عَمِيْمَةٌ) و (عَمٌّ) .

والتقوق : الضَّفْدَعَةُ الصَّيَّاحَةُ .

والتُمُوم : التَّمَامُ .

والعميمة : النخلة الطويلة .

ومن (فُعَلٌ) المستندر : (تُنِيٌّ) و (تُنِيٌّ)^(٢) .

وأندرُ منه (ظَلٌّ) في جمع (الأظَلِّ) وهو باطن القدم .

ومن (فُعَلٌ) الذي لا يقاس عليه : (حَاجٌّ) و (حُجٌّ) و (بَازِلٌ)^(٣) و (بُزْلٌ)

و (عَائِدٌ) و (عُودٌ) .

والعائدُ : الناقة القريبة العهد بالنتاج .

وقالوا في (فُعَلٌ) جمع (أَفْعَلٌ) و (فَعْلَاءٌ) : (فُعَلٌ) إذا اضطروا إلى ذلك ولم يكن

مُضَاعَفًا ، ولا مُعْتَلًا كقول الشاعر مثلاً :

أَيُّهَا الْفِتْيَانُ فِي مَجْلِسِنَا جَرَدُوا مِنْهَا وِرَادًا وَشُقْرُ^(٤)

(١) الوَرْدُ : الماء الذي يورد ، والقوم يردون الماء . لسان العرب (ورد) .

(٢) الثني : كل ما سقطت ثنيته ، وهي إحدى الأسنان الأربع التي في مقدم الفم . لسان العرب (ثني) .

(٣) البازل : البعير طال نابه ، وذلك في السنة الثامنة أو التاسعة . لسان العرب (بزل) .

(٤) قائله : طرفه بن العبد ، بحره الرمل . اللغة : (جردوا الخيل) : ألقوا عنها جلالها وأسرجوها استعدادًا للقتال .

لسان العرب مادة (جرد)

(الوارد) : الخيول لونها بين الأشقر والأحمر والأسود . لسان العرب (ورد) .

والشاهد فيه في قوله (شُقْرُ) وهي على وزن (فُعَلٌ) واضطر الشاعر وقال : (شُقْرُ) على وزن (فُعَلٌ) .

انظر : ديوانه ص (٥٤) ط/ دار مكتبة الحياة بيروت — لبنان . والخصائص ج ٢ ص ٣٣٥ والمختص

ج ١ ص ١٦٢ . وشرح المفصل ج ٥ ص ٦٠ ، وخزانة الأدب ج ٩ ص ٣٧٩ . وانظر : عبدالله بن بري ،

شواهد الإيضاح ، تحقيق د. عيد مصطفى و د. محمد مهدي علام ص ٥٨١ ط/ الهيئة العامة لشؤون المطابع

الأميرية . القاهرة ١٩٨٥ م .

وكقول الآخر :

طَوَى الْجَدِيدَانَ مَا قَدْ كُنْتُ أُنْشُرُهُ وَأَخْلَفْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجُلِ (١)
موضع الشاهد فيه (النَّجُل) اضطرَّ إلى حركة فضمِّ الجيمِ وأصلها السكون ،
لأنه جمع (نَجْلَاء) .

وكذا قول الآخر :

وَمَا انْتَمَيْتُ إِلَى خُورٍ وَلَا كُشْفٍ وَلَا لِنَامِ غَدَاةِ الرَّوْعِ أَوْزَاعٍ (٢)
أرادَ : وَلَا كُشِفَ لَأَنَّهُ جَمْعُ (أَكْشَفَ) وَهُوَ الْفَارَسُ الَّذِي لَا مِجَنَّ لَهُ . فَلَوْ كَانَ
مُضَاعَفًا كَ (حُمَّ) أَوْ مَعْتَلًا كَ (سُودَ) أَوْ كَ (عُشُو) جَمْعُ (أَعْشَى) لَمْ يَجُزْ ضَمُّ
العين .

والشاهد فيه في قوله: (وَلَا كُشِفَ) واستشهد به على جواز ضم عين (فُعَل) وفائه.

(١) قائله : أبو سعيد الخزومي . بحره : البسيط . اللغة : (طوى الشيء) : ضم بعضه على بعض .
لسان العرب (طوى) . (الجديدان) : الليل والنهار . لسان العرب (جدد) . والشاهد فيه قوله :
(النَّجُل) تم توضيحه .

انظر : أمالي القاضي ج ١ ص ٢٥٩ ط/ دار الكتاب العربي - بيروت ، والدرر اللوامع للشنقيطي ، تحقيق :
عبدالعالم مكرم ج ٦ ص ٢٧٥ ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ط ١ . والصبان على
الأشعري ج ٤ ص ١٢٨ ، والسيوطي في جمع الهوامع ج ٢ ص ١٧٥ ط/ دار المعرفة بيروت . وهناك رواية أخرى
في الأمالي وحاشية الصبان والهمع وهي (أنكرتني) بدل أخلفتني .

(٢) قائله ضرار بن الخطاب . بحره البسيط والشاهد فيه قوله : (وَلَا كُشِفَ) تم توضيحه .

انظر : الدرر اللوامع ج ٢ ص ١٨٦ ، الهمع ج ٢ ص ١٧٥ .

(ص) القياسي من (فُعَل) :

قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ اغْلَالًا فَقَدْ
وَلَا (فُعُول) لَا كَ (مَفْعُول) وَصِف
وَفِي (فَعِيلَةٌ) بِأَلَا لَامٍ أُعِلَّ
وَ (خُصَّب) وَ (جُلِد) وَ (سُتِر)
وَ كَ (صَنَاع) وَ (كِنَاز) حَيْثُ حَلَّ
وَ فِي اضْطِرَّارٍ ضَمَّهَا يَسْتَحْسِنُ
كَ (جُدِد) ، وَلَقَعَةُ الْفَتْحِ (جُدِد)
(أَفْعَل) وَاسْتَنْدَرَةُ مُؤَلَّى (فُعَلَى)
(تُخَمَّع) وَ (نُفَسَّاء) فَاقْتَفَى
بِالرَّأْيِ لِلَّ (فِعْلَى) وَمَا إِنْ نُقِلَا
وَ (صِمَّة) وَ (فَعْلَه) وَ (فِعْل)
كَ (بِنَق) وَ (مِعَد) عِ الْأَمْثَلِ
كَذَا يَجِيءُ (فَعْل) لَ (فَعْلَةٌ)
وَ (جُمَل) مِثْلُ (بُرْمَةٌ) فِي (فَعْل)

وَ (فُعَل) لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ بِمَدِّ
مَالَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمَ ذُو الْأَلْفِ
صَحِيحٌ لَامٍ وَاحْفَظْنَهُ فِي (فَعْل)
وَاحْفَظْهُ فِي كَ (بُزَل) وَ (نُذِر)
وَاحْفَظْهُ فِي (فَعْلَةٌ) (فَعْل) (فَعْل)
وَالْوَاوُ عَيْنُ (فُعَل) ذَا تَسْكُنُ
وَ فِي الْمُضَاعَفِ انْفِصَالُهَا وَرَدَّ
وَ (فُعَل) لَ (فَعْلَةٌ) وَ (فُعَلَى)
وَشَدَّ فِي (رُؤْيَا) وَ (فَعْلَةٌ) وَ فِي
وَ (فَعْل) لَ (فَعْلَةٌ) وَ جُعِلَا
وَاحْفَظْهُ فِي (فَعْلَةٌ) وَ (فَعْل)
وَاحْفَظْهُ فِي (فَعِيلَةٌ) وَ (فَعْلَه)
وَ قَدْ يُرَى جَمْعًا لَمَّا كَ (فَعْلَةٌ)
وَ هِنْدٌ مِثْلُ (كِسْرَةٌ) فِي (فِعْل)

(ش)

مِنَ أَمْثَلِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ (فُعَل) وَالْقِيَاسِي مِنْهُ مَا كَانَ جَمْعًا لَ (فُعُول) بِمَعْنَى
(فَاعِل) صَحِيحِ اللَّامِ . وَاسْمُ صَحِيحِ اللَّامِ رُبَاعِيٍّ بِمَدَّةٍ زَائِدَةٍ ثَالِثَةٌ ، مَذْكَرًا كَانَ كُلٌّ وَاحِدٍ
مِنَ النَّوعَيْنِ أَوْ مَوْثِقًا : فَالْأَوَّلُ : كَ (صَبُور) وَ (صَبِير) .

وَالثَّانِي : كُلُّ اسْمِ رُبَاعِيٍّ ثَالِثَةٌ مَدَّةً صَحِيحِ اللَّامِ نَحْوُ : (قَدَال) ^(١) وَ (قُدَل)
وَ (كِتَاب) وَ (كُتِب) .

وَإِذَا كَانَتِ الْمَدَّةُ أَلْفًا اشْتَرَطَ فِي الْمَفْرَدِ أَلَّا يَكُونَ مُضَاعَفًا . وَاحْتَرَزَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ
فِي النِّظْمِ :

..... فِي الْأَعْمَمِ

فَلَا يَجْمَعُ نَحْوُ : هَلَالٌ عَلَى (فُعَل) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَالْفَاءِ وَشَدَّ : (عَنَان) ، وَ (عُنُن)
لِأَنَّهُ مُضَعَّفٌ كَمَا شَدَّ (صَنَاع) وَ (صُنْع) ، وَ (نَذِير) وَ (نُذُر) وَ (خَضِيب)
وَ (خُضْب) عَنِ اللَّحْيَانِي ^(٢) - لِأَنَّهَا صِفَاتٌ . وَكَذَلِكَ (كِنَاز) وَ (كُنُز) .

(١) القذال : جمع مؤخر الرأس من الإنسان . لسان العرب (قذال) .

(٢) اللحياني : هو علي بن المبارك ، وقيل ابن حازم أبو الحسن اللحياني نسبة إلى بني لحيان من هذيل . كان أحفظ

الناس للنوادر ، كان حياً قبل ٢٠٧هـ انظر معجم المؤلفين ج ٢ ص ٤١٧ .

والصَّنَاع : المرأة المتقنة ما تصنع النساء .

والكِنَاز : التافة المكتنزة اللحم .

وشذ كذلك (نَمِر) و (نُمِر) و (سَقْف) و (سَقْف) و (ثَمْرَة) و (ثُمِر)

وحكى أبو علي : (حُدْجًا) ^(١) جمع (حِدْج) و (سِتْرًا) جمع (سِتْر) وأنشد :

والمَسْجِدَانِ وَيَتَّ نَحْنُ عَامِرُهُ لَنَا وَزَمَزَمٌ وَالْأَخْوَاضُ وَالسُّتْرُ ^(٢)

والشاهد فيه في قوله : (السُّتْر) وهو جمع (سِتْر) يحفظ ولا يقاس عليه .

وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول (نُوقٌ كِنَازٌ) بلفظ الإفراد فيكون من

باب (دِلَاص) ^(٣) .

وما استحق أن يجمع على (فُعْل) وعينه واوٍ وَجَبَ سَكُونُهَا تَخْفِيفًا ولم يجز ضمها

إلا في ضرورة واستثقل نحو قوله :

عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبُّ — ذُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ ^(٤)

والشاهد في قوله (سُور) . عينه واوٍ ولم يجز ضمها إلا ضرورة .

ويقول ابن مالك : واستثقل بعض التميميين والكليبيين ضمة عَيْنِ (فُعْل) في المضاعف فجعلوا

مكائها فتحةً فقالوا (جُدَد) و (ذُلَّل) بدل (جُدُد) و (ذُلَّل) .

ومن أمثلة جمع الكثرة (فُعْل) :

والقياسي منه ما كان لـ (فُعْلَة) اسمًا كان كـ (غُرْفَة) و (غُرْف) .

أو لـ (فُعْلَى) أنثى (أفْعَل) كـ (الكُبْرَى) و (الكُبْر) .

(١) الحدج : الحِجْلُ ومركب من مراكب النساء .. لسان العرب (حدج) .

(٢) قائله مجهول . وبحره البسيط والشاهد فيه قوله : (الستر) تم توضيحه . انظر لسان العرب (حدج) .

والمحكم لابن سيده (حدج) . وانظر : الزبيدي في تاج العروس (حدج) ط / دار مكتبة الحياة بيروت — لبنان .

(٣) انظر المحكم ج ٦ ص ٤٦٠ .

(٤) قائله : عدي بن زيد . بحره السريع .

اللغة : المبرقات : النساء المتزنيات المستعرضات — لسان العرب (برق) .

البرون : جمع برة وهي الخللخال . لسان العرب (بري) .

السور : جمع سوار لسان العرب (سور) . والشاهد فيه قوله : (سُور) حيث حرك الواو بالضم على الأصل تشبيهاً للمعتل بالصحيح عند الضرورة .

انظر : الكتاب ج ٤ ص ٣٥٩ ، والنصف ج ١ ص ٣٣٨ ، والمفصل لابن يعيش مج ١ ج ٥ ص ٤٤ ، ومج ٢ ج ١٠ ص ٨٤ ، والممع مج ١ ج ٢ ص ١٧٦ والمتع في التصريف لابن يعيش ج ٢ ص ٤٦٧ . وفي الكتاب رواية أخرى وهي (. . في الأكف) .

(ص) القياسي من بناء (فَعَلَة) :
 (فَعَلَة) لـ (فَاعِل) وَصَفَ ذَكَرَ
 فِي غَيْرِهِ وَلَكَّ (قَاضٍ) (فَعَلَة)
 واجمع بـ (فَعَلَى) مُفْهِمَا مَمَاتًا
 مِنْ (فَعِيل) أَوْ (فَاعِل) أَوْ (أَفْعَلًا)
 وَ (فَعِيل) كَذَا وَ (فَعْلَان) وَمَا
 لـ (فَعُل) اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا (فَعَلَهُ)
 وَ (حِطْرَة) وَ (كَتِفٌ) ثُمَّ ذَكَرَ
 وَ (هَادِرٌ) قَدْ قِيلَ فِيهِ (هِدْرَهُ)
 لـ (حَجَل) وَ (ظَرَبَانٍ) مَثَلًا

(ش)

ومن أمثلة جمع الكثرة (فَعَلَة) والقياس منه ما كان لـ (فَاعِل) صحيح اللام ،
 صفة لمذكر ، عاقل نحو (سَافِرٌ)^(١) و (سَفْرَة) و (بَارٌّ) و (بَرْرَة) .
 ويقال فيما لا يعقل كـ (نَاعِقٌ) و (نَعَقَة) وهي الغريبان .
 وشذ جمع ما ليس على (فاعل) كـ (سَيِّد) و (سَادَة) و (حَبِيب)
 و (حَبِيبَة) .

ومن أمثلة الكثرة (فَعَلَة) :

والقياسي منه ما كان لـ (فَاعِل) معتل اللام صفة لمذكر ، عاقل كـ (قَاضٍ)
 و (قُضَاة) . ويقال هذا البناء فيما لا يعقل كـ (بَازٍ) و (بُزَاة) . وفي صحيح اللام مثل :
 (هَادِرٌ) و (هُدْرَة) .

و (الهَادِرُ) : الرَّجُلُ الَّذِي لَا يُعْتَدُّ بِهِ .

وشذ (فَعَلَة) — أيضًا — في جمع (عُرْيَان) و (رَذِيٍّ) وهو البعير المهزول .

ومن أمثلة الكثرة (فَعَلَى) :

والقياسي منه ما كان لـ (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) دال على هُلك أو تَوَجَّع أو

تَشَتَّت كـ (قَتِيل) و (قَتْلَى) و (جَرِيح) و (جَرْحَى) و (أُسِير) و (أُسْرَى) .

ويُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا أَشْبَهَهُ فِي الْمَعْنَى مِنْ (فَعِيل) لَا بِمَعْنَى (مَفْعُول) كَ (مَرِيض) و (مَرَضِي) و (فَعِيل) كَ (زَمِن) ^(١) و (زَمِنِي) و (فَاعِل) كَ (هَالِك) و (هَلَكِي) و (فَعِيل) كَ (مَيّت) و (مَوْتِي) و (أَفْعَل) كَ (أَحْمَق) و (حَمَقِي) و (فَعْلَان) كَ (سَكْرَان) و (سَكْرِي) .

وبه قرأ حمزة والكسائي : ﴿وَبَرَى النَّاسَ سَكَرَى وَمَا هُمْ بِسَكَرَى﴾ ^(٢) .

وأشار ابن مالك إلى الشاذ الذي يحفظ على هذا البناء بقوله :

..... وما سِوَاهُ مَحْفُوظٌ

فما شذّ نحو : (رَجُلٌ جَلْدٌ) و (رِجَالٌ جَلْدِي) و (رَجُلٌ كَيْسِي) و (رِجَالٌ كَيْسِي) و (سِنَانٌ ذَرْبٌ) و (أَسِنَّةٌ ذَرْبِي) .

قال الشاعر :

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُسْبِيَّةٍ ^(٣) سَعْدِيَّةٍ ذَرْبِي الْأَسِنَّةِ كُلِّ يَوْمٍ تَلَاقٍ ^(٤)

ومن أمثلة الكثرة (فَعْلَةٌ) .

وَكَثُرَ فِي (فُعْل) اسْمًا صَحِيحَ اللَّامِ كَ (قُرْط) و (قِرْطَةٌ) و (كُوْز) و (كِيْوزَةٌ) .

وَقَلَّ فِي (فَعْل) و (فِعْل) كَ (غَرْد) ^(٥) و (غَرْدَةٌ) و (قِرْد) و (قِرْدَةٌ) .
وَنَدَّرَ (خِطْرَةٌ) فِي جَمْعِ (خِطْرَةٌ) وَهُوَ الْغَصْنُ ، و (كِنْفَةٌ) فِي جَمْعِ (كِنْف) و (ذِكْرَةٌ) فِي جَمْعِ (ذَكَر) ضِدَّ الْأُنْثَى و (هِدْرَةٌ) جَمْعِ (هَادِر) .
وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْكَثْرَةِ (فِعْلِي) وَلَمْ يَسْمَعْ جَمْعًا إِلَّا (حِجْلِي) جَمْعِ (حَجَل) و (ظِرْبِي) جَمْعِ (ظِرْبَان) . ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع .

(١) الرجل الزمن : الضعيف الفاتر وصف من الزمانة هو مرض يدوم . لسان العرب (زمن) .
(٢) من الآية رقم (٢) من سورة (الحج) .
(٣) سعدية : سعد بن بكر بطن من هوازن من قيس بن عيلان ، من العدنانية . وهم حضنة النبي ﷺ . انظر ، معجم قبائل العرب ج ٢ ص ٥١٣ .
(٤) قائله مجهول وبحره (الكامل) . اللغة : ذرب : حدّ . انظر : الفيروز آبادي ، القاموس : تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بيروت ط / مؤسسة الرسالة / بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ط ٢ . والشاهد فيه قوله : (ذري) جاء بوزن شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . انظر الأشموني ج ٤ ص ١٣٣ . ووردت رواية أخرى في شرح حاشية الصبان علي الأشموني (.. ذرْبُ الْأَسِنَّةِ) .
(٥) الغرد : ضرب من الفطر . لسان العرب (غرد) .

(ص) القياسي من (فُعَل) :

و (فُعَل) لـ (فاعِل) و (فاعِلَه)
ومِثْلُه (الفُعَال) فِيمَا ذُكِرَا
وَمِنَعُ اعْتِلَالِ لَامٍ مِّنْهُمَا
و (خُرَد) و (نُفَس) و (سُنْخَل)
وَصَفَيْنَ نَحْو (عَادِل) و (عَادِلَه)
وَفِي الْإِنْسَانِ قَدْ أَتَى مُسْتَبَدِّرًا
إِلَّا قَلِيلًا بِسَمَاعِ عُلْمَا
شَدَّتْ كَذَلِكَ (سُرًّا) و (عَزَل)

(ش)

ومن النظم السابق يتبين ما تناوله ابن مالك من حصر لأمثلة الكثرة ومنها (فُعَل) .
والقياسي منه ما كان لـ (فاعِل) و (فاعِلَه) وَصَفَيْنَ ، صَحِيحِي اللَّامِ .
نحو : (صائِم) و (صائِمَة) فنقول في الجمع (صُوم) .

ويُشَارِكُه (فُعَال) قياسًا في المذكر كـ (صائِم) و (صُوم) و (صُومًا) .

وندر في المؤنث كقول الشاعر :

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشَّيْبَانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ (١)

فجمع (صَادَة) على : (صُدَاد) — وهو نادر — واعتلال اللام مانع منهما
استغناءً في (فاعِل) بـ (فَعْلَة) كـ (رام) و (رُمَاه) ، وفي (فاعِلَة) بـ (فَوَاعِل)
كـ (رَامِيَة) و (رَوَامِ) .

وندر (غَازِ) و (غَزِي) و (عَافِ) (٢) و (غَفِي) و كَذَا (غُزَاء) في جمع
(غَازِ) و (سُرَّاء) في جمع (سَارِ) كقول الشاعر :

تَقْرِي بُيُوتَهُمْ سُرَّاءَ لَيْلِهِمْ وَلَا يُبَيِّتُونَ دُونَ اللَّيْلِ أَضْيَافًا (٣)

والشاهد في قوله : (سُرَّاء) حيث جمع فُعَال من فاعِل وهو نادر .

وحكى سيبويه (٤) : (جَانِيًا) و (جُنَّاء) وهو نظير (سُرَّاء) في جمع (سَارِ) .

(١) قائله القطامي ، بحره البسيط . اللغة : (الصَادَة) المعرّضة . لسان العرب (صدد) . والشاهد فيه قوله :

(صُدَاد) . جمع (صَادَة) وهي صفة مؤنثة على وزن (فاعِل) — وجمعها نادر .

انظر : ديوانه ص ٧٩ تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ط/ دار الثقافة بيروت ١٩٦٠ م ط ١ .

شرح التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٠٨ . والأشموقي ج ٤ ص ١٣٣ . الأشباه والنظائر . ج ٥ ص ٥١ ط ١ .

(٢) العافي : وارد الماء ، والضيف ، وكل طالب معروف . لسان العرب (عفا) .

(٣) قائله مجهول ، بحره البسيط .

اللغة : قرى الضيف يقريه قرى . أضافه لسان العرب (قرأ) . والشاهد فيه قوله (سرّاء) . تم توضيحه .

انظر : الجاحظ ، الحيوان ، تحقيق : د. عبدالسلام هارون ج ٥ ص ٥٩٥ ، ط/ دار إحياء التراث العربي — بيروت .

(٤) انظر : الكتاب ج ٤ ص ٤٨ .

وحكى ابن سيده^(١) : (سَاقِيَا) و (سُقَى) وهو نظير (غُزَى) في جمع (غَازِ) .
وقالوا : (خَرِيْدَةٌ) و (خُرْدٌ) و (نُفْسَاءٌ) و (نُفْسٌ) و (رَجُلٌ سَخْلٌ) أي :
(رَذُلٌ) و (رجالٌ سُخْلٌ) و (رجلٌ أعزلٌ) — لا سلاح له — و (رجالٌ عُزْلٌ) ،
و (جرادةٌ سُرُوٌّ) أي بيوض و (جَرَادٌ سُرٌّ) .

قال الشاعر :

أَنْبَارُ أَبِيْنَا غَيْرَ أَنْ ضِيَاْفَهُ قَلِيْلٌ وَقَدْ يُؤْزَى إِلِيهَا فَتَكْتُرُ^(١)

و (فِعَال) — أَيْضًا — مَقِيْسٌ فِي (فَعَل) و (فَعَلَةٌ) مَا لَمْ يُضَاعَفَا أَوْ تَعْتَلَّ لَامَهُمَا وَذَلِكَ نَحْوُ : (جَمَل) و (جِمَال) و (رَقَبَةٌ) و (رِقَاب) .

وَالْأَكْثَرُ فِي (قَلَم) أَنْ يَسْتَعْنِي فِيهِ بِـ (أَقْلَام) عَنْ (قِلَام) وَقَدْ يَجْمَعُ عَلَيَّ (قِلَام) حِكَاةُ ابْنِ سَيْدِهِ^(٢) .

و (فِعَال) — أَيْضًا — مَقِيْسٌ فِي (فِعْعَل) و (فُعْل) اسْمِيْنَ نَحْوُ : (ذَنْب) و (ذِنَاب) و (رُمُح) و (رِمَاح) .

مَا لَمْ يَكُنْ (فُعْل) وَآوِيَّ الْعَيْنِ كَـ (حُوت) أَوْ يَأْتِي اللَّامَ كَـ (مُدَى) .

و (فِعَال) — أَيْضًا — مَقِيْسٌ فِيْمَا بَعْنَى (فَاعِل) و (فَاعِلَةٌ) مِنْ (فَعِيل) و (فَعِيْلَةٌ) — وَصْفِيْنَ — كَـ (ظِرَاف) و (كِرَام) فِي جَمْعِ (ظَرِيْف) و (ظَرِيْفَةٌ) و (كَرِيْم) و (كَرِيْمَةٌ) .

وَشَاعَ دُونَ أَطْرَادٍ فِي (فُعْلَان) وَصَفًا — وَفِي أَثْنِيْهِ وَهِيَ (فَعْلَى) و (فُعْلَانَةٌ) ، وَفِي (فُعْلَان) و (فُعْلَانَةٌ) — أَوْصَافًا — نَحْوُ : (غَضَاب) و (نِدَام) و (خِمَاص) فِي جَمْعِ (غَضَبَان) و (غَضَبِي) و (نُدْمَان) و (نُدْمَانَةٌ) و (خَمَصَان) و (خَمَصَانَةٌ) .

وَلَمْ يَجَاوِزْ (فِعَال) إِلَى غَيْرِهِ فِيْمَا عَيْنُهُ وَأَوْ وَلاَمَةٌ صَحِيْحَةٌ مِنْ (فَعِيل) و (فَعِيْلَةٌ) وَصْفِيْنَ — كَـ (طِرَال) فِي جَمْعِ (طَوِيْل) و (طَوِيْلَةٌ) .

وَيَحْفَظُ (فِعَال) — أَيْضًا — فِي جَمْعِ (فَاعِل) و (فَاعِلَةٌ) وَصْفِيْنَ نَحْوُ : (قَائِم) و (قِيَام) و (رَاع) و (رَعَاء) و (آم) و (إِمَام) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِيْنَ إِمَامًا﴾^(٤) .

وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي جَمْعِ (قَائِمَةٌ) و (رَاعِيَةٌ) و (آمَةٌ) . وَمِنَ الْمُحْفَظِ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ : (بُرْمَةٌ) و (بِرَام) و (أُنْثَى) و (إِنَاث) . وَالْبُرْمَةُ هِيَ الْقَدْرُ مِنَ الْحِجَارَةِ .

(١) قائله : أبو دؤاد ، بحره الطويل . والشاهد فيه في قوله (ضياف) وشذ هذا البناء فيما عينه باء . انظر : كتاب الشعر لأبي علي الفارسي تحقيق : محمود الطناحي ج ٢ ص ٥٢٣ ط / مطبعة المدني — القاهرة ١٩٨٨ م ط ١ . وقد أورده د. عبدالمنعم هريدي غير منسوب إلى قائل في شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ١٨٥٠ وله رواية أخرى في كتاب الشعر (. . . فيكثر) .

(٢) المحكم ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٣) اسم فاعل من (أم القوم) : تقدمهم أو صلى بهم إمامًا . لسان العرب (أم) .

(٤) من الآية رقم (٧٤) من سورة (الفرقان) .

ومن المحفوظ - أيضاً - (أعجف) و (عجاف) و (جواد) و (جواد) و (لِقْحَة) ^(١) و (لِقَاح) .

ثم نسه ابن مالك على أن (فُعُولاً) يُعْنِي عن (فِعَال) فيما كان اسماً على (فِعَل) كـ (كَبِد) و (كُبُود) .

ثم أشار إلى أن (فُعُولاً) مطردٌ في جمع (فَعَل) و (فِعَل) اسمين نحو (كَعَب) و (كُعُوب) و (ضِرْس) و (ضُرُوس) .

وأنه في جَمْع (فَعَل) يقل ، ويقتصر على سماعه كـ (أَسَد) و (أَسُود) و (شَجَن) و (شُجُون) و (سَاق) و (سُوق) إلا أن (سُوقاً) شاذٌ لثقل الضمة على الواو .

ثم أشار ابن مالك إلى أن (فُعُلاً) إن لم يضاعف ولم يُعَلَّ لم يشذَّ جمعه على (فُعُول) كـ (جُنْد) و (جُنُود) .

فإن ضُوعِفَ كـ (خُفَّ) أو أُعِلَّ كـ (حُوت) و (مُذِي) لم يجمع على (فُعُول) إلا ما شذَّ من قولهم في (الحُصَّ) - وهو الورس ^(٢) - : (حُصُوص) وفي (التَّوَي) (نُوي) ^(٣) .

ويرى الباحث أن الأشموني وافق ابن مالك في الأبنية السابقة لجمع الكثرة ، ونبه كذلك تنبيهات مفيدة وموفقة ^(٤) .

ثم أشار ابن مالك إلى أن (فُعُولاً) قد يكون جمعاً لـ (فَاعِل) على قلة نحو : (رَاكِع) و (رُكُوع) و (بَاك) و (بُكِي) .

ثم أشار إلى أن (فُعُولاً) قد يكون جمعاً لصفة على (فَعَل) نحو (كَهَل) و (كُهُول) . وقد يكون لاسم على (فَعْلَة) كـ (بَدْرَة) و (بُدُور) و (صَخْرَة) و (صَخُور) . وندر (فُعُول) في جمع (فَوَعَل) كقول الشاعر :

أَبْلَغَ بَنِي أَوْدٍ ^(٥)؛ فَقَدْ أَحْسَنُوا
أَمْسِ بَضْرِبِ الْهَامِ تَحْتَ الْقُنُوسِ ^(٦)

- (١) اللقحة : الناقة الحلوب الغزيرة اللبن ، والنفس . لسان العرب (لقح) .
- (٢) الورس : نبات من الفصيلة القرنية الفراشية ، يستعمل لتلوين الملابس لسان العرب (ورس) .
- (٣) نُوي : مجرى يخفر حول الخيمة أو الخيمة يقبها السيل . لسان العرب (نوي) .
- (٤) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ١٣٥ ، ١٣٦ .
- (٥) بني أود : أود ، حي من سعد العشيرة من كهلان من القحطانية . انظر : معجم قبائل العرب ج ١ ص ٤٩ ومعجم البلدان لياقوت الحموي ج ١ ص ٢٧٧ .
- (٦) قائله : الأفسر الأودي ، بحره السريع والشاهد فيه قوله (القنوس) تم توضيحه . انظر : ديوانه ص (٨٨) تحقيق د. محمد التنوحي ط/ دار صادر - بيروت ١٩٩٨ ط ١ . انظر المخصص لابن سيدة مادة (قنس) . وتاج العروس (قنس) ولسان العرب (قنس) .

فجمع (قَوْنَسَا) على (قُنُوس) ^(١) . والشاهد فيه أنه جمع فعول من فوعل وهو جمع نادر .

ومما يحفظ ولا يقاس عليه ما حكاه ابن سيده ^(٢) أنه يقال للناقة القليلة اللبن : (شُصُوص) ويُجمَع على (شَصَائِص) على القياس و (شُصُوصًا) — وهو نادر — .
ومن المحفوظ الذي لا يقاس عليه (ظَرِيفٌ) و (ظُرُوف) و (خَبِيث) و (خُبُوث) عن أبي زيد ^(٣) . ومثله : (عَنَاق) و (عُنُوق) وأشار ابن مالك بقوله :

..... والمضاهي لما
إلى ما ضوعف من (فَعَل) كـ (طَلَّل) و (طَلُول) . و (شُعْبَة) و (شُعُوب)
مما يحفظ كذلك .

(١) القنوس : أعلى بيضة لسان العرب (قنس) .
(٢) انظر : المخصص ج ٧ ص ٤٦ .
(٣) انظر : المحكم ج ٥ ص ١٠٢ .

(ص) ما يقاس جمع على (فِعْلَان) :

(فِعْلَان) لِاسْمِ كَـ (فُعَالٍ) و (فُعَلٍ)
 و في (فُعَالٍ) و (فُعَالٍ) قَدْ يَرِدُ
 في (فَاعِلٍ) و (فِعْلِيَّةٍ) و (فِعْلِيٍّ)
 في (فِعْلَانٍ) و (فِعْلٍ) قَدْ يُقَلُّ
 لـ (فُعَلٍ) اسْمًا و (فِعِيلٍ) و (فُعَلٍ)
 في (فَاعِلٍ) وَمَا لَهُ (فُعَلَاءٌ) مِنْ
 (فِعْلِيَّةٍ) كَذَا و (فِعْلٍ) وَاجْعَلَا
 و كـ (فِعِيلٍ) ذَا اجْمَعَنَّ (فَاعِلًا)
 و في (فُعَالٍ) و (فِعِيلِيَّةٍ) و في
 و في (فِعِيلٍ) ذُو بَمَعْنَى (فُعَلًا)
 وَتَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءٌ) فِي الْمَعْلِ
 و في (نَصِيبٍ) اِرْوِ (أَفْعِلَاءٌ)
 و في (صَدِيقَةٍ) و (قِرٌّ) قُبَلًا

و (فُعَلٍ) السَّوَاوِي عَيْنًا و (فُعَلٍ)
 كَذَا (فِعِيلٍ) و (فُعُولٍ) وَوُجِدَ
 و (فُعْلِيَّةٍ) (فِعْلِيَّةٍ) و (فُعَلٍ)
 وَالسَّيِّئَانِ نَادِرٌ وَلَكِنْ اخْتُلِفَ
 غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ (فُعْلَانٍ) وَقَلَّ
 (أَفْعَلٍ) فِي (فُعَالٍ) - اَيْضًا - قَدْ يَعْنَى
 جَمْعَ (فِعِيلٍ) كَـ (كَرِيمٍ) (فُعَلًا)
 فِي قَضْدٍ مَذْحٍ مِثْلَ جَمْعِي عَاقِلًا
 (فُعَلٍ) و في (فِعْلٍ) سَمَاعُهُ أَقْتَبِي
 أَتَى و في (فُعُولٍ) - اَيْضًا - نُقَلَا
 لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلَّ
 و في (صَدِيقٍ) و (ظَنِينٍ) جَاءَ
 و (هَيْبَةٍ) و (أَهْوَاءٍ) اسْتُعْمِلَا

(ش)

والنظم السابق يشير إلى أمثلة الكثرة كذلك ومنها (فِعْلَان) و (فُعْلَان) وما فيهما من مقيس ونادر .

فـ (فِعْلَان) مقيس ومطرود في أربعة أوزان :

الأول : فيما كان على (فُعَالٍ) من الأسماء الجامدة نحو : (غُرَابٍ)
 و (غُرْبَانٍ) ، و (غُلَامٍ) و (غُلْمَانٍ) .

الثاني : ما كان على (فُعَلٍ) نحو : (صُرْدٍ) و (صِرْدَانٍ) و (جُرْدٍ) و (جِرْدَانٍ) .

الثالث : ما كان على (فُعَلٍ) مما عينه واو نحو : (حُوتٍ) و (حَيْتَانٍ) و (كُوزٍ)
 و (كَيْزَانٍ) .

الرابع : ما كان على (فُعَلٍ) اسماً نحو : (قَاعٍ) و (قَيْعَانٍ) ، و (جَارٍ)
 و (جَيْرَانٍ) . ويقال (فِعْلَان) في غير ذلك . فقد سمع : (أَخٍ) و (إِخْوَانٍ) ، و (غَزَالٍ)
 و (غِزْلَانٍ) ، و (خَرُوفٍ) و (خِرْفَانٍ) ، و (حَائِطٍ) و (حَيْطَانٍ) ، و (نِسْوَةٍ)
 و (نِسْوَانٍ) و (قِنُوٍ) و (قِنْوَانٍ)^(١) ، و (ضَيْفٍ) و (ضَيْفَانٍ) ، و (بُرْمَكَةٍ)

(١) القنو : العذق بما فيه من الرطب . لسان العرب (قنا) .

و (بَرِكَان) ، لبعض طير الماء . و (قَضْفَة) و (قَضْفَان) و القَضْفَة : الأكمة و (ظَلِيم) و (ظَلِمَان) . و أما (فُعْلَان) وهو مطرد في الآتي :

١- في اسم على (فَعَلَ) نحو : (ظَهَرَ) و (ظَهْرَان) ، و (بَطَّن) و (بَطْنَان) .
٢- في اسم على (فَعِيل) ، نحو : (قَضِيْب) و (قَضِيْبَان) ، و (رَغِيْف) و (رَغْفَان) .

٣- في اسم على (فَعَلَ) صحيح العين نحو (ذَكَرَ) و (ذُكْرَان) و (جَذَعَ)^(١) و (جُذْعَان) . وجاء في شرح الأشموني : " وذكر في التسهيل أن فُعْلَان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه " ^(٢) .

وقل في (فَاعِل) كَـ (حَاجِز) و (حُجْرَان) و (رَاكِب) و (رُكْبَان) وفي (أُنْفَعِل) (فَعْلَاء) كَـ (أَسْوَد) و (سُوْدَان) و (أَعْمَى) و (عُمَيَّان) . وفي (فُعَال) كَـ (زُقَاق) و (زُقَان) و (حُوَار)^(٣) و (حُوْرَان) ذكرهما سيويوه^(٤) .
ويقل - أيضًا - في (فَعْلَة) كَـ (قَضْفَة) و (قَضْفَان) وفي (فِعْل) كَـ (ذُب) و (ذُوْبَان) .

ويقال - أيضًا - (قَضْفَة) و (قَضْفَان) - والقَضْفَة : الأكمة كحجر واحد .

ومن أمثلة الكثرة (فَعْلَاء) :

وهو مقيس فيما كان على (فَعِيل) صفة لمذكر عاقل بمعنى (فَاعِل) غير مضاف ولا مُغْتَلَّ اللَّام نحو : (بَخِيْل) و (بُخْلَاء) ، و (كَرِيْم) و (كُرْمَاء) . ويكثر فيما دلّ على مدح من (فَاعِل) كَـ (صَالِح) و (صُلْحَاء) .

وقد يجيء جمعًا لـ (فَعَال) كَـ (جَبَان) و (جُبْنَاء) .

وقد يجيء جمعًا لـ (فَعِيْلَة) كَـ (خَلِيْفَة) و (خُلَفَاء) و لـ (فَعْل) كَـ (سَمْح) و (سُمْحَاء) .

ولـ (فِعْل) كَـ (خَلِم) و (خُلْمَاء) و الخَلِم : الصّدِيق . وقد يجيء - أيضًا -

جمعًا لـ (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) : (دَفِين) و (دُفْنَاء) و (سَجِيْن) و (سُجْنَاء) .

ونقل عن العرب (وُدْدَاء) و (رُسْلَاء) في جمع (وُدُود) و (رَسُوْل) وإليهما أشار

ابن مالك بقوله :

(١) الجذع من الرجال : الشاب الحدث ، ومن الإبل ما دخل في السنة الخامسة . لسان العرب (جذع) .

(٢) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ١٣٨ .

(٣) الحوار : ولد الناقة من وقت ولادته إلى أن يقطم ويفصل . لسان العرب (حور) .

(٤) انظر الكتاب ج ٣ ص ٦٠٣ ، ٦٠٤ .

..... وفي (فَعُول) - أَيْضًا - نُقِلَ
ثم نَبّه ابن مالك على أن (أَفْعَلَاء) ينوب عن (فُعَلَاء) في المعتل اللام كـ (وَلِيّ) و (أَوْلِيَاء) وفي المضاعف كـ (شَدِيد) و (أَشَدَّاء) وشدّ (تَقِيّ) و (تُقَوِّاء) و (سَخِيّ) و (سُخَوِّاء) .
وقالوا في (نَصِيب) (أَنْصِبَاء) و في (صَدِيق) (أَصْدِقَاء) وفي (قَزّ) ^(١) (أَقْرَاء) و في (هَيِّن) (أَهْوَنَاء) وكله مقصور على السماع .
وفي الحديث :
(أَرْسَلُوا إِلَى أَصْدِقَاءِ خَدِيجَةَ) ^(٢) .
جمع (صَدِيقَة) وهو في الندور نظير (سَفِيهَة) و (سُفَهَاء) وحقّ (فُعَلَاء) و (أَفْعَلَاء) أن يُخَصَّصَا بِالْمَذَكَّرِينَ .

(١) الفز من الرجال : المتباعد من المعاصي والمعائب ترفعاً . لسان العرب (قز) .

(٢) انظر : صحيح مسلم ، كتاب فضائل الصحابة باب (١٢) فضائل خديجة أم المؤمنين ج ٢ ص ١٨٨٨ رقم الحديث (٢٤٣٥/٧٥) . تحقيق : محمد فواد عبد الباقي . ط / دار إحياء التراث العربي . بيروت ١٩٧٢ م . ط ٢ .

المبحث الرابع صيغ منتهى الجموع

(ص)

(فَوَاعِلٌ) لـ (فَوَعَلَ) و (فَاعَلَ)
وَصَفًا لِأَنْثَى ، أَوْ مُذَكَّرٍ بِلَا
وَقِسْنُهُ فِي كَـ (عَاتِقٌ) و (فَاعَلَهُ)
وَفِي (الدَّخَانِ) اسْتَدْرَوْا (دَوَّاحِنًا)
و (حَاجَةٌ) مَعَ (الْحِجَاجِ) و (الشَّجْنِ)
وَبـ (فَعَائِلٌ) اِجْمَعَنَّ (فَعَالَهُ)
كَذَا (فَعُولَةٌ) وَذِي الْخَمْسِ بِلَا
وَفِي (فَعِيلٌ) وَ (فَعِيلَةٌ) نُقِلَ
وَشَدَّ فِيمَا ضَعَفُوا مِنْ (فَعَلَةٌ)

و (فَاعِلَاءٌ) - مُطْلَقًا - و (فَاعِلٌ)
عَقَلَ ، وَشَدَّ فِي ذُكُورِ الْعُقَلَاءِ
وَاجْعَلَ لَهَا (فَوَعْلَةٌ) مُمَائِلَةٌ
كَذَا (عُنَانًا) جَمَعُوا (عَوَائِنًا)
(فَوَاعِلٌ) قَدْ شَدَّ فِيهَا ذَا عُلْنٍ
(فَعِيلَةٌ) (فُعَالَةٌ) (فِعَالَهُ)
تَاءِ إِنَاثٍ كَذَوَاتِ التَّاجِعَلَاءِ
إِذَا اسْتَبَانَ بِيهَا مَعْنَى (فَعَلَ)
وَمِنْ مِثَالِي (فِعْلَةٌ) و (فُعْلَةٌ)

(ش)

في النظم السابق يتناول ابن مالك بناء جمع الكثرة (فواعل) وهو ما يسمى
صيغ منتهى الجموع ومن الصيغ فواعل ويطرد في أنواع منها :

ما كان على (فَوَعَلَ) كجواهر وجواهر . أو (فَاعَلَ) بفتح العين نحو (طَابِعٌ)
و (طَوَابِعٌ) أو على (فَاعِلَاءٌ) نحو (قَاصِعَاءٌ) و (قَوَاصِعٌ) و (فَاعِلٌ) في صفات الإناث
كـ (حَائِضٌ) و (حَوَائِضٌ) و (فَاعِلٌ) وفواعل في صفات ذكور ما لا يعقل كـ (نَجْمٌ)
طَالِعٌ) و (نُجُومٌ طَوَالِعٌ) و (جِبَلٌ شَامِخٌ) و (جِبَالٌ شَوَامِخٌ) وهو مطرد . نص على ذلك
سيبويه (١) .

وشدَّ جمع (فَاعِلٌ) صفة للمذكر عاقل على (فَوَاعِلٌ) كـ (فَارِيسٌ) و (فَوَارِيسٌ) .
وأما (فَاعِلٌ) اسمًا كـ (عَاتِقٌ) (٢) و (كَاهِلٌ) فـ (فَوَاعِلٌ) فيه مطرد ويستوي
فيه اسم الجنس والعلم فيقال في (حَاتِمٌ) : (حَوَاتِمٌ) كما يقال في (خَاتِمٌ) : (خَوَاتِمٌ) .

(١) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٦٣٣ .

(٢) العاتق : الحمر القديمة ، وما بين المنكب والعنق من الإنسان . لسان العرب (عنق) .

و (فَوَاعِل) - أَيْضًا - مَطْرَدٌ فِي جَمْعِ (فَاعِلَةٌ) - مَطْلَقًا - كَ (ضَوَّارِب) و (فَوَاطِم) و (نَوَاصِي) فِي جَمْعِ (ضَارِبَةٌ) و (فَاطِمَةٌ) و (نَاصِيَةٌ) .
و كَذَا فِي جَمْعِ (فَوَاعِلَةٌ) كَ (صَوْمَعَةٌ) و (صَوَامِع) و شَذَّ (دُخَان) و (دَوَائِحِن) و (عُثَان) ^(١) و (عَوَائِن) و (حَاجَةٌ) و (حَوَائِج) و (حِجَاج) و (حَوَاجِج) .
وَمِنْ صَيَغِ مَنْتَهَى الْجُمُوعِ (فَعَائِل) :

وَمِثَالُ (فَعَائِل) جَمْعًا لـ (فَعَالَةٌ) نَحْوُ : (صَحَائِف) و (سَحَائِب) و (رَسَائِل) و (ذَوَائِب) .

وَمِثَالُ (فَعَائِل) جَمْعًا لِلْمَجْرَدِ مِنَ التَّاءِ (شَمَائِل) فِي جَمْعِ (شَمَائِل) و (شِمَائِل) و (عَجَائِز) فِي جَمْعِ (عَجُوز) و (عَقَائِب) جَمْعِ (عُقَاب) .

وَأَمَّا (فَعَائِل) جَمْعِ (فَعِيل) مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ : " لَمْ يَأْتِ فِي اسْمِ جِنْسٍ . لَكِنَّهُ بِمَقْتَضَى الْقِيَاسِ لِعَلِمٍ مُؤَنَّثٍ كَ (سَعَائِد) جَمْعِ سَعِيدٍ ، عَلِمَ امْرَأَةٌ " ^(٢) .
وَمَا تَقْدِمُ مِنْ أَوْزَانِ صَيَغِ مَنْتَهَى الْجَمْعِ وَافِقِ الْأَشْمُونِيِّ ابْنَ مَالِكٍ فِيهَا غَيْرَ أَنَّهُ نَبِهَ قَائِلًا :
" شَرَطَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ الْمَجْرَدَةَ مِنَ التَّاءِ أَنْ تَكُونَ مُؤَنَّثَةً فَلَوْ كَانَتْ مَذْكُورَةً لَمْ تَجْمَعُ عَلَى فَعَائِلٍ إِلَّا نَادِرًا " ^(٣) .

(ص)

وَاجْعَلْ لـ (فِعْلَةٌ) و (فِعْلِيَّة) مَعَ
وَهُوَ لِمَا يُحْدَفُ مَا تَقَدَّمَ
وَبـ (فَعَالِي) مَعَهُ قَدْ جُمِعَا
وغيرَ ذَيْنَ أَشْرَكُوا - أَيْضًا - وَقَدْ
وَاجْعَلْ (فَعَالِي) لِعَبِيرِ ذِي نَسَبٍ
وَبـ (المَهَارِي) و (المَهَارِي) (المَهْرِي)

(فَعْلَوَةٌ) (فَعَالِيًا) حَيْثُ تَقَعُ
مِنْ زَائِدَيْنِ كَ (قِلَاس) فاعِلْمَا
(صَحْرَاء) و (العَدْرَاء) وَالْقَيْسِ اتَّبَعَا
يُغْنِي (فَعَالِي) أَوْ (فُعَالِي) إِنْ وَرَدَ
جُدُّكَ (الكُرْسِيِّ) تَفْعَلْ مَا وَجَبَ
قَدْ جَمَعُوا ، وَمِنْ قِيَاسِ أُعْرِي

(ش)

وَالنَّظْمُ السَّابِقُ - أَيْضًا - يَتَنَاوَلُ صَيَغِ مَنْتَهَى الْجُمُوعِ بِنُوعِ مِنَ التَّفْصِيلِ وَمِنْ الصَّيَغِ الْوَارِدَةِ (فَعَالِي) .

(١) العثان : الدخان وأكثر ما يستعمل فيما يتبخر به ويطلق على الغبار - أَيْضًا - . لسان العرب (عثن) .
(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ١٨٦٤ .
(٣) الصبان على الأشموني ج ٤ ص ١٤١ ، ١٤٢ .

مثال (فَعَالٍ) جمعًا (فَعْلَاءَ) (سَعْلَاءَ) و (سَعَالِي) . ومثاله جمعًا (فِعْلِيَّة) (هَيْبِيَّة) ^(١) و (هَبَارِي) . ومثاله جمعًا (فَعْلُوَّة) : (عَرْقُوَّة) ^(٢) (عَرَاقِي) .
ومثاله جمعًا لما حذف أول زائديته : (حَبَاطٍ) و (قَلَاسٍ) في جمع (حَبْنَطِي) و (قَلنسوة) — على حذف التّون — .
ولك في جمع (صَحْرَاءَ) و (عَنْزَاءَ) أن تقول : (صَحَارٍ) و (عَنْزَارٍ) و (صَحَارِي) و (عَنْزَارِي) .
وكذلك يشترك (فَعَالٍ) و (فَعَالِي) فيما آخِرُهُ أَلْفٌ مَقْصُورَةٌ لِلتَّائِيثِ أَوْ لِلإِلْحَاقِ نحو (حَبَالٍ) و (حَبَالِي) و (ذَفَارٍ) و (ذَفَارِي) في جمع (حُبْلَى) و (ذِفْرِي) ^(٣) .
وقد يُغْنِي عن (فَعَالٍ) (فَعَالِي) (كَيْتِيمٍ) و (يَتَامَى) .
ويقال في (كُرْسِيٍّ) و (بُرْدِيٍّ) ^(٤) : (كُرَاسِيٍّ) و (بِرَادِيٍّ) .
وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء ، وبقاء الدلالة على معنَى مشعورٍ به قبل سقوط الياء بخلاف (كُرْسِيٍّ) و (بُرْدِيٍّ) .
وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسبًا فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبًا كقولهم (مَهْرِيٍّ) و (مَهَارِيٍّ) و (مَهَارٍ) و (مَهَارِيٍّ) .
والأصل المهريّ : يعبر منسوب إلى مَهْرَةَ ^(٥) قبيلة من قبائل اليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسمًا للنحيب من الإبل .

(١) الهبرية : ما طار من زغب القطن أو الريش . لسان العرب (هبر) .

(٢) العرقوة : خشبة معروضة على الدلو . لسان العرب (عقر) .

(٣) الذفري من الحيوان والإنسان : العظم الشاخص خلف الأذن . لسان العرب (ذفر) .

(٤) البردي : الجيد من التمر . لسان العرب (برد) .

(٥) مهرة بن حيدان : بطن من قضاة ، وهم بنو مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف (الحافي) بن قضاة ،

من القحطانية . كانوا يقيمون باليمن ، وينسب إليهم مخلاف . وتنسب إليهم الإبل المهريّة .

انظر : معجم القبائل ج ٣ ص ١١٥١ .

(ص) ما يجمع على (فعائل) :

و بـ (فعائل) وشبهه انطقا
مُخْرَدًا أو بِمَزِيدٍ أَوْلًا
وَأَحْدَفَ مِنَ الْجُرْدِ الْخُمَاسِي
وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ
فَبِ (فَرَاذِقَ) اِجْمَع (الْفَرَزْدَقَا)
وإن يُزْدُ بَعْضُ الَّذِي زَادَ عَلَيَّ
مِنْ أَنْ يَكُونَ رَابِعًا ذَا لِيْنِ
و بـ (مَفَاعِيل) اِجْمَعَنَّ ذَيْنِ وَمَا
وَمَا سِوَى ذَا مِنْ مُخْلٍ بَيْنَا
وإن أَخْلَ زَائِدَانِ حُدِفَا
وَالْمِيمُ مِنْ سِوَاهُ أَوْلَى بِالْبَقَا
فَبِ (أَبَارِقَ) اِجْمَعِ الْإِسْتَبْرَقَا
وَالسُّنُونَ مِنْ (أَرْتَدَجَ) أَزَلْ تُصِيبُ
كَذَلِكَ (أَلْبَبُ) يَصِيرُ عَلَمًا
وثنائي الدالين مِنْ (عَسْوَدَ)
وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْدَفَ إِنْ جَمَعْتَ مَا
فِي جَمْعِ (الْاسْتِفْعَالِ) وَ (الذَّرَارِحَا)
وَأَلْفَا لَا هَمْزًا أَحْدَفَنَّ مِنْ
وَ (مَرْمَرِيْسًا) بـ (مَرَارِيْسَ) اِجْمَعَا
و بـ (فِتَاعِيلِ) (تَفَاعِيلِ) جُمِعَ
وَالْمَازِيَّ اِخْتَارَ فِي (اِنْفِعَالِ)
وَمَا يُضَاهِي الْأَصْلَ أَوْلَى بِالْبَقَا
فَالْمِيمُ بِالْإِبْقَا لَدَى عَمُرٍو أَحَقَّ
فَقَالَ فِي (مُقْعَنَسِي) (قَعَاسِي)
وَخَيَّرُوا فِي زَائِدِي (فَعَنَلِي)
وَالْمُضَعَفُ اللَّامُ مِنَ الْمُدْغَمِ فِي

فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
أَوْ غَيْرِ أَوَّلِ سِوَى الَّذِي خَلَا
أَحْرَهُ بِمُقْتَضَى الْقِيَاسِ
يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
و بـ (فَرَاذِدِ) وَهَذَا الْمُتَقَى
أَرْبَعَةٌ فَالزَّائِدُ أَحْدَفَ إِنْ خَلَا
كَوَوَاوِ (عُضْفُورِ) وَيَا (مِسْكِينِ)
ضَاهَاهُمَا نَحْوِ (تَمَائِيلِ الدُّمِيِّ)
نَهَائِيَةَ الْجَمْعِ أَحْدَفَنَّ لِيُمْكِنَا
كَتْفِيرِ مِيمِ الْمُشْبِهِ الْمُسْتَعْطِفَا
وَالهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
و بـ (الْمَطَالِقِ) اِجْمَعِ (الْمُسْتَطْلِقَا)
وَمِنْ (أَلْسِنَدَدِ) وَفَكَهُ اجْتَنِبْ
فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ حَتْمًا أَدْغَمَا
يُحْدَفُ لَا الْمَوَازِي بَا (عَرَبِدَ)^(١)
كَـ (حَزِيْبُونَ) وَ (تَفَاعِيلِ) الزَّمَا
صُغِّ لـ (ذُرْخُوحِ) وَدَع (ذُرْأِحِحَا)
(حُطَّائِطِ) وَشَبَّهَهُ إِذَا يَعْنِ
وَلَا تُقْل (مَرَامِرًا) فَتُمْنَعَا
مَا كَ (اِفْتِعَالِ) وَ (اِنْفِعَالِ) قَدْ وُضِعَ
(فَعَائِلًا) خَوْفَ اِنْتِفَا الْأَمْثَالِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ سِوَاهُ مِيمًا سَبَقَا
وَالْعَكْسُ عِنْدَ ابْنِ يَزِيدِ الْمُسْتَحِقَّ
وَسَبِيوِيَه قَائِلِ (مَقَاعِيسِ)
وَشَبَّهَهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ أَوْلَى فَضْلًا
إِفْرَادِ الْفِكَ لَدَى جَمْعِ كُفِي

وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ فِي نَحْوِ (الْحَدَبِ) فَكَأَنَّ لِأَنَّهُ لِلْإِلْحَاقِ انْتَسَبَ
وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَأْتِي الْقِبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ مَا جَمَعْتَهُ انْحَدَفَ
فَبِ (مَرَاثِقِ) أَجْمَعَ الْمَرَاثِقَ وَاجْتَمَعَهُ دُونَ عِوَضٍ (مَرَاثِقًا)

(ش)

النظم السابق يتحدث فيه ابن مالك عن بناء صيغ منتهى الجموع ومنها (فَعَالِل) :
يقول ابن مالك : (فَعَالِل) مثالٌ يُجْمَعُ عَلَيْهِ كَلٌّ رَبَاعِيٌّ بِمَجْرَدٍ مِنَ الزِّيَادَةِ
كَـ (جَعْفَرٍ) وَ (جَعَاغِرٍ) وَ (دِرْهَمٍ) وَ (دَرَاهِمٍ) .
وعلى زنته يجمعُ كل رباعيٍّ بزيادةٍ للإلحاق كـ (جَوْهَرٍ) وَ (جَوَاهِرٍ)
وَ (بِيْطَرٍ) ^(١) وَ (بِيَّاطِرٍ) .

أو لغير الإلحاق كـ (مَسْجِدٍ) وَ (مَسَاجِدٍ) .
فإن كان ذو الزيادة كـ (أَحْمَرٍ) وَ (سَكْرِيٍّ) مما استقر تكسيره على غير هذا
البناء لم يَدْخُلْ فيما نحن بسبيله ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

سِوَى السِّوَى الـسِّوَى خِـلَا
أي سوى الذي مضى مما تُبِّه على جمعه على غير مثال (مَفَاعِلِ) .

فإن كان الاسمُ حماسياً دون زيادة حُذِفَ آخره ، وجمع على مثال (فَعَالِلِ)
نحو (فَرَزْدَقِ) ^(٢) وَ (فَرَاذِدِ) ، وذكر الأشموني أن الكوفيين والأخفش أجازوا حذف
الثالث ويقولون فرادق عند الجمع ، ويرجح الباحث حذف الحرف الأخير لأنه أولى بالحذف
وهو مذهب سيبويه وابن مالك ^(٣) .

ويجوز حذف رابعه إن كان لفظه كلفظ ما يزداد كنون (خَدْرَتِقِ) وَ (الْخَدْرَتِقِ) هو
ذكر النعام — أو مخرجه مَخْرَجٌ ما يزداد كدال (فَرَزْدَقِ) .

فلك أن تقول في جمعهما : (خَدَارِقِ) وَ (فَرَاذِقِ) والأجود (خَدَارِنِ) وَ (فَرَاذِنِ) .

فإن كان حماسياً بزائد حذف الزائد آخرًا كان أو غير آخر ، نحو (سِبْطَرِيٍّ) ^(٤)

وَ (سِبَّاطِ) .

(١) البيطر : من يعالج الدابة . لسان العرب (بَطْر) .

(٢) الفرزدق : قطع العجيين واحده فرزدقة ، وهو لقب الشاعر الأموي المعروف . لسان العرب (فرزدق) .

(٣) انظر : الصبان ج ٤ ص ١٤٣ .

(٤) السبْطَرِيٌّ : مشية فيها تبختر . لسان العرب (سِبْطَر) .

فإن كان الزائد من الخمسة حرف لين رابعاً لم يحذف كـ (قِرْطَاس) و (قَرَاطِيس)
و (عَصْفُور) و (عَصَافِير) .

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله — بعد ذكر (عَصْفُور) و (مِسْكِين) :

وبـ (مفاعيل) اجمعن ذين وما ضَاهَاهُمَا

ثم نسبّه ابن مالك إلى حذف الزائد إذا أُخِلَّ بقاؤه بنية (مَفَاعِلِ) أو (مَفَاعِيلِ) حتى
وإن لم يكن حرف لين . كحذف ميم (مُدَخَّرَج) وواو (فَدْوَكَس) .

وإن أُخِلَّ بالبنية زائدان حذفاً معاً كالسين والتاء من (مُسْتَفْعَل) فيقال في
جمع (مُسْتَعَدَّ) و (مُسْتَخْرَج) : (مَعَادَّ) و (مَخَارَج) .

وإذا أغنى أحد الزائدين ولم يكن لأحدهما مزية فاحذف أيهما شئت كنون (حَبْنَطِي)
وألّفه ؛ فلك أن تقول في تكسيره (الحَبَانِط) بحذف الألف و (الحَبَاطِي) بحذف النون .

فإن كان لأحدهما مزية أُبْقِيَ وحذف الآخر ، فمن ذلك قولك في (مُرْتَقِي) :
(مَرَاقِي) وفي (اسْتِخْرَاج) : (تَخَارِيح) فتؤثر الميم بالبقاء لكون زيادتها مختصة بالأسماء ،
بخلاف التاء فإنها تزداد في الأفعال كما تزداد في الأسماء ، وتؤثر تاء (اسْتِخْرَاج) بالبقاء على
سينه لأن بقاءها لا يُخْرِج إلى عدم النظير ؛ لأن (تَخَارِيح) كـ (تَمَائِيل) ، بخلاف السين
فإن بقاءها مع حذف التاء يخرج إلى عدم النظير ؛ لأن السين لا تزداد وحدها ، فلو أفردت
بالبقاء في (اسْتِخْرَاج) لقيل : (سَخَارِيح) ولا نظير له . ويونس^(١) يؤثر الألف بالبقاء
لأنها أبعد من آخر الاسم .

ومن المؤثر بالبقاء لمزبة همزة حطائط^(٢) لتحركها ولشبهها بحرف أصلي ؛ لأن زيادتها
وسطاً شاذة بخلاف الألف .

ومن المؤثر بالبقاء لمزبة الهمزة والياء من (أَلْنَدَد)^(٣) و (يَلْنَدَد) ولأوليتهما ، ولأنهما
في موضع يقعان فيه دالّين على معنى .

ومن المؤثر بالبقاء لمزبة واو (حَيْزِبُون)^(٤) فإن تكسيره (حَزَابِين) حذفت الياء
وأبقيت الواو فانقلبت ياءً لانكسار ما قبلها .

(١) يونس هو : يونس بن حبيب الضبي البصري أبو عبد الرحمن قال السيرافي بارع في النحو من أصحاب
أبي عمر بن العلاء ، سمع من العرب وروى عن سيبويه ، مات سنة ثمان وتسعين وست مئة . انظر : بغية الرعاة
ج ٢ ص ٣٦٥ وطبقات النحويين ص ٥١ وما بعدها .
(٢) الحطائط : الصغير من الناس وغيرهم . لسان العرب (حطط) .
(٣) الألندد : الشديد الخصومة . لسان العرب (لدد) .
(٤) الحيزبون : العجوز من النساء ، أو السينة الخلق . لسان العرب (حيز) .

ومن الإيثار بالبقاء لمزية قولهم في (ذُرْحَرَح)^(١) (ذُرَارِح) بإبقاء الراء دون الحاء ، لأن ذلك لا يُخرج إلى الثقل اللازم بإبقاء الجاء وحذف الراء ، إذ لو قيل (ذُرَارِح) لالتقى المثان بلا فصل بخلاف (ذُرَارِح) .

ومن المزايا المرجح بها البقاء ما في راء (مَرْمَرِيس) من المزية على ميمه ، وذلك أن إبقاء الراءين إذا قلت (مَرَارِيس) لا يجهل معه كون الاسم ثلاثي الأصل . بخلاف إبقاء الميمين بأن يُقال : (مَرَامِر) فإنه يوهم أن الاسم رباعي الأصل .

ويقول ابن مالك : والإشارة بـ :

(فِتَاعِيل) و (تَفَاعِيل)

إلى نحو : (قَتَارِيب) و (تَطَالِيق) جمعي (اقْتِرَاب) و (انْطِلَاق) . والمازني يقول في انْطِلَاق : (طَلَايِق) .

فإن كان أحد الزائدين بإزاء أصل ومضاعفاً من أصل والآخر بخلاف ذلك أوثر بالبقاء الذي بإزاء أصل ومضاعف من أصل كقولك في (عَفَنَجَج) : (عَفَاجِج) ، فالتون والجيم الثانية مزيدتان إلا أن الجيم تضاهي الأصل من وجهين :

أحدهما : أنها ليست من حروف (سألتمونيتها) بل هي ضعف حرف أصلي .
والثاني : أنها بإزاء اللام من (سَفَرَجَل) بخلاف التون فإنها ليست ضعف حرف أصلي .
فكان للجيم عليها مزية فأوثرت بالبقاء .

فلو كان الذي ليس ضعف أصل متحركاً ، ومتصلاً بالأول كإفأ ضعف الأصل نحو واو (كَوَالِل)^(٢) ، فلك أن تقول في جمعه (كَوَائِل) بحذف إحدى اللامين ، وإبقاء الواو . ولك أن تحذف الواو وتبقي اللام فتقول (كَالِل) .

فلو كان الحرف الذي لا يضاهي أصلاً ميمًا سابقةً كميم (مَقْعَنَسِيس)^(٣) أوثرت بالبقاء عند سيبويه فليل في الجمع : (مَقَاعِيس)^(٤) .

والمراد يخالف سيبويه فيحذف الميم ويبقي السين لمضاهاتها الأصل فيقول : (قَعَاعِيس)^(٥) . ويرى الباحث أن الراجح هو مذهب سيبويه ؛ لأن الميم مصدره وهي لمعنى

(١) الذرحرح : دوية أعظم من الذباب . لسان العرب (ذرح) .

(٢) الكوالل : القصر مع غلظ وشدة (كول) .

(٣) المقعنسس : من خرج صدره ودخل ظهره حلقة . لسان العرب (فعسس) .

(٤) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٤٢٩ .

(٥) انظر : المررد ، المقنضب ، تحقيق : محمد عبدالحالغ عزيمة ج ٢ ص ٢٣٣ ط / لجنة إحياء التراث الإسلامي

يخص الاسم فهي أولى بالبقاء . واتفق على التخيير في نحو : (حَبْنَطِي) إذ لا مزية لأحد الزائدين فيه على الآخر . وكذا النون والألف في (عَفْرَتِي) لأنهما مزيدان لإلحاق الثلاثي بالخماسي . فيقال في (عَفْرَتِي) ^(١) : (عَفَارِن) إن حُذفت الألف و (عَفَارِ) إن حذفت النون .

ثم أشار ابن مالك إلى أن المجموع على مثال (مَفَاعِل) إن كان مُضَاعَف اللّام بإدغام استصحب الإدغام في جمعه نحو : (مُدَقَّ) و (مَدَاق) (خَدَب) و (خَدَاب) .
وأجاز بعضهم في (خَدَب) ^(٢) أن يقال (خَدَابِ) — بالفك — لأن (خَدَبًا) ملحق — (سَبَطَر) فيعْتَفَر في جمعه الفك ، لأن ياءه الثانية بإزاء راء (سَبَطَر) .

(١) العفري : الأسد . لسان العرب (عفر) .

(٢) الخدب : الضخم من كل شيء . لسان العرب (خدب) .

المبحث الخامس أنواع أخرى من الجموع

(ص)

وَلَيْسَ مَا وَاحِدُهُ قَدْ أَهْمِلًا
إِلَّا إِذَا مَا كَ (أَبَابِيل) يَرِد
وَمَالَهُ مِنْ لَفْظِهِ فَرْدٌ سِوَى
وَمَا بِيَاءٍ أَوْ بِيَاءٍ أُفْرِدًا
وَمَنْ يَقْلُ فِيمَا يَكُونُ كَ (التَّخَم)
وَمَا سِوَاهُ وَزْنُ (فَعْلٍ) أَوْ (فَعَل)
كَذَا (فَعَالَةٌ) وَ (مَفْعُولَاءُ)
وَاجْعَل (فَعِيلًا) اسْمٌ جَمْعٌ إِنْ يَرِد
وَاجْعَل (سَرَاءٌ) اسْمٌ جَمْعٌ إِذْ جُمِعَ
وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعٌ وَاحِدٌ عَلَى

(ش)

يشير ابن مالك في النظم السابق إلى أنواع أخرى من الجموع التي استعملها العرب ،
فكل ما دل على جمع وليس له واحد من لفظه فهو اسم جمع أو اسم جنس ما لم يكن على
وزن مختص بالجموع ك (أبابيل) فإنه جمع لواحد مهمل .

وماله واحد من لفظه ولم يكن على وزن من الأوزان التي تقدم ذكرها فليس بجمع —
أيضاً — بل هو اسم جمع أو اسم جنس . فإن كان واحده بالتاء أو بياء كياء النسب فهو
اسم جنس ك (حدأ) و (حدأة) و (محوس) و (محوسي) .

وقد حكم سيويه بالجمعية على (تخم)^(١) و (تهم) فإن العرب ألزمتها التانيث
فلم تقل فيهما إلا : (هذه تهم) و (هي التخم) بخلاف (الرطب) فإنه يقال فيه :
(هو الرطب) و (هذا رطب) .

ثم قال ابن مالك :

(١) التخم جمع نخمة وهي داء يصيب الإنسان من أكل الطعام . لسان العرب (تخم) .

وما سِوَاهُ وَزَنَ (فَعْل) أَوْ (فَعَلَ) فهو اسْمُ جَمْعٍ
أي ما سوى التمييز واحده بالتاء أو بالياء مما وزنه (فَعْل) أو (فَعَلَ) فهو اسم جمع
كـ (رَكْب) ^(١) و (هَمَل) ^(٢) و (صَحْب) و (خَلَم) .
وكذلك ما كان على وزن (فَعَالَة) كـ (صَحَابَة) أو (مَفْعُولَاء) كـ (مَعْبُودَاء)
أو (فَعْلَة) كـ (رَجُلَة) أو على (فُعْلَة) كـ (صُحْبَة) أو (فَعْلَاء) كـ (طَرْفَاء) ^(٣) .
وما كان على وزن (فَعِيل) فهو جمعٌ إنْ أَثَّ كـ (عَبِيد) و (حَمِير) . واسم
جمع إن ذكر كـ (كَلِيب) و (حَجِيج) .
وما كان على وزن (فَعْلَة) فهو جمع إن لم يجمع كـ (كَفَرَة) و (بَرَرَة) وهو اسمُ
جمع إن جمع كـ (سَرَاة) ^(٤) و (سَرَوَات) .
وقد يجيء بعض جموع التكسير مبنياً على غير واحده . وغير واحده إما مستعمل
كـ (عُرَاة) جمع (عُرْيَان) فإنه مبنيٌّ على (عَار) .
وإما مهمل كـ (لِيَالٍ) جمع (لَيْلَة) فإنه بُنِيَ على تقدير (لِيَالَات) وهو مُهْمَلٌ .
وقد يجيء جمع لا واحد له من حُرُوفِ كـ (أَبَابِيل) ولم يسمع له واحد .
ومن قال فيه (إِبْوَل) أو غير ذلك فإنه بالتقدير والرأي لا أنه مَسْمُوعٌ .

-
- (١) قال الأخفش : هو جمع وهم العشرة فما فوق ، وقال غيره ، بل هو اسم للجمع أصحاب الإبل في السفر .
لسان العرب (ركب) .
 - (٢) الممل المتروك ليلاً أو نهاراً بلا رعاية ولا عناية . لسان العرب (همل) .
 - (٣) الطرفاء : نوع من أنواع الشجر . لسان العرب (طرف) .
 - (٤) السراة : الظهر . لسان العرب (سزا) .

(ص) جمع الجمع :

قَدْ يُجْمَعُ الْمُخْمُوعُ جَمْعَ وَاحِدٍ
وَمَا يوزن مُنْتَهَى التَّكْسِيرِ قَدْ
قَدْ مَرَّتِ الطَّيْرُ (أَيَامِينَا)
وَقُلْ : (ذَوَاتُ) جَامِعِ اسْمِ صُدْرًا
(بَنَاتُ) فِي نَحْوِ (ابْنِ عُرْسٍ) كَلَّمَا
وَجَمْعُ جُمْلَةٍ بَأَنَّ يُضَافَ (ذُو)
كَـ (هُمُ ذَوُو بَرْقٍ نَحْرُهُ) وَفِي
كَذَا المَثْنَى ، والمضاهيه إذا

ضَاهَاهُ كـ (الأعبد) و (الأعابد)
يُجْمَعُ تَصْحِيحًا وَتَمَّ قَدْ وَرَدَ
كَذَا (صَوَاحِبَاتُ) قَدْ رُوِيَنا
بـ (ذِي) لِعَيْرٍ عَاقِلٍ وَأَشْتَهَرَا
جَمَعْتَهُ جِنْسًا أُنَى أَوْ عَلَّمَا
جَمَعَا لَهَا كَذَا اسْتَقَرَّ المَأْخِذُ
تَنْبِيْةً جئى بـ (ذَوِي) وَأَضِفَ
تُنَى أَوْ يُجْمَعُ فَاعْتَبِرْ بِذَا

(ش)

يشير ابن مالك في النظم السابق إلى أن العرب كانت تدعوهم الحاجة إلى جمع الجمع ،
كما تدعو إلى تثنيته . فقالوا في جماعتين من الجمال : (جمالان) وفي جماعات (جمالات) .
وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد فكسر بمثل تكسيه ، كقولهم
في (أعبد) : (أعابد) وفي (أسلحة) : (أسالِح) وفي (أقوال) : (أقاويل) شبهوها
بـ (أسود) (أساود) .

وقالوا في (مضران) و (حشان) : (مصارين) و (حشاشين) شبهوها
بـ (سلاطين) و (سراحين) . وكذا يقال في الجمع (ذوو زبدين) و (ذوات كلبتين)
وقالوا في (نواكسون) وفي (أيامن) (أيامنون) وفي (حدايد) (حديدات) وفي
(صواحب) (صواحيبات) ومنه قول النبي ﷺ — لحفصه — رضي الله عنها : (إنكن
لأئتن صواحيبات يوسف) ^(١) وقيل في جمع ما صدر بـ (ابن) و (ذو) من أسماء ما لا
يعقل قيل فيه : (ذوات كذا) و (بنات كذا) وفي جمع (ابن عرس) : (بنات عرس) ولا
فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كـ (ابن لبون) وبين العلم كـ (ابن آوى) . والفرق
بين العلم ، وغير العلم من هذا النوع الألف واللام فإن قبلهما ثاني الجزأين كـ (ابن لبون)

(١) انظر : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي قدم له وضبط نصه

كمال يوسف الحوت ج ٣ ص ٢٨٠ ط/ دار الكتب العلمية — بيروت ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م ط ١ .

والموسوعة الحديثة مسند الإمام أحمد بن حنبل تحقيق : شعيب الأرنؤوط ج ٣٢ ص ٤٨٤ ط/ مؤسسة الرسالة —

بيروت ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م ط ١ .

فليس بعلم ، وإن لم يقبلهما كابن مقرض فهو علم . فإن قُصِدَ جمعُ (عَلم) منقول من جملة
كـ (بَرَقَ نَحْرَهُ) توصل بأن يضاف إليه (ذو) مجموعاً ، وقيل في (بَرَقَ نَحْرُهُ) : (هم
ذَوُو بَرَقَ نَحْرُهُ) وفي التثنية (ذَوَا بَرَقَ نَحْرُهُ) وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالثني
والمجموع على حدّه . إذا تُنْيَا أو جُمِعَا . فتقول في تثنية (زَيْدَيْنِ) مسمى به (هذان ذوا
زَيْدَيْنِ) كما قيل تثنية (كَلْبَتَيْنِ) الحدّاد : (هاتان ذواتا كَلْبَتَيْنِ) .
وهكذا يقال في الجمع : (ذَوُو زَيْدَيْنِ) و (ذوات كَلْبَتَيْنِ) .

الفصل الثالث

التصغير والنسب

- . المبحث الأول : التصغير .
- . المبحث الثاني : النسب .

المبحث الأول التصغير

أولاً :

(ص) صيغ التصغير :

صُغِ الثَّلَاثِيَّ عَلَيَّ (فُعِيل)
وَمَالَهُ (مَفَاعِل) مُكَسَّرًا
وَأَسْتَعْمَلُوا (أَفْعِلًا) فِي (أَفْعَلًا)
وَبِـ (فُعَيْعِل) يُصَغِّرُونَ مَا
لَكِن (أَفْعِيل) لـ (أَفْعَال) حُتِمَ
وَمَا حَوَى زَيْدَاتِي (فَعْلَانَا)
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيَّ (فَعَالِينَ) جُمِعَ
وَمَا (فَعَالِينَ) لَجْمَعِهِ جُهِلَ
وَتَلَوِيَا التَّصْغِيرَ كَسْرَهُ الْتَزِمَ
أَوْ يَكُنْ أَثَرُهُ لِتَأْنِيثِ عَلِمَ
وَشَبَّهَ (فَعْلَاءَ) وَ (فَعْلَى) إِنْ صُرِفَ
وَفَتَحَ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ حَتَمَ فَنِي
وَمَا بِهِ إِلَيَّ (مَفَاعِيل) وَصِلَ
فَمَا هُنَاكَ حَذِفَ أَحَدُفَهُ هُنَا

مُصَغَّرًا كـ (الْجَذَلِ) وَ (الْجَذِيلِ)
فَاجْعَلْ لَهُ (فُعَيْعِلًا) مُصَغَّرًا
وَإِنْ يَكُنْ (أَفْعَالِ) قَدْ أَهْمِلًا
لَهُ مُكَسَّرًا (مَفَاعِيلِ) انْتَمَى
كَمَا (فُعَيْلَاءَ) لـ (فَعْلَاءَ) لَزِمَ
فَاجْعَلْ (فُعَيْلَانَ) لَهُ مِيزَانًا
فَذَلِكَ صَغْرٌ بـ (فُعَيْلِينَ) تُطْعَمُ
فَمِثْلُ (سَكْرَانَ) مُصَغَّرًا جُعِلَ
إِنْ لَمْ يَكُ اسْمٌ مَعْرَبٌ بِهِ حُتِمَ
أَوْ حَرَفَ مَدَّ بَعْدَ فَتْحِ مُلْتَزِمَ
صَغْرٌ بِكَسْرِ لَازِمٍ قَبْلَ الْأَلِفِ
(عَلَقَى) وَ (غَوْغَاءَ) كِلَاهُمَا اقْتَنِي
بِهِ إِلَى (فُعَيْعِلِ) أَيْضًا تَصِلُ
وَأَبْقِ مَا بَقِيَاهُ ثُمَّ اسْتَحْسِنَا

(ش)

يبين ابن مالك في النظم السابق صيغ التصغير للثلاثي والرباعي وغير ذلك من الأسماء

والجموع .

التصغير في اللغة : الصَّغْرُ ضد الكبر . وهو مصدر صغر يصغر صغراً^(١) .

التصغير في الاصطلاح : إن التصغير تغيير مخصوص يلحق الأسماء العربية ويقصد منه

الدلالة على أحد الأمور الآتية :

(١) انظر : لسان العرب (صغر) .

- أ / تقليل ذات المصغر ، نحو : (شَحِيرَة) و (دُرَيْهَمَات) .
- ب / تحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو : (شويعر) في تصغير (شاعر) .
- ج / تقريب المسافة زمانية أو مكانية نحو : (جئت قبيل الظهر) أو (بعيد العصر) و (جلست دوين المدرسة) و (فويق مكانك) .
- د / التهويل والتعظيم وفهماهما يكون من سياق المقام وقرائن الأحوال .
يقول ابن مالك : كل اسم متمكن فُصِدَ تصغيره فلا بدّ من ضمّ أوله ، وفتح ثانية وزيادة ياء ساكنة بعده مثال : (قلم) ، (قَلِيم) وإن كان رباعياً فصاعداً كُسر ما بعد الياء ونقول في (جعفر) (جُعْفِر) .
- فإن اتصل بما وليّ الياء علامة تأنيث فتح كـ (تُمَيْرَة) و (حُبَيْلَى) و (حُمَيْرَاء) . وعند التصغير كذلك تفتح ما بعد الياء إن وُجِدَ جمع على (أفعال) فيقال (أجمِال) وتفتح كذلك ما بعد الياء إذا كان في الكلمة ألف وتليها نون زائدة بعدها مثال : (سُكَيْرَان) . فإن جمع ذي الألف والنون على (فعالين) صُعِّرَ على (فعلين) كـ (سُلَيْطِين) تصغير (سلطان) .
- وما لم يعلم جمعه على (فعّالين) ألحق في التصغير بباب (سكران) . وإلى ذلك أشار ابن مالك حيث جاء في النظم :
- وَمَا (فَعَّالِينَ) لْجَمْعِهِ جُهْلٌ فَمِثْلُ (سَكْرَانَ) مُصَغَّرًا جُعِلَ
وما كسر على (مَفَاعِل) وشبهه فله في التصغير (فُعَيْل) وشبهه ما لم يمنع مانع من
كسر ما بعد ياء التصغير كـ (حُبَيْلَى) و (أُجْمِال) وهذه الأوزان تبين المناسبة الشديدة
بين تصغير ما زاد على الثلاثة وتكسيه .
- ولقصور التصغير عن التكسير في هذا جَبَرُوا التصغير بأن أدخلوه على (أفعال)
(فَعْلَاء) فقالوا في تصغيره (أُفَيْعِل) كـ (أَحْمِير) وإن لم يقولوا في تكسيه : (أَفَاعِل) .
وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :
- وَاسْتَعْمَلُوا (أَفَيْعِلًا) فِي (أَفْعَلًا) وَإِنْ يَكُنْ (أَفَاعِلٌ) قَدْ أَهْمِلًا
وأشار أيضًا بقوله :
- وَبِـ (فُعَيْعِيلٍ) يُصَغَّرُونَ مَا لَهُ مُكَسَّرًا (مَفَاعِيل) انْتَمَى

ويقال في تصغير (عُصْفُور) و (سِرْبَال) ^(١) - : (عُصْفِير) و (سُرَيْبِيل) و (رُؤْي) في (الغوغاء) وهي صغار الجراد - الصرف على أن يكون من باب (صَلْصَال) ^(٢) فتصغيره على هذا (غُؤْيَغِي) .

وَمَنْعُ صَرْفِهِ عَلَى أَنَّهُ (فَعْلَاءٌ) فَتَصْغِيرُهُ عَلَى هَذَا : (غُؤْيَغَاءٌ) وَتَصَغَّرَ (عَلَقَى) (عَلَقَى) عَلَى أَنَّ أَلْفَهُ لِلإِلْحَاقِ ، وَ (عَلَقَى) عَلَى أَنَّ أَلْفَهُ لِلتَّأْنِيثِ كَمَا رُوِيَ . وَإِلَى هَذَا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ :

وَشِبْهَ (فَعْلَاءٌ) وَ (فَعْلَى) إِنْ صُرِفَ

ويتوصل في التصغير إلى (فُعَيْل) و (فُعَيْل) وما أشبههما بما توصل به في التفسير إلى (مَفَاعِل) و (مَفَاعِيل) وما أشبههما .

وتصغر (حَزِيْبُون) و (اسْتِخْرَاج) و (مُدْخَرَج) و (فَرَزْدَق) : (حَزِيْبِين) و (تُخَيْرِيَج) و (دُخَيْرِيَج) و (فَرِيْزِد) .

وتصغر (ذُرْخَرَج) : (ذُرَيْرِج) ففي هذه الأمثلة تحذف بعض الحروف ثم تبقى ماله مزية في اللفظ والمعنى وعدم الثقل كما مرّ في تكسيروها .

وتصغر (أَلْتَدَد) فيقال (أَلَيْد) بالإدغام كما قيل في تكسيروه (أَلَادَ) بالإدغام .

وتصغر (مَرْمَرِيْس) وتقول : (مُرْمَرِيْس) .

وكذلك تصغر (كُوَالَل) ونقول (كُوَيْل) و (كُوَيْلِل) .

وإلى هذا أشار التاظم بقوله :

فَمَا هُنَاكَ حُذِفَ أَحْذِفُهُ هُنَا وَأَبْقَى مَا بُقِيَاهُ ثُمَّ اسْتَحْسِنَا

(١) السربال : القميص ، والدرع ، أو كل ما يلبس . لسان العرب (سربل) .

(٢) الصلصال : الطين اليابس . لسان العرب (صلل) .

(ص) أمور لا يعتد بها في التصغير :

للانفصالِ وللتاءُ ذا يَجِب
لِوُصْفِ دُونَ تَمَامِ بِهِمَا
جُرْأَيِ مَرَكَّبِ بِنْدًا - أَيْضًا قِمِنِ
مِن بَعْدِ أَرْبَعِ كَا - (زَعْفَرَانِ)
مُحَمَّدِ (فُعَيْلَاءِ) أَيْسِدَا
وَهُوَ الْأَصْحَحُ فَأَعْتَمِدْ عَلَيْهِ
تَصْحِيحِ أَوْ تَثْنِيَةِ فَتَعْدِلَا
ضَاهِي (ظَرِيفَيْنِ) مُقَرَّرًا عَلَمَا
زَادَ عَلَيَّ أَرْبَعَةَ لَنْ يَبُتْنَا
يَبْقَى (حُبَيْرِي) وَ (حُبَيْرٍ) وَرَدَ
(إِنْ يَكُ لَأَمَّا أَوْ يُسَكِّنُ فَادْرِيَا)
فَهُوَ عَلَيَّ وَجَهَيْنِ فِي الْكَلَامِ
تَصْغِيرِ (جَدُولِ) وَ بَ (العُجَيْلِ)
فِي (عُرْوَةِ) وَقِسْ عَلَيَّ هَذِي الْكَلِمِ

وَأَلْفُ التَّائِيثِ إِنْ مُدُّ سَبَبٌ
فَلْيُعْطَ مَضْحُوبًا هُمَا حَقَّهُمَا
وَكُهُمَا يَأْتِسِبُ وَالثَّانِ مَنْ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانِ)
وَفِي (فَعُولَاءِ) خِلَافٌ فَلَدَى
وَإِخْتَارَ حَذْفَ الْوَاوِ سَيُوبِهِ
وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَيَّ
وَكَ - (فَعُولَاءِ) (ثَلَاثُونَ) وَمَا
وَأَلْفُ التَّائِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى
وَخَامِسًا مِنْ بَعْدِ مَدِّ زَيْدٍ قَدْ
وَإِثْرِيَا التَّصْغِيرِ وَأَوَّارُ دِيَا
وَإِنْ يُحَرِّكَ وَهُوَ غَيْرُ لَامٍ
فَ - (بِحُدَيْلِ) وَبَ - (الْجُدَيْوَلِ)
صَعَّرَ (عَجُولًا) وَ (العُرْيَةَ) التَّرِيمِ

(ش)

في النظم السابق يشير ابن مالك إلى أنه لا يعتد بألف التائيث الممدودة عند التصغير وكذلك لا يُعتد بتاء التائيث ولا بالألف والنون المزيديتين بعد أربعة أحرف فصاعدًا ولا بياء النسب ولا بعجز المركب ولا بعلامة تثنية أو جمع تصحيح في غير مجعول علمًا .

بل يُترَكْنَ عَلَيَّ حَالِهِنَّ فِي التَّكْبِيرِ وَيُصَعَّرُ مَا قَبْلَهُنَّ كَمَا كَانَ يُصَعَّرُ غَيْرَ مُتَمِّمِ بِهِنَّ .

فَيُقَالُ فِي (رَاهِطَاءِ) وَ (حَنْظَلَةَ) . كَمَا كَانَ يُقَالُ فِي (رَاهِطِ) وَ (حَنْظَلِ) :

(رُوَيْهَيْطِ) وَ (حُنَيْظِلِ) وَ (رُوَيْهَيْطَاءِ) وَ (حُنَيْظَلَةَ) .

وَيُقَالُ فِي (جُلْجُلَانَ) ^(١) وَ (عُبْقَرِيَّ) وَ (بَعْلَبِكَ) : (جُلَيْجِلَانَ) وَ (عُبَيْقَرِيَّ)

وَ (بُعَيْلَبِكَ) .

كَمَا يُقَالُ : فِي (جُلْجُلِ) ^(٢) وَ (بَعْلِ) وَ (عُبْقَرِ) : (جُلَيْجِلِ) وَ (بُعَيْلِ)

وَ (عُبَيْقَرِ) .

(١) الجُلْجُلَانُ : السَّمْسَمُ فِي قَشْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْصَدَ . لِسَانُ الْعَرَبِ (جُلْجُلِ) .

(٢) الجُلْجُلُ : الْجَرَسُ الصَّغِيرُ ، وَالْأَمْرُ الْعَظِيمُ أَوْ الْيَسِيرُ . لِسَانُ الْعَرَبِ (جُلْجُلِ) .

ومذهب سيبويه في تصغير (فَعُولَاء) أن يحذف واوه فيقال في (جَلُولَاء) ^(١) : (جَلِيلَاء) . ومذهب المراد أن يقال (جَلِيلَاء) ^(٢) — بلا حذف كما يقال في (فَرُوقَة) : (فُرُوقَة) . لأن ألف التانيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التانيث .

وحجة سيبويه في حذف الواو في (جلولاء) أنها تشبه ألف (جبارى) الأولى وسقوطها في التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة في التصغير . ويُقدّر انفصال علامة التثنية ، وعلامتي جمعي التصحيح فيعامل ما قبلها في التصغير معاملته في التجرد .

فيقال في (ظَرِيفَيْن) و (ظَرِيفَيْن) و (ظَرِيفَات) : (ظَرِيفَان) و (ظَرِيفُون) و (ظَرِيفَات) .

كما يقال في (ظَرِيف) و (ظَرِيفَة) : (ظَرِيف) و (ظَرِيفَة) ، لأن التثنية والجمع طارئان على لفظ المفرد بعد حصول ما يتممه من هيئة تكبير أو تصغير . ويقال في تصغير (ثلاثين) : (ثُلَيْثُون) بالتخفيف ؛ لأن زيادته غير طارئة على لفظ مُجرد ، فعومل معاملة (جلولاء) .

وكذا يفعل بزيادة التثنية ، وجمع التصحيح فيما جعل علماً ، فيقال فيمن اسمه (جِدَارَان) و (ظَرِيفُون) و (ظَرِيفَات) : (جُدَيْرَان) و (ظَرِيفُون) و (ظَرِيفَات) . نص على ذلك مذهب سيبويه ^(٣) .

ويحذف في التصغير ألف التانيث المقصورة خامسة ، أو سادسة نحو قولك في (قَرَقَرَى) : (قَرِيقِر) وفي (لُعَيْزَى) ^(٤) (لُعَيْغَز) .

وإن كانت خامسة وقبلها مدّة زائدة جاز حذف المدّة ، وإبقاء ألف التانيث ، وعكس ذلك كقولهم في (حُبَارَى) : (حُبَيْرَى) و (حُبِيرَى) .

وإذا ولي ياء التصغير واو قلبت ياء إن كانت موضع اللّام أو ساكنة ، وأدغم فيها الياء كقولك في (جَرَو) ^(٥) و (عُرْوَة) : (جُرَي) و (عُرَيَة) .

فإن تحركت ولم تكن في موضع اللّام جاز تصحيحها وقلبها كقولك في (جَدُول) : (جُدَيُول) و (جُدَيُول) .

وعن تعويض المحذوف عند التصغير جاء في شرح الأشموني " قال في التسهيل جاتز أن يعوض مما حذف . . . " ^(٦) .

(١) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٤٤٠ .

(٢) المقتضب ج ٢ ص ٢٦١ .

(٣) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٤) لغيزى : حفرة يحفرها الربوع تحت الأرض . لسان العرب (لغز) .

(٥) الجرو — بتثنية الجيم — الثمر أول ما ينبت غصاً . لسان العرب (جرا) .

(٦) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ج ٤ ص ١٥٨ .

(ص) الحكم إذا وقع بعد ياء التصغير ياءان :

أَخْرَاهُمَا وَخَلْفُ (أَحْوَى) قَدْ عُرِفَ
وَالنَّقْصُ وَالصَّرْفُ إِلَى عَيْسَى انْتَسَبَ
وَنَحْوَهُ مُسْتَعْتَبًا عَنْ حَذْفِ يَاءِ
فِي (الْغَارِ) - أَيْضًا - (الْغَوِيَّ) يُقْبَلُ
مُصَغَّرًا كَمَثَلِ (مُرَوِّ) وَ (مُرَيِّ)
ذِي اللَّيْنِ عَيْنًا فَهَوَ بِالرَّدِّ قَمِنَ
لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمِ
تُرْوَدُهُ فِي الْحَالِّينِ إِلَّا مُبَدَّلًا
(مُتَّعِدًا) وَعَنْ (مُوَيْعِدًا) فَحِذِّ
جَمْعٍ وَتَصْغِيرِ لِمَوْجِبِ قَفِي
وَأَوَّ كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ
وَإِنْ يَكُنْ بِنَاءِ تَأْنِيثِ عُمِدِ
(سَه) (سُنَيْهَةٌ) أَحَقَّ مَا اقْتَفَى
فَحُجَّةُ الْأَصْلِيِّنِ فِيهِ يَبِينَةُ
فَاعْطِطِهِ حَكْمَ (دَم) أَوْ حَكْمَ (أْف)
ذِي النَّقْصِ فَالْقَاصِدُ خَيْرًا قَدْ كُفِيَ
قَدْ قِيلَ وَهُوَ عِنْدَهُمْ مُسْتَنْدَرُ
عَمَرُو وَمِنْ سِوَاهِ ذَا يَجْتَنِبُ
وَالْمَازِي رَدَّ فَائِسِهِ يَمَرَى
تَرْدُذُ وَلَكِنْ أَبَقَهُ مُحْوَلًا
كَذَاكَ فِي (الْجَاهِ) (جَوَيْه) عَلِمَا
فَالْهَمْزَةُ أَقْصِدُ حَذْفَهَا مُبْتَدِرًا

وَإِنْ تَلَّتْ ذِي الْيَاءِ يَاءَانِ حُذِفَ
نَقْصًا وَمَنْعَ الصَّرْفِ عَمَرُو انْتَحَبَ
وَلَأَبِي عَمَرُو عَمَرُوا (أَحْيِيَا)
وَقُلْ (أَحْيِرِ) إِنْ تَقُلْ (جُدَيُولُ)
وَمَنْ يَقُلْ (جُدَيْلُ) يَقُلْ (غَوِيَّ)
وَارْدُذُ لِأَصْلِ لَيْسْنَا أُنْبَدِلَ مِنْ
وَشَذَّ فِي (عِيدِ) : (عَيْدًا) وَحْتِمَ
وَبَدَّلَ الْعَيْنَ الْعِلْمَ اللَّيْنِ لَا
وَهَكَذَا الْفَاءُ فَقُلْ فِي (مُتَّعِدًا)
وَمُطْلَقًا بَدَّلَ لَامَ رَدَّ فِي
وَالْأَلْفُ السَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ
وَأَصْلُ مَنْقُوصِ تُنَائِي أَعِذْ
نَحْوِ (دُمَيَّ) وَ (شَفِيهَةٌ) وَفِي
(سُنَيْهَةٌ) ، (سُنَيْهَةٌ) قُلْ فِي (سَنَه)
وَكُلَّ مَا لَانَالِثُ لَهُ عُرِفَ
وَإِنْ تَأْتَتْ صِيغَةُ التَّصْغِيرِ فِي
كَ - (الْهَارِ) وَ (الْهُوَيْرِ) ، وَ (الْهُوَيْرُ)
وَقَاسَ فِي (يَمَرَى) (يُرَيْفِيَا) أَبُو
وَ (يَضَعُ) اسْمًا ب - (يَضِيعُ) صُعْرًا
وَأَصْلُ مَقْلُوبٍ إِذَا صُغِّرَ لَا
فَقُلْ (قُسَيَّ) فِي (قِسِيَّ) عَلِمَا
وَكُلَّ ذِي هَمْزَةٍ وَصَلِ صُغَّرًا

(ش)

ومن النظم السابق يبدو ما يحدث في الاسم عند تصغيره وآراء ومذاهب العلماء والنحاة في ذلك .

إذا وقع بعد ياء التصغير ياءان حذفت الثانية منهما استثناءً لتوالي ثلاث ياءات كقولك في (أَيْ) : (أَيْ) والأصل (أَيْي) بثلاث ياءات ، وأولاهن ياء التصغير ، والثانية والثالثة : الموجودتان قبل التصغير .

فحذفت الثالثة لتطرفها ، وأدغمت الأولى في الثانية . ولا فرق بين ما كانت الياءان فيه قبل التصغير كـ (أَيْ)^(١) وبين ما تجدد فيه اجتماع الياءين في حال التصغير كـ (كِسَاء) فإن تصغيره (كُسَيَّ) وأصله كُسَيَّ .

السياء الأولى للتصغير والثانية منقلبة عن الألف والثالثة منقلبة عن واو فحذفت الثالثة فصارت الكلمة (كُسَيَّا) كـ (قَصَيَّ) .

وهذا الحذف مجمع عليه إن كان أول الياءين الواقعين بعد ياء التصغير زائداً .

فإن لم يكن زائداً كالمنقلب عن واو (أَخْوَى) فإن أبا عمرو يرى فيه تقرير الياءات الثلاث فيقول : (هذا أَحَيَّ) و (رأيتُ أَحَيَّ) .

إلا أن سيويه يحذف ويستصحب منع الصّرف ، وعيسى بن عمر يحذف ويصرف^(٢) . ومن قال في (جدول) : (جُدَيُول) قال في (أَخْوَى) (أَحَيَّ) و (رأيتُ أَحَيَّ) . وكذا يقول في (غَاوِ) : (غَوَيَّ) وفي (مُعَاوِيَةَ) : (مُعَيَّوِيَةَ) والأجود الحذف والإعلال .

ويقال في تصغير (مَال) و (قَيْل)^(٣) و (رَيَّان) : (مُوَيْل) و (قُوَيْل) و (رُوَيَّان) فترد العين إلى أصلها لزوال سبب انقلابها .

وكذا يُفعل بالفاء نحو قولك في (مِيزَان) (مُوَيِّزِين) وفي (مُوقِن) (مُيِّقِن) . وهذا الرد في اللّام بلا شرط وهو في العين والفاء مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلاً من حرف لين فلو كان حرف لين مبدلاً من همزة كـ (أَيْمَةَ) . أو غير حرف لين مبدلاً من حرف لين كـ (قَائِم) و (مُتَعَد) لم يرد إلى أصله في تصغير ولا تكسير . فَتَصْغِيرُ (أَيْمَةَ) : (أَيْمَةَ) .

وتصغير (قائم) : (قُوَيْم) .

وتصغير (مُتَعَد) : (مُتَعَد) . هذا مذهب سيويه^(٤) .

ومذهب الجرمي أن يقال في تصغير (قائم) : (قُوَيْم) .

ومذهب الزجاج في تصغير (مُتَعَد) : (مُوَيْعَد) .

والصحيح ما ذهب إليه سيويه . لأن (قُوَيْم) لا إهمام فيه فكان أولى .

وكذلك (مُتَعَد) لا إهمام فيه فكان أولى .

(١) الأي : السيل يأتي من بعيد ، والغريب الدعوى ، والنافذ في الأمور الذي يتأني لها . لسان العرب (أي) .

(٢) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٣) القيل من ملوك الجاهلية في اليمن . لسان العرب (قيل) .

(٤) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

وإذا صُغِرَ ما ثانيه ألف زائدة قلبت واوًا فقلبت في (كَاهِل) (كَوَيْهَل) وكذا (يُفَعِّل) بالألف المجهولة الأصل كألّف (عَاج) ^(١) و (صَاب) ^(٢) فيقال في تصغيرهما : (عَوَيْج) و (صَوَيْب) .

وإذا صُغِرَ ثُنَائِيٌّ مُجَرَّدٌ ، أو مؤنث بالهاء كـ (شَفَة) رُدَّ إليه الثالث المحذوف . فيقال في (دَم) : (دَمِي) .

وقد يكون المحذوف حرفًا في لُغَة وحرفًا آخر في لغة فيصغّر تارة بردّ هذا ، وتارة بردّ هذا كقولك في تصغير (سَنَة) (سُنِّيَة) و (سَنِيَّة) .

وإذا لم يعلم للثنائي ثالث وقصد تصغيره أو تكسيره ألحقَّ بباب (دَم) فيجبر بحرف لين .

أو ألحقَّ بالثلاثي المضاعف المحذوف بعضه كـ (أف) (بَمَعْنَى : (أف) . وذلك نحو تصغير (مَنْ) مُسَمًّى به فلك أن تقول فيه : (مَنِّي) إلحاقًا بباب (دَم) . ولك أن تقول فيه (مَنِّيَّة) إلحاقًا بالمضاعف المنقوص .

وإذا أمكن في المنقوص أن يصاغ على (فُعِيل) بما بقي منه لم يُرد إليه المحذوف كقولك في (مَيْت) : (مَيْت) وفي (هَار) ^(٣) : (هُوَيْر) وروي عن بعض العرب (هُوَيْسِر) . وأجاز أبو عمرو : (يُرَيْيَا) في تصغير (يَرَى) علمًا ^(٤) . وتصغير يضع عند المازني (يُوَيْضِعُ) .

ولا يقول سيبويه إلا (يُضَيِّعُ) ^(٥) .

وهو الصواب ؛ لأن الصيغة ممكنة دون الردّ فلا حاجة إليه ، ولأن (يُضَيِّعُ) لا يجهل معه المكبر . و (يُوَيْضِعُ) بخلاف ذلك .

وإذا صُغِرَ اسمٌ مقلوبٌ صغر على لفظه في الحال ، ولم يُرد إلى أصله ، وذلك نحو (قَسِي) إذا سُمِّي به وقصد تصغيره فإنه يقال فيه : (قُسِي) على لفظه ، وأصله (قُووس) ^(٦) . فلو صُغِرَ على أصله لقلبت : (قُويس) كما يقال : (قُويس) في (قُووس) إذا صغر معمولًا علمًا .

(١) العاج : ناب الفيل . لسان العرب (عوج) .

(٢) الصاب : شجر مرّ له عصارة بيضاء كاللبن بالغة المرارة . لسان العرب (صوب) .

(٣) الهاري من الرجال : الضعيف الساقط من كبر السن . لسان العرب (هور) .

(٤) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٤٥٧ .

(٥) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٤٥٧ .

(٦) جمع قوس : آلة على هيئة هلال ترمى بها السهام ، تذكر وتؤنث . لسان العرب (قوس) .

ومن المقلوب قولهم (جاه) ؛ لأنه من الوجاهة فقلب ، فإذا صُعِرَ قِيلَ (جَوَيْه) دون رُجوع إلى أصل لعدم الحاجة إلى ذلك .

وإذا صُعِرَ ما أوله همزة وصلٍ حُدِفَتْ وَضُمَّ ما جُلِبَتْ مِنْ أَجْلِ سَكُونِهِ كَقَوْلِكَ فِي (ابْن) : (بُنِّي) .

(ص) لحاق تاء التانيث :

مُؤْتَتْ عَارِ ثُلَاثِي كَـ (سِن)	وَاخْتِمَ بِنَا التَّانِيثِ مَا صَعَّرَتْ مِنْ
نَحْوِ (نُصَيْفِ) وَ (ذُوَيْدِ) وَأَعْدَلَا	وَأَنْسَبَ إِلَى الشَّدُوذِ مَا مِنْهُ خَلَا
كَذَلِكَ (قَدَامِ) إِذَا مَا صُعِرَا	وَشَدَّتِ التَّاءُ فِي (أَمَامِ) وَ (وَرَاءِ)
أَحِرُّ شَطْرِيهِ فَلَفْظُهُ يَقِيلُ	وَالتَّاءُ الزَّمَنَ فِي رُبَاعِيٍّ أَعْلَى
فِي نَحْوِ (لُعَيْزِي) عَلَى رَأْيِ قُفِي	وَقَدْ تُزَادُ عَوْضًا مِنْ أَلْفِ

(ش)

وفي النظم السابق يشير ابن مالك إلى تصغير المؤنث الثلاثي العاري من علامة .
إذا كان الاسم المؤنث العاري من علامة ثلاثيًا في الحال كـ (دار) أو في الأصل كـ (يَدِ) صُعِرَ بالتاء فقيِلَ في دار : (دُوَيْرَةٌ) وفي (يد) : (يَدِيَّةٌ) .
ولا يُسْتَعْنَى عن هذه التاء إلا فيما شَدَّ من نحو قولهم : (نُصَيْفِ) تصغير (نَصَفِ) وهي المرأة المتوسطة بين الصغَر والكبير .

ونظير (نُصَيْفِ) قولهم في الذود من الإبل : (ذُوَيْدِ) وفي الحرب (حُرَيْبِ) .
وكذلك شَدَّ لحاق التاء في بعض ما زاد على الثلاثة ، والأصل فيه عَدَمُ التاء .
فقالوا في (وَرَاءِ) وَ (أَمَامِ) وَ (قَدَامِ) : (وَرِيئَةٌ) وَ (أُمِيَّةٌ) وَ (قُدَيْدِيَّةٌ) . وإن كان المؤنث العاري رباعيًا معتلًا الثالث والرابع لم يُصَعَّرْ إِلَّا بالتاء نحو (سَمَاءِ) وَ (سُمِيَّةِ) .
والأصل (سُمِيَّةِ) — بثلاث ياءات — فحذفت الواحدة على القاعدة المُتَقَدِّمِ تقريرها في هذا المبحث فبقي الاسم ثلاثيًا ، فألحقت التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد .
وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

..... فلفظُهُ يَقِيلُ

وأجاز أبو عمرو^(١) أن يقال في تصغير (حُبَارِي) وَ (لُعَيْزِي) : (حُبَيْرَةٌ) وَ (لُعَيْغِرَةٌ) فيجاء بالتاء عوضًا عن ألف التانيث المقصورة إذا حُدِفَتْ .

(ص) تصغير اسم الجمع :

لقلّة كَـ (فِثية) و (أَوْجُد) ^(١)
 لكثرة كَـ (شُهد) و (شُفعا)
 ذي قلّة أو أفردته وأفعلاً
 مَنْ قَالَ : (مَا الشَّوْ يَهْدُونَ بُخْلًا)
 قُلْ وَالْقِيَّاسَ رَاعٍ غَيْرِ حَائِدٍ
 فِي (أَرْضِينَ) بـ (أَرْضَاتٍ) خُذَا
 (سُنِينَ) (سُنِينَ) أَيضًا قَدْ نُقِلَ
 يُقْل (سُنُونَ) فَإِنَّهُ نُمِي

وَصَغَرُوا اسْمَ الْجَمْعِ وَالْجَمْعَ الَّذِي
 وَلَا تُصَغَّرُ لَفْظَ جَمْعٍ وَضِعًا
 بَلْ صَغَّرْتُهُ بَعْدَ رَدِّهِ إِلَيَّ
 بِهِ الَّذِي بـ (شُهد) قَدْ فَعَلًا
 كَذَا (الشَّوْ يَهْدَاتُ) فِي (الشَّوَاهِدِ)
 وَفِي (سِنِينَ) قُلْ (سُنِّيَاتٍ) كَذَا
 وَمَنْ يُقْل : (مَرَّتْ سِنِينَ) فَلْيُقْل
 وَمَنْ يُقْل : (سِنُونَ) قَصْدًا عِلْمًا

(ش)

في النظم السابق بين ابن مالك كيفية تصغير الجمع واسم الجمع .

يُصَغَّرُ اسْمَ الْجَمْعِ لِشَبْهِهِ بِالْوَاحِدِ فَيُقَالُ فِي (رَكْبٍ) : (رُكَيْبٍ) وَفِي (خَدَمٍ) :

(خُدَمٍ) .

وكذلك تصغير الجمع الذي على أحد أمثلة القلّة كقولك في (أَجْمَالٍ) : (أَجْمِئَالٍ)

وَفِي (أَفْلَسٍ) : (أَفْلِيسٍ) .

وَلَا يُصَغَّرُ جَمْعٌ عَلَى مِثَالٍ مِنْ أَمْثَلِ الْكَثْرَةِ ، لِأَنَّ بِنَيْتِهِ تَدَلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ وَتَصْغِيرُهُ يَدُلُّ

عَلَى الْقَلَّةِ فَتَنَافَى .

وَأَجَازُ الْكُوفِيِّونَ تَصْغِيرَ مَا لَهُ نَظِيرٌ مِنْ أَمْثَلِ الْآحَادِ . فَأَجَازُوا أَنْ يُقَالَ فِي (رُغْفَانٍ) :

(رُغْفِئَانٍ) كَمَا يُقَالُ فِي (عُثْمَانٍ) : (عُثْمِئَانٍ) .

وَصَغَرُوا (أَصْيِلَانًا) زَعَمًا أَنَّهُ تَصْغِيرُ (أَصْلَانٍ) بَلْ هُوَ جَمْعُ (أَصِيلٍ) وَتَصْغِيرُ الْجَمْعِ

جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى .

وَلَوْ كَانَ تَصْغِيرُ (أَصْلَانٍ) لِقِيلِ (أَصْيِلِينَ) وَكَلَّ مَا كَسَرَ عَلَى (فَعَالِينَ) يَصْغَرُ عَلَى

(فُعَالِينَ) وَهُوَ مِنَ الْمَصْغَرَاتِ الَّتِي جِيءَ بِهَا عَلَى غَيْرِ بِنَاءٍ مَكْرَهٍ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ فِي (إِنْسَانٍ) :

(أُنَيْسِيَّانٍ) .

وَيَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ : " مِنْ قَصْدِ تَصْغِيرِ جَمْعٍ مِنْ جَمْعِ الْكَثْرَةِ رَدَّهُ إِلَى وَاحِدِهِ وَصَغَرَهُ ثُمَّ

جَمَعَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ إِنْ كَانَ لِلْمَذْكَرِ يَعْطَلُ فَتَقُولُ فِي (غُلْمَانٍ) : (غُلْمِيمُونَ) وَبِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ إِنْ

كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل كقولك في (جوار)^(١) و (دَرَاهِم) : (جَوَائِرِيَّات)
و (دُرِّيَهَمَات) " (٢) .

وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يُرَدَّ إليه مصغراً كقولك في
(فُتَيَان) : (فُتَيَّة) .

ويقال في تصغير (سِنِين) على لغة من رفعها بالواو ، وجرّها ونصبها بالياء
(سُنِّيَّات) .

ولا تصغر (سِنِين) مع إبقاء الواو والياء حتى لا يجتمع العوض والمعوّض منه
وكذا (الأَرْضُون) لا يقال في تصغيره : (أَرِيضَات) لأنّ إعراب جمع الأرض بالواو والياء
إنما كان تعويضاً من التاء .

ومن جعل (سُنُون) علماً وصغر فبرد اللام . ويقول (سُنُون) رفعاً و (سُنِين)
نصباً وجرّاً برّد اللام ومن جعل لامها هاء قال : (سُنِيهُون) .

(ص) مصغرات لا مكبر لها من لفظها :

نَحْو (كُمَيْت) و (كُعَيْت) فاعرف	وَشَدَّ الاسْتِعْنَاءَ بِالتَّصْغِيرِ فِي
غَيْرِ بِنَا مُكَبَّرٍ مَا أَهْمِيلاً	وَقَدْ يُصَغَّرُونَ أَسْمَاءَ عَلَى
وَكـ (الأَيْسِيَان) و (الإِنْسَان)	كـ (مَغْرِب) و كـ (المَغْرِبَان)
أَجِزَةٌ قَبْلَ اليَاءِ كـ (السُّيُول)	و كَسْرَفَا (فُعَيْلِ) أو (فُعُولِ)
مَنْ قَبْلَ مَا شُدَّ مِمَّا ضَعَّفَا	وَقَدْ تَصِيرُ هَذِهِ اليَاءِ أَلْفَا

(ش)

وفي النظم السابق يشير ابن مالك إلى الشاذّ من المصغرات التي لا مكبر لها من لفظها
وما صغر على غير بناء مكبره .

يقول ابن مالك : كما شذّت جموع لا واحد لها من لفظها كـ (أبابيل) شذّت
مُصَغَّرَات لا مكسّر لها من لفظها نحو : (الكُمَيْت) من الخيل^(٣) — و (الكُعَيْت) وهو
البلبل .

(١) جمع جارية ، وهي الأمة ولو كانت عجزاً ، والفتية من النساء ، والشمس والسفينة . لسان العرب (جور) .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ١٩١٨ .

(٣) وهو ما كان لونه بين الأسود والأحمر . لسان العرب (كمت) .

ومن هذا النوع (القُطَيْعَاء) لضرب من التمر و (القُبَيْطَاء) و (السَّرِيْطَاء) لضرب
من الخسوى . و (القَصَائِرَى) لأحد الأضلاع . وكَثُرَ ذلك في الأعلام كـ (حَنِين)
و (هُدَيْل) .

وقد يُصَغَّرُونَ بعض الأسماء على غيرِ بناء مكبره كقولهم في (المَغْرَب) : (مُغْرِبَان)
كأن مكبرها (مَغْرِبَان) .

ويجوز كَسْرُ فَاءِ (فُعَيْل) و (فُعُول) مما عينه ياء كقولك (بَيْت) و (بِيوت)
و (سَيْل) و (سِيول) .

وقد تجعل ياء التصغير ألفاً إذا وليها حرفٌ مشدّد كقولك في (دُوَيْبَة) : (دُوَابَة) .

ثانياً : تصغير المبهمات والتصغير المسمى ترخيماً

(ص)

صَغُرَ بِـ (ذَيَا) : (ذَا) ، (الَّذِي) : (اللَّذِيَا)
 و بـ (اللَّذَيْنِ) (اللَّتَيْنِ) اثتِ إن
 وفي (الَّذِيْنَ) جَا (اللَّذِيُونِ) وفي
 مَعَ (اللَّوَيَاتَا) و (اللَّوَيَيْنِ) اعتمد
 و سَمَّ تَرْخِيماً مِّنَ التَّصْغِيرِ مَا
 كَقَوْلِهِمْ فِي (أَسْوَدِ) (سُوَيْدُ)
 وَالنَّاءُ أَوْلَاهَا مَوْثِقًا ففِي
 وَفِي (بُرَيْهَ) و (سُمَيْعِ) حُذِفَا
 وَلَيْسَ فِي ذَيْنِ قِيَاسٌ يَتَّبِعُ

(تَيَا) لـ (تَا) و لـ (التِّي) (اللَّتِيَا)
 تثنية (الَّذِي) مَعَ (التِّي) تَعْنِ
 جَمْعِ (التِّي) لَفْظُ (اللَّتِيَاتِ) ائْتَفِي
 مُصَغَّرِ (اللَّاتَيْنِ) حَيْثُمَا يَرِدُ
 يُخْلِي الأُصُولَ مِنْ مَزِيدِ عُلَمَاءَ
 وَمِثْلُهُ فِي (حَامِدِ) (حَمِيدُ)
 (سَوْدَاءَ) تَا (سُوَيْدَةَ) لَا تَحْذَفُ
 أَصْلَانِ مَعَ مَدِينِ كَي يُخَفَّفَا
 فَحُكْمُ مَا شَذَّ أَطْرَادُهُ ائْتَمَعَ

(ش)

في النظم السابق بين ابن مالك ما صغر من المبهمات والتصغير المسمى ترخيماً .
 لما كان التصغير بعض تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك ألا يلحق اسماً
 غير متمكن .

وعندما كان هناك شبه في : (ذا) و (الذي) وفروعهما بالأسماء المتمكنة بكونها
 تُوصَفُ بها استبيح تصغيرها لكن على وَجْهِ خَوْلَفَ به تصغير المتمكن . فترك أولها على ما
 كان عليه قبل التصغير ، وَعَوَّضَ مِنْ ضَمِّهِ أَلْفٌ مَزِيدَةٌ فِي الأخر .

ووافقت المتمكن في زيادة ساكنة ثلاثة فقليل في (الَّذِي) و (التِّي) : (اللَّذِيَا)
 و (اللَّتِيَا) وفي (ذَا) و (تَا) : (ذَيَا) و (تَيَا) . والأصل (ذِيَّيَا) و (تِيَّيَا) بثلاث
 ياءات : الأولى عَيْنُ الكَلِمَةِ والثالثة لِأَمْثِلِهَا والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالي ثلاث ياءات
 فقصد التخفيف بحذف واحدة . فحذفت الأولى ، ولم تحذف الثانية لِذَلَّالَتِهَا عَلَى المعنى ولم
 تحذف الثالثة لِحَاجَةِ الألفِ إِلَى فَتْحِ مَا قَبْلَهَا فَلَوْ حَذَفَتْ لَزِمَ فَتْحُ يَاءِ التَّصْغِيرِ وَهِيَ لَا تَحْرُكُ
 لِشَبْهِهَا بِأَلْفِ التَّكْسِيرِ .

ويقال في تثنية (الَّذِي) و (التِّي) : (اللَّذِيَانِ) و (اللَّتِيَانِ) . وفي تثنية (ذَا)
 و (تَا) : (ذَيَانِ) و (تَيَانِ) .

ويجاء في الجر والتصب مكان الألف بياء .

ويقال في (ذَاكَ) : (ذَيَاكَ) وفي (ذَلِكَ) (ذَيَالِكَ) .

قال الراجز :

لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ
مَتِي ذِي الْقَاذُورَةِ السَّمْقَلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
أُمِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ (١)

ويقال في تصغير (الذنين) (الذئبون) وفي (اللاتين) : (اللوثيون) وفي الجر والنصب (الذئبين) و (اللوثيين) ولك أن تأتي بالياء في أحوالهما الثلاث .
وتقول في تصغير (اللاتي) و (اللائي) بمعناها : (اللوثينا) و (اللوثينا) و (اللثيات) .

ومن التصغير ما يقال له تصغير الترخيم وهو تصغير بتجريد الاسم من الزوائد .
فإن كانت أصوله ثلاثة رُدَّ إلى (فُعِيل) .
وإن كانت أصوله أربعة رُدَّ إلى (فُعَيْعِل) وإن كانت الأصول ثلاثة والمسمى مؤنث لحقت التاء . فيقال في (أسود) : (سُوَيْد) وفي حامد وحمدان (حُمَيْد) .
ويقال في (قرطاس) (قُرَيْطِيس) وفي (حُبْلَى) (حُبَيْلَة) . وحكى سيويه (٢) من تصغير (إبراهيم) و (إسماعيل) (بُرَيْهًا) و (سُمَيْعًا) بحذف المهمزة .

(١) رجز قائله ، رؤبة بن العجاج . والشاهد فيه قوله (ذبالك) وهو ما يقال في ذلك .
انظر : شرح التسهيل . تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي مج ١ ج ٢ ص ٢٥ ط/ هجر ، مصر ، ١٩٩٠ م
ط ١ . ومجموع أشعار العرب ترتيب وليم بن الورد ص ١٨٨ ط/ دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٨٠ م ط ٢ .
(٢) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٤٧٦ .

المبحث الثاني النسب

(ص)

مَنْ بَعْدَ كَسْرٍ آخِرِ الَّذِي انْتَسَبَ
و (مَنْحِي) فِي امْرِي مِنْ (مَنْحِج)
تُحَذَفُ حَتَّمَا حَيْثُ كَانَ زَائِدًا
وَالْقَلْبُ قَدْ يَأْتِي كَ (مَرْمُوي)
تُحَذَفُ كَ (الْمَكِّي) فَأَذِرِ الْأَمْثَلَهُ
أَوْ كَهَمَّا نَاسِبًا الْأَرْزَمُ تُنْحَوِي
فَانْتَسَبَ إِلَيْهِ أَبَدًا مُوقِرًا
وَأَوَّا كَنَحْوِ (الْفَتَوِي) فَاْمَثَلِ
كَذَا إِذَا بِهِ تَبَتُّمُ الْأَرْبَعَةَ
فِي الْعَيْنِ مِنْهُ فَتَنْحَوِي مِيَّنةً
كَ (حُبْلُوي) وَسُقُوطُهَا انْتَحَبَ
(مَرْمِي) وَشِبْهَهُ انْقِلَابُ اقْتُنْفِي
(أَرْطِي) وَمَا ضَاهَاهَا ، هَذَا الْأَمْثَلُ
يُؤْتَسُّ وَالْحَذْفُ لِغَيْرِهِ اغْتَرِي
جَاوَزَ أَرْبَعًا كَفَاعِلِ (اغْتَدِي)
وَشِبْهَهُ نَزَزَ وَمِنْهُ (الْحَاوِي)
فَعْبِنَهُ أَفْتَحَ وَبَوَاوِ بَعْدَ جِي
و (فَعْلِي) فِي (فَعْبِيلَةٌ) حُتْمِ
شَدًّا كَمَا قَدْ شَدَّ غَيْرُ ذَيْنِ
و (فَعْلِي) نَزَزَا كَ (الْهَدْلِي)
فِي الْعَارِ مِنْ تَاءٍ وَمَا التَّاءُ صَحْبًا
كَذَاكَ فِي (طَهْيَةٌ) قُلْ (طَهْيُوي)
وَأَنْسَبَ (جَلِيلِيًّا) إِلَى (جَلِيلَةٌ)
لِيَنْثَقِلَ يَسْتَنْزِلُ مَانِهِ جَلِي
عَمَّرُوا ، مُحَمَّمَدُ (فَعُولِيًّا) عَضُدُ

يَاءٌ مُشَدَّدٌ تُزَادُ فِي النَّسَبِ
كَ (مَذْحَجِي) فِي (فَتَى مِنْ مَذْحَج)
وَشِبْهُ ذَا السِّيَا رَابِعًا فَصَاعِدًا
كَذَا أَفْعَلْنَ بِمُشَبِّهِ (الْمَرْمِي)
وَتَاءُ تَأْنِيثٍ مِنَ النَّسَبِ لَهُ
وَعَلَمِي سَلَامَةٌ وَتَشْبِيهُ
وَمَا كَ (غَسْلِينَ) وَ (عِمْرَانَ) جَرِي
وَأَلِفُ الْمُقْصُورِ ثَالِثًا جُعِلَ
وَاحْذَفُهُ حَتَّمَا إِنْ يُجَاوِزُ أَرْبَعَةَ
وَهُوَ لِتَأْنِيثٍ وَمَا تَضَمَّتْهُ
وَأَلِفُ السَّاكِنِ عَيْنًا تَنْقَلِبُ
وَقَدْ يُمَدُّ ثَالِثٌ مِنْهُ وَقِي
وَالْحَذْفُ نَزَزَ وَكَ (مَرْمِي) يُجْعَلُ
وَالْقَلْبُ فِي نَحْوِ (الْمُعْلِي) جَوْرًا
وَاحْذَفُ يَاءَ الْمُنْقُوصِ لِأَرْزَمٍ إِذَا
وَاخْتِيَرَ حَذْفُ رَابِعٍ وَ (الْقَاضُوي)
وَكَ (الْفَتَى) فِي نَسَبِ نَحْوِ : (الشَّجِي)
وَ (فَعْلِي) فِي (فَعْبِيلَةٌ) السُّتْمِ
وَكَ (الْعَمْرِي) وَكَ (الرُّدْنِي)
وَ فِي (فَعِيلِ) وَ (فَعْلِيلِ) (فَعْلِي)
وَإِذَا لَإِغْنِي لَإِغْنِي لَإِمٍ وَجَاءَ بَا
كَ (عَدُوي) (ضَرُوي) (قُصُوي)
وَأَنْسَبَ (طَوِيلِيًّا) إِلَى (طَوِيلَةٌ)
وَ (الطَّوَلِي) مَنَعُوا وَ (الْجَلَلِي)
وَ (فَعْلِيًّا) فِي (فَعُولَةٌ) اغْتَقَدُ

قَدْ نَسَبًا كَقَوْلِهِمْ (سَلُولِي)
 و (فَعِيل) و (فَعِل) نحو : (الدُّبْل)
 والأَصْلُ فِيهِ (صَعَقِي) و (صَعِق)
 وَالكَسْرُ فِي (عَلْبَطِي) وَحَبَا
 إِنْ كَانَ ذَا شَدِّ وَكَسْرٍ اخْتَصِرَ
 وَالأَصْلُ فِي (طَائِي) (الطَّيِّي)
 وَفِي (مُهَيِّم) عَنِ الحَذْفِ عُنُوا
 وَإِنْ يَكُنْ وَأَوَّافَصَحَّحَهَا تُصَبُّ
 (حَي) بِئَاءَ (حَيَوِي) أَقْتَفِي
 وَقِيلَ فِيهِ : نَادِرٌ وَمَا أَطْرَدَ
 لَأَمَّا فَذُو التَّامِنِ كَالْعَارِي جُعِلَ
 وَالتَّنْقُلُ مَعْضُودٌ بِهِ مَا أَتَيْنَا
 بِجَعْلِهِ ذَا السَّوَابِ مِثْلُ ذِي السَّيَا
 مَا كَانَ فِي تَنْبِيئِهِ لَهَا اتَّسَبَ
 نَحْوُ (كَسَائِنِ) وَذَا اجْتَنِبَ هُنَا
 وَمَنْ يُصَحِّحُهُ مُسَمِّيًا يُصَبُّ
 (لَا يَنْفَعُ الشَّارِي فِيهَا شَأْنُهُ)
 إِلَى (السَّقَايَةِ) اعْرُ و (الشَّقَاوِي)
 أَوْ وَأَوَّ (آيَةِ) حَاوَتْ إِذْ تُعْرَى
 يُجْعَلُ (حَوْلَايَا) كَذَا (دِرْحَايَةِ)
 وَ (رَايَةِ) جَمِيعُهَا كَأَيَّهِ
 وَانْسَبَ (طَلَاوِيَا) إِلَى (طَلَاوَةِ)
 تَرْكِيْبٌ مَزْجٌ نَحْوُ (مَعْدِ يَكْرِيَا)
 وَشَدَّ (كُنْتِي) فَمِثْلُهُ اجْتَنِبَ
 وَ (عَبْقَسِي) وَكَذَلِكَ (الحَضْرَمِي)
 عُرِفَ بِالسَّنَانِي فَلِلسَّنَانِي عَزْوَا
 إِنْ لَمْ يُخَفَّ لَيْسَ كَأَيَّهِ (عِبْدِ الأَشْهَلِ)
 (عِبْدِ مَنَافِ) : (المَنَافِي) أَقْتَفِي
 جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدَّهُ أَلْفٌ
 وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِذَيْنِ التَّوْفِيهِ
 فِي (الأَب) وَ (العِضَةِ) لِلذِّقْمِ

وَبِـ (فَعُولِي) إِلَى (فَعُولِ)
 وَ (فَعْلِي) قِيلَ - أَيْضًا - فِي (فَعِل)
 وَ (صِعْقِي) شَدَّ فِي (بَنِي الصَّعِق)
 وَأَفْتَحَ أَوْ اكْسَرَ عَيْنَ نَحْوُ : (تَغْلِبَا)
 وَالسَّيِّئُ قِيلَ مَا لِنِسْبَةِ كُسْرٍ
 كَقَوْلِهِمْ فِي (طَيْب) (طَيْبِي)
 وَقَفَتْحُ يَا (هَبِيخ) مُحْضَنُ
 وَنَحْوُ (طَي) فَتَحُّ ثَانِيهِ يَجِبُ
 فَـ (طَوْرِي) قِيلَ فِي (طَي) وَفِي
 وَنَحْوُ : (حَيِي) (أُمِّي) وَرَدَ
 وَالسَّاكِنُ العَيْنِ الثَّلَاثِي إِنْ أُعْلِلَ
 وَيُؤَسَّرُ يَجْعَلُ ذَا التَّائِكَ (الفَتَى)
 لَكِنَّهُ عِنْدِي وَهُوَ رَأْيَا
 وَهَمْزَةُ المَمْدُودِ أُعْطِي فِي التَّنَسُّبِ
 مِنْ غَيْرِ مَا شَدَّوْذِهِ تَبَيَّنَا
 فِي (المَاءِ) وَ (الشَّاءِ) وَأَوَّ الهَمْزُ قَلْبُ
 وَقَالَ رَاجِزٌ شَفَّتْ أَبْيَاتُهُ
 وَبِـ (السَّقَايِي) أَوْ (السَّقَاوِي)
 قُلُ فِي (شَقَاوَةِ) وَيَا أَوْ هَمْزًا
 وَقِسْ نَظَائِرًا فَكَـ (السَّقَايَةِ)
 وَ (نَائِي) وَ (طَائِي) وَ (غَائِي)
 وَكَـ (الشَّقَاوَةِ) اجْعَلِ (العَلَاوَةِ)
 وَانْسَبَ إِلَى صَدْرِ الذِّي قَدْ رُكِّبَا
 وَصَدْرُ جُمْلَةٍ لَهُ - أَيْضًا - نُسَبُ
 وَأَقْصَرَ عَلَى السَّمَاعِ نَحْوُ (عَبْشَمِي)
 وَإِنْ يَكُنْ كُنْيَةً المَضَافُ أَوْ
 وَفِي سَوَى ذَيْنِ انْسَبَ لِلأَوَّلِ
 فَـ (الأَشْهَلِي) فِيهِ شَائِعٌ وَفِي
 وَاجْبُرْ بَرْدَ اللَّامِ مَا مِنْهُ حَذْفٌ
 فِي جَمْعِهِ مُصَحِّحًا أَوْ تَنْبِيئًا
 فَـ (أَبَوِي) (عِضَوِي) حُتِمَا

وَمَنْ يَقُلْ (يَدَانِ) قَالَ (يَدَوِي) مُلْتَزِمًا ذُو (الْيَدَيْنِ) وَكَـ (أَب) وَ (أَبِيًّا) اذْكُرْ فِي (ابْنِ) أَوْ قُلْ (بَنَوِي) مَعَ (مَرْنِي) (أَمْرِنِي) قَدْ لُمِي وَبِـ (أَخ) (أَخْتًا) وَبِـ (ابْنِ) (بِنْتًا) وَقَالَ فِي (كِلْتَا) - اسْمًا - (الْكِلْتِي) وَ (ذَيْتَ) فِيهِ عَلَمًا قُلْ (ذَيَوِي) وَ (الْفَمَوِي) وَ (الْفَمِي) انْسَبِ لـ (فَم) وَضَاعِفِ السَّانِي مِنْ ثُنَائِي فِي (لَا) ، كَذَا ، (لَوْ) فِيهِ (لَوِيٌّ) قِيلَ وَشَرَطُ حَبْرٍ عَادِمِ الْفَاكَ (صِفَةٌ) وَلَا تَجِدُ عَنْ فَتْحِ عَيْنِ مَا جُبِرَ وَفِي (رَب) اسْمًا سَكَنَ إِنْ جَبَرْنَا وَالوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ وَانْسَبِ لْجَمْعِ عَلَمًا أَوْ كَالْعَلَمِ وَانْسَبِ إِلَى اسْمِ الْجَمْعِ وَالْجِنْسِ بِلَا وَأَلْفُ (الشَّامِ) وَ (الْيَمَانِي) وَبَعْضُهُمْ يُشَدُّ الْيَا نَاسِبًا وَأَلْحَقُوا مُبَالِغِينَ يَا التَّسَبُّ وَزَيْدٌ لَأَزِمًا كَيَا (الْحَوَارِي) وَغَالِبًا يُعْنِي بِنَا (فَعَالِ) وَ (فَاعِلِ) لِصَاحِبِ الشَّيْءِ عُهُدِ وَ (فَعِيلِ) يُعْنِي عَنِ الْيَا كـ (طَعِمَ) (لَسْتُ بِلَيْلِي) وَلَكِنِّي نَهْرٌ وَ (الْبَتُّ) وَ (العِطْرُ) بِيَاءٍ وَصِلًا وَكُلٌّ مَنْسُوبٌ مُخَالَفٌ لِمَا مِنْ ذَلِكَ (الإِمْسِي) وَ (الدَّهْرِي) كَذَا (خُرَاسِي) مَعَ (السُّهْلِي) كَذَا (جُلُولِي) وَ (صَنْعَانِي) وَ (حَبْلِي) (جُدْمِي) (عَلَوِي) وَمَعَ (بَحْرَانِي) (الطُّهْرَوِي)

مَعَ (يَدِي) وَلَيْفَهُ بـ (الْيَدَوِي) (شَاةً) وَتَخَوَّهَا فَحَبْرُهَا وَجَب وَقَسَ وَفِي (ذَاتِ) وَ (ذِي) قُلْ (ذَوَوِي) وَ (بَنَوِي) وَ (أَبْنَمِي) فِي (أَبْنَمِ) أَلْحِقْ وَيُوئِسُّ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ وَ (الْكَلَسَوِي) عِنْدَنَا الْمَرْضِيَّ إِلِرَامُهُمْ يُوئِسُّ (ذَيْتِيًّا) رُوِيَ كَذَاكَ (فُو مُحَمَّد) وَهُوَ عَلَمٌ ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَمِثْلِ (اللَّاسِي) لِأَنَّهُ كـ (الدَّوُّ) صَارَ ، إِذْ نَقَلَ إِغْلَالٌ لِأَمِهِ فَكُنْ ذَا مَعْرِفَةٍ وَالرَّوْدُ لِلْأَضْلِ سَاعِدٌ يَتَّبِعُ فَبِذَا أَبُو بَشْرٍ بِهِ قَدْ أَفْتَى كـ (الأَفْرَعِي) (المَعْتَزِي) لـ (الْفُرْع) أَوْ جَمَعَ مَا الإِهْمَالُ فِيهِ مُلْتَزِمٌ قَبْدُ كـ (رَهْطُ) وَ (أَنَامِ) وَ (مَلَا) جَاءَ مُعَوِّضًا مِنَ الْيَا الثَّانِي إِلَى الْخَفِيفِ الْيَا فَعِ الْمَذَاهِبَا وَوَخَدَةٌ بِهِ أَبَائَتِ الْعَرَبِ وَغَارِضًا كَالسِّيَاءِ مِنْ (دَوَارِي) عَنْ يَا فِي الإِحْتِرَافِ كـ (الْبِقَالِ) وَمِثْلُهُ (فَعَالِ) - أَيْضًا - قَدْ يَرِدُ وَ (نَهْرُ) وَفِيهِ قَدَمًا قَدْ نُظِمَ لِأَذْلَجِ اللَّيْلِ ، وَلَكِنْ ابْتِكْرُ وَفِيهِمَا (فَعَالِ) - أَيْضًا - نُقِلَا قَرَّرْتُهُ فَبِشُدُّوْذِهِ أَحْكَمَا وَ (الْمَرْوَزِي) وَكَذَا (الْخُرَاسِي) مَعَ (خَرْفِي) تُمَتُّ (الْخَرْفِي) ثُمَّ (خَرُورِي) وَ (نَهْرَانِي) وَ (حَمْضِي) (أَفْقِي) (شَتَوِي) وَ (عُبْدِي) تُمَتُّ (الطُّهْرَوِي)

ومع (زَبَانِي) (عَدَاوِي) نَدَر
وَهَكَذَا (الإِبِلُ الطَّلَاحِيَّات)
وَزَائِدًا (فَعْلَان) قَبْلَ يَا التَّسَبُّبِ
كَمَ (رَقَبَانِي) و (جَمَّانِي)
وَبِـ (فَعَالِي) يَدُلُّونَ عَلَيَّ
و (أَمَوِيَا) (بَدَوِيَا) لَا تَدْرُ
فَتَحَا وَكَسْرًا و (العِضَاهِيَّات)
زَيْدًا مُبَيَّنِّي عِظَمِ الذِّي اتَّسَبُّبِ
و (شَعْرَانِي) و (لَحْخِيَانِي)
ذَا كَمَ (الرُّؤَاسِي العِضَاوِي أُعْتَلَى)

(ش)

النَّظْمُ السَّابِقُ يَتَنَاوَلُ فِيهِ ابْنُ مَالِكِ التَّسَبُّبَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ حَيْثِ الأَوْزَانِ وَمَا يَنْسَبُ إِلَيْهِ مِنَ الأَسْمَاءِ وَمَا يَغْنِي عَنِ النَّسَبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَائِلِ .

تعريفه : هو إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم ، لتدل على نسبه إلى المجرّد عنها ^(١) .
ويسمى النسب عند سيبويه الإضافة أو النسبة ^(٢) .

إذا نسب إلى اسم جعل حرف إعرابه ياء مُشَدَّدة مكسورًا ما قبلها كقولك
في (مُحَمَّد) : (مُحَمَّدِي) .

وإن كانت آخر الاسم ياء كياء النسب رابعة فصاعدًا حذفت وجعل موضعها ياء
التَّسَبُّبِ فَقِيلَ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى (جُعْفِي) ^(٣) : (جُعْفِي) . ومن العرب من ينسب إلى
(مَرْمِي) بالحذف كما سبق ، ومن العرب من يحذف أول ياءه ويقلب ثانيتهما أوًا بعد
فتح العين فيقول (مَرْمَوِي) وكذلك ما أشبههه .

ويحذف من المنسوب — أيضًا — ما فيه من هاء التانيث أو علامة تنثية أو جمع
تصحیح كقولك في مكة ومن اسمه (مُسْلِمَان) أو (اثنان) أو (عشرون) : (مَكِّي)
و (مُسْلِمِي) و (اثنِي) و (عِشْرِي) . وإلى (اثنين) و (عشرين) ، أشار ابن مالك بقوله
:

..... أو كهُمَا

لأن (اثنين) كمثني وليس بمثني ، و (عشرين) كجمع وليس إياه والحكم واحد .

(١) انظر : حاشية الصبان ج ٤ ص ١٧٦ . نقلًا عن شافية ابن الحاجب .

(٢) انظر : الكتاب لسيبويه ج ٣ ص ٣٣٥ .

(٣) جعفي بن سعد العنبرية : بطن من سعد العنبرية ، من مذبح ، من القحطانية وهو جعفي بن سعد بن مالك
ابن أود بن زيد بن يشجب ابن عريب ينسب إليه بخلاف جعفي بن سعد العنبرية بن مالك بينه وبين صنعاء
اثنان وأربعون فرسخًا .

انظر : ابن دريد ، الاشتقاق ، تحقيق عبدالسلام هارون ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ ط / السنة المحمدية ١٩٥٨ م ،
والقلقشندي ، صبح الأعشى ج ١ ص ٣٢٦ ط / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة .

فما جعل نونه حرف إعراب ، وأعرب بالحركات فلا حذف منه فمن قال :
(نُصَيِّوْنَ) رفعًا - قال في النسب (نُصَيِّ) بالحذف لأنه جاري مجرى جمع السلامة
المذكر . أما من قال (هذه نُصَيِّينٌ) قال في النسب (نُصَيِّينٌ) بلا حذف .
ومن قال (هذا زيدان) ينسب ويقول (زَيْدِي) . فيمن سُمِّيَ بمثنى .
ومن قال (هذا زيدان) ينسب ويقول (زيداني) بلا حذف .
وإذا نسب إلى المقصور حُذِفَت ألفه خامسة فصاعدًا ، أو رابعة . مُتَحَرِّكٌ ثاني ما هي
فيه كـ (حُبَارِي) و (جَمَزِي) لِلنَّسَبِ إِلَى (حُبَارِي) و (جَمَزِي) ^(١) .
وإن كانت رابعة ساكنًا ثاني ما هي فيه جاز فيها الحذف ، وقلبها واوًا ، مُبَاشِرَةٌ
للياء ، أو مفضولة بألف كقولك في المنسوب إلى (حُبَلِي) : (حُبَلِي) و (حُبَلَوِي)
و (حَبْلَاوِي) .

والأول هو المختار وقد تبه ابن مالك على كونه مختارًا بقوله :

..... وسقوطها اثخيب

ثم تبه كذلك بقوله :

..... وفي (مَرْمِي) وشبهه انقلاب أقتفي

والحذف نزر.....

على أن الألف الرابعة إذا لم تكن زائدة يجوز حذفها على قلة ، وقلبها واوًا هو
الكثير ؛ تفرقة بين ما ألفه لغير التانيث ، وبين ما ألفه للتانيث .

وما ألفه للإلحاق جاري مجرى ما ألفه غير زائدة .

فيقال في (مَرْمِي) على الوجه الجيد (مَرْمَوِي) وعلى الوجه التزر (مَرْمِي) .

وكذا يُقال فيما ألفه للإلحاق كـ (أَرطَوِي) و (أَرطِي) لكن (أَرطِيَا) أشبه من
(مَرْمِي) فإن لألف (أَرطِي) شبهًا بألف (حُبَلِي) في الزيادة وشبهًا بألف (مَرْمِي) في
أنها بإزاء حرف أصلي .

وأجاز يونس ^(٢) في النسب إلى (مُعَلِي) وشبهه قلب الألف واوًا مع كونها خامسة ؛
لأن وقوعها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام والمضعف بإدغام في حكم حرف فكان ألف
(مُعَلِي) وشبهه رابعة .

(١) الحمزي : السريع . لسان العرب (حمز) .

(٢) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٣٥٦ .

ثم تناول ابن مالك التَّسْبِ إلى المنقوصِ ، وقال : إِنَّ يَأْهَ يَلْزُمُ حَذْفُهَا إِنْ كَانَتْ حَامِسَةً فِصَاعِدًا كَقَوْلِكَ فِي التَّسْبِ إِلَى (الْمُعْتَدِي) : (مُعْتَدِي) .

فإن كانت رابعةً جاز فيها الحذفُ كقولك في التَّسْبِ إلى (الْقَاضِي) : (قَاضِي) والقلبُ كقولك (قَاضِي) والحذف هو المختار ومن القلب قول الشاعر :

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانُوِيِّ وَلَا تَقْد (١)

والشاهد فيه في قوله : (في الحانوي) فإنه نَسَبَ إلى الحانية تقديرًا . وقلب الياء واوًا . وجاء في شرح الأشموني " أن القلب عند سيبويه من شواذ تغيير النسب " (٢) .

وأما المنقوص الثلاثي فليس فيه إلا فتح عينه وقلب الياء واو كقولك في (شَج) : (شَجَوِي) وهذا معنى قول الناظم :

وَك (الفَتَى) فِي نَسَبٍ نَحْو : (الشَّجِي)

وينسب إلى كلِّ اسمٍ على (فَعِيلَة) بِفَتْحِ عَيْنِهِ ، وَحَذْفِ يَأْهَ فَيَصِيرُ (فُعَلِيًّا) كقولك في (حَنِيفَة) : (حَنْفِي) .

وَيُنَسَبُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ عَلَى (فَعِيلَة) بِحَذْفِ يَأْهَ — أَيْضًا — فَيَصِيرُ (فُعَلِيًّا) كقولك في (جُهَيْنَة) (٣) : (جُهَيْ) .

وشذ نحو قولهم في (عَمِيرَة كَلْب) : (عَمَيْرِي) وفي (رُدَيْتَة) (٤) : (رُدَيْتِي) . والقياس أن يُقَالَ : (عَمَيْرِي) و (رُدَيْتِي) .

وأما (فَعِيل) و (فُعِيل) — صحيح اللام — فالطرْدُ في التَّسْبِ إِلَيْهِمَا (فَعِيلِي) و (فُعِيلِي) كقولك (عَقِيلِي) و (عُقَيْلِي) في التَّسْبِ إِلَى (عَقِيل) (٥) و (عُقَيْل) (٦) .

(١) البيت قائله تميم بن مقبل . بحره الطويل . والشاهد فيه قوله : (الحانوي) تم توضيحه . انظر : تميم بن مقبل في ملحق ديوانه . تحقيق : عزه حسن ص ٣٦٢ ، ط/ الترقي بدمشق ١٢٨١هـ — وأساس البلاغة للزمخشري ص ١٥٣ ط/ دار الكتب ١٩٧٢م ط ٢ . ولذي الرمة في ملحق ديوانه . شرح أحمد بن حاتم الباهلي . رواية أبي العباس نعلب . تحقيق : عبدالقدوس أبي صالح ، ص ١٨٦٢ ، ط/ مؤسسة الإيمان . بيروت ١٩٨٢ ط ١ . وابن حني في المحتسب . تحقيق : علي النجدي ود. عبدالفتاح شلي ج ١ ص ١٣٤ و ج ٢ ص ٢٣٦ و شرح التصريح ج ٢ ص ٣٢٩ . ولسان العرب (عون) .

(٢) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ١٨٠ .

(٣) جهينة : من قبائل الحجاز العظيمة تمتد منازلها على الساحل من جنوب دير بلي حتى ينبع . تنقسم إلى بطنين كبيرين : مالك وموسى . انظر صفة جزيرة العرب للهمداني ص ١٣٠ ، ومعجم قبائل العرب ج ١ ص ٢١٤ .

(٤) رديئة : اسم امرأة كانت تقوم السيوف بخط هجر . لسان العرب (رده) .

(٥) عقيل بن أبي طالب ، أنسب قريش وأعلمها بأيامها . انظر معجم المؤلفين ج ٢ ص ٣٨٢ .

(٦) عقيل : بلد حوران ، واسم لأبي قبيلة . لسان العرب (عقل) .

وقد يُنسَب إليهما بـ (فَعَلِي) و (فُعَلِي) كـ (تَقَفِي) ^(١) و (هُذَلِي) وهما مطردان عند المراد ^(٢).

واتفق على اطرادهما في المعتل اللام مذكراً كان أو مؤنثاً بالتاء ، فالمذكر كقولك في (عَدِي) و (قُصِي) : (عَدَوِي) و (قُصَوِي) والمؤنث كقولك في (ضَرِيَّة) ^(٣) و (أُمِيَّة) ^(٤) : (ضَرَوِي) و (أُمَوِي).

وقالوا في (طُهِيَّة) ^(٥) : (طُهَوِي) على القياس و (طُهَوِي) بضم الطاء وسكون الهاء و (طُهَوِي) بفتح الطاء وسكون الهاء على غير القياس .

وامتنعوا من حذف الياء فيما ضوعف أو كانت عينه واواً كـ (جَلِيَّة) و (طَوِيَّة) لأنهم لو حذفوا الياء فيهما لقال (جَلِي) و (طَوِي) .

فاستقلوا فكَّ التضعيف بلا فاصل ، وتصحيح الواو متحركة مفتوحاً ما قبلها ، وأبقوا الياء مُحَصَّنَةً من ذلك .

وألحق سيبويه (فَعُولَة) بـ (فَعِيلَة) صحيح اللام كان أو معتلاً فيقول في النسب إلى (فروقة) و (عَدُوَّة) : (فَرَقِي) و (عَدَوِي) .

وحجته في ذلك قول العرب في النسب إلى (شَنُوَّة) ^(٦) : (شَنِي) .

وهذا عند أبي العباس من النسب الشاذ فلا يقيس عليه بل يقول في كل ما سواه من (فَعُولَة) : (فَعُوِي) كما يقول الجميع في (فَعُول) صحيحاً كان كـ (سَلُول) ^(٧) . أو معتلاً كـ (عَدُو) فلا يقال فيهما باتفاق إلا (سَلُوِي) و (عَدَوِي) .

-
- (١) انظر : المنتضب ج ٣ ص ١٣٣ ، والكتاب ج ٣ ص ٣٣٩ ، ٣٤٥ .
 - (٢) تقييف : قبيلة منازلها في جبل الحجاز بين مكة والطائف . وتنقسم إلى بطون عدة . انظر معجم قبائل العرب ج ١ ص ١٤٧ .
 - (٣) ضَرِيَّة : وهي قرية في طريق مكة من البصرة من نجد . انظر : معجم البلدان ج ٣ ص ٤٥٧ .
 - (٤) أمية : أمية بن عبدشمس : بطن عظيم من قريش ، من العدنانية وهم بنو أمية بن عبدشمس بن عبدمناف بن قصي ابن كلاب بن مرة بن كعب ، انظر : صبح الأعشى ج ١ ص ٣٥٧ . وصفة جزيرة العرب للهمداني . ص ١٢١ ومعجم قبائل العرب ج ١ ص ٤٢ .
 - (٥) طُهِيَّة : بطن من بني حنظلة ، من تميم من العدنانية وهم بنو مالك بن حنظلة ، وطهية أهمهم عرفوا بها . انظر : تاج العروس ج ١٠ ص ٢٣٠ ومعجم قبائل العرب ج ٢ ص ٦٨٥ .
 - (٦) شَنُوَّة : بطن من الأزد ، من القحطانية وهم بنو نصير بن الأزد ، وبنو شَنُوَّة هم الذين يقال لهم : أزد شَنُوَّة . ومعجم قبائل العرب ج ٢ ص ٦١٤ ط/ دار العلم للملايين - بيروت .
 - (٧) سلول : قبيلة من هوازن ، وهم بنو مُرَّة بن صعصعة : و (سلول) أهمهم . انظر : تاج العروس ج ٧ ص ٣٧٨ ، ومعجم قبائل العرب ج ٢ ص ٥٣٩، ٥٤٠ .

وإن كان النسب إليه ثلاثياً مكسور العين فتحت عينه وجوباً كقولك في (تَمِر)
(تَمَرِي) .

وشدّ قولهم في (الصَّعِق) (صِعِقِي) .

والأصل (صَعِق) فكسروا الفاء إبتاعاً لكسرة العين ثم ألحقوا ياء النسب واستصبحوا
الكسرتين شدوذاً .

والجيد في النسب إلى (تَغْلِب) ^(١) ونحوه من الرِّباعي الساكن الثاني المكسور الثالث
بقاء الكسرة .

والفتح عند أبي العباس مُطرد وعند سيويه ^(٢) مقصور على السماع .

ومن المقول بالفتح والكسر (تَغْلِي) و (يَخْصِي) ^(٣) .

وأما ما لم يَسْكُن ثانية نحو : (عُلِبَط) فلا بد من كسر ثالثة في النسب فيقال :
(عُلْبِطِي) لا غير .

وإذا وقع قبل الحرف المكسور من أجل النسب ياءً مكسورةً مدغم فيها مثلها حُذِفَت
المكسورة كقولك في (طَيِّب) : (طَيِّبِي) .

وقياس المنسوب إلى (طَيِّئ) ^(٤) أن يقال فيه (طَيِّئِي) لكنهم تركوا فيه القياس
فقالوا : (طَائِي) فأبدلوا الياء ألفاً .

فإن كانت الياء المدغم فيها مفتوحة لم تحذف فيقال في النسب إلى (هَبَّيْخ) ^(٥)
(هَبَّيْخِي) لأن موجب الحذف في (طَيِّئِي) إنما كان لكون الياء المدغم فيها مكسورة .
فإن الثقل فيها بقاءها مكسورة شديد ، بخلاف بقائها مفتوحة . وكذلك لو كانت مكسورة
مفصولة كـ (مَهَيِّم) تصغير (مَهِيَام) فالنسب إليه (مَهَيِّمِي) .

فإن كان المنسوب إليه ثلاثياً بياءين مدغمة إحداهما في الأخرى كـ (حَيَّ)
و (طَيَّ) فتح ثانيه وعمول معاملة المقصور الثلاثي .

وإن كانت الثانية واوًا في الأصل ظهرت كقولك في (طَيَّ) (طَوَوِي) .

(١) تغلب : تغلب بن وائل : قبيلة عظيمة تنتسب إلى تغلب بن وائل بن قاسط تنفرع منها فروع عديدة منها : بنو
شعبة بالطائف ، بنو حمدان ملوك الموصل . انظر : معجم قبائل العرب ج ١ ص ١٢٠ وصفة جزيرة العرب
للهمداني ص ١٧٠ .

(٢) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٣) طيئ : طيئ بن أدد : قبيلة عظيمة من كهلان من القحطانية بطوهم عديدة وأفخاذهم كذلك انظر . معجم
قبائل العرب ج ٢ ص ٦٨٩ .

(٤) يحصب : حي في اليمن ، انظر : معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣١ ، ومعجم القبائل ، ج ٣ ص ١٢٦٠ .

(٥) الهبيخ : الغلام والرجل الذي لا خير فيه والأحمق المسترخي . لسان العرب (هبِخ) .

وإن لم تكن واوًا في الأصل لم يزد على فتحها وقلب ما بعده واوًا كقولك في (حَيّ) (حَيَّوِيّ) وشذ نحو : (حَيِّي) و (أُمَيِّي) فلا يقاس عليه .

وشذ في التّسب ما اعتلّ لامه من الثلاثي الساكن العين باتفاق إن لم يكن مضاعفًا كـ (حَيّ) ولا مؤنثًا بالتاء كـ (ظبية)^(١) .

أمّا المعتلّ بالياء^(٢) : إن كانت لامه ياء فمذهب سيوييه فيه ألاّ يغير منه إلا ما ورد تغييره عن العرب نحو (قَرَوِيّ) فيما نسب إلى (القرية) و (زَنَوِيّ) فيما نُسِبَ إلى (بني زينة)^(٣) .

ومذهب يونس فيه وفي ذوات الواو أن تفتح عينه ويعامل معاملة الثلاثي المقصور^(٤) .
وحكم همزة الممدود في النسب حكمها في التثنية القياسية .

فإن كانت أصلية كهمزة (قراء) سلمت فقل (قَرَائِيّ) كما يقال في التثنية : (قَرَاءَان) .

وإن كانت بدلاً من ألف التانيث قلبت واوًا فقل (صَحْرَاوِيّ) كما قيل في التثنية (صحراوان) .

وإن كانت منقلبة عن أصل أو زائدة للإلحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واوًا كما فعل في التثنية ، فيقال (كِسَاوِيّ) و (كِسَاوِيّ) و (عِلْبَاوِيّ) و (عِلْبَاوِيّ) .

وما شذّ في التثنية نحو : (كِسَائِيّ) فلا يقاس عليه في التّسب . وإذا نسب إلى (ماء) و (شاء) فالمسموع قلب الهمزة واوًا كقولهم في المرأة : (مَاوِيّة) وفي صاحب الشاة : (شَاوِيّ) .

قال الراجز :

لا يَنْفَعُ الشَاوِيّ فِيهَا شَأْنُهُ

ولا حِمَارُهُ ، ولا أَدَاتُهُ^(٥)

(١) حريب من جلد الغزالة عليه شعر . لسان العرب (حرب) .

(٢) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٣) زنية : حي من العرب وهم بنو الحارث بن مالك من أسد بن خزيمه من العدنانية . انظر : تاج العروس للزبيدي

ج ١ ص ١٦٥ ، ومعجم قبائل العرب ج ٢ ص ٤٨١ .

(٤) الكتاب ج ٣ ص ٣٤٧ .

(٥) رجز لمبشر بن هذيل في لسان العرب (شوا) .

والشاهد فيه في قوله : (الشاويّ) . والقياس أن يقال : (شائيّ) .

انظر : الفصل ج ٥ ص ١٥٦ ولسان العرب مادة (حمر) وتاج العروس (شوه) .

وورد في اللسان برواية أخرى (. . . ولا علاته) .

فلو سُمِّيَ بـ (ماء) لجرى في النسب إليه على القياس فقليل : (مَائِي) و (مَائِي) وينسب إلى (شَقَاوَة) ونحوه مما آخره واو سالمة بعد ألف بسلامة الواو . وينسب إلى (سَقَايَة) ونحوها بإبدال الياء همزة ومعاملتها معاملة همزة (كَسَاء) . فيقال (سِقَائِي) و (سِقَائِي) ولا يجوز (سِقَائِي) بسلامة الياء .

ويجوز في (غَايَة) ونحوه مما الياء فيه نالمة سلامة الياء ، وإبدالها همزة ، وإبدال الهمزة واوًا فيقال : (غَائِي) — بياء سالمة — و (غَائِي) — بالهمزة — و (غَائِي) بالواو .

وإذا كان المنسوب إليه مركبًا تركيب مزج كـ (بعلبك) حُذِفَ عجزه ونسب إلى صدره فيقال في (بَعْلَبَك) : (بَعْلَبِي) وفي (مَعْدِيكَ) (مَعْدِي) .

وكذلك يفعل بالركب تركيب إسناد فيقال في (برق نَحْرَه) (بَرَقِي) .
وشدّد قولهم في الشيخ الكبير (كُنْتِي) فنسبوا إلى الجملة دون حذف^(١) . " لأنه عندما يتذكر شبابه يقول : كنت أفعل " .

وقد يبنون اسمًا رابعًا من بعض صدر المركب وبعض عجزه وينسبون إليه كقولهم في (حَضْرَمَوْت) (حَضْرَمِي) . وفي (تيم اللات)^(٢) (تَيْمَلِي) . وهذا النوع مقصورٌ على السماع .

وإذا كان الذي نُسِبَ إليه مضافًا وكان معرفًا صدره بعجزه أو كان كنية حذف صدره ونسب إلى عَجْزِه كقولك في (ابن الزبير) (زُبَيْرِي) .

فإن لم يكن مُعْرَفَ الصَّدْرِ بالعَجْزِ ولا كنية حُذِفَ عَجْزُه ونسب إلى صدره كقولك في (امرئ القيس) (امرئِي) و (مرئِي) .

فإن خيف لَبَسَ حُذِفَ الصدر ونُسِبَ إلى العَجْزِ كقولهم (مَنَافِي) في المنسوب إلى (عبد مناف) .

وإذا كان المنسوب إليه محذوف اللام وكان مستحقًا لردّ المحذوف في التثنية كـ (أخ) و (أب) أو في الجمع بالألف والتاء كـ (أخت) و (جَبَ رَدَّ محذوفه في النسب كقولك في (أب) : (أبوي) وفي (أخ) و (أخت) معًا — (أخوي) فإن لم يُجسَّرَ المحذوف اللام بتثنية ولا جَمَعَ بالألف والتاء جاز فيه منسوبًا إليه الجبر وعدم الجبر كقولك في (غَد) : (غَدِي) و (غَدَوِي) .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية . ج ٤ ص ١٩٥٣ .

(٢) تيم اللات : ابن ثعلبة بطن من الخزرج ، من القحطانية وهم بنو اللات ابن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج انظر :

الاشتقاق لابن دريد ص ١٨٩ و معجم قبائل العرب ج ١ ص ١٣٩ .

ومن قال في تثنية (يَد) : (يَدَان) قال في التَّسْب (يَدِي) بعدم الجبر
— و (يَدَوِي) — بالجبر ومن قال (يَدَيَان) لزمه أن يقول في النسب (يَدَوِي) .
وإن كان المحذوف اللام معتل العين وجب جبره في النسب كما يجب جبر (أب)
ونحوه من الجبور في التثنية فيقال في (شَاة) : (شَاهِي) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :
..... وكـ (أب) (شَاة) ونحوها فجَـبَرُها وجَـب
ثم بين ابن مالك أن المنسوب إليه المعوض من لامه همزة وصل يجوز أن يجبر في النسب
وتُحذف همزة الوصل كقولك في (ابن) : (بَنَوِي) .
ويجوز ألا يُجبر ويُستصحب همزة كقولك (ابْنِي) .
والنسب إلى (ذي) و (ذات) — معاً — : (ذَوَوِي) .
وإلى (امرئ) : (امرئِي) أو (مرئِي) .
وإلى (ائتم) : (ائتمِي) أو (بَنَوِي) .
وإلى (بنت) و (أخت) كالنسب إلى مذكّرَيْهَما فيقال في المؤنثين :
(بَنَوِي) و (أخَوِي) كما يقال في المذكرين .
هذا مذهبُ سيويه والخليل .
وأما يونس فيقول (بِنْتِي) و (أُخْتِي) ^(١) .
ويقول سيويه في (كَلْنَا) (كَلَوِي) .
ويقول يونس : (كَلْتِي) و (كَلْتَوِي) .
ويقال في (ذَيْت) علماً (ذَيَوِي) و (ذَيْتِي) على المذهبين ^(٢) .
ويقال في (فَم) : (فَمِي) و (فَمَوِي) .
ويقال فيمن اسمه (فُو مُحَمَّد) : (فَمِي) و (فَمَوِي) كما يقال فيمن اسمه (فَم) .
وإذا نسب إلى ذي حرفين لا ثالث لهما ولم يكن الثاني حرف لين جاز تضعيفه ،
وعدم تضعيفه فيقال في (كَم) (كَمِي) و (كَمِي) وإن كان الثاني حرف لين وجب
تضعيفه وعمل ذو الياء معاملة (حَي) وذو الواو معاملة (ذَو) ^(٣) .
فيقال في المنسوب إلى (في) مُسَمًى به (فَيَوِي) وفي المنسوب إلى (لَو) : (لَوَوِي) .
وإن كان حرف اللين ألفاً ضوعفت وأبدلت الثانية همزة ثم أوليت ياء النسب كقولك
في (لا) — مُسَمًى به — : (لَأَيِي) ويجوز قلب همزة واوًا .

(١) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢) انظر : المصدر السابق ج ٣ ص ٣٦٠ .

(٣) الدوّ : المفازة . المقاييس (دوا) .

وإذا نُسب إلى المحذوف الفاء الصحيح اللام كـ (صِفَة) لم يرد إليه المحذوف ، فيقال في (صِفَة) و (عِدَّة) : (صِفِيّ) و (عِدِّيّ) .

فإن كان معتلّ اللام كـ (شِيَّة) وجب الرّد .

ومذهب سيويه ألا يُرَدّ عين المجرور إلى السكون إن كان أصلها السكون ، بل تفتح ويعامل الاسم معاملة المقصور إن كان معتلاً ، ومعاملة (جَمَل) و (عِنَب) و (صُرْد) إن كان صحيحاً كقولك في (شِيَّة) و (حِر) و (وَشَوِيّ) و (حِرْحِيّ) ^(١) ومذهب الأخفش أن ترد عين المجرور إلى سكونها إن كانت ساكنة في الأصل فيقال على مذهبه (وَشِيّ) و (حِرْحِيّ) فلو كان ما أصله السكون مضاعفاً ردّ إليه باتفاق كراهية لفك المضاعف فيقال في النسب إلى (رَبّ) مسمى به — على قصد الجبر (رَبِّيّ) ^(٢) . ولا يقال : (رَبِّيّ) .

يقول ابن مالك نص على جميع ذلك سيويه .

وإذا قُصِدَ النسب إلى جمع باق على جمعته جيءَ بواحدِه و نسب إليه كقولك في النسب إلى (الفَرَاثِض) : (فَرَضِيّ) وإلى (الحُمُس) ^(٣) و (الفُرْع) ^(٤) : (أَحْمَسِيّ) و (أَفْرَعِيّ) .

ولا فرق في ذلك بين مألّه واحد قياسي كـ (فَرَاثِض) وبين مألّا واحد لهُ قياسي كـ (مَذَاكِرِيّ) .

خلافاً لأبي زيد في إجازة (مَذَاكِرِيّ) ونحوه مما جمع على تقدير واحد لم يستعمل . فإن لم يبق الجمع على جمعته بنقله إلى العَلَمِيَّة كـ (أُمّار) ^(٥) نسب إليه على لفظه فقيل (أُمّارِيّ) .

وكذلك إن كان باقياً على جمعته ، وجرى مجرى العلم كـ (الأَنْصَار) ^(٦) .

وكذا إن كان جمعاً أهمل واحده كـ (الأَعْرَاب) .

فإن كان المنسوب إليه اسم جمع كـ (رَكْب) أو اسم جنس كـ (تَمْر) نسب إليه بلفظه كقولك (رَكْبِيّ) و (تَمْرِيّ) .

(١) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٣٦٩ .

(٢) المصدر السابق ج ٣ ص ٣٥٩ .

(٣) الخمس : جمع أحمس وهو من اشتد وصلب وأولع بالشيء والأنتى حمساء . لسان العرب (خمس) .

(٤) الفرع : جمع أفرع وهو ما غزر شعره والأنتى فرعاء . لسان العرب (فرع) .

(٥) أمار : بطن من العرب . كانت منازلهم ما بين حد أرض مضر إلى حد نجران .

انظر : معجم قبائل العرب ج ١ ص ٤٧ و صبح الأعشى ج ١ ص ٣٣٧ و لسان العرب ج ٧ ص ٩٤ .

(٦) الأنصار : هم الأوس والخزرج . انظر : معجم قبائل العرب ج ١ ص ٤٧ .

و (رَكَب) عند الأخفش جمع فحَقَّهُ أن يقال في النسب إليه على رَأْيِهِ (رَاكِبِي) كما يقال في النسب إلى رُكْبَان . وقول الأخفش جمع : أي له مفرد من لفظه (راكب) . وقالوا في المنسوب إلى (اليمَن) و (الشام) : (يَمَان) و (شَام) مُعَوِّضِينَ الْأَلْفَ من إحدى اليَاءَيْن .

ومن العرب من يقول (يَمَانِي) و (شَامِي) كأنه جمع بين العَوْضِ و المَعَوِّضِ مِنْهُ . والأجود أن يكون قائل هذا نَسَبَ إلى المَنسُوبِ و من ذلك قول الشاعر :

تَرْهَبُ السَّوْطُ فِي الْيَمِينِ وَتَنْجُو كَالْيَمَانِي طَارَ عَنْهُ الْغَفَاءُ^(١)

والشاهد فيه (اليماني) جمع فيه بين العوض والمعوّض منه . وألحقوا للمبالغة ياء كياء النسب فقالوا (أَحْمَرِي) و (دَوَارِي) كما قالوا : (رَاوِيَة) و (نَسَابَة) إلا أن زيادة هاء التأنيث للمبالغة أكثر .

وكما أشركوا بين هاء التأنيث و ياء التَّسْبِ في المبالغة ، أشركوا بينهما في تمييز الواحد من الجمع فـ (حَبَشِي) و (حَبَش) و (زَنْجِي) و (زَنْج) بمثله (تَمْرَة) و (تَمْر) . وزيدت لغير معنى زيادة لازمة كـ (حَوَارِي) و (بَرْدِي) . وزيادة عارضة كقول الشاعر :

مِثْلَ الْفُرَاتِي إِذَا مَا طَمًا يَقْدِفُ بِالْبُوصِي وَالْمَاهِرِ^(٢)

والشاهد فيه قوله (الفراتي) حيث زيد الياء زيادة عارضة . ومثله قول الصَّلْتَان^(٣) :

أَنَا الصَّلْتَانِي الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ إِذَا مَا يُحَكِّمُ فَهُوَ بِالْحَكْمِ صَادِعٌ^(٤)

(١) قائله : مجهول ، بحره الخفيف . والشاهد فيه في قوله (اليماني) تم توضيحه .

والبيت لم أعر على من استشهد به غير ابن مالك .

(٢) قائله : الأعمشى . بحره السريع . والشاهد فيه في قوله (الفراتي) تم توضيحه .

انظر : ديوانه ص ١٨٩ . تحقيق فوزي عطوى ط/ الشركة اللبنانية للكتاب وانظر : ابن بري ، التنبه والإيضاح ، تحقيق : عبدالعليم الطحاوي ج ٢ ص ٢٠٨ ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م ط ١ . والأزهري في تهذيب اللغة ج ٦ ص ٢٩٩ تحقيق د. محمد عبدالمنعم خفاجي والأستاذ محمود فرج ط/ الدار المصرية للتأليف والترجمة ، والفراهيدي في كتاب العين تحقيق الدكتور مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ج ٤ ص ٥١ ط/ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ١٩٨٨ م ط ١ .

(٣) هو قثم بن خبيبة العبدي ، المعروف بالصلتان العبدي ، شاعر حكيم وله قصيدة في الحكم بين جرير والفرزدق مات سنة ٨٠ هـ . انظر الأعلام ج ٥ ص ١٩٠ . وانظر ابن قتيبة الشعر والشعراء ص ٣٣٨ ط/ دار إحياء العلوم بيروت .

(٤) قائله : الصلتان العبدي . بحره الطويل والشاهد فيه في قوله (الصلتاني) تم توضيحه . انظر : المحتسب ج ١ ص ٣١١ وأمال القالي ج ٢ ص ١٤٢ وشرح الأشموني ج ٣ ص ٧٤٧ .

والشاهد في قوله (الصلتاني) زيدت الياء زيادة عارضة .
 ويستغنون بيناء (فعّال) في الحِرف عن إلحاق ياء النسب كقولهم : (بَقَالَ)
 و (بَرَّاز) و (حِدَاد) و (حَيَاظ) و (جَمَال) .
 وكذلك يستغنون بيناء (فاعِل) بمعنى صاحب كذا . نحو (تَامِر) و (لَابِن)
 و (كَاسٍ) بمعنى ذي تمر ، ولَبِن ، وكُسُوَّة .
 وقد يستعمل (فعّال) بمعنى صاحب كذا ومنه قول امرئ القيس :

وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ فَيَطْفُنِي بِهِ وليس بِذِي سَيْفٍ وليس بِبَيْتَالٍ ^(١)
 أي : وليس بِذِي نَيْلٍ .

وعلى هذا حَمَلَ المحققون قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَأَيْكَ بِظِلْمٍ ﴾ ^(٢) أي بذِي ظَلَمٍ .
 وقد يستغني عن ياء النسب — أيضًا — بـ (فَعِل) كقولهم (رَجُلٌ طَعِمَ وَلَبَسَ ،
 وَعَمِلَ) . بمعنى ذي طعام ، وذِي لباس ، وذِي عَمَلٍ ومنه قول الراجز — أنشده سيبويه ^(٣) .

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ
 لَا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِن أَبْتَكِرُ ^(٤)

أراد ولكِنِّي نَهْرِي أي عامل في النهار . وقالوا لبِيعَ العطر ، وبياع البتوت — وهي
 الأكسية — (عَطَّار) و (عِطْرِي) و (بَتَات) و (بَتِي) .
 وما جاء من المنسوب مخالفًا لما يقتضيه القياس فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا
 يقاس عليها .

فمن ذلك قولهم في المنسوب إلى البَصْرَةِ (بَصْرِي) وإلى الدهر (دُهْرِي) وإلى مَرُو
 (مَرُوْرِي) وإلى (خُرَاسَان) (خُرَاسِي) و (خُرَاسِي) وإلى السَّهْلِ من الأَمَكَةِ (سُهْلِي)
 وإلى الخَرِيفِ (خَرْفِي) و (خَرْفِي) . وإلى (صِنْعَاء) (صِنْعَانِي) وإلى (جُلُولَاء)

(١) قائله : امرؤ القيس ، بحره الطويل . والشاهد فيه قوله (نبال) تم توضيحه . انظر ديوانه ص ١٨٣ . والمفصل

ج ٦ ص ١٤ والكتاب ج ٣ ص ٣٨٣ وشرح شواهد المعنى ج ١ ص ٣٤١ .

(٢) من الآية رقم (٤٦) من سورة فصلت .

(٣) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٣٨٤ .

(٤) رجز قائله مجهول . والشاهد فيه في قوله : (نهر) وأتى به على زنة (فَعِل) ليدل على معنى المنتسب إلى النهار

فاستغني هذه الصيغة عن زيادة ياء النسب على المنسوب إليه وهو النهار بحيث يقول : نَهْرِي .

انظر : ابن هشام أوضح المسالك ج ٣ ص ٢٨٥ ط / مطبعة السعادة ١٩٥٦ م . وشرح حاشية الصبان

ج ٤ ص ٢٠١ وشرح التصريح ج ٢ ص ٣٣٧ والكتاب ج ٣ ص ٣٨٤ وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٠٠

ولسان العرب (نهر) ، (ليل) .

و (حَرُورَاء) ^(١) : (جَلُولِي) و (حَرُورِي) وإلى بَنِي الحُبَلِي — حي من الأنصار —
(حُبَلِي) وإلى جَذِيمَة ^(٢) : (جَذَمِي) . وإلى الأفق (أُفْقِي) وإلى الشتاء (شَتَوِي) وإلى
البحرين (بَحْرَانِي) وإلى زَبِينَة ^(٣) : (زَبَانِي) وإلى البادية (بَدَوِي) وإلى الطلح (اِبْلُ
طَلَاحِيَة) بالكسر والفتح و (رَقَبَانِي) و (شَعْرَانِي) للعظيم الرقبة والشعر وقد يدلون على
هذا المعنى بـ (فُعَالِي) كقولهم (عُضَادِي) و (رَأْسِي) بمعنى عظيم العَضُد والرأس .

(١) حروراء : مكان بقرب الكوفة تنسب إليه الحرورية ، إحدى طوائف الخوارج فقد كان بهذا المكان أول اجتماعهم .

انظر : معجم البلدان ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٢) جذيمة : جذيمة بن عوف : بطن من عبدالمقيس ، من ربيعة بن نزار ، من العدنانية . كانت لهم منازلهم البيضاء بناحية الخط من البحرين والقطيف . انظر : معجم قبائل العرب ج ١ ص ١٧٦ .

(٣) زبينة : بطن من تميم من العدنانية . انظر : معجم قبائل العرب ج ٢ ص ٤٦٤ .

الباب الثالث

أمور مشتركة بين الفعل والاسم

- . الفصل الأول : الإمالة والوقف والتقاء الساكنين .
- . الفصل الثاني : المجرد والمزيد ، وهمزة الوصل .

الفصل الأول

الإمالة والوقف والتقاء الساكنين

المبحث الأول : الإمالة .

المبحث الثاني : الوقف .

المبحث الثالث : التقاء الساكنين .

المبحث الأول

الإمالة

(ص)

لَفَتْحَةِ الْكَسْرِ مُقْتَفِيًا
أَوْ شَاعَ جَعَلَ الْيَاءَ مِنْهُ خَلْفًا
تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثُ مَا أَلْهَا عَدَمًا
يَقُولُ إِلَى (فَلْت) كَمَا ضِي (خَف) وَ (بِن)
أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَغْتَفَرَ انْفِصَالُ
هَاءَ كَـ (بَيْنَهَا) فَخَالَفَ مَنْ مَنَعَ
أَوْ بَعْدَهُ بِحَرْفٍ أَوْ مُنْفَصِلًا
أَوْ حُرْكًَا وَالْبَعْضُ هَاءَ بَيْنًا
يَغْلِبُهُ الْمُسْتَعْلِلُ لِأَنَّ قُدْرًا
بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ كَـ (الْوَاتِقِ صِل)
وَخَيْرٌ أَنْ سُكِّنَ بَعْدَ مُنْكَسِرٍ
مِنْ كَسْرَةٍ وَهِيَ إِذَا مَا كُسِرَتْ
بِهِ كَـ (طَارِد) وَ (مِذْرَارٍ) فَتَسْقُ
بَلْ هُوَ حُكْمٌ صَحَّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ
وَالْمَنْعُ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
وَأَمْنَعُ لِنَحْوِ قَافٍ (نَادٍ قَابِلًا)
تَأْتِيهِ وَجَهَانٍ فَاقْفُ مَا اقْتَضَى
دَاعٍ سِوَاهُ كَـ (عِمَادٍ) أَوْ (تَلَا)
دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (هَا) وَغَيْرِ (نَا)
وَ (عُجْ عَلَيْنَا) وَ (ادُنْ مِنْ مَجْمَعِنَا)

إِمَالَةُ الْأَلْفِ جَعَلَهُ كَيْمَا
إِنْ كَانَ مُبَدَلًا مِنَ الْيَاءِ طَرْفًا
دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُدُودٍ وَلَمَّا
وَبَدَلَ الْعَيْنِ أَمِلَ مِنْ فِعْلٍ أَنْ
وَقَبِلَ يَاءَ أَلْفٍ تَمَالُ
بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ إِنْ بَعْضٌ وَقَعَ
كَذَا تَمَالُ قَبْلَ مَكْسُورٍ تَلَا
بِأَثْنَيْنِ حَرْفٍ مِنْهُمَا تَسَكَّنَا
وَمَا مِنْ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ ظَهَرَا
إِنْ وُصِلَ الْمُسْتَعْلِلُ بَعْدُ أَوْ فُصِّلَ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرِ
وَمِثْلُ ذِي اسْتِعْلَاءِ الرَّأِ إِنْ خَلَّتْ
غَالِبَةً مُسْتَعْلِيًا وَمَا لِحَقِ
وَلَيْسَ حَتْمًا أَنْ يُمَالَ ذُو السَّبَبِ
وَلَا تُمِيلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَنْصَبْ
فَلَا تُمِيلُ فِي نَحْوِ (بِعْتُ تَابِلًا)
وَالْكَسْرُ إِنْ يَغْرِضُ زَوَالَهُ فِيهِ
وَقَدْ أَمَالُوا لِتَسَابِ بِلَا
وَلَا تُمِيلُ مَا لَمْ يَنْصَبْ تَمَكَّنَا
نَحْوِ (بِهَا) (فِيهَا) وَ (قَدْ مَرَّ بِنَا)

وَلَمْ يُمِيلُوا نَحْوَ (إِلَّا) وَ(إِلَى) (وَبِسْمَاعٍ لَا قِيَّاسٍ ثَبَاتًا كَذَلِكَ (رَأَى) وَأَخْوَاتُهُ وَ(لَا) وَ(الْمَالُ) وَ(النَّاسُ) أَمِيلًا دُونَ جَرَ كَذَا (العشَا) وَلِشُدُودِ عَزِيَّتْ وَأَمِيلِ الْمَفْتُوحِ قَبْلَ الرَّاءِ إِنَّ كَذَا الَّذِي يَلِيهِ هَا التَّانِثِ فِي

مِمَّا تَرَاهُ مِنْ تَمَكُّنٍ خَلَا (أَنْتَى) مُمَالًا وَ(بَلَى) ثُمَّ (مَتَى) مِنْ بَعْدِ (إِمَّا) فِي كَلَامٍ نُقِلَا وَالْعَلَمِ (الْحَجَّاجُ) هَكَذَا اشْتَهَرَ هَذِي وَأَمْثَالٌ لَهَا قَدْ رُوِيَتْ تَطَرَّفَتْ مَكْسُورَةً حَيْثُ تَعِينُ وَقَفِ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفِ

(ش)

الإمالة في اللغة : مصدر أملته إمالة ، والميل الانحراف عن القصد ^(١) .

واصطلاحاً : أن تميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة ^(٢) .

يشير ابن مالك في السننم السابق إلى أسباب الإمالة وحكمها وفائدتها ومحلها وأصحابها . وأضاف الأشموني قائلاً : " (وتسمى الكسر ، والبطح ، والاضطجاع) ^(٣) ، وفسر الصبان قائلاً : (وتسمى الكسر) أي : لما فيها من الإمالة إلى الكسر ، وقوله : (والبطح) أي لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسر أي إمالتها إليه ، وأصل بطح الشيء إلقاءه ورميته ويلزمه إمالته ^(٤) .

" والغرض الأصلي من الإمالة هو التناسب ، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره ، وأما حكمها فالجواز ، وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال . وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من أهل نجد كأسد وقيس ، وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الأصل ولا يميلون إلا في مواضع قليلة ^(٥) .

وأسباب إمالة الألف ، كما جاء في متن الكافية الشافية كالآتي :

- (١) انظر : لسان العرب (ميل) .
- (٢) انظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ، تحقيق : د / عبد الحسين الفتلي ج ٣ ص ١٦٠ . ط / مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ط ١ . والمفصل لابن يعين مج ٢ ج ٩ ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (٣) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٢٠ .
- (٤) انظر : المصدر السابق ج ٤ ص ٢٢٠ .
- (٥) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ج ٣ ص ٦٧٢ ، ٦٧٣ ط / دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م ط ١ .

١- أن تكون مُبدلة من ياء أو صائرة إلى ياء دون شدوذ ، ولا زيادة ، مع تطرفها لفظًا وتقديرًا . فالمبدلة من الياء كألّف (الهدى) و(هدى) و(فتاة) و(نواة) والصائرة إلى الياء كألّف (معزى) و(حُبلى) .

واحترز بعدم الشدوذ من نحو (قَفِي) في الإضافة و(قَفِي) في الوقف .
واحترز بنفي الزيادة من نحو قولهم في التصغير (قَفِي) وفي التكسير (قَفِي)
واحترز بالتطرف من الكائنة عينًا .

وأشار ابن مالك بقوله (تقديرًا) إلى نحو : (رُمَاة) ، مما يلي ألفه هاء التانيث ولهذا قال في النظم :

تَلِيهِ هَا التَّانِيثِ مَا أَلْهَا عَدَمًا وَلِمَا

وقد رأى ابن مالك : أن الألف المبدلة من عين تمال باطراد ، إن كانت في فعل يكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير يائيًا كان كـ (بان) أو واويًا كـ (خاف) ، فإنك تقول فيهما (بِنْتُ) و(حِفْتُ) فتصيران في اللفظ على وزن (فِلْتُ) .
والأصل ؛ (فَعِلْتُ) فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها .

٢- وقوع الألف قبل الكسرة نحو : (عَالِم) و (كَاتِب) .

٣- وقوعها بعدها منفصلة بحرف نحو : (كِتَاب) أو (سِلَاح) . أو بحرفين

أولهما ساكن كـ (شِمْلَال) ^(١) و(سِرْدَاح) ^(٢) أو كلاهما متحرك وأحدهما هاء نحو : (يريد أن يضربها) .

٤- طلبا للتناسب كإمالة ألفي : ﴿ وَالضُّحَى . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ ^(٣) .

٥- تقدمها على ياء كـ (بَايَع) .

٦- وقسوع الألف بعد الياء متصلة كـ (بَيَان) أو منفصلة بحرف كـ (شَيَّان

ضُرِبَتْ يَدَاهُ) أو بحرفين أحدهما هاء نحو : (بَيْتَهَا) وهناك إضافات مفيدة في أسباب الإمالة تناولها كثير من العلماء والباحثين ^(٤) .

(١) الشملال : السريع الخفيف . لسان العرب (شملل) .

(٢) سرداح : الناقة الطويلة . لسان العرب (سردح) .

(٣) الآيتان (١) ، (٢) من سورة (الضحى) .

(٤) انظر : جلال الدين السيوطي ، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم

ج ٦ ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ط / الكويت ١٣٩٤ هـ ، والصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٢١ .

وابن هشام الأنصاري عد أسباب الإمالة ثمانية^(١)، والتي لم تذكر سابقا هي:
أ- كون الياء تخلفها في بعض التصاريف كألف (ملهى) فهي وشبهها تمال
لقولهم في الثنية : ملهيان.

ب- وقوع الألف قبل الياء كـ (بايعه) و (سايرته) . وقد ذكرها ابن مالك
ضمناً من الأسباب الستة في شرح الكافية الشافية^(٢).

موانع الإمالة :

وموانع الإمالة هي : الرء غير المكسورة وأحرف الاستعلاء السبعة : (الخاء
والغين والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) . وهناك إضافة مفيدة ذكرها الأشموني
وهي أن حروف الاستعلاء تجمعها أوائل الكلمات الآتية : " قَدْ صَادَ ضِرَارُ غَلَامٍ خَالِي
طَلْحَةَ ظَلِيمًا " ^(٣).

فحرف الاستعلاء يمنع الإمالة إن متصلاً أو منفصلاً بحرف كـ (وائِق)
أو بحرفين كـ (مَوَائِق) .

فإن سكن حرف الاستعلاء بعد كسرة جاز أن يمنع وألا يمنع نحو (إِصْلَاح) .
وتساوي الرءاء المفتوحة والمضمومة حرف الاستعلاء فلا يمال (عِذَارُ)
ولا (عِذَارَان) كما لا يمال (مَوَائِق) ولا (مَوَائِقِ) ولا يمال (رَاشِد) كما لا يمال
(غَالِب) .

وتغلب الرءاء المكسورة حرف الاستعلاء وما يساويه في المنع من راء مضمومة
أو مفتوحة فيمال نحو قوله تعالى : ﴿ أَبْصَارِهِمْ ﴾ ^(٤).

وقوله تعالى : ﴿ دَارُ الْقَرَارِ ﴾ ^(٥) من أجل الرءاء المكسورة .

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَمِثْلُ ذِي اسْتِعْلَاءِ الرَّأِ إِنْ خَلَّتْ
غَالِبَةٌ مُسْتَعْلِيًّا وَمَا لِحِقِّ
مِنْ كَسْرَةٍ وَهِيَ إِذَا مَا كُسِرَتْ
بِهِ

(١) انظر : ابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك ، تحقيق : هادي حسن حمودي ج ٣ ص ٢٠٩ ، ٢١٠

ط/ بيروت - لبنان ١٩٩١ م ط ١ .

(٢) انظر : ابن مالك في شرح الكافية الشافية . ج ٤ ص ١٩٧٢ وما بعدها .

(٣) انظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . ج ٣ ص ٧٦٨ .

(٤) من الآية رقم (٥١) من سورة القلم .

(٥) من الآية رقم (٣٩) من سورة غافر .

بين ابن مالك أن الإمالة لا تجب إذا وجد سببها دون معارض ، بل هي جائزة .
وإلى هذا أشار بقوله :

وَلَيْسَ حَثْمًا أَنْ يُمَالَ ذُو السَّبَبِ بَلْ هُوَ حُكْمٌ صَحَّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ

ثم بين أن سبب الإمالة إذا انفصل لا يؤثر ، وأن سبب المنع قد يؤثر منفصلاً فيقال :
(أتى أحمدُ) - بالإمالة - وأتى قاسم بترك الإمالة .

ثم بين أن الألف المكسور ما بعدها إذا زالت الكسرة بإدغام أو وقف جاز أن
تُمال وألا تُمَال . وإن الإمالة لم تطرد فيما لا تمكن له إلا في ألفي (نا) و (ها) ونحو :
(مر بنا) و (نظر إلينا) و (مر بها ، ونظر إليها ، ويريد أن يضرها) وهذا ما تابع فيه
الأشموني ابن مالك حيث قال : " لا تطرد إمالة غير المتمكن نحو : إذا ، وما ، إلا في ألفي (ها)
و (نا) : نحو (مرُّ بنا) و (نظر إلينا) و (مر بها ، ونظر إليها) فهذان تطرد إمالتهما
لكثرة استعمالهما " (١) .

وقد جرى على القياس في ترك إمالة (ألا) و (أما) و (إلی) و (على)
و (لدى) .

ومما أميل على غير قياس دون سبب (أئى) و (متى) و (بلى) و (يا) و (لا) في
قولهم : (إمَّا لا) . ومما أميل على غير قياس (رآ) وما أشبهها من فواتح السور . وهناك
تفسيرات لسبب هذه الإمالة أضافها الصبان في حاشيته (٢) .

وكذا (الحجاج) - علماً - و (الباب) و (المال) و (الناس) في غير جر .
وسوى سبويه بين إمالة (مال) و (ناس) و (باب) وإمالة (عاب) و (ناب)
في الشذوذ (٣) .

قال ابن برهان في آخر شرح اللمع : روى عبد الله بن داود (٤) عن أبي عمرو بن العلاء :
إمالة (الناس) في جميع القرآن - مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً - .

(١) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٣٢ .

(٢) انظر : المصدر السابق ج ٤ ص ٢٣٢ .

(٣) انظر : سبويه تحقيق : عبد السلام هارون ج ٤ ص ١١٨ - ط / بيروت ١٩٨٢ م ط ٢ .

(٤) هو عبد الله بن داود الهمداني الحزبي ، ثقة ، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء ، وحدث عن الأعمش ونور
وهشام بن عروة توفي سنة ٢١٣ هـ . انظر : ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء - عني بنشره ج -
برجستراسر ج ١ ص ٤١٨ ط / دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤ م .

وهذه رواية لأحمد بن يزيد الحلواني^(١) عن ابن عمّ الدُّورِيِّ^(٢) عن الكسائي ،
ورواية نصير^(٣) وقتيبة^(٤) عن الكسائي .

ومن الإمالة المُطْرَدَة كل فتحة وليتها راء مكسورة نحو قوله تعالى : ﴿ تَرْمِي بِشَرِّ
كَالْقَصْرِ ﴾^(٥) و﴿ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾^(٦) .

وإمالة كل فتحة وليتها تاء منقلبة للوقف هاء .

إلا أن إمالة هذه مخصوصة بالوقف ، وإمالة التي تليها راء مكسورة جائزة في الوصل
والوقف .

تنبيهات :

- ١- الأسباب في الإمالة راجعة إلى الياء والكسرة ، واختلف في أيهما أقوى ؟ فذهب
الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى إلى الإمالة ، وهو ظاهر كلام سيويه ، فإنه
قال : في الياء ، لأنها بمنزلة الكسرة ، فجعل الكسرة أصلاً ، وذهب ابن السراج^(٧) إلى أن
الياء أقوى من الكسرة ، والباحث يرجح الرأي الأول لسببين :
أ- أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء .

-
- (١) أحمد بن يزيد الحلواني ، إمام كبير عارف صدوق ضابط قرأ بمكة والمدينة والعراق ومن قرأ عليهم (أبو عمر
الدوري) مات بعد سنة ٢٥٠ هـ . انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ج ١ ص ١٥٠ .
 - (٢) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان أبو عمر الدوري الأردني ، البغدادي النحوي الضرير شيخ القراء
في زمانه ، قرأ بسائر الحروف السبعة والشواذ ، توفي سنة ٢٤٦ هـ . انظر : غاية النهاية في طبقات القراء
ج ١ ص ٢٥٥ . والأعلام ج ٢ ص ٢٩١ .
 - (٣) هو نصير بن أبي نصير الرازي ، كان علامة ، نحويًا ، جالس الكسائي ، واخذ عنه النحو ، وقرأ عليه القرآن ،
وسمع من الأصمعي ، وكان كثير الأدب حافظًا ، توفي سنة ٢٤٠ هـ وله تصنيف في رسم المصحف ، انظر :
بغية الوعاة ج ٢ ص ٣١٦ ، ومعجم المؤلفين ج ٤ ص ٣٠ .
 - (٤) هو قتيبة بن مهران الأزادي - (قرية من أصبهان) إمام مقري ، أخذ القراءة عن الكسائي وصحبه ، مات
أوائل القرن الثالث الهجري . انظر : بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٦٤ ، ومعجم المؤلفين ج ٢ ص ٦٥٧ .
 - (٥) من الآية رقم (٣٢) من سورة (المرسلات) .
 - (٦) من الآية رقم (٩٥) من سورة (النساء) .
 - (٧) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج (أبو بكر) أدبي نحوي صحب المبرد ، وقرأ عليه
كتاب سيويه في النحو أخذ عنه عبد الرحمن الزجاجي ، وأبو سعيد السيرافي ، وأبو علي الفارسي ، وعلي ابن
عيسى الروماني ، توفي سنة ٣١٦ هـ ، من تصانيفه : شرح كتاب سيويه في النحو ، والأصول في النحو
وغيرهما . انظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء - لأبي البركات كمال الدين الأنباري - تحقيق د / إبراهيم
السامرائي ص ١٨٦ ط / ٣ / الزرقاء - الأردن مكتبة المنار ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، وإنباه الرواة على أنباء
النحاة ، ج ٣ ص ١٤٥ .

- ب- أن أهل الحجاز يميلون الألف إلى الكسرة ، وقد ذكر سيبويه أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى^(١).
- ٢- فرق النحويون ، الفارسي وغيره بين الأسماء والأفعال فيطردون الإمالة في الفعل ويجعلونها شاذة في الاسم .
- ٣- وجاء في كتاب همع الهوامع : " أن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن يميلون ألف (حتى) لأن الإمالة غالبية على ألسنتهم في أكثر الكلام ، وعامة العرب على فتحها "^(٢). وقد تابع كثير من العلماء ابن مالك في أسباب الإمالة وموانعها والشاذ فيها ، ومنهم الشيخ زكريا ابن محمد الأنصاري^(٣) ، والشيخ أحمد الحمالوي^(٤) .

(١) انظر : الأشموني على ألفية ابن مالك ، نقلا عن حاشية الصبان ج ٤ ص ٢٢١ .

(٢) انظر : جلال الدين السيوطي ، كتاب همع الهوامع مج ١ ج ٢ ص ٢٠٤ - القاهرة .

(٣) انظر : الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري ، المناهج الكافية في شرح الشافية ، دراسة وتحقيق د. رزان بجي خدام ص ٤١٧ وما بعدها ط / سلسلة إصدارات الحكمة - بريطانيا ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ط ١ .

(٤) انظر : أحمد الحمالوي ، شذا العرف في فن الصرف ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ . ط / مصطفى الباي الخلي - بيروت ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م . ط ١١ .

المبحث الثاني الوقف

(ص)

إِنْ سَكَنَ الْأَخِيرُ وَصَلًا وَحُذِفَ
وَسَكَنَ الْكَائِنَ قَبْلَهُ كَ (لَهُ
كَذَا لَدَى رَبِيعَةَ الْمُنَوَّنُ
وَالْأَزْدُ مَدًّا تُبَدِّلُ التَّنْوِينَ مِنْ
وَعَيْرُهُ هَوْلَاءِ حَصَّ الْبَدَلَا
وَيَسْتَوِي الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ فِي
وَأَشْبَهَتْ (إِذْنَ) مُنَوَّنًا نُصِبَ
حَطًّا فَذَلِكَ السَّاكِنَ اخْذَفَ إِنْ تَقَفَ
مَالٌ وَإِنِّي أَمِلُّ أَنْ أَسْأَلَهُ)
فِي نَصْبٍ أَوْ فِي غَيْرِهِ يُسَكَّنُ
جِنْسِ التَّحْرُكِ الَّذِي بِهِ قُرِنَ
بِمَا يَلِي الْفَتْحَةَ كَ (اَمْدُذُ طَوْلَا)
إِبْدَالِ تَالِي فَتْحَةَ بِالْفِ
فَنُونُهَا أَلْفًا وَقَفًّا نُصِبَ

(ش)

أولاً : اهتم العلماء بدراسة الوقف وشرح حقيقته ، وبيان كيفيته . وكان أكبر دافع لهم على ذلك الأخذ بيد الدارس والقارئ إلى كيفية الوقوف على آي القرآن الكريم ، ومتى يقفون ؟

تعريف الوقف :

الوقف لغة : الوقف مصدر قولك وقفت الدابة ، ووقفت الكلمة وقفاً ، وهذا مجاوز فإذا كان لازماً قلت : وقفت وقوفاً . ووقف الأرض على المساكين وقفاً : حبسها ^(١) .

الوقف في الاصطلاح :

وعرفه الأشموني قائلاً : " الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة ، والمراد هنا الاختياري ، وهو غير الذي يكون استثنائاً ، وإنكاراً ، وتذكراً وترغماً . وغالبه يلزم تغييرات ، وترجع إلى سبعة أشياء : السكون والروم والإشمام ، والإبدال والزيادة ، والحذف والنقل " ^(٢) .

(١) انظر لسان العرب (وقف) .

(٢) انظر : الصبان على شرح الأشموني ج ٤ ص ٢٠٣ .

وعرفه الشيخ أحمد الحملاوي - أيضا - فقال : "هو قطع النطق عند آخر الكلمة .
ويقابلة الابتداء الذي هو عمل . فالوقف استراحة عن ذلك العمل " (١) . وفُسِّر ما جاء في
تعريف الأشموني - تفسيراً واضحاً وموفقاً .

والنظم السابق يبين لنا فيه ابن مالك الوقف ولغات العرب .

يتناول قول ابن مالك :

إِنْ سَكَنَّ الْآخِرُ وَصَلًّا وَحُذِفَ خَطًّا

الواو المنطوق في نحو (لَه) والياء في نحو (بِهِ) لأن كل واحد منهما آخر ومسكن
في الوصل ، ومحذوف في الخط فحقه في الوقف أن يُحذَف ، ويسكن ما قبله ، كقولك
في (لَه) : (لَه) وفي (بِهِ) : (بِهِ) .

وفي الوقف على المنون ثلاث لغات :

أ- لغة ربعية (٢) ، والوقف عليها بحذف التنوين ، وسكون الآخر - مطلقاً -

كقولك : (هذا كتابٌ) و (قرأتُ كتابٌ) . و (مررتُ بزيدٍ) .

ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر :

أَلَا حَبِّدًا غُنْمٌ وَحُسْنٌ حَدِيثُهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنْفٌ (٣)

والشاهد فيه قوله (دنف) .

ويرى ابن عقيل ، أن هذا غير لازم في لغة ربعية ففي أشعارهم قد كثر الوقف على

المنصوب المنون بالألف فكان الذي اختصوا به جواز الإبدال (٤) .

(١) انظر : شذا العرف في فن الصرف ص ١٨٠ .

(٢) ربعية : ديار ربعية من العروض ونجد والذئاب وواردات والأحصن انظر : صفة جزيرة العرب للهمداني ص

١٢٣ ، ١٧١ ، تحقيق : محمد النجدي : مطبعة السعادة . مصر ١٩٥٣ م . ومعجم ما استعجم للبكري

ص ١٨ ، ومعجم قبائل العرب ج ٢ ص ٤٢٤ وما بعدها .

(٣) قائله مجهول . بحره (الطويل) .

اللغة : (غُنْم) اسم امرأة . لسان العرب (غنم) .

(الهائم) : الذهاب على وجهه . لسان العرب . (هوم) .

(الدنف) : بالكسر - الذي به دَنَفٌ - بالفتح - وهو المرض الملازم . لسان العرب (دنف) .

موضع الشاهد فيه في قوله (دِنْفٌ) حيث وقف عليها الشاعر بالسكون وحقها الفتح على لغة ربعية . انظر :

ابن هشام ، قطر السندی ص ٣٥٦ ط / المكتبة العصرية - بيروت ١٩٩٣ م ، والسيوطي في همع الهوامع

مج ١ ج ٢ ص ٢٠٥ ، وأحمد الشنقيطي ، الدر اللوامع على همع الهوامع مج ١ ج ٢ ص ٢٣٢ . ط / دار المعرفة .

بيروت - لبنان ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

(٤) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٠٤ .

ب — لغة الأزد^(١) وهي أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة وياءً بعد الكسرة . كقولك :

(أكرمت حامداً) و(هذا حامدو) و(مررت بحامدي) .

ج — لغة سائر العرب : وهي أن يقف على المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين ألفاً ، وعلى غيرهما بالسكون وحذف التنوين بلا بدل .

والمراد بالمنصوب ما فتحته فتحة إعراب نحو (رأيتُ زيداً) .

والمراد بالمفتوح ما فتحته لغير إعراب نحو (إيهأ) و(واهأ) .

وشبهت (إذا) بمنون فأبدلت نونه في الوقف ألفاً .

" وشبهوا (إذن) بالمنون المنصوب — فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً . هذا قول

الجمهور . وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالتون ، واختاره ابن عصفور ، وإجماع القراء السبعة على خلافه " (٢) .

وذكر الأشموني قائلاً : " يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثاً بالتاء نحو قائمة ،

فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف ، وهذا في لغة من يقف بالهاء ، وهي الشهيرة ، وأما من يقف

بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفاً فيقول : رأيت قائمتا ، وأكثر أهل

هذه اللغة يسكنها لا غير " (٣) .

(ص) الوقف على المقصور غير المنون :

رَأَى وَفَاقَ الْأَزْدَ غَيْرَ وَاهِنِ
رَبِيعَةً ، وَبِهِمَا أَقْنِدَائِي
وَأَيْتَا الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ انْحَدَفَ
صَحِيحَ الْمَقْصُورِ حَتْمًا حَمَلًا
كَوَضْلِهِ وَالْحَدَفُ فِي الشَّعْرِ اغْتَفِرَ
أَبْدَلَ بَعْضُ الْفُصْحَاءِ إِذْ يَقِفُ
مُسْتَوًّا بِحَدَفِ يَأْتِيهِ تُصِيبُ

ذُو الْقَصْرِ وَالْتَّنُونِ فِيهِ الْمَازِي
وَوَافَقَ الْبَصْرِيَّ وَالْكَسَائِي
فَحَدَفَا التَّنُونِ مِنْ دُونِ خَلْفِ
وَعِنْدَ سَيَوِيهِ فِي الْوَقْفِ عَلَى
وَقِفْ عَلَى عَادِمِ تَنْوِينِ قُصِرَ
وَ وَاوَا أَوْ هَمَزًا أَوْ أَلِفًا مِنْ أَلِفِ
وَقِفْ عَلَى الْمُنْقُوصِ غَيْرِ الْمُتَّصِبِ

(١) الأزد من أعظم قبائل العرب وأشهرها تنسب إلى الأزد بن الغوث بن ثبث بن مالك بن كهلان ، وتنقسم إلى

أربعة أقسام : أزد شنوءة ، أزد عمان ، أزد غسان ، أزد السراة . انظر : ترتيب القاموس المحيط ج ١ ص ١٣٩ ،

وصبح الأعشى للقلقشندي ج ١ ص ٣١٨ ، ومعجم قبائل العرب ج ١ ص ١٥ .

(٢) انظر : محمد عبد العزيز النجار ، ضياء السالك إلى أوضاع المسالك مع ٢ ج ٤ ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ . ط / مكتبة ابن

تيمية — القاهرة ١٤١٢ هـ ط ١ .

(٣) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٠٤ .

مَا عَيْنُهُ أَوْ فَاؤُهُ قَدْ أَخَذَا
لَهُ وَكَالصَّحِيحِ مَنْصُوبُهُمَا

وَقَدْ يُبَاحُ الرَّدُّ وَالزَّمْنَةُ إِذَا
وَلِسِيوَى الْمُنُونِ اجْعَلْ عَكْسَ مَا

(ش)

ثانيًا : في النظم السابق يشير ابن مالك لمذاهب الوقف على المقصور والمنقوص من الأسماء.

فرأى أنه لا يوقف على المقصور من الأسماء إلا بالألف ، مُنُونًا أو غير مُنُونٍ .
مثال : (فتى) و (قربي) .

مذاهب الوقف في المنون :

١- مذهب سيويه : وهو الحكم عليه في الرفع والجر بأن تنوينه محذوف دون عوض ، وأن الوقف فيه على الألف التي من نفس الاسم . نحو (هذا فتى) و (مررتُ بفتى) .
والحكم عليه في النصب بأن تنوينه أبدل منه في الوقف ألف إجراء له مجرى الصحيح .
٢- ومذهب المازني : أن الألف الثابتة في الوقف هي بدل من التنوين منصوبا كان المقصور أو مرفوعًا أو مجرورًا ^(١) . فحكم في المقصور بما حكمت الأزدي في الصحيح .
وذكر ابن برهان ^(٢) أن مذهب أبي عمرو ، والكسائي : أن الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبدًا إلا الألف التي هي من نفس الاسم مرفوعًا كان أو مجرورًا أو منصوبًا .
وهذا المذهب يراه ابن مالك أقوى المذاهب ، وهذا موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدل ، والوقف عليه بالسكون — مطلقاً — .

وتقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفًا ، والاعتداد بها روئيًا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك .

والباحث يرجح ما ذهب إليه ابن مالك لأن بدل التنوين نظري لا أثر له إضافة للتعليل السابق الذي سبق .

ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، وإن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة كقول الراجز :

(١) انظر : الخصائص ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٢) ابن برهان هو مظفر بن أحمد بن إبراهيم أبو الفتح الدمشقي ، يعرف بابن برهان ، ويقال : برهان بالنون ، إمام مفسر مؤلف ثقة ، أخذ القراءة عن محمد بن الأحرم وآخرين ، توفي سنة ٣٨٥ هـ . انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ٣٠٠ .

رَهْطُ ابْنِ مَرْحُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ (١)

أراد ابن المعلى . وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وَقِفْ عَلَى عَادِمٍ تَنْوِينِ قَصِرَ كَوْضَلِهِ وَالْحَذْفِ فِي الشَّعْرِ اغْتَفِرُ

وناس من قيس وفزارة يبدلون الألف الموقوف عليها ياء .

وبعض طيئ يبدلوها واوا ، وبعضهم يقلبها همزة .

وإلى هذه اللغات أشار الناظم بقوله :

وَ وَاوًا أَوْ هَمْزًا أَوْ أَلِيًا مِنْ أَلِفٍ أَبْدَلَ بَعْضُ الْفُصَحَاءِ إِذْ يَقِفُ

وإذا وقف على الاسم المنقوص وكان منصوبًا أُبدِلَ من تنوينه ألف إن كان منونًا ، وَأُنْبِتَتْ يَأْوُهُ ساكنة إن لم يكن منونًا كقولك : (قَطَعْتُ وَاِدِيَا) و (أَجَبْتُ الدَّاعِي) . فإن كان منونًا ولم يكن منصوبًا ، ولا محذوف العين أو الفاء ، فالمختار الوقف عليه بالحذف نحو : (هذا قاضٍ) و (مررت بقاضٍ) .

ويجوز الوقف بردّ الياء كقراءة ابن كثير (٢) : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾ (٣) ،

﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ آلِي ﴾ (٤) .

ولكون الوقف بالحذف مختارًا وافق ابن كثير الستة عليه فيما سوى : (هَادٍ)

و (وَاِلِ) و (وَاِ) و (بَاقٍ) . نحو : (بَاغٍ) و (عَادٍ) و (مَفْتِرٍ) و ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (٥) .

فإن كان المنقوص محذوف العين كـ (مِرٍ) اسم فاعل من (أرى) محذوف العين ،

أو محذوف الفاء كـ (يَفٍ) — علمًا — لم يوقف عليه إلا بالردّ .

(١) رجز : قاله لبيد بن أبي ربيعة . والشاهد فيه في قوله (ابن المعل) حيث حذف منه التشديد والألف في الوقف إذ أصله (المعلى) .

انظر : ديوانه ، تحقيق د / إحسان عباس ص ١٩٩ ط / مطبعة حكومة الكويت ١٩٨٤ م ، وشرح شواهد الشافية ج ٤ ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، والخصائص ج ٢ ص ٢٩٣ و سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق : د / حسن هنداوي ج ٢ ص ٥٢٢ ، ٧٢٨ ط / دار القلم دمشق ١٩٨٥ م ط ١ . ووردت رواية أخرى (... رهط مرجوم) في شواهد الشافية والخصائص و سر صناعة الإعراب .

(٢) هو ابن عمرو بن عبد الله بن زاذان مقرئ مكة وأحد القراء السبعة ، وقيل : مات سنة عشرين ومئة ، وقيل سنة اثنتين وعشرين ومئة . انظر : شمس الدين الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ج ٥ ص ٣١٨ ، ٣١٩ ط / مؤسسة الرسالة بيروت — لبنان ١٤١٠ هـ — ١٩٨١ م ط ١ . وطبقات القراء ج ١ ص ٤٣٣ ، ٤٤٤ .

(٣) من الآية رقم (٧) من سورة (الرعد) .

(٤) من الآية رقم (١١) من سورة (الرعد) .

(٥) من الآية رقم (٧٢) من سورة (طه) .

ثم نبه ابن مالك بقوله :

وَلِسَوَى الْمُنُونِ اجْعَلْ عَكْسَ مَا

لَهُ

على أن الوقف بإثبات الياء على نحو (القاضي) مرفوعاً أو مجروراً أجود في القياس من الوقف بحذفها . وعندما أحس ابن مالك أن هذا الإطلاق يوهم تناول المنصوب ، نبه على ما يرفع ذلك الإيهام بقوله :

..... وَكَالصَّحِيحِ مَنْصُوبُهُمَا

أي : منصوب المنون ، وما سوى المنون من المنقوص في الوقف كالصحيح المنون فيما تُعرض إليه من الحكم الذي يليق بهذا المبحث .

(ص) الوقف على غير ياء التانيث :

وَعَايِرَ (هَا) التَّانِيثِ مِنْ مُحَرَّكَ
أَوْ أَشْمِ الْمَضْمُومِ ، وَالتَّسْكِينِ
وَمَا يَلِي التَّحْرِيكَ إِنْ لَمْ يَعْتَلِلْ
فَجَائِزٌ تَضْعِيفُهُ فِي الْوَقْفِ
لِسَاكِنٍ يَقْبَلُ تَحْرِيكًا كَمَا
(عَجَبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ
وَتَقْلُ فَتَحٌ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ لَا
وَالنَّقْلُ إِنْ يُغْدَمَ نَظِيرٌ مُنْتَبِعٌ
وَصَحَّ وَقْفُ لَحْمٍ بِالنَّقْلِ إِلَى

سَكَّنَهُ أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحْرِكِ
أَضْلُ وَجَدَوِي غَيْرِهِ بَيِّنٌ
وَلَمْ يَكُنْ هَمْزًا كَأَخِرِ (الْوَعْلُ)
وَقَدْ أَجِيزَ نَقْلُ شَكْلِ الْحَرْفِ
فِي قَوْلِ بَعْضِ الرَّاجِزِينَ الْقَدَمَا
مِنْ عَنَزِي سَبِي لَمْ أَضْرِبُهُ
يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٌ تَقْلًا
فِي غَيْرِ ذِي الْهَمْزِ كَ (بَشْرٌ) مُرْتَفِعٌ
مُحَرَّكَ ، وَعَايِرَ (هَا) لَنْ يُقْبَلَا

(ش)

ثالثاً : يقول ابن مالك : ليس لهاء التانيث نصيب من إشمام ولا روم ولا تضعيف .

والإشمام : هو تصوير الفم عند الحركة بالصورة التي يكون عليها عند التلفظ بتلك الحركة ، دون حركة ظاهرة ولا خفية ، والإشمام يكون في المضموم ، كانت الضمة إعراباً أو بناءً: مثل — الله الصمد — يا صالح . والإشمام مشتق من الشم ، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها ^(١) .

وأما الروم : فهو الإتيان بالحركة خفيفة مختلصة ، حرصا على بيان الحركة التي تحرك
بها آخر الكلمة في الوصل ، سواء في ذلك حركات الإعراب — والعرب أشد بها اهتماما
لدلالاتها على المعاني في الأصل^(١).

وسمي الروم روما لأنك تروم الحركة ولم تسقطها ، وهو مما يدركه الأعمى الصحيح
السمع، لأن في آخر الكلمة صَوْتًا ضَعِيفًا يكاد به الحرف يكون متحركًا .
أما التضعيف : فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه ، بأن تزيد عليه حرفًا مثله
فيلزم الإدغام .

وهذا التضعيف من زيادات الوقف فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت الزيادة ،
والحرف المزيد هو الساكن الذي قبل الحرف الموقوف عليه ، وهو المدغم ، والموقوف عليه
هو المدغم فيه . والغرض من التضعيف الإعلام بأن هذا الحرف الموقوف عليه كان محركًا
بحركة إعرابية أو بنائية .

نَبَّه الناظم على أن غير (ها) التأنيث من الحركات يجوز أن يوقف عليه بالتسكين
وهو الأصل . ويجوز أن يوقف عليه بالروم وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة . وهو عند
السنحويين جائز في الحركات الثلاث . وعند القراء يجوز في الضمة والكسرة ، ولا يجوز
في الفتحة.

وتختصُّ الضمة بجواز الوقف عليها بالإشمام وَهُوَ عبارة عن الإشارة بالشفنتين حال
سكون الحرف .

ويجوز تضعيف الحرف الموقوف عليه إن وَلِيَ حركةً ولم تكن همزة ولا حرف علة
كقولك في (جَعْفَر) : (هذا جعفر) وفي (وَعِل) : (هذا (وَعِل))^(٢) .
ويجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله إن كان ساكنًا قابلاً للحركة ،
وكانت الحركة غير فتحة نحو قولك في (عَمْرُو) : (هذا عَمْرُو) و (مررت بِعَمْرُو) .
ومنه قول الراجز :

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِيبٌ
مِنْ عَمْرِي سَبَّي لَمْ أَضْرِبُهُ^(٣)

(١) انظر : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٢) الوعل : ذكر الأروى وهو نوع من المعز الجبلية . لسان العرب (وعل) .

(٣) قائله : زياد الأعجم ، والشاهد فيه في قوله (لم أضربه) تم توضيحه . انظر : ديوانه ، تحقيق : د / يوسف حسين
بكار ص ٤٥ ط / دار المسيرة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ ط ١ ، وشرح شواهد الشافية ج ٤ ص ٦١ ، والكتاب ج ٤
ص ١٨٠ ، وشرح الأشموني ج ٤ ص ٢١٠ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٧٤ ، والمختب ج ١ ص ١٩٦ ، ومع
المواضع ج ٢ ص ٢٠٨ ، والمفصل ج ٩ ص ٧٠ .

أراد لم (أضربته) فنقل ضمة الهاء إلى الباء في الوقف .
فإن أوقع التقل في وزن لا نظير له لم يجوز كقولك في (هَذَا بَشْرٌ) ، و (مررتُ
بِذُهْلٍ) : (هذا بَشْرٌ) و (مررت بِذُهْلٍ) ، فإن هذا ممتنع لأن (فَعْلًا) و (فَعِلًا) مهملان
في الأسماء فلم يجوز استعمال ما يفضي إليهما .
فلو كان الموقوف عليه همزة اغتفر في نقل حركتها لزوم عدم النظير كقولك
في (رِذَاءٌ)^(١) : (هذا رِذْوٌ) .
وكذلك يغتفر في الوقف على المهموز نقل الفتحة كقولك في (رأيتُ الرِّدَاُ) :
رأيتُ الرِّدَاُ) .

ويجوز في لغة لحم^(٢) الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك قبلها كقول الراجز :
مَنْ يَأْتَمِرُ لِلْحَزْمِ فِيمَا قَصَدُهُ
تُحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعَلِّمُ رَشْدُهُ^(٣)
ومن لغتهم الوقف على (هاء) الغائبة بحذف الألف ، ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك
قبله كقول الشاعر :
فَبِإِي قَلْدِ رَأَيْتُ بِأَرْضِ قَوْمِي نَوَائِبَ كُنْتُ فِي لَحْمِ أَخَافَهُ^(٤)
والشاهد فيه قوله : (أَخَافَهُ) يريد : أخافها ، حيث وقف بحذف الألف ، وإلقاء
حركة الهاء على الفاء وذلك على لغة لحم .

-
- (١) الردء : يقال فلان رداء فلان أي : معينه . لسان العرب (رداء) .
(٢) لحم بن عدي : بطن عظيم ينتسب إلى لحم ، واسمه مالك بن عدي بن الحارث بن مرة بن أدد . انظر : ابن
دريد ، الاشتقاق ، ص ٣٧٦ . وانظر : صفة جزيرة العرب ص ١٢٩ .
(٣) قائله مجهول . والشاهد فيه في قوله : (قَصَدُهُ) بضم الدال والأصل الفتح لأنه ماض من القصد ، وعند الوقف
نقل حركة الهاء إلى الدال . انظر : أحمد الشنقيطي ، الدرر اللوامع — تحقيق : د / عبد العال مكرم ج ٦ ص ٣٠٤
ط / دار البحوث العلمية ، الكويت ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣ م . ط ١ ، والصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢١١ ، ومع
المواضع ج ٢ ص ٢٠٨ .
(٤) قائله مجهول ، بحره الوافر ، والشاهد فيه في قوله : (أخافه) تم توضيحه . انظر : الإنصاف ج ٢ ص ٥٦٨ ،
والصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢١١ ، والتصريح ج ٢ ص ٣٣٩ .

رابعاً : الوقف على المهموز

(ص)

كَـ (رِدْءٍ) اِنْ تَرْفَعِ وَ (هُزْءٍ) اِنْ تَنْجُرِ
مِنْ عَدَمِ النَّظِيرِ عَمُوا الصُّورَا
وَقَدْ يُبَاحُ دُونَ تَقْلِ الْبَدَلِ
وَبَعْدَ مَا سَكَنَ - اَيْضًا - ذَا نَحْوِ
مُجَانِسٍ مَا مُتَّبِعٍ بِهِ شَكْلٍ
أَبْدَلَهُ قَبْرُومٍ وَفَاقَهُمْ رَشْدُ
هَمْزَةً أَبْدَلِ - مُطْلَقًا - كـ (مُتَلِي))
فَذَا لَدَى أَهْلِ الْحِجَازِ قَدْ عُرِفَ

تَقْلًا بِفَقْدِ مِثْلِ ذِي الْهَمْزِ اغْتَفِرَ
وَأَتْبَعَ الْفَا الْعَيْنَ قَوْمٌ حَذَرَا
وَبَعْضُهُمْ أَبْدَلَ بَعْدَ أَنْ تَقَلَ
بِحَسَبِ الشَّكْلِ كـ (فِي الْكَلَا رَشُوا)
كَذَا مَعَ الْإِتْبَاعِ إِبْدَالَ تَقَلَ
وَبِمُجَانِسٍ لِشَكْلِ الْهَمْزِ قَدْ
وَبِمُجَانِسٍ تَحْرُكُ ثَلِي
وَالضَّمُّ أَوْلِ الْوَاوِ وَالْفَتْحُ الْأَلْفِ

(ش)

في النظم السابق يتناول الناظم الوقف على المهموز ، ولغات العرب فيه .
السنطق بالهمزة المتحركة مُخَفَّفَةٌ أَسْهَلُ مِنَ النُّطْقِ بِهَا سَاكِنَةٌ مُحَقَّقَةٌ . فلذلك أجمعت
العرب على إبدال الثانية في نحو (أَوْمِنِ) وفي نحو : (أَوْذَنُ) جائر فيه الإبدال والتحقيق .
وكالإجماع في (أَوْمِنِ) الإجماع في (آدَمِ) .
وكجواز الوجهين في (أَوْذَنُ) جواز الوجهين في (أَيْمَةٌ) .
وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة ازداد النطق بها صعوبةً فمن أجل ذلك اغتفر في
الوقف على ما آخره همزة بعد ساكن ما لا يجوز في غير الهمزة من نقل الفتحة نحو (جَنَيْتُ
الْكَمَا) .

ومن نقل ضمة إلى ساكن بعد كسرة ، ومن نقل كسرة إلى ساكن بعد ضمة نحو :
(هذا رِدْءٌ مَعَ كُفْيِ) (يريد : هذا رِدْءٌ مَعَ كُفْيِ) .

وبعض بني تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظر إلى إتيان العين الفاء
فيقول : (هذا رِدْيٌ مَعَ كُفْوِ) .

وبعضهم يبدل الهمزة بعد نقل حركتها بما يجانسها فيقول : (هذا رِدْوٌ مَعَ كُفْيِ) .
وبعضهم يبدلها بعد الإتيان فيقول : (هذا رِدْيٌ مَعَ كُفْوِ) .

وقد يدلون من الهمزة حرف لين مجانساً لحركتها ساكنًا كان ما قبلها أو متحركًا
فيقولون : (هذا الكَلُو ، والخَبُو ، والرَّدُو ، والكُفُو) ، (ومررت بالكَلِي والخَبِي والرَّدي
والكَفِي) وأهل الحجاز يقولون : (الكَلَا) في الأحوال الثلاثة لأن الهمزة أسكنها الوقف
وما قبلها مفتوح فصارت كـ (رَاسٍ) .
وعلى هذا يقولون في (أَكْمُو) : (أَكْمُو) وفي (مُمْتَلِي) : (مُمْتَلِي) .

خامساً : في الوقف على تاء التانيث

(ص)

فِي الْوَقْفِ تَاءُ تَأْنِيثِ الْأَسْمِ هَا جُعِلَ إِنَّ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَاحٍ وَوَصِلَ
وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرَ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى
وَ(لَاتَ) مَعَ (أَبْتِ) بِالْوَجْهِينِ جَا وَمَنْ يَقْسُ نَظِيرَ (لَاتَ) فَلَحَا

(ش)

في النظم السابق يتناول ابن مالك الوقف على تاء التانيث ، وما جاء فيه من كلام العرب .

(تاء تأنيث الاسم) مُخْرِجٌ لِتَاءِ الَّتِي تَلْحَقُ الْفِعْلَ نَحْوَ (قَامَتْ) ، واحترز بنفي وصلها بساكن صح من تاء (بنت) و (أخت) .

وقل هذا الإبدال المنسوب إلى تاء التانيث في جمع التصحيح كقول بعض العرب :
(دفن البناه ، من المكرماه) يريد : دفن البنات من المكرمات وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :
..... وَمَا ضَاهَى

إلى (هيهات) و (أولات) فإنهما يوقف عليهما بالتاء كثيراً ، وبالهاء قليلاً .
وقول ابن مالك :

..... وَغَيْرَ ذَيْنِ

أي غير جمع التصحيح والذي ضاهاه قد يوقف عليه بالتاء مفرداً كان كـ (غُرْفَةٌ)
أو جمعاً كـ (غِلْمَةٌ) .

وعلى مقتضى هذه اللغة كتب في المصحف ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾^(١) و ﴿أَمْرَأَتُ نُوحٍ
وَأَمْرَأَتُ لُوطٍ﴾^(٢) وأشبه ذلك .

وتابع الأشموني ابن مالك في الوقف على تاء التانيث ، بل له إضافة كذلك قال فيها :
"إذا سمي رجل بهيهات على لغة من أبدل فهي كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتانيث ،

(١) من الآية رقم (٤٣) من سورة (الدخان) .

(٢) من الآية رقم (١٠) من سورة (التحريم) .

وإذا سمي بها على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجري فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به " (١) .

والباحث يراها إضافة موفقة لقياسه لهما على ما جاء في قواعد النحو . فوقف عليها بالتاء : نافع ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة . ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو ، والكسائي (٢) .

ووقف الكسائي على (لآت) بالهاء ، ووقف الباقون بالتاء ، ويجوز عند ابن مالك أن يوقف بالهاء على (رَبَّتْ) و (تَمَّتْ) قياساً على قولهم في ﴿ لَاتٌ ﴾ (٣) : (لاه) .

(١) انظر : حاشية الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢١٤ .

(٢) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي ، المعروف بالكسائي (أبو الحسن) مقرئ ، مجود ، لغوي ، نحوي ، نشأ بالكوفة واستوطن بغداد ، أخذ عن الرؤاسي ، وحمزة الزيات ، وسمع من سليمان بن أرقم في إحدى قرى الري سنة ١٨٠ هـ . من تصانيفه : المختصر في النحو — كتاب القراءات — معاني القرآن وغيرها . انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة — جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ج ٢ ص ٢٥٦ ، القاهرة ط / مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ م ط ١ .

(٣) من الآية رقم (٣) من سورة (ص) .

سادساً : في الوقف على هاء السكت

(ص)

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ
وَذَاكَ فِي الْبَاقِي بِأَصْلٍ وَاحِدٍ
(مَا) فِي الْاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ
وَوَصَلُهَا لَمْ يُلْتَزَمَ إِلَّا إِذَا
وَوَصَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَى بِكُلِّ مَا
مَا لَمْ يَكُ الْمَبْنِيُّ فِعْلاً مَاضِياً
(يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَمْ أَظْلَلْهُ
وَالْوَقْفُ قَدْ يُنَوَّى فَيُعْطَى الْوَصْلُ مَا
وَمِنْهُ قَلْبُ أَلِفٍ وَأَوْأَ لَدَى

أَخْرَهُ بِالْحَذْفِ كـ (ارْقَ فِي الْجَبَلِ)
حَثْمٌ كـ (إِنْ تَعِ فَصِ ابْنَ رَاشِدِ)
أَلْفَهَا وَأَوْلَهَا الْهَاءَ إِنْ تَقِفَ
تَجْرُ (مَا) اسْمٌ كـ (غِذَامٌ ذَا غِذَا)
حُرِّكَ تَحْرِيكُ بِنَاءٍ لَسِرْمَا
وَشَذُّ قَوْلٍ مَنْ تَعْنَى شَادِيَا
أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلِهِ)
لَهُ ، وَذَا فِي التَّشْرِ نَزْرًا عَلِمَا
وَصَلَّ لِبَعْضِ طَبِيءٍ ذَا أَسْنِدَا

(ش)

في النظم السابق يتناول ابن مالك الوقف على هاء السكت ، ومتى تزداد .
من خواص الوقف زيادة هاء السكت .

وأكثر ما تزداد بعد ياء المتكلم وبعد الفعل المحذوف الآخر جزئاً ، أو وقفاً وبعد

(ما) الاستفهامية المحرورة الموضع .

فالأول نحو : قوله تعالى : ﴿ هَاؤُمْ أَقْرَأُ وَكَاتِبُهُ ﴾^(١) .

والثاني نحو : قوله تعالى ﴿ لَمْ يَسْتَنْهَ ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿ فَبِهَذَا هُمْ أَقْتَدَهُ ﴾^(٣) .

والثالث نحو : قول الراجز^(٤) :

(١) من الآية رقم (١٩) من سورة (الحاقة) .

(٢) من الآية رقم (٢٥٩) من سورة (البقرة) .

(٣) من الآية رقم (٩٠) من سورة (الأنعام) .

(٤) رجز ، قائله : سالم بن دارة ، والشاهد فيه في قوله (لِمَهُ) فقد زيدت الهاء في الوقف بعد ما الاستفهامية

المجردة . انظر : الإنصاف ص ٢٩٩ ، والحيوان للجاحظ — تحقيق : عبدالسلام هارون ج ١ ص ٢٦٧

ط / مصطفى الحلبي — مصر . وهناك رواية أخرى (يا فقصي) في اللسان والإنصاف .

يَا أَسَدِيًّا ^(١) لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَةً
فَمَا أَكَلْتَ لَحْمَهُ وَلَا دَمَهُ
لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ

ولحاق هذه الهاء واجب في الوقف على (ما) الاستفهامية المضاف إليها كقولك
في (اعتدأ م اعتدى): (اعتدأ مة) ؟ وفي (مجيئ م جئت): (مجيئ مة) ؟ .
فإذا كانت (ما) الاستفهامية مجرورة بحرف جاز أن يوقف عليها بالهاء وبدونها .
والوقف بالهاء أجود في قياس اللغة العربية .

ويجب — أيضًا — لحاق هذه الهاء في الوقف على ما كان من الأفعال على حرف
واحد ، أو حرفين أحدهما زائد كقولك في (ق زيدًا) و (لا تقِ عمرًا) : (قة)
و (لا تقه) .

ويجوز أن تلحق هذه الهاء كلَّ مُحَرَّكٍ حركةً بناءً لازم نحو : (كَيْفَ) و (نُمَّ)
و (إِنْ) و (لا) .

ولا تلحق هذه الهاء ذا حركةٍ عارضةٍ كاسمٍ (لا) و المنادى المضموم ،
والعدد المركب .

ولا تلحق الفعل الماضي ، وإن كانت حركته لازمةً لشبهه بالمضارع في قوله
من الرجز :

يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَلُهُ
أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَهُ ^(٢)

شدوذ ظاهر ؛ لأن الحركة عارضة .

وقد يعطى الوصل حكم الوقف :

فمن ذلك قراءة غير حمزة والكسائي ^(٣) : «لَمْ يَسْتَنْهَ وَأَنْظُرُ» و «فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ قُلُ» .

(١) أسديًّا : أسد بطن من عتر ، لهم طلعمان ، وهو واد كثير المزارع . انظر : صبح الأعشى ج ١ ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ .
ومعجم قبائل العرب ج ١ ص ٢١ .

(٢) رجز اختلف في قائله . والشاهد فيه في قوله : (مِنْ عَلَهُ) فإن هاء السكت دخل فيه والحال أن بناءه عارض ،
وذلك شاذ ، لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناءً دائماً كالضمائر . والرجز قيل : لابن مروان في شرح التصريح
مع ج ٤ ص ٣٤٦ ، وانظر : شرح عمدة الحفاظ لابن مالك ، تحقيق : عدنان الدوري ص ٩٨١ ط / مطبعة
العاني بغداد ١٩٧٧ م ، وشرح المفصل ج ٤ ص ٨٧ ، والجمع ج ١ ص ٢٠٣ ، والأشعري ج ٢ ص ٢٧١ ، وخرزانه
الأدب ج ٢ ص ٣٩٧ ، والمفصل ج ٣ ص ٩٤ ، وشواهد الإيضاح ص ٢٦٥ .

(٣) وقرأ حمزة والكسائي : (لم يستنه) بالهاء وقفًا ، وبمخفها وصلًا ، فالهاء على قراءتهما للسكت . وقرأ طلحة ابن
مصرف : (لسنة سنة) انظر : الدر المنصون ، للسمين الحلبي . تحقيق : الشيخ علي محمد معوض وآخرون .
ط/ دار الكتب العلمية — بيروت .

ومنه قول بعض طيِّبٍ في الوصل : (هذه حُبْلُو يَأْتِي) .
ومنه ما جاء في نحو قوله من الرجز :

مثلُ الحريقِ وَأَفَقَ الْقَصْبَا (١)

والشاهد فيه قوله : (الْقَصْبَا) ، فأعطى الباء في الوصل من التضعيف ما كان يعطيها لو وقف عليها فقال : الْقَصْبَا .

(١) قائله رؤبة بن العجاج . والشاهد فيه في قوله : (الْقَصْبَا) تم توضيحه . انظر : ديوانه ، تحقيق : وليم بن الورد . ط / دار الآفاق الجديدة . بيروت . ط ٢ . وانظر : شرح شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٣١٨ ، وأوضح المسالك ج ٤ ص ٣٥٣ .

المبحث الثالث النقاء الساكنين

(ص)

إِلَّا إِذَا بَانَ ادَّغَامُ الثَّانِي
لَفْظًا بِإِفْرَادِ صَرِيحٍ وَسَمًا
مِنْ قَبْلِ (أَلِ) لِيَرْفَعَ التَّوَهُّمَا
أَخْرَجَ نَحْوَ (نُونِ) فَاعْنِ اللَّذَّ عَنِّي
تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا نُبُوْتُهُ حُظِّلَ
يُلْتَزِمُ ادَّغَامُهُ فَلْيَلْتَزِمْ
قَبْلَ (البِطَانِ) دُونَ حَذْفِ وَاشْتَهَرَ
مِنْ قَبْلِ لَامِ (اللهِ) أَعْنِي فِي الْحَلْفِ
وَلَمْ يُؤَكِّدْ فَهُوَ مَكْسُورًا يَرِدُ
نُونُ (لَدُنْ) بِالْكَسْرِ وَالْحَذْفُ كَثُرَ
أَوَّلُ إِنْ يَسْتَلِمَ كَـ (إِيهِ) فَاعْتَبِرْ
وَكَـ (قُمْ اللَّيْلَ قَلِيلًا) احْتَدِي
نَحْوَ (قُلْ ادْعُوا) فَاكْسِرْنَ أَوْ اضْمَمَا
يَلِيهِ عَارِضُ التَّحْرُكِ الزَّمَا
وَ (قَدْ رَمَاتِ الْقَلْبَ خَوْذَ عَيْنَا)
وَحَذْفُهَا فِي الشَّعْرِ غَيْرُ مُسْتَقْلِلٍ
وَكَسْرُهَا مِنْ قَبْلِ غَيْرِ (أَلِ) وَجَبَ
مِنْ قَبْلِ (أَلِ) قَدْ جَاءَ وَهُوَ نَزْرُ
بِحَذْفِ نُونِ لِاضْطِرَارِ بَيْنِ
وَشَدِّ ضَمِّهَا إِنْ (أَلِ) بِهَا اقْتَرَنَ
وَفِي (اشْتَرَوْا) وَنَحْوِهِ الْعَكْسُ انْضَحَّ
عَرَا ابْنُ جِنِّي لِنَدِي عَدَالِهِ

لَا يَلْتَقِي فِي الْوَصْلِ سَاكِنَانِ
وَاعْتَلَّ أَوَّلٌ وَمَا يَخْوِبُهُمَا
وَلِيْنُ أَوَّلٍ كَفَى الْمُسْتَفْهِمَا
كَذَلِكَ نَاوِي الْوَقْفِ حِينَ سَكْنَا
وَحَرْفُ مَدِّ قَبْلَ مُدْغَمِ فُصِّلَ
وَإِنْ يُمَدُّ أَوَّلٌ وَالثَّانِ لَمْ
فِي الْأَوَّلِ الْحَذْفُ وَ(حَلَقْنَا) نَدَرَ
وَمَدَّ (إِي) وَ(هَآ) أَقْرَ وَحُذِفَ
وَأَوَّلُ مُؤَخَّرٌ إِنْ لَمْ يُمَدَّ
وَحَذْفُ تَنْوِينِ قَلِيلٌ وَتَنْزُرُ
وَحَيْثُ كَانَ الثَّانِ تَنْوِينًا كُسِرَ
وَالْفَتْحُ فِي نَحْوِ (مُرِيْبَا الَّذِي)
وَإِنْ يَلِ الثَّانِي ضَمُّ الزِمَا
وَحَذْفُ مَا أُسْقِطَ إِنْ أُدْرِكَ مَا
وَشَدَّ نَحْوُ: (لَمْ تَنَامِ الْعَيْنَا)
وَالْفَتْحُ حَقُّ نُونِ (مِنْ) مِنْ قَبْلِ (أَلِ)
كَـ (إِنَّمَا لِلْحَيِّ مِ الْمَيْتِ النَّصَبُ)
وَالْفَتْحُ نَزْرُ، وَكَذَلِكَ الْكَسْرُ
وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ (لَاكَ اسْتَقْنِي)
وَقَبْلَ (أَلِ) وَغَيْرِهِ اكْسِرْ نُونِ (عَنْ)
وَكَسْرُ وَآوِ (لَوِ) عَلَى الضَّمِّ رَجَحُ
وَفَتْحُ وَآوِ (اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ)

(ش)

في النظم السابق تناول الناظم التقاء الساكنين مشيراً إلى مواضعه وأكثريته .
يلتقي الساكنان في الوقف مطلقاً . ولا يلتقيان في الوصل إلا وهما في كلمة واحدة ،
وأولُهُما حرفُ لِينٍ وثانيهما مُدغم نحو (دَابَّةٌ) . فإن كان المدغم مفصّلاً ، أي من كلمة
أخرى ، وقبل حرف اللين حركة تجانسه حُذِفَ حَرْفُ اللين نحو قوله — تعالى — ﴿ وَمَا اللَّهُ
بِغَافِلٍ ﴾^(١) . واكتفى بعد همزة الاستفهام بمد الأول نحو (الْعُلَامَ قَامَ) ؟ وكذلك اكتفى بمد
الأول في لام ، ميم ونحوهما لأن الناطق بهنَّ ناول للوقف .

ومثال المدغم المفصول تقديراً (اضْرِبْ) و (اضْرِبْ) . فإن التون لحجزه من الفعل
بالواو والياء في حكم كلمة منفصلة ولولا ذلك لقليل : (اضْرِبْ) .

فإن كان أول الساكنين حرف مد ، والثاني غير مدغم ، أو مدغماً إدغاماً غير لازم
لزم حذف حرف المد . متصلاً كان كآلف (يَخَاف) إذا قيل فيه (لم يَخَفْ) . أو منفصلاً
كآلف (ما) إذا قلت : (ما اسمك) ؟ .

وشذ قولهم : (التقت حَلَقَتَا البِطَانِ) — بثوت الألف — والجيد حذفها .

وقالوا في القسم : (هَا اللهُ) و (إِي اللهُ) بِحَذْفِ الألف والياء على القياس ،
وبإثباتهما على الشذوذ .

ثم نبّه ابن مالك على أن أول الساكنين إذا كان آخر كلمة ، ولم يكن حرف مد ،
ولا نون توكيد يكسر ، فدخل في ذلك التنوين . مثال : (لم يكتب الولدُ الدرسَ) .

ثم نبّه على جواز حذفه بقلة كقراءة أبي عمرو من طريق عبد الوارث^(٢) :
(أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ) .

يقول ابن مالك :

ونون (لَدُنْ) تحذف كثيراً كقولك : (ما رأيته من لدُ الصَّبَاحِ) وربما كُسِرَتْ

كقول الراجز :

تَنْهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِي

(١) ورد هذا التعبير في آيات كثيرة من القرآن الكريم منها الآيات ٧٤ ، ٨٥ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٤٩ ، من سورة
البقرة ، ٩٩ من آل عمران .

(٢) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التنوري ، العنبري ، البصري ، إمام ، حافظ ، مقرر ، ثقة ولد سنة ١٠٢ هـ —
عرض القرآن على أبي عمرو ، وروى عنه ابنه عبد الصمد ، وغيره (ت ١٨٠ هـ) . انظر : الأعلام
ج ٤ ص ٣٢٩ ، وطبقات القراء ج ١ ص ١٨٠ .

مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ (١)

والشاهد فيه في قوله : (من لدن) حيث كسر نون (لدن) إما على أنها اسم مجرور بـ (من) على لغة قيس ، وإما على أنها مبنية على السكون ، ثم كسرت منعاً من التقاء ساكنين .

ثم أشار ابن مالك إلى أن أول الساكنين يكسر إذا كان ثانيهما تنويناً نحو (إيه) و(صه) .

وقد تستقل الكسرة فيجاء بالفتحة مكانها كقراءة بعضهم ﴿ مُرَبِّبَا الَّذِي ﴾ (٢)

بفتح التنوين . وإن ولي ثاني الساكنين ضمة لازمة جاز كسر الأول وضمه نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ ﴾ (٣)

وإذا حُذِفَ حرفٌ مَدٌّ لسكون ما بعده ، ثم عَرَضَ تحريكٌ ما بعده لساكن آخر لم يُرَدِّ المحذوف .

ولذلك لم تُرَدِّ أَلِفٌ (يَشَاء) من قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ ﴾ (٤)

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :
وَحَذَفَ مَا أَسْقَطَ إِنْ أَدْرَكَ مَا يَلِيهِ عَارِضُ التَّحْرُكِ الزَّمَا
وقد يعتد بالحركة العارضة بعض العرب فيرد المحذوف فيقول في : (رَمَتِ الْمَرْأَةُ) :
(رَمَاتِ الْمَرْأَةُ) وأنشد الكسائي :

يَا حَبِّ قَدْ أَمْسَيْنَا

وَلَمْ تَنَامِ الْعَيْنَا (٥)

وفي هذا شاهدان : شاهد على ردِّ الألف اعتداداً بحركة الميم وهي عارضة . وشاهد على حذف نون التثنية دون إضافة .

(١) نسب هذا الرجز لأحد شعراء طبع في الخصائص ، والشاهد فيه في قوله : (من لدن) تم توضيحه . انظر :

الخصائص ج ٢ ص ٢٣٥ ، والدرر ج ٣ ص ١٣٦ ، ج ٦ ص ٢٨٨ ، وشرح الأشموني ج ٢ ص ٢٦٢ .

(٢) من الآية رقم (٢٥ ، ٢٦) من سورة (ق) .

(٣) من الآية رقم (٣) من سورة (المائدة) .

(٤) من الآية رقم (٣٩) من سورة (الأنعام) .

(٥) رجز أنشده البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٣٣٩ ، والشاهد فيه في قوله : (في العين) تم توضيحه .

وإن كان أول الساكنين نون (مِنْ) فتحت مع (ال) وكسرت مع سواه .
وقد تكسر مع (أل) وتفتح مع سواه .

وكثر في الشعر حذف نونها مع (ال) ومن ذلك قول بعضهم :

لَيْسَ بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيْتِ سَبَبٌ وَأَيْمًا لِّلْحَيِّ مِ الْمَيْتِ التَّصَبُّ (١)

وقد عامل (لكن) معاملة (من) بعض الشعراء فقال :

فَلَسْنَا بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ (٢)

وإذا كان أول الساكنين نون (عَن) كسرت قبل كل ساكن .

وبعض العرب يضمها قبل (أل) وهي لُفَّةٌ رَدِيئَةٌ .

وإن كان أول الساكنين واوًا مفتوحًا ما قبلها فالاختيار ضمها إن كانت واو جمع ،
ويجوز كسرُها وفتحُها .

وإن كانت لغير جمعٍ فالاختيارُ كسرُها ويجوز ضمُّها .

قال أبو الفتح ابن جني : (قرأ يحيى بن يعمر (٣) ، وابن أبي إسحاق (٤) :

﴿ اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ ﴾ (٥) ، وحكى أبو الحسن فيها الفتح ، ورواه قطرب — أيضًا —

والضم أفشى ، ثم الكسر ثم الفتح (٦) .

- (١) قائله مجهول . بحره (من الرمل) . استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ١٠٢ ولم ينسبه ، ولم أعر علي من نسبه لقائل . والشاهد في قول (م الميت) . تم توضيحه .
- (٢) البيت للنحاشي الحارثي . بحره الطويل . والشاهد فيه في قوله : (ولاكِ اسقيني) يريد : (ولكن اسقيني) فحذف النون لالستقاء الساكنين . انظر : حزانة الأدب ج ١ ص ٤١٨ ، ٤١٩ ، وشرح التصريح ج ١ ص ١٩٦ ، والكتاب ج ١ ص ٢٧ ، والنصف ج ٢ ص ٢٢٩ ، وانظر : السيوطي في شرح شواهد المغني ج ٢ ص ٧٠١ ط/ دار مكتبة الحياة .
- (٣) يحيى بن يعمر تابعي ، فقيه ، أديب ، نحوي مرز ، سمع ابن عمر ، وأبا هريرة ، وأخذ النحو عن أبي الأسود . توفي سنة ١٢٩ هـ . انظر : بغية الرعاة ج ٢ ص ٣٤٥ .
- (٤) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، أحد القراء العشرة ، إمام أهل البصرة ، وكان أقرأ أهل زمانه . توفي سنة ٢٠٥ هـ . انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ج ٢ ص ٣٨٦ .
- (٥) من الآية رقم (١٦) من سورة (البقرة) .
- (٦) انظر : المحتسب ج ١ ص ٥٤ .

الفصل الثاني

المجرد والمزيد

- . المبحث الأول : المجرد والمزيد .
- . المبحث الثاني : همزة الوصل .

المبحث الأول المجرد والمزيد

ما يُصَرَّف وما لا يُصَرَّف :

شرح ابن مالك هذا القسم قبل قسم النحو ثم بعد أن أكمل القسم الثاني جعلهما في دفعتي كتاب واحد وقدم لهما بمقدمة واحدة^(١). وهذا القسم يعد من الصرف الضروري عند ابن مالك ، وهو في الحقيقة من التصريف^(٢).

(ص)

تَغْيِيرُ بِنْيَةِ لَمَعْنَى قُصِيدًا تَصْرِيفُهَا كَجَعَلِ (جُودًا) (أَجْوَدًا)
وَهُوَ مِنَ الْحَرْفِ وَشِبْهِهِ امْتَنَعَ وَمَنْ يُصَرِّفُ مَا سِوَاهُمَا يُطْعَمُ

(ش)

التصريف على حسب ما جاء في الأرجوزة : هو تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي .

تعريف الصرف في اللغة : هو ردُّ الشيء عن وجهه ، مصدر صرفه يصرفه صرفاً^(٣).

تعريف الصرف في الاصطلاح : قال عنه ابن جني : " أنه ميزان العربية وبه تعرف

أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به "^(٤).

ولا يلبق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس مشتق ، والحرف غير مشتق ، ولا

بجانس لمشتق ، فلا يصرف هو ولا ما توغل في شبهه من الأسماء . وقول ابن مالك :

وَمَنْ يُصَرِّفُ مَا سِوَاهُمَا يُطْعَمُ

فيفهم من كلام ابن مالك أن ميدان التصريف ؛ الفعل والاسم . والحرف لا نصيب

له في التصريف . وكذا ما أشبه الحرف كالأسماء المتوغلة في البناء والأفعال الجامدة .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) انظر : الصبان الأشموني ج ٤ ص ٢٣٦ .

(٣) انظر : لسان العرب (صرف) .

(٤) انظر : المنصف ج ١ ص ٢ .

(ص) عدد حروف الاسم والفعل :
وَتَقْصُّهُ عَنِ الثَّلَاثَةِ اجْتِنَابُ
إِلَّا بِحَذْفِ كـ (يد) و (كُلُّ) و (طِب) (ش)

يشير ابن مالك في النظم السابق إلى أن الاسم والفعل لا يكونان في وضع أقل من ثلاثة أحرف إلا بحذف ومثل لذلك بـ (يد) للأسماء و بـ (كُلُّ) و (طِب) للأفعال. أما الحرف فنحده على حرف كـ (باء) الجرّ أو على حرفين كـ (بَل) و (قد) .

وما أشبه الحرف كطاء (قامت) و (نَا) من (قَمْنَا) فالحروف لا يدخلها التصريف، وأما الأفعال و الأسماء فيدخلها التصريف عن طريق التصغير أو النسب أو غير ذلك .

أقسام التصريف :

التصريف ينقسم إلى قسمين :

- ١- ضروري : كصوغ الأفعال من مصادرها ، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها ، وبناء (فَعَال) و (فَعُول) من (فَاعِل) قصدًا للمبالغة.
- ٢- غير ضروري : كبناء مثال من مثال كَقَوْلِنَا : (ضَرَبَ) وهو مثال (ذَخَرَ) من ضرب.

(ص) السبب في بدء المصنف بالحديث عن الفعل :

وَمُنْتَهَى أَحْرَفِ فِعْلٍ جُرْدًا
مِنْ زَائِدٍ أَرْبَعَةَ كـ (عَرَبِدَا) (١)

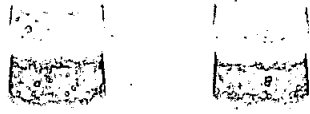
(ش)

يقول ابن مالك : " بدئ بالفعل لأنه أمكن في التصريف ، إذ مداره على الاشتقاق ، وكل فعل مشتق من مصدر موجود أو مقدر بخلاف الاسم " (٢) .

وقد جرت عادة النحويين ألا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل ما لم يُسَمَّ فاعله . بخلاف مذهب البصريين الذي يرى أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من

(١) عربد : ساء خلقه ، لسان العرب . (عربد) .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٣ ص ٢٠١٤ .



المصدر ابتداءً . ومذهب سيويه ^(١) والمازني ^(٢) أن فعل ما لم يسم فاعله أصلٌ - أيضًا - .
وعلى هذا إذا عُدَّتْ صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ :
أ- صيغة للماضي المصوغ للفاعل كـ (بَعَثَ) .
ب- صيغة له مصوغًا للمفعول كـ (بُعِثَ) .
ج- وصيغة للأمر (بَعِثْ) .

(ص) أوزان الفعل الثلاثي الماضي المبني للفاعل :
وَأَفْتَحَ أَوْ اكْسِرَ ثَلَاثِيَّ أَوْ ضَمَّ وَأَخْفَظَ جَامِعَ الثَّلَاثِ
(ش)

يشير ابن مالك إلى أن فعل الفاعل إما أن يكون ثانيه بالفتح كـ (ذَهَبَ) أو
بالكسر كـ (لَعِبَ) أو بالضم كـ (قَرُبَ) .
وقد يكون فيه لغتان كـ (خَطَفَ) و (خَطَفَ) .
وقد يكون فيه ثلاث لغات وهو المراد بـ :

..... جَامِعَ الثَّلَاثِ
كـ (تَبِعَ الرَّجُلُ) .

(ص) عدد حروف الفعل الماضي بالزيادة :
وَتَبِعُ السَّيِّئَةَ بِالصَّنْفَيْنِ بِرَائِدَاتٍ أَوْ بِرَائِدَيْنِ
(ش)

المراد (بالصنفتين) : الفعل الثلاثي الأصول ، والرباعي الأصول . فبلوغ الستة
بزائدات ، كقولك في (فَتَحَ) : (اسْتَفْتَحَ) .
وبلوغ الستة بزائدتين كقولك في (تَعَجَّرَ الْمَاءُ) أي : صَبَّهُ :
(انْتَعَجَرَ) - أي كَثُرَ وَفَاضَلَ .

(١) انظر : كتاب سيويه ج ٤ ص ٣٤٢ .

(٢) انظر : النصف لابن جني شرح تصريف المازني ج ١ ص ١٧ .

(ص) أوزان الاسم الثلاثي :

وَأَكْسِرُ وَرِذْ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعْمٌ
وَلَكِنْ تَلَاقِي الضَّمُّ وَالْكَسْرُ اطْرِحُ
وَبَعْدَ طَرِحَ ذَيْنِ تَبْقَى عَشْرَةٌ
(وَفِعْلٌ) نَزَرَ وَعَكَسَ لَمْ يَصِحْ
أَوْزَانُهَا بِمَا مَضَى مُقَرَّرَةٌ

(ش)

عزا ابن مالك إلى غير آخر الثلاثي ، وهو أوله وثانية الحركات الثلاث بلا تقييد فعلم أن ذلك يكون فيهما بتوافق وتخالف .

فللتوافق ثلاثة أوزان : (فَعَلٌ) و(فَعِلٌ) و(فُعَلٌ) .

وللتخالف ستة أوزان بمكنة أهمل منها اثنان يتلاقى فيهما الضم والكسر ، فبقي أربعة مضاف إليها الثلاثة الأول وثلاثة آخر بتسكين الثاني فتصير عشرة كـ (فَلَسَ) و(فَرَسَ) و(كَبِدَ) و(عَضُدَ) و(جَذَعَ) و(ضِلَعَ) و(إِيلَ) و(بُرُدَ) ^(١) و(صُرَدَ) ^(٢) و(عُنُقَ) .
وشذ ضم الأول مع كسر الثاني في (دُئِلَ) لدُوَيْتَةٍ . أما الخروج من الكسر إلى الضم فهو أثقل .

وقد ذكر ابن جني أن بعض القراء الشواذ ^(٣) قرأ : ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ ^(٤) ^(٥) ،

وَوَجَّهَهَا بِأَنْ قَالَ ^(٦) :

"أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة "

فالقراءة شاذة والتوجيه كما هو واضح جانب الصواب .

(١) البرد : كساء يلتحف به . مختار الصحاح (برد) .

(٢) الصرد : طائر أكبر من العصفور ، ضخم الرأس والمنقار . لسان العرب (صرد) .

(٣) انظر : المختص ج ٢ ص ٢٨٦ .

(٤) الحيك : الطرائق التي تكون في السماء . لسان العرب (حيك) .

(٥) الآية رقم (٧) من سورة الذاريات .

(٦) انظر : المختص ، ج ٢ ص ٢٨٦ .

(ص) أوزان الرباعي المجرد :

وَلِلرُّبَاعِيِّ إِنْ يُجَرَّدَ (فَعْلَل) كَذَا (فِعْلَل) وَقَلِيلٌ (فُعْلَل) لِذَاهِبٍ يَحُجَّ يَيْتَ الْمُقَدِّسِ
(فِعْلَل) وَ(فُعْلَل) وَ(فُعْلَل) وَ(فُعْلَل) وَرَبَّمَا اسْتَعْمَلَ أَيضًا (فُعْلَل) ذِي مُنْقَلٍ ، وَبُرْجُدٍ ، وَبُرْثَسِ

(ش)

النص السابق من الأرجوزة يبين فيه ابن مالك أوزان الرباعي المجرد وما جاء فيها.

(فَعْلَل) كـ (صَعْلَب) و(فِعْلَل) كـ (زَبْرَج) للذهب والسحاب الرقيق .
(فُعْلَل) كـ (دُمْلَج) ^(١) و(فِعْلَل) كـ (قِلْفَع) للطين اليابس المتقلع .
(فِعْلَل) كـ (فِطْحَل) وهو اسم لدهر قديم .
(فُعْلَل) كـ (طُحْلَب) وهذا المثال صحيح من جهة النقل برواية ^(٢) الأخفش ،
وأهل الكوفة .

لكنه لم يثبت في شيء مما نقلوه فتح إلا والضم فيه مسموع .

بخلاف (فُعْلَل) بضم اللام فإن أكثره لم يسمع فيه فتح كـ (بُرْثَس) للمخَلَب .
و(بُرْجُد) لكساء مُخَطَّط .

وحكى ابن جنِّي ^(٣) أن جوز القطن الفاسد يقال له : (خِرْفَع) ، ويقال أيضًا لزئير
الثوب (زَبْرَج) ^(٤) .

(ص) أوزان الخماسي المجرد من الأسماء :

وَلِلخُمَاسِيِّ أَتَى (فَعْلَلَل) وَهَكَذَا الـ (فِعْلَلَل) وَالـ (فُعْلَلَل) وَرَزْدٌ (فُعْلَلَل) وَرَزْنٌ (فُنْعَلَلَل) هُنْدَلَعًا وَرُذٌ دَعْوَى (فُعْلَلَلَل)

(١) الدملج : سوار يحيط بالمعصم والحجر الأملس . لسان العرب (دملج) .

(٢) الأخفش : سعيد بن مسعدة الجاشمي بالولاء ، البلخي ، المعروف بالأخفش الأوسط (أبو الحسن) نحوي ، لغوي

عروضي ، أخذ عن سيبويه والخليل بن أحمد . من تصانيفه : كتاب الأوسط في النحو ، معاني القرآن توفى

سنة ٢١٥ هـ . انظر : إنباه الرواة على إنباه النحاة ج ١ ص ٣٦ . والأمالى الشجرية ج ٢ ص ٩٩ .

(٣) انظر : ابن جنِّي ج ١ ص ٦٨ .

(٤) الزئير : الزغب والوبر الذي يعلو المنسوجات . مختار الصحاح ، إعداد وتصنيف : ندم مرعشلي ، وأسامة

مرعشلي ط / دار الحضارة العربية - بيروت . ١٩٧٥ م .

ومثال ما كررت فيه الفاء والعين (مَرْمَرِيس) للداهية ووزنه (فَعْفَعِيل) وهو وزن غريب .

(ص) إذا تكرر حرفان قبلهما حرف أصلي :

وَأَحْكَمِ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِنْسِمِ) وَتَحْوِهِ وَإِنْ يَكُنْ كَـ (لَمَلَمِ)
فِي صَحَّةِ الْمَعْنَى بِحَذْفِ الثَّالِثِ فَفِيهِ خَلْفٌ لِحَقِّ بَاحِثِ

(ش)

يتكلم ابن مالك عن أقل الأصول في الكلمة فيقول : " ما تكرر فيه حرفان قبلهما حرف أصلي كـ (صمحمح) حكم فيه بزيادة الضعيفين الآخرين ؛ لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين مع السابق " (١) .

وإذا لم يسبق حرف كـ (سمس) أو سبق ما ثبتت زيادته كـ (يلملم) فالأحرف الأربعة أصول . وكذلك إن كان الثالث صالحاً للسقوط مع سلامة المعنى نحو (كَبَّه) (٢) و(كَبَّكَبَّه) . فهو أيضاً أصل عند البصريين إلا أبا إسحاق الزجاج (٣) . وعند أبي إسحاق أن الصالح للسقوط زائد .

وهو عند الكوفيين بدل من تضعيف العين . فأصل (كَفَّكَفَ) على هذا الرأي (كَفَّفَ) . فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف مماثل للفاء . فهذا الخلف المعني .

(ص) تعيين الألف بدليل :

وَأَلِفٌ مَا إِنْ تَرَاهُ أَضْلًا بَلْ زَائِدًا أَوْ بَدَلًا كـ (يَصَلِي)
وَلِلزِّيَادَةِ اعْزُهُ إِنْ صَحِبًا كَثُرَ مِنْ أَصْلَيْنِ نَحْوِ (الأَرَبِي)

(ش)

يتحدث ابن مالك عن الزيادة في الكلمات ، فألف (يَصَلِي) منقلبة عن ياء هي أصلية لا مبدلة من واوٍ بدلالة قولهم : (صَلَّيْتُ الشَّيْءَ) إذا ألقيته في النَّارِ .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ٢٠٥٣ .

(٢) كَبَّه : قلبه وألفاه . لسان العرب (كب) .

(٣) انظر : الخصائص ج ٢ ص ٥٢ .

(ش)

يتحدث ابن مالك عن الزيادة في الكلمات ، فألف (يَصْلَى) منقلبة عن ياء هي أصلية لا مبدلة من واوٍ بدلالة قولهم : (صَلَيْتُ الشَّيْءَ) إذا ألقيته في النَّارِ .
فسلامة الياء بعد الفتحة في صليت دليل صحيح ، لا سلامتها في : (صَلَى النَّارَ) إذا دخلها . لجواز أن تكون من ذوات الواو كـ (رَضِيَ) ثم انقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها .
إن كان للكلمة سوى الألف ثلاثة أحرف فصاعدًا فهي زائدة كـ (حِجَاب) ، وأرَبَى ، وهو من أسماء الداهية . وتتعين الألف في كلمة ثلاثية اللفظ بدليل ، و الدليل إما الجمع نحو : (أبواب) في (باب) فهي بدل من (ألف) . أو التثنية نحو : (رَحِيْن) في (رَحَى) فالألف بدل من (ياء) .

(ص) زيادة الياء :

وَالْيَاءُ كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَصْدُرَا مُكْمَلِينَ لُثْنَاءً كُـرَّرَا

(ش)

يقول ابن مالك : " الياء متى تقدمت أو تَوَسَّطت أو تأخرت والكلمة رباعية فهي زائدة . فإن زادت أحرف الكلمة على أربعة سوى الياء ، والياء غير مُصَدَّرَةٌ فهي أيضًا زائدة " (١) .

وإن صُدِّرَت فهي أصل ما لم تسقط في بعض التصاريف كياء (يُدَخِّرُج) فإن زيادتها بيّنة . لسقوطها في (دَخْرَج) و (دَحْرَجَة) . فإن خلت الكلمة من الاشتقاق حكم بأصالة الياء كـ (يَسْتَعُوْر) وهو شجر يستاك بعيدانه ، ووزنه (فَعْلُلُول) .
ومثل الواو الياء إلا أنها لا تزداد أولاً .

وقد زعم قوم أن واو (وَرَثَل) — وهو الشَّر — زائدة على سبيل التدور ، والأشبه أن تكون أصلية والتون واللام زائدتان . أما النون فلأنها كنون (غَضَنْفَر) ساكنة ثالثة .

أما اللام قد تزداد آخرًا كـ (فَحَجَل) بمعنى أفحج (٢) . فلزيادتها آخرًا نظائر على الجملة . بخلاف الحكم على الواو المصدرية بالزيادة فلا نظير له .
فأما الثنائي المكرر فقد تقدم أن حروفه كلها أصول .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ٢٠٣٨ .

(٢) أفحج عن الأمر : أحجم ونكص . لسان العرب (فحج) .

ولأئها في الغالب تسقط ويخلفها حرف لين كقولهم للغليظ الكفين : (شَرَبْتُ)
(شَرَابْتُ) .

(ص) زيادة النون في (الانفعال) وفروعه :

وَفِي (انْفِعَال) وَفُرُوعِهِ اطَّرَدَ وَثَانِيًا غَيْرِ ذَا نَزْرًا وَرَدَ

(ش)

أي : اطرد زيادة النون في كل ما وزنه (انْفِعَال) كـ (انْطِلاق) وما تفرع منه
كـ (انْطَلَقَ) (يَنْطَلِقُ) (فهو مُنْطَلِقٌ وَمُنْطَلَقٌ إليه) وزيادة النون ثابتة في غير (انْفِعَال)
وما تفرع منه ورد قليلاً ولا يصار إليه إلا بدليل .

فمن ذلك نون (حنظل) و (سنبل) حكم بزيادتها لسقوطها في قولهم : (حَظَلْتُ
الإبل) إذا آذاها أكل الحنظل ، و (أسبل الزرع) إذا صار ذا سئبل .

(ص) متى ينذر زيادة النون في آخر الكلمة :

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا مُضَعَّفًا وَمُنْفَرِدًا دُونَ اطَّرَادِ عُرْفَا
وَاسْتَنْدَرُوهُ بَعْدَ أُخْتِي الْأَلْفِ فِي غَيْرِ جَمْعٍ وَمُثْنِي فَاغْتَرِفَ

(ش)

أي : كذا النون المزيد في آخر الكلمة مُضَعَّفًا وغير مُضَعَّفٍ هو أيضًا قليل .
فالمضَعَّفُ كقولهم : (امْرَأَةٌ نُظِرَتْهُ سُمْعَنَةٌ) إذا كانت تكثر النظر والتسمع .
وغيرُ المضَعَّفِ كقولهم للمرتعش (رَعَشَنُ) .

وزيادتها بعد أختي الألف في غير تننية ولا جمع كـ (غَسِلِينَ) و (عَرَبُونَ) ويدل
على زيادتها في (غَسِلِينَ) أنه عبارة عما يسيل في أجسام أهل النار فهو من (الاغتسال) ،
ويدل على زيادتها في العربون سقوطها في قولهم : أَعْرَبَ المشتري . إذا دفع العربون .
وإنما قال ابن مالك :

.....
فِي غَيْرِ جَمْعٍ وَمُثْنِي فَاغْتَرِفَ

لأن زيادتها في المثني والمجموع مُطْرَدَةٌ بنية الاطراد .

(ص) ما آخره نون أو همزة بعد ألف مسبوقه بحرفين :

وَالضَّعْفُ أَوْ آخِرُ الْمَزِيدِ فِي أَمْثَالِ (حَسَّان) و (حَوًّا) فَاقْتَفَ

(ص) منع الزيادة :

وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثبتت
كـ(حَظَلت) من (حَنَظَل) و(شَمَلت)
مَا لَمْ يَكُنْ مَن ادَّعَاهَا ذَا ثَبِت
من (شَمَّال) ولم يَقُولُوا (شَمَّالَت)

(ش)

أي : إذا رأيت في كلمة حرفاً جرت العادة أن يزداد بقيد فامنع زيادته إن عدم قيد زيادته كنون ساكنة ثابتة أو همزة أو ميم في حشو الكلمة أو في آخرها دون تقدم ألف أو كهاء في غير وقف ، أو لام في غير إشارة . فإن كان مدعي الزيادة ذا خجة ظاهرة فمسلم دعواه .

كمن احتج على زيادة نون (حَنَظَل) بـ (حَظَلت الإبل) إذا تأذت بأكل الحنظل.

(ص) متى يتعين الحكم بالزيادة ؟

وإن يَكُنْ تَأْصِيلُ حَرْفٍ مُوجِبًا
مَا قَلَّ فَاجْعَلْهُ مَزِيدًا أَبَدًا
فَقَدْ نَظِيرٍ أَوْ يُرَى مُغْلَبًا
كـ(نَرْجِس) و(جُنْدَب) و(تَقْتُدَا)

(ش)

أي : إذا كان الحكم بأصالة حرف موجباً لعدم النظير تعين الحكم بالزيادة كُنون (نَرْجِس) فإنه زائدٌ ، إذ لو لم يكن زائداً لكان وزنه (فَعْلَلًا) وذلك ممتنع بإجماع أهل الاستقراء . وكذا إذا كان الحكم بالأصالة يُغْلَبُ ما قَلَّ كنون (جُنْدَب) فإنها زائدة لأن (فَنَعْلًا) أكثر من (فُعْلَل) عند من أثبت (فَعْلَلًا) والحمل على الأكثر راجح . وتقتدُ : اسم موضع وزنه (تَفْعُل) بزيادة التاء ، وبأصالتها (فَعْلَلًا) وزن لا نظير له .

(ص) الحكم بأصالة الحروف :

وَمَا مَحَلُّ زَائِدٍ حَلٍّ وَلَمْ
كَمِيم (مِرْعَزِي) (مَرَّاجِل) (مَعَدَّ)
يُحْدَفُ فِي الاِسْتِقَاقِ أَصْلًا ارْتِسَمَ
فَمَا تُرَى سَاقِطَةً فِيمَا اسْتَجَدَّ

(ش)

إن ميم (مَرَّاجِل) و(مِرْعَزِي) و(مَعَدَّ) بالنظر لوقوعها متقدمة على ثلاثة أحرف حقيقة بأن يحكم بزيادتها .

لكن الحكم بزيادتها موجب لعدمها في الأفعال المشتقة مما هي فيه . وذلك منتفٍ لقولهم : (تمعدد الرجل) إذا تشبه بمعدّ — فوجب اطراح القول بزيادة الميم . وسيبويه موافق في (معدّ) و (مرآجل) فيلزمه أن يوافق في (مرعزى) أو يخالف في الجميع .

(ص) قد يحلّ الحرف محل أصل وهو زائد :

وَزَائِدًا مَا بَارِئًا أَصْلٍ مَتَى سُقُوطُهُ بِالِاشْتِقَاقِ تَبَيَّنَا

(ش)

قد يحلّ الحرف محل أصل وهو زائد لسقوطه في الاشتقاق والتصريف كميم (مدّخرج) فإنها بالنظر إلى تقدمها على أربعة أحرف أصول حقيقة بالأصالة ، لكن زوالها في التصريف يدل على زيادتها كقولك : (دَخَرَجَ ، يُدَخِرُجُ ، دَخَرَجَةٌ) .

(ص) العمل بالمقتضى :

وَالِاشْتِقَاقِ عُدِمَ اجْعَلُ حُكْمًا مَا عَنِ شُدُوذٍ أَوْ عَنِ اِهْتِمَالِ حَمَى

(ش)

أي : إذا عُدِمَ الاشتقاق وفي الكلمة حرفٌ صالحٌ للأصالة ، والزيادة ، لكن أحد الاحتمالين يؤدي إلى وزن مهمل والآخر لا يؤدي إلى ذلك ؛ عملٌ بمقتضى ما لا يؤدي إلى ذلك ، فلو حكمنا بأصالة تاء (تَنْضُبُ) ^(١) فإنه يؤدي إلى ثبوت (فَعْلَلُ) وهو وزنٌ مهمل . بخلاف الحكم بزيادتها ، فإنه لا يؤدي إلى ذلك ، فتعين المصير إليه .

وإن كان أحد الاحتمالين يؤدي إلى شدوذ ، والآخر لا يؤدي إلى شدوذ ، عمل بمقتضى ما لا يؤدي إلى شدوذ . كالحكم بأصالة تاء (تُدْرَأُ) فإنه يؤدي إلى الحمل على (فَعْلَلُ) وهو وزنٌ شاذ ، والحكم بالزيادة يؤمن من ذلك فلم يعدل عنه .

(ص) باب الزيادة أوسع من باب التجرد :

وَمَا بِحَالِهِ يَكُونُ فَاقِدًا نَظِيرَ مَا ضُمِّنَهُ اجْعَلُ زَائِدًا

(ش)

أي إذا كان في الكلمة حرف لا نظير لما هو فيه لا بتقدير أصالته ، ولا بتقدير زيادته حكم بزيادته ، لأن باب الزيادة أوسع من باب التجرد .

(١) التنضب : نبات بري معمر . لسان العرب (نضب) .

مثل : تَاء (تَهَيَّبُ) — اسم طائر — فإنها إن حكم بأصالتها كان الوزن (فَعْلًا)
ولا نظير له .

وإن حكم بزيادتها كان الوزن (تَفْعَلًا) ولا نظير له . فيغتر عدم النظير مع
الزيادة لا مع التجرد . لأن المجرد إذا عُدِمَ نظيره عُدِمَ — مُطْلَقًا — .

(ص) وزن (المَلُوطُ) :

وَوَازِنِ (المَلُوطُ) — (الفِعْوَلُ) لِيَوْضِعَهُ وَعَدَمَ (المِفْعَلُ)

(ش)

المَلُوطُ : ما يضرب به من عصا ونحوها .

وكان حق ميمها أن تكون زائدة لتصدرها . إلا أن ذلك يؤدي إلى ثبوت (مِفْعَلٌ)
وهو وزن مُهْمَلٌ .

فإذا جعلت الميم أصلية كان الوزن (فعولاً) وهو وزن مستعمل كـ (عَسَوَدَ)
للحية فوجب المصير إليه .

(ص) وزن (إِمْعَةٌ) ووزن (سُوَيَانُ) :

(إِمْعَةٌ) : (فِعْلَةٌ) (سُوَيَانُ) ليس — (فُوعَالٌ) ولكن (فُعْلَانُ)
إذ لَيْسَ فِي الصِّفَاتِ (فُوعَالٌ) وَلَا (إِفْعَلَةٌ) بَلْ فِي الْأَسْمَاءِ نُقْلًا

(ش)

إِمْعَةٌ وزنه (فِعْلَةٌ) لأنه صفة ، وهو وزن في الصِّفَاتِ موجود كـ (دَبَّيَّةٌ) — وهو
الرَّجُلُ القَصِيرُ .

وليس وَزْنُهُ (إِفْعَلَةٌ) لأنه وزنٌ مخصوصٌ بالأسماء كـ (إِنْفَحَةٌ)^(١) .

والسُّوَيَانُ : هو الرجل الحسن الرِّعَايَةَ لِلإِبِلِ .

ووزنه (فُعْلَانٌ) لأنه صِفَةٌ ، و(فُعْلَانٌ) في الصِّفَاتِ موجود كـ (خُمُصَانٌ)^(٢) .

وليس — (فُوعَالٌ) لأنَّ (فُوعَالًا) مخصوصٌ بالأسماء كـ (طُومَارٌ)^(٣) .

(١) الأنفحة : مادة تستخرج من بطن الجدي ما حمرة تجمين اللبن . لسان العرب (نفع) .

(٢) الخمصان : الخالي البطن الضامرة . لسان العرب (حمص) .

(٣) الطومار : الصحيفة . لسان العرب . (طمر) .

(ص) وزن (مأجج) :

و(مَأَجَجَ) كـ (جَعْفَرٍ) لا (مَفْعَلٍ) إِذْ لا يُفَكُّ (مَفْعَلٍ) بـ (فَعْلَلُ)

(ش)

مَأَجَجَ : اسم مكان ووزنه (فَعْلَلُ) لا (مَفْعَلُ) لأنه لو كان (مَفْعَلًا) من الأجيح لجرى مجرى (مَقْرَرٍ) و(مَحَلَّ) في وجوب الإدغام وامتناع الفك إلا في الضرورة، فإنها يسوغ لأجلها الفك .

وإذا كان (فَعْلَلًا) كان الفك فيه مُسْتَحَقًّا لأنه مثال ملحق بـ (جَعْفَرٍ) وعينه ولامه مثلاًن ، فلم يكن بُدُّ من الفك كـ (قَرَدَدٌ).

(ص) الزيادة للإلحاق :

وفي الزوائد المسمى مُلْحَقًا (كَأَجْرٍ) (اسلَنْقِي) والأصل (سَلَقِي)

(ش)

يقال : سَلَقَهُ وسَلَقَاهُ ، أي : صرَّعَهُ . واسلَنْقِي : اضْطَجَعَ عَلَى قَفَاهُ .

(ص)

وَصَارَ فِي بِنَائِهِ كـ (اخرَنْجَمًا) وَهَكَذَا (حَوْقَلٍ) ضَاهِي (حَرْجَمًا)

(ش)

حَوْقَلٌ يُضَاهِي (حَرْجَمَ) لأنَّ أصله ثلاثي ألحق بالرباعي كـ (حَرْجَمَ) .
يقال : حَرْجَمَ الشيء إذا جمعه وضم بعضه إلى بعض ، وحوقل الرجل إذا عجز عن الانتشار من الكبير .

(فَحَوْقَلٌ) ملحق بـ (حَرْجَمَ) و (اسلَنْقِي) ملحق بـ (اخرَنْجَمَ) .

(ص) علامة المثال الملحق :

وآيةُ المُلْحَقِ أن يُشْرَكَ في من غير مُلْحَقٍ وفي فكِّ يَحِفُّ فالفكُّ كأنفكَّكَ بَاءِي (جَلْبِيَا)
تُبُوتِ مُثَبِّتٍ وَنَفِي مَا نَفِي وَمُضَدَّرٌ لِلأَصْلِ شَائِعًا عُرِفَ لولاه ما ساوى المثال (جَرْدَبًا) (١)

(ش)

أي : علامة المثال الملحق بمثال آخر أن يكون الملحق مشاركاً للملحق به في ثبوت ما فيه من زائد ، وتجريده مما ليس فيه إلا ما لا يكمل إلحاق بدونه .

مثال ذلك أن تبني من (مُقَعِّنَسِس) ^(١) مثل (سَمَيْدَع) فتجرد (مُقَعِّنَسِسًا) مما ليس في (سَمَيْدَع) وهو الميم والنون وتثبت فيه ياء بإزاء الياء .

ويغتفر بقاء السين الثانية إذ لا يكمل الإلحاق بدونها فتقول (قَعَيْسَس) .

وعند الوزن شارك الفرع الأصل في ثبوت ما تَبَتَّ له من الزوائد ، وهو الياء ، ونفي ما لَمْ يثبت له وهو الميم والنون .

واغتفر في الفرع ثبوت السين الثانية مع انتفائها من الأصل لكون الإلحاق لا يثبت بدونها .

وقول ابن مالك :

..... في فك يَخِفَّ

إشارة إلى أن الملحق بتضعيف كـ (قَرَدَدَ) ^(٢) و (جَلَبَبَ) ^(٣) لا بد من كونه مفكوكاً غير مُدغم لأن إدغامه يخلُّ بالتقابل . فلو قلت : (جَلَبَبَ) لأخللت بمقابلته لـ (دَخْرَجَ) .

وأشار ابن مالك بقوله :

..... وَمَصْدَرٌ لِلأَصْلِ شَائِعًا عُرِفَ

أشار به إلى أن الفعل الملحق بفعلٍ لا بد له من مشاركة الملحق في كون مصدره على زنة مصدره الشائع .

فبهذا يعلم أن (بَيْطَرَ) ملحق بـ (دَخْرَجَ) لأن مصدر (دَخْرَجَ) الشائع (دَخْرَجَةٌ) ومصدر (بَيْطَرَ) : (بَيْطَرَةٌ) فهما وزنان متوازيان .

(ص) وزن (إدرون) ووزن (أَلتَدَد) :

في نحو (إِدْرُونَ) (أَلتَدَد) يَرِد
وَأَلْفٌ لَمْ يُلْحَقْ إِلَّا مُبَدَلًا
إِلْحَاقُ هَمْزٍ أَوَّلًا لَا يَنْفَرِد
مَنْ يَا أَحْيِرًا أَوْ بَتَاءً مُوصُولًا

(١) المقعنسس : من خرج صدره ودخل ظهره خلقة . لسان العرب (قعس) .

(٢) القردد : الأرض المستوية الغليظة . لسان العرب (قرد) .

(٣) جلبه : ألبسه الجلباب وهو القميص . لسان العرب (جلب) .

(ش)

الإدرون : الأصل ، وهو — أيضاً — مربوط الدابة .

ووزنه (إَفْعُول) فالهمزة فيه والواو زائدان للإلحاق بـ (جَرَدَحْل) ^(١) والأندد : الكثير الخصومة ، والهمزة والنون فيه زائدتان للإلحاق بـ (سَفَرَجَل) .
ولم يُلْحَقْ بِهَمْزَةٍ مُصَدَّرَةٍ غَيْرِ مُصَاحِبَةٍ لَوَاوِ كَوَاوِ (إِذْرَوْن) ولا نون كنون (أَلْنَدَد) .

وقد غلَطَ الرَّحْمَشَرِيُّ فِي جَعْلِهِ أَلْفَ (تَفَاعَل) مَزِيدَةً لِلإلْحَاقِ بِـ (تَفَعَّل) مَعَ اعْتِرَافِهِ بِأَنَّ أَلْفَ (فَاعِل) لَيْسَتْ لِلإلْحَاقِ ، وَأَلْفَ (تَفَاعَل) هِيَ أَلْفُ فَاعِلٍ .
وَأَصْلُ (سَلَقَى) : (سَلَقَى) تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَقَبْلَهَا فَتَحَتْ فَانْقَلَبَتْ أَلْفًا ، فَإِذَا وَصَلَتْ بِتَاءِ الضَّمِيرِ سَلِمَتِ الْيَاءُ فَقِيلَ : (سَلَقَيْتُ) . وَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ غَيْرَ بَدَلٍ مِنَ الْيَاءِ لَقِيلَ : (سَلَقَاتُ) لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعَ سَكُونِ وَالْأَلْفُ أَمْكَنُ فِي السَّكُونِ مِنْ غَيْرِهَا . فَلَا يَصِحُّ نِسْبَةُ الإلْحَاقِ إِلَى أَلْفٍ لَا تَكُونُ آخِرًا أَوْ مَرْدِفَةً بِهَاءِ التَّانِيثِ . كـ (سَعَلَا) .

(١) الجردل : الضخم من الإبل — للذكر والأنثى . لسان العرب (جردحل) .

المبحث الثاني همزة الوصل

ثم تناول ابن مالك بعد الحديث عن أصالة الحروف وعدمها ، زيادة همزة الوصل ، وتمييزها من همزة القطع .

(ص)

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ
وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ
وَالْأَمْرِ مِنْهُ هَكَذَا وَالْمَصْدَرُ
إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ كـ (اسْتَبْتُوا)
مِنْ أَرْبَعَةِ نَحْوِ (اِحْتَلَى)
كـ (اجْتَهَدَ اجْتِهَادًا مَنْ يَعْتَبِرُ)

(ش)

كل همزة افتتح بها فعل ماض زائدة على أربعة أحرف فهي همزة وصل . وكذلك مصدره والأمر منه نحو : (انْطَلَقَ انْطِلَاقًا) و (انْطَلِقْ) . وعرفها الأشموني قائلاً : (كل همز يثبت في الابتداء وسقط في الدرج ، وما ثبت فيهما فهو همز قطع)^(١) ، وجاء في حاشية الخضري : (أن اللاتق حينئذ أن تسمى همزة الوصل أو التوصل ، سماها الخليل سلم اللسان)^(٢) . ويرى الباحث أن كلا التعريفين بمعنى واحد .

(ص) مواقع همزة الوصل :

كَذَاكَ أَمْرٌ مِنْ ثَلَاثِيٍّ إِذَا
خَالَفَ نَحْوِ (قَمِ) و (بَعِ) (رُدِّ) (خُذَا)

(ش)

كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ ثانيٍّ مضارعه ساكنٌ فالأمر منه مفتتحٌ بهمزة الوصل ، لأنه يحذف منه حرف المضارعة ، ويبقى الساكن مُعْرَضًا للابتداء به ، وهو غير متمكن فزيدت همزة الوصل

(١) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٧٣ .

(٢) انظر : الخضري على شرح ابن عقيل مج ٢ ج ١ ص ١٨٨ . دار الفكر العربي - بيروت ١٩٧٨ م

توصلا للابتداء بما كان الابتداء به مُتَعَدِّرًا نحو (اذْهَب) فإن كان ثاني المضارع محرَكًا استغني عن همزة الوصل نحو (هَب) و (بَع) .

(ص) أسماء عشرة همزاتها للوصل :

واخْفَظُهُ في (اسْم) و (اسْت) و (ابْن) و (ابْنَم)
و (اثنَيْن) و (امرِي) و (تَأْنِيثُ نَمِي
أَغْنِي (اثنَيْن) (امرأة) ثُمَّ (ابته)
وَأَيْمَنُ العَاشِرُ فَأخُوهُهُ

(ش)

هذه الأسماء العشرة همزاتها همزة وصل .

وابنم : بمعنى ابن ، وميمه زائدة .

وزعم الكوفيون أن همزة الوصل في (ايمن) همزة قطع ، وأنه جمع يمين .

ويرى ابن مالك أن ما ذهبوا إليه غير صحيح لثلاثة أوجه :

أحدها : لو كان جمعًا لم تكسر همزته ، وقد كسرت ، ولا يعرف جمعًا على (إِفْعَل) .

والثاني : أنه لو كان جمعًا لم تحذف همزته ، لأن ذلك - أيضًا - في الجموع غير معروف .

وقد حذف همزة (ايمن) في السعة في قول عروة بن الزبير رضي الله عنه :

" لَيْمُنُكَ لَيْنٌ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ "

والثالث : أنه لو كان جمعًا لم يُتَصَرَّفُ فيه بحذف بعضه ، لأن ذلك في الجموع غير معروف .

(ص) همزة (ال) :

وَهَكَذَا المَوْجُودُ فِي نَحْوِ (الفَتَى) وَهُوَ خُصُوصًا قَطْعُهُ قَدْ بَيَّنَّا
مُسَهَّلًا مَعَ هَمْزِ الاستفهام

(ش)

أي : هكذا الهمزة المتقدمة على لام التعريف هي همزة وصل .

إلا أنها خالفت همزات الوصل بأنها تقطع إذا دخلت عليها همزة الاستفهام بإبدالها

ألفًا . وهي اللغة المأخوذ بها في التلاوة المرضية وبتسهيلها كقول الشاعر أنشده سيبويه :

أَلْحَقُّ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ ابْتَسَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَانِرٌ^(١)

الشاهد فيه في قوله : (أَلْحَقُّ) بهمزتين الأولى للاستفهام ، والثانية همزة (أداة التعريف) فإنه بتسهيل همزة الثانية (بين بين) أي بين الألف والهمزة .
ومن العلماء من أجاز التلاوة بهذا الوجه .

(ص) اللغات في همزة (ايمن) :

وَذَا وَهَمَزَ (أَيْمُنُ) لَا غَيْرُ افْتَحَا وَ (أَيْمُنُ) بِالْكَسْرِ رَوَوْا مُفْتَحًا
غَيْرُهُمَا إِنْ يَثْلُهُ ضَمٌّ لَزِمَ يُضْمَمُ وَإِلَّا فَلَهُ الْكَسْرُ حُتِمَ
(اغزوي) (اغزوي) كَانَ لَذَا يَضُمُّ مِنْ يَبْدَأُ بِهِ وَالْكَسْرُ لَيْسَ بِالْحَسَنِ
(ش)

همزة الوصل متحركة لأننا نتوصل بها إلى النطق بالساكن .

وإذا ثبت استحقاقها حركة ، فأولى الحركات بها الكسرة ، لأن فتحها أو ضمها موقع في الالتباس بهمزة المتكلم ، لأنها مضمومة في الرباعي مفتوحة في غيره . لكنها فتحت مع حرف التعريف تخفيفاً ، لأنه كثير الاستعمال . ومع (ايمن) تخلصاً من الخروج من كسر إلى ضم بعده ضم . وبقيت مكسورة فيما سوى ذلك ، ما لم يكن الساكن الذي جلبت لأجله ضمة لازمة فتضم إبتاعاً له نحو : (أُخْرِجْ) فإن كانت الضمة غير لازمة لم تُؤثِّرْ نحو : (امشوا) و (امرؤ) .

فإن زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنث نحو : (اغزوي) جاز في همزة الوجهان أجودهما الضم ، لأن الأصل (اغزوي) .

(١) فائله : عمر بن أبي ربيعة ، بحره (الطويل) والشاهد فيه في قوله : (أَلْحَقُّ) تم توضيحه . انظر : ديوانه ص ١٣٣ ط / دار صادر - بيروت ، وحزارة الأدب ج ١ ص ٢٧٧ ، والكتاب ج ٣ ص ١٣٦ ، وشرح التصريح ج ٢ ص ٣٣٦ ، والصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٧٨ . والرواية في الديوان (أحق لئن دار الرباب تباعدت) .

الباب الرابع

الفعل والاسم

بين الإبدال والإعلال وبين

الإدغام والتصريف

الفصل الأول : الإبدال والإعلال .

الفصل الثاني : الإدغام وتصريف الأفعال

والأسماء .

الفصل الأول الإبدال والإعلال

- المبحث الأول : الإبدال .
- المبحث الثاني : أحكام الهمزة المفردة .
- المبحث الثالث : نواذر الإعلال .

المبحث الأول الإبدال

تعريف الإبدال :

في اللغة : بَدَل يبدل بدلاً ، أي جعل الشيء مكان آخر ، كإبدالك من الواو تاء في تالله^(١) .

في الاصطلاح : تناوله كثير من العلماء بالتعريف ومن بينها ما ذكره الشيخ رضي الدين الاسترأبادي قائلاً : " الإبدالُ : جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ غيره ، ويعرفُ بأمثلة اشتقاقه كـ (تُرَاثِ) و (أُجُوهِ) ، وبقلة استعماله كالثعالي ، وبكونه فرعاً والحرفُ زائداً كـ (ضُوَيْرِبِ) ، وبكونه فرعاً وهو أصلُ كـ (مويه) ، وبلزوم بناء مجهول نحو : (هَرَاقِ) و (اصطيرِ) و (أدارك) " ^(٢) .

وقال الصبَّانُ معرفاً له : " هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً فخرج بقيد المكان العوض ، فإنه قد يكون في غير مكان المعوض عنه كثناء عدة وهمزة ابن ، وبقيد الإطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة " ^(٣) .

(ص)

هَادَاتٍ مَطْوِيٍّ كَلَامٌ جَمَعًا حُرُوفٌ إِبْدَالٍ فَشَاءَ مُتَبَعًا

(ش)

حروف الإبدال المبوب عليها في كتب التصريف هي الحروف التي تبدل من غيرها لغير إدغام .

(١) انظر : لسان العرب (بدل) .

(٢) انظر : شرح الشافية ، ج ٣ ص ١٩٧ .

(٣) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٧٩ .

والتي لأبد من ذكرها وهي هذه التسعة مجموعة في (هَادَاتِ مَطْوِي) وما سواها مما ذكره الزمخشري^(١)، وغيره مستغنى عنه ، كاللام والنون ، والجيم ، والسين .

وربما كان غير هذه الأربعة أولى بالذكر من الصاد ، فإن إبدالها من السين عند مجاورة حرف الاستعلاء مطردٌ على لغة ، فذكرها أولى من ذكر السين ، إذ ليس للسين موضع يطرّد إبدالها فيه .

وكذلك اللام والنون إبدالهما من غيرهما إنما هو بالتثقل في كلمٍ محفوظة كقولهم في (أَصِيلَان) : (أَصِيلَال) وفي (اضْطَجَعَ) (الضَجَعَ) .

وأما الجيمُ فإن قومًا من العرب يبدلوها من الياء المُشدّدة في الوقف باطراد ، وربما أبدلت دون وقف كقولهم في (الإيْل) : (الإجْل) ودون تشديد كقوله :

يَارَبِّ إِن كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِي
فلا يزال شاحجٌ يأتيك بِجِ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُتَزَّى وَفَرْتَجُ^(٢)

وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة . وهذا ما ذكره الأشموني^(٣) ، وتابع

فيه ابن مالك . وجاء في شرح الأشموني : " وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَدَ فِي الْإِبْدَالِ التَّصْرِيفِي بِمَا لَوْ لَمْ يَبْدَلْ وَقَعَ فِي الْخَطَأِ أَوْ مَخَالَفَةِ الْأَكْثَرِ " ^(٤) .

فالموقع في الخطأ كقولك في (مَال) : (مَوْل) ، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في (سَقَاءة) : تَأْنِيثُ سَقَاء (سَقَايَة) .

ففي (مَال مَوْل) لوجوب قلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي (سَقَاءة) تَأْنِيثُ سَقَاء ، وكذا (سَقَايَة) إلا أن الأول بالهمز على الكثير والثاني بالياء على القليل في الاستعمال . ومعنى (هَادَاتِ) : ساكنت ، و(المَطْوُ) : الصديق .

(١) الزمخشري : هو أبو القاسم ، محمود بن عمر بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، جار الله ، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب . ولد في (زمخشر) من قرى خوارزم ، سافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله . أشهر كتبه (الكشاف) في تفسير القرآن ، و(أساس البلاغة) و(المفصل) توفي عام ٥٣٨ هـ . انظر : الأعلام للزركلي ج ٢ ص ٥٥ . وبغية الوعاة ج ٢ ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٢) رجز قائله مجهول ، والشاهد فيه في قوله : (حججتج ، وبج ، وفرتج) فإن أصلها : حجتي ، وبى ووفرتي . فأبدل من الياء جيما . انظر : أبو زيد الأنصاري ، النوادر في اللغة ص ١٦٤ ط / دار الكتاب العربي — بيروت — لبنان . والصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٨١ ، والمحتسب ج ١ ص ٧٥ ، والمجمع معج ١ ج ٢ ص ١٧٨ ، وسر صناعة الإعراب ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٨٢ .

(٤) المصدر السابق ج ٤ ص ٢٨٣ .

(ص)

مِنْ حَرْفٍ لِيْنِ آخِرٍ بَعْدَ أَلْفٍ مَزِيدٍ ابْدِلْ هَمْزَةً وَذَا أَلْفٍ
مَعَ عَارِضِ التَّأْنِيثِ بِهَا وَبِذَا فِي عَيْنِ فَاعِلِ الْمَعْلَلِ أَحَدًا

(ش)

حرف اللين يعمُّ الألفَ والياءَ والواو ، والثلاثة داخله في هذا الضابط . هذا ما أشار إليه ابن مالك في النظم السابق ، فإبدال الهمزة من الألف في (صَحْرَاءَ) ونحوه مما لا ينصرف للتأنيث ، ولزوم التأنيث من ذي ألف ممدودة.

فالهمزة في هذا النوع بدل من ألف مُجْتَلِبَةٍ للتأنيث كاجتلاب ألف (سَكْرَى) . لكن (أَلْفَ) (سَكْرَى) غير مسبوقة بألف فسلمت ، وألف (صَحْرَاءَ) مسبوقة بألف فحركت فراراً من التقاء السَّاكِنَيْنِ فانقلبت همزةً ، لأنها من مخرجها . وكانت الثانية بالتحرك أوّلى لأنها آخرة ، والأواخر بالتغيير أولى . ولأنها حرف إعراب ، والحركة فيه مقدرة ، والأولى مجرد المدِّ كالف (أرطاة) فلا حظُّ لها في حركة .

أما الياء والواو فمواضع إبدال الهمزة منها كثيرة : من ذلك (بِنَاءَ) و(ظَبَاءَ) و(دُعَاءَ) و(جِرَاءَ) ، الأصل : (بِنَائِي) و(دُعَاؤُ) لأنهما من (بِنَيْتُ) و(دُعوتُ) و(ظبائي) و(جراؤُ) لأن واحدهما ظبيّ وجرو ؛ تطرفت الياء والواو بعد ألف زائدة فقلبت همزةً ، وهذا الإبدال مُسْتَصْحَبٌ مع هاء التأنيث العارضة كـ (بِنَاءَ) و(بِنَاءَةَ) .

فلو كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال : كـ (هَدَايَةَ) و(عِلَاوَةَ) ^(١) .

يقول ابن مالك :

..... وَبِذَا فِي عَيْنِ فَاعِلِ الْمَعْلَلِ أَحَدًا

أي : كذا تبدل الهمزة من (فَاعِلِ) إذا كانت ياءً ، أو واوًا كما نالها الإعلالُ في الفعل نحو : (بَائِعُ) و(قَائِمُ) أصلهما : (بَائِعٌ) و(قَائِمٌ) .

فأبدلت الهمزة في اسم الفاعل من الياء والواو ، كما أبدلت الألف منهما في الفعل حيث قيل : (بَاعَ) و(قَامَ) والأصل : (بَاعَ) و(قَامَ) .

وكما جَرَيَا في الإغلالِ مَجْرَى واحدًا كذلك جَرَيَا في التصحيحِ مَجْرَى واحدًا ، فقيل : (عَيْنٌ فَهوَ عَائِنٌ) أي : اتسعت عَيْنُهُ وحسنت . و(عَوْرٌ فَهوَ عَاوِرٌ) .

(١) علاوة : العلاوة من كل شيء ما زاد عليه . لسان العرب (علا) .

"وَأَيْمًا صَحَّتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ (عَايِنٌ وَعَاوِرٌ) ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَعَلَّ فِي الْفِعْلِ خَوْفُ اللَّبْسِ بِـ (عَارٍ) وَ (عَانَ) " (١).

(ص)

هَمَزًا أَصْبَرَ مَدًّا مَزِيدًا ثَالِثًا فِي الْجَمْعِ إِنْ يُشَابِهَ النَّبَائِثًا

(ش)

كُلُّ مَدَّةٍ ثَالِثَةٌ زَائِدَةٌ فَإِنَّهَا تَبْدُلُ هَمْزَةً إِذَا جُمِعَ مَا هِيَ فِيهِ عَلَى مِثَالِ مَفَاعَلٍ كـ (رَسَائِلٍ) وَ (صَحَائِفٍ) وَ (عَجَائِزٍ) .

فَالهَمْزَةُ فِيهِنَّ بَدَلُ مِنْ أَلْفٍ (رِسَالَةٍ) وَيَاءٍ (صَحِيفَةٍ) وَوَاوٍ (عَجُوزٍ) .

فَلَوْ كَانَتِ الْمَدَّةُ غَيْرَ زَائِدَةٍ لَمْ يَجُزِ الْإِبْدَالُ كـ (مَفَازَةٍ) وَ (مَفَاوِزٍ) وَ (مَسِيرَةٍ)

وَ (مَسَائِرٍ) . وَكَذَا (قَسُورَةٍ) وَ (قَسَاوِرٍ) ، وَ (مَعِيشَةٍ) وَ (مَعَايِشٍ) كَمَا جَاءَ فِي أَوْضَحِ

المسالك (٢) .

فَإِنْ سُمِعَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا الْإِبْدَالُ لَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ كـ (مَصَائِبٍ) وَ (مَنَائِرٍ) .

وَالنَّبَائِثُ : نَبِيْثَةٌ وَهِيَ تُرَابُ البَيْتْرِ وَالقَبْرِ وَنَحْوَهُمَا .

(ص)

كَذَلِكَ ثَانِي لَيْنَيْنِ اكْتَنَفَا مَدًّا كَمَا فِي جَمْعِ شَخْصٍ نَيْفًا

(ش)

يُشِيرُ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى جَمْعِ الرَّبَاعِيِّ بِاجْتِمَاعِ حَرْفَيْ لَيْنٍ بَيْنَ طَرَفَيْهِ كـ (أَوَّلٍ)

وَ (حَوْلٍ) وَ (سَيْدٍ) . فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي جَمْعِهَا : (أَوَائِلُ) وَ (حَوَائِلُ) وَ (سَيَائِدُ) .

وَالأَصْلُ : (أَوَائِلُ) وَ (حَوَائِلُ) (٣) وَ (سَيَائِدُ) .

فَاكْتَنَفَ أَلْفُ الْجَمْعِ حَرْفًا لَيْنَيْنِ تَانِيهِمَا مُتَّصِلًا بِالطَّرْفِ فَأَبْدَلَ هَمْزَةً اسْتِثْقَالًا لِتَوَالِي

ثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ لَيْنَةٌ يَلِيهِنَّ الطَّرْفُ . فَلَوْ انْفَصَلَ الثَّانِي مِنَ الطَّرْفِ امْتَنَعَ الْإِبْدَالُ كـ (عَوَاوِيرٍ)

وَ (طَوَاوِيرِيسٍ) . وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْإِتِّصَالُ بِالطَّرْفِ عَارِضًا كَقَوْلِ الرَّاجِزِ :

(١) انظر : محمد عبد العزيز النجار ، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ج ٢ ص ٤٨٣ . ط / القاهرة ١٣٩٩ هـ

— ١٩٧٩ م ط ٢ .

(٢) انظر : ابن هشام ، أوضاع المسالك ج ٣ ص ٣١٦ . ط / دار إحياء التراث العربي . بيروت — لبنان ١٩٦٦ م ط ٢ .

(٣) الحول : السريع التغير من الرجال . لسان العرب . (حول) .

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ^(١)

أراد بالعواوير لأنه جمع عوار وهو : الرمد .

تعليق :

وذهب الأخفش مذهباً مغايراً لمذهب ابن مالك والخليل^(٢) ، وسيبويه ومن وافقهم فنجده يقول : إن الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو مع الياء ، فيقول : (نيايف) و (سياود) على الأصل ، وحجته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلها ، ويقول : أما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال نحو : (يين) اسم موضع ، واحتج — أيضاً — بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر السنانير (ضياون) من غير همز ، والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن وافقهما للقياس والسماع : أما القياس فلأن الإبدال في نحو أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه من جهة قربه من الطرف وأما السماع فحكى الجوهري في تاج اللغة جيداً وجيائداً وهو من جاد^(٣) . والباحث يوافقهما للتعليل السابق .

(ص)

وَالْيَاءَ مِنْ ذَا الْهَمْزِ أَبْدِلْ فَاتِحًا إِنَّ اغْتِلَالَ السَّلَامِ كَانَ لِاتِحًا

(ش)

إشارة ابن مالك بقوله :

..... ذا الهمز

(١) رجز : قائله جندل بن المثنى . والشاهد فيه في قوله : (بالعواوير) فإن أصله بالعواوير ، فلذلك صحت الواو لبعدها من الطرف ثم حذف الياء وبقي الصحيح بحاله ، لأن حذف الياء عارض وهو جمع (عوار) بضم العين ، وهو لجندل بن المثنى الطهوي في شرح التصريح ج ٢ ص ٤٦٩ ، وبلا نسبة في الإنصاف ج ٢ ص ٧٨٥ ، والخصائص ج ١ ص ١٩٥ ، ج ٣ ص ١٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ج ٢ ص ٧٧١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ج ٣ ص ١٣١ ، وشرح المفصل مج ١ ج ٥ ص ٧٠ ، مج ٢ ج ١٠ ص ٩١ ، ٩٢ ، ولسان العرب (عور) والمختصب ج ١ ص ١٠٧ ، ١٢٤ والنصف ج ٢ ص ٤٩ ، ج ٣ ص ٥٠ .

(٢) الخليل هو : الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي ، البصري أول من وضع علم العروض . ولد سنة ١٠٠ هـ ، وتوفي بالبصرة سنة ١٧٠ هـ . من مصنفاته : العروض والجمال ، وكتاب العين وغيرها . انظر : وفيات الأعيان ، تحقيق : د / يوسف على الطويل ج ٢ ص ٢٠٦ ط / بيروت — دار الكتب العلمية ١٤١٩ هـ — ١٩٨٨ م ، وبغية الوعاة ج ١ ص ٥٧٧ وما بعدها .

(٣) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

إلى همزة (فَعَائِل) الذي هُوَ جَمْعٌ وَاحِدٌ ذِي مَدَّةٍ ثَالِثَةٌ زَائِدَةٌ فَإِنَّ ذَلِكَ الْوَاحِدَ الْمُقَيَّدَ بِهَذِهِ الْمَدَّةِ الْمَوْصُوفَةِ إِنْ كَانَتْ لَامُهُ مَعْتَلَةً وَحَبَّ لِلْهِمَزَةِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ مَدَّتِهِ أَنْ تَقْلِبَ يَاءً مُفْتَوْحَةً لَتَقْلِبَ اللَّامُ الْمَعْتَلَةَ أَلْفًا ، وَذَلِكَ نَحْوَ (قَضَايَا) فِي جَمْعِ (قَضِيَّةٍ) .

وأصله : (قَضَائِي) فأبدلت الهمزة ياءً مفتوحة فصارت الياءُ المتطرفة أَلْفًا .
والسبب يطيل التعليل فيقول : أصله (قَضَائِي) ثم صار (قَضَاءًا) فاستثقل وقوعُ همزة عارضة في جمع بين ألفين ، وهي من مَخْرَجِ الألف . وكان ذلك كَتَوَالِي ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ ، فأبدلت الهمزة ياءً . وهذه الخطوات ^(١) سار عليها محمد عبد العزيز النجار في التوضيح والتكميل ، ومحمد محي الدين عبد الحميد في أوضح المسالك .

(ص) إبدال الواو من الهمزة :

وإن يَكُنْ وَأَوْأَ فِي الْإِفْرَادِ سَلِمَ فَالْوَاوُ فِي مَوْضِعِ ذَا الْهَمْزِ لَزِمَ
تَقُولُ فِي (هِرَاوَةٍ) (هِرَاوَى) وَشَدَّ فِي (هَدِيَّةٍ) : (هَدَاوَى)
وَفِي (مَنِيَّةٍ) رَوَوْأَ (مَنَائِيَا) مُسْتَنْدِرًا عَنِ الْقِيَاسِ نَائِيَا

(ش)

أي : إذا كان واوًا لأم المجموع على مثال (مَفَاعِل) ولم يُعَلَّ في الإفراد كواو (هَرَاوَةٍ) جعل موضع الهمزة المذكورة واوً فليل : (هَرَاوَى) .
والأصل (هَرَائِي) مثل (رَسَائِلُ) ، ثم فُتِحَتِ الهمزة فَصَارَتِ (هَرَاءًا) ثم أبدلت الهمزة واوًا فليل : (هَرَاوَى) .

فحصت الواو بما ظهرت في واحده كـ (هراوى) طلبًا للتشاكل .
وأوثرت الياء بما بقي وشذت مشاركة الواو إياها في (هدايا) حين قيل : (هداوا) .
وقد أجرى المعتل اللام مُجَرِّى الصَّحِيحِهَا من قال :

فَمَا بَرِحْتَ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا ^(٢)
والشاهد فيه في قوله : (المنائيا) .

(١) انظر : محمد عبد العزيز النجار ، التوضيح والتكميل ، ج ٢ ص ٤٨٥ ومحمد محي الدين ، أوضح المسالك ، ج ٣ ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٢) قائله : عبدة بن الحارث المظلي . بجره (الطويل) والشاهد فيه قوله (المنائيا) حيث أثبت فيه حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام إجراء للمعتل بجرى الصحيح وأظهر الياء للضرورة . انظر : عمدة الحفاظ ص ٥٨٨ ، وشرح حاشية الصبان ج ٤ ص ٢٩٢ ، وابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح — تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ص ٢٠٧ ، ط / عالم الكتب — بيروت — لبنان ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م — ط ٣ .

(ص) إبدال الهمزة من الواو في أول الكلمة :

وَأَوَّلُ الْوَاوَيْنِ إِنْ تَقَدَّمَ إِنْ تَقَدَّمَ إِنْ تَقَدَّمَ
مِنْ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ هَمْزًا أَوْ أَلْفٍ
يُبَدَلُ هَمْزًا حَيْثُ ثَانٍ سَلِمَا
فَاعِلٍ نَحْوِ (وَوَرِيٍّ الَّذِي كُشِفَ)

(ش)

كُلُّ كَلِمَةٍ اجْتَمَعَ فِي أَوَّلِهَا وَأَوَّانٍ فَأَوَّلَاهَا تَبْدُلُ هَمْزَةً ، كَقَوْلِكَ فِي جَمْعِ : (وَاصِلَةٌ)
وهي الزانية . (أَوَّاصِلٌ) . والأصلُ : (وَوَّاصِلٌ) بواوين أولاهما فاء الكلمة ، والثانية بدلٌ
من ألف (وَاصِلَةٌ) لأنها كالألف (ضَارِبَةٌ) فلا بد من إبدالها ، فاجتمعت واوان في الأوَّل
فأبدلت الأولى منهما همزة .

ولو كانت الثانية بدلًا من همزة كـ (الوُولِي) — مُخَفَّفٌ (الوُوُلَى) (أنثى
الأوَّل) أي : الأَلْحَا — لم يجب إبدال الأولى ؛ لأن الثانية واوًا في اللفظ همزة في النية .

وكذا لو كانت الثانية بدلًا من ألف (فاعِل) نحو (وُورِي) لم يجب الإبدال
— أيضًا — لأن الثانية واو في اللفظ همزة في النية . والمرادي يقول : " إلا أن عبارته في
الشرط الأول يعني — كلام ابن مالك السابق — غير وافية بالمراد ، لأنه شرط أن لا تكون
الثانية بدلًا من ألف فاعل : وكان المرادي محقَّ فيما قال فتحرير العبارة أن يقال : أن لا
تكون الثانية غير أصلية كما في التسهيل ^(١) .

فلو كانت الواو الثانية غير ذلك وجب الإبدال في الأول كـ (الأوُولِي) أنثى
(الأوَّل) فإن أصله (وُوَّل) .

(و) أوَّل (من باب أفعل من كذا ، ولذا صحبته (من) في قولهم : (أوَّل
من أمس) . وجمع مؤنثه على (أوَّل) كـ (كُبْرَى) و (كُبْر) .
وأصل (أوَّل) : (وُوَّل) فصنَّعَ به من الإبدال ما يجب لِتَطَائُرِهِ .

(ص) إبدال الهمزة من الواو الخفيفة :

وَشَاعَ جَعَلَ الْوَاوُ هَمْزًا حَيْثُ ضُمَّ وَلَمْ يُضَاعَفْ إِنْ لَزُمَ الضَّمُّ حَمَّ
(ش)

يجوز باطراد إبدال الهمزة من الواو الخفيفة المضمومة ضمة لازمة كـ (وُجُوهُ) ،
(وُوقُنْتُ) .

(١) انظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك — تحقيق د / عبد الرحمن سليمان مج ٣ ص ٦٤
ص ٢٢ ط / مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٧ م — القاهرة .

ولا يجوز ذلك في المُشَدَّدة كـ (تَعَوَّد) ولا في المضمومة ضمة عارضة نحو:
(إِنْ يَخْشَوُا اللَّهَ يُرْجِ الْعَفْوَ) . ومعنى حُمٌّ : قُدْرٌ .

(ص) إبدال الهمزة من الواو المكسورة :

كـ (أَقْتَتُ) وَمَعَ كَسْرُ ذَا وَرَدَ كـ (الإِرْتِ) وَهَوَّ عِنْدَ قَوْمٍ اطْرَدَ
وَإِنْ أَتَى فِي ذَاتِ فَتْحٍ ذَا الْبَدَلِ كـ (أَحَدُ) فَعَنْ قِيَاسِ الْعَزَلِ

(ش)

إبدال الهمزة من الواو المكسورة المصدرية مطرداً على لغة ، من ذلك قول الشنفرى :

فَأَيَّمْتُ نِسْوَانًا وَأَيَّمْتُ إِلْدَةً وَعُذْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ أَلِيلٌ^(١)

ومنه قولهم : (إِشْحاح) و (إِكْاف) . والأصل (وِشْحاح) و (وِكْاف)^(٢) لقولهم في الجمع : (أَوْشِحَةَ) و (أَوْكِفَةَ) . وهذا يدل على أن همزة (إله) ليست بدلاً من واو ؛ لأنّها لو كانت بدلاً لقليل في الجمع (أُولِهَةَ) كما قيل (أَوْشِحَةَ) و (أَوْكِفَةَ) دون (أَشِحَةَ) و (أَكِفَةَ) .

ومن إبدال الهمزة من الواو المكسورة قولهم : (إِحْدَى) . وأما (أحد) المستعمل في العدد فأصله (وَحَد) لكن البدل فيه وفي أمثاله شاذٌّ ، لأنَّ الفتحة خفيفة بخلاف الضمة والكسرة .

(ص) إبدال ثاني الهمزتين :

ثَانِي هَمْزِي كَلِمَةٍ مُسَكَّنًا أَبْدَلْنَاهُ مَدَّةً كـ (أَذَنْ مِّنْ دَنَا)
وَشَذَّ فِي الْإِبْلَافِ إِبْلَافٌ فَلَا تَقِيسَنَّ عَلَيْهِ غَيْرَهُ فَتُعْذَلَا

(ش)

لم تحقق العرب دونَ ندور ثاني همزي كلمة إذا كان ساكناً بل التزمت إبداله مدةً
مجانسة لحركة الأول كـ (آمَنْتُ أَوْ مِنْ إِيْمَانًا) .

(١) قائله الشنفرى : وبحره (الطويل) والشاهد فيه في قوله : (إلدة) حيث أبدلت الهمزة من الواو المكسورة المصدرية .

انظر : ديوانه ص (٦٣) تقدم طلال حرب ط / دار صادر - بيروت . ١٩٦٦ ط ١ . وأبو علي القالي في ذيل

الأمالي والنوادر ص ٢٠٦ ط / دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان . وخزانة الأدب ج ١٠ ص ٣٤ .

(٢) الوكاف : برذعة الحمار ونحوه . لسان العرب (وكف) .

وذكر ابن مالك : (دون نُدُور) تنبيهًا على قراءة الأعشى ^(١) راوي أبي بكر صاحب عاصم ^(٢) . ﴿إِنلَافِهِمْ^(٤) رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ ^(٥) .

ولو كان الأول للاستفهام جاز في الثاني التحقيق والإبدال نحو :
(إِيْتَمَنَ زَيْدٌ أَمْ لَا) ؟ لأن همزة الاستفهام كلمة ، فالهمزة التي بعدها أول كلمة ثانية . ولكن القراء يقولون في همزة استفهام وما يليها : " همزتان في كلمة " .

(ص) الواو أولى ما يكون بدلاً عن الهمزة :

إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمِّ أَوْ فَتْحِ جُعِلَ وَأَوْ كَ — (مَنْ أَوْنَ مِنْ شَاكٍ وَجِلِ)

(ش)

المفتوح بعد مضموم نحو (أَوْأَخِذِ) و (أَوْأَيْدِ) . والأصل (أَوْأَخِذِ) و (أَوْأَيْدِ) .
والأولى : همزة المضارعة . والثانية فاء الكلمة لأنهما من الأَخْذِ والأَيْدِ . والمفتوح إثر مَفْتُوح (أَوْنَ) — بمعنى أكثر أنينا — والأصل (أُنَّ) مثل (أَعْنَنَ) .

(ص) إذا ولي ثاني الهمزتين — وهو مفتوح — كسرة قلب ياء :

وَإِنْ تَلَّى الْكَسْرَةَ مَفْتُوحًا قَلْبَ يَاءٍ وَإِنْ يُكْسَرُ فَذَا أَيْضًا — يَجِبُ
لَهُ بِإِلَاقَةِ قَيْدٍ وَأَوْأَوْ أَبْدِلًا — إِنْ غَيْرَ آخِرٍ بِيَضَمِّ شُكْلًا

(ش)

أي : إن ولي ثاني الهمزتين وهو مفتوح — كسرة قلب ياء نحو : (إِيْمَ) وهو مثال
إِصْبَعِ مِنَ الْأَمِّ ^(٦) .

(١) الأعشى : هو يعقوب بن محمد بن خليفة بن سعيد بن هلال التميمي الكوفي ، أحد رواة شعبة بن عياش في القراءة . انظر : طبقات القراء ج ١ ص ١٧٨ .

(٢) أبي بكر : هو شعبة بن عياش بن سالم الأزدي الكوفي ، راوي عاصم بن أبي النجود ، مات سنة ١٩٣ هـ . انظر : الأعلام للزركلي ج ٣ ص ١٦٥ ، وطبقات القراء ج ١ ص ٣٢٥ .

(٣) عاصم بن أبي النجود الكوفي ، مات سنة ١٢٧ هـ . انظر : طبقات القراء ج ١ ص ٧٥ .

(٤) انظر : بن خالويه : الحجة في القراءات السبع . تحقيق : عبد العال سالم مكرم ص ٣٧٦ ط / دار الشروق — بيروت ١٤٠١ هـ — ١٩٨١ م . ط ٤ .

(٥) الآية رقم (٢) من سورة (قريش) .

(٦) الأم : العلم في مقدمة الجيش . لسان العرب (أم) .

وأصله (إِيْتَمَم) فَتَقَلَّتْ فَتَحَةُ المِيمِ الأُولَى إلى الهمزة توصلًا للإدغام ثم أبدلت الهمزة ياءً .

وقول ابن مالك :

وإن يُكْسَر فَذَاً — أَيْضًا — يَجِبُ
له بلا قيد

أي : وإن يكسر الثاني فيبداله ياء يجب — مطلقًا — دون قيد ، أي : سواء كانت الأولى مكسورة ، أو مفتوحة ، أو مضمومة .

فالمكسورة بعد المكسورة نحو (إِيْتَمَم) وهو مثال (إِيْتَمَد)^(١) من الأَمِّ ، والمكسورة بعد المفتوحة نحو (أَيْمَةٌ) .

والمكسورة بعد المضمومة نحو (أَيْتُهُ) — أي : أجعلهُ : يَتِن .

وقول ابن مالك :

..... وَوَاوًا أَبْدِلَا
إِنْ غَيْرِ آخِرِ بَضْمٍ شُكِلَا

أي : إذا كان الثاني مضمومًا أبدل واوًا سواء أكان الأول مكسورًا أم مفتوحًا أم مضمومًا . فالمضموم بعد كسر نحو (إِيْتَمَم) وهو مثال إصْبَع من الأَمِّ .

والمضموم بعد مفتوح نحو (أُوْب) وهو جمع الأب أي : المرعى . والمضموم بعد مضموم نحو : (أُوْمَم) وهو مثال : (أُوْلَم) من الأَمِّ .

وأجاز الكسائي أن يبتدأ (أُوْتَمَن) بهمزتين نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء ، وردّه أن العرب تجمع بين همزتين ثانيتهما ساكنة ، وابن الأنباري محقّ في ذلك ، مادام العرب تبدأ بهمزتين^(٢) .

وقول ابن مالك :

..... إن غير آخر

أي : لو كان المضموم أخيرًا لم يبدل واوًا ، بل ياءً ، لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة ، أو ضمة لقلب ياءً ثلاثة فصاعدًا .

وكذلك تقلب رابعة فصاعدًا بعد الفتحة . فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوًا فيما نحن بصدده ، لأبدلت بعد ذلك ياءً ، فتعينت الياءُ .

(١) الإيتمد : حجر يتخذ منه الكحل . لسان العرب (كحل) .

(٢) انظر : محمد عبد العزيز النجار ، ضياء السالك مج ٢ ج ٤ ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ . ط / مكتبة ابن تيمية —

القاهرة ١٤١٢ هـ — ط ١ .

(ص) إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة في الآخر :

أَمَّا أَحْيَرًا فَاجْعَلِ الْيَاءَ بَدَلًا مِنْهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ أَيَّ حَصَلًا

(ش)

قوله : (على الإطلاق) . أي : إذا كانت الهمزة المتقدمة ساكنة أم مكسورة أم مفتوحة أم مضمومة . نحو : (قِرْأِي) و (القِرْيِي) و (القِرْأَى) و (القِرْيِي) . وهي أمثلة (قِمَطْر) و (زَبْرَج) و (جَعْفَر) و (بُرْتُن) من القراء^(١) . والياء فيهن بدل من همزة ، فَسَلِمَتْ في مثال (قِمَطْر) لسكون التي قبلها ، وسكنت في مثال : (زَبْرَج) لأنها كياء (قَاض) وقلبت في مثال (جَعْفَر) ألفاً لتحركها بعد فتحة . وفعل بمثال (بُرْتُن) ما فُعل بـ (أَيْدِ) من تسكين الياء وإبدال الضمة قبلها كسرة .

(ص) إذا كانت عين الكلمة همزة :

وَالْهَمْزُ إِنْ ضُعِفَ بِاتِّصَالِ عَيْنِنَا يُصَنِّحُنَا عَنِ الْإِغْلَالِ

(ش)

أي : إذا كانت عين الكلمة همزة ، وضعفت دون فاصل حقتنا ، وتعين الإدغام نحو (سَأَلَ) . فلو ضُعِفَتْ كـ (سَأَوَّل) وهو مثال : (عَثَوْتَل)^(٢) من السؤال لم يجب التحقيق ، بل يجوز هو والتخفيف بنقل الحركة إلى الواو فيقال : (سَأَوَّل) .

(ص) إذا كانت عين الكلمة همزة وضعفت بفاصل :

وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافِ مَا مَضَى فَاحْفَظْ ، وَكُنْ عَنِ الْقِيَاسِ مُعْرِضًا
وَكَثُرَ التَّحْقِيقُ فِي نَحْوِ (أَوْم) فَاحْفَظْ وَمَنْ عَلَيْهِ قَاسٌ لَا تَلْمُ

(ش)

أشار ابن مالك بقوله :

وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافِ مَا مَضَى

(١) القراء : الحيض ، والطهر منه . لسان العرب (القراء) .

(٢) العثوتل : الكثير اللحم الرخو . لسان العرب (عثل)

إلى (أئمة) — بالتحقيق — وهي قراءة ابن عامر والكوفيين ، وإلى قول بعض العرب : (اللهم اغفر لي خطيئتي) همزتين محقتين — ونحو ذلك .
وكثر التحقيق في نحو (أوم) لأن همزة المضارعة لما كانت تعاقبها التّون والتاء والياء كان لحاقها عارضاً فأشبهت همزة الاستفهام . وما بعد همزة الاستفهام من الهمزات جائزٌ تحقيقه وتخفيفه ، فكذا ما بعد همزة المضارعة .

المبحث الثاني أحكام الهمزة المفردة

(ص) حذف الهمزة ونقل حركتها :

تَخْفِيفُ هَمْزٍ مُفْرَدٍ حُرِّكَ أَنْ يُنْقَلَ شَكْلُهُ لِمَثَلِ سَكَنٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَدًّا مَزِيدًا أَوْ أَلِفًا أَوْ نُونًا الْإِنْفِعَالِ أَوْ يَاءَ أَلِفٍ
مُصَغَّرًا وَحَادِقًا مِنْ نَقْلًا وَرَبَّمَا جَاءَ بِمَدٍّ مُبَدَلًا

(ش)

النظم السابق يبين شيئاً من أحكام الهمزة المفردة ، فإذا تحركت الهمزة المفردة بعد ساكن جاز أن يخفف ما هي فيه بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن إن لم يكن الساكن حرف مدٍّ زائداً ، أو ألفاً مبدلةً من أصل ، أو نون (انفعال) أو ياء تصغير . وذلك نحو (الأرض) (رِدِ) .

فلو كان الساكن حرف مدٍّ زائداً نحو (مَقْرُوء) أو ألفاً مبدلةً من أصل نحو : (جَاءَ) أو نون الانفعال نحو : (اِنَّاظَرَ) أي : اِنْعَطَفَ — أو ياء تصغير نحو : (رُشِيء) لم يَجْزِ النَّقْلُ . وكل ما تقدم من حديث عن أحكام الهمزة المفردة تابع فيه الأسيوطي ابن مالك (١) .
وقول ابن مالك :

وَرَبَّمَا جَاءَ بِمَدٍّ مُبَدَلًا

أي : المأخوذ به عند نقل الحركة حذف الهمزة كقوله — تعالى — ﴿ رِدَا يُصَدِّقُنِي ﴾ (٢) في قراءة نافع (٣) .

ومن العرب من يقول : (كَمَاة) فيبدل الهمزة مدَّةً بعد نقل حركتها ومنه قول الشاعر :

(١) انظر : عبد الرحمن الأسيوطي : الفرائد الجديدة — تحقيق الشيخ عبد الكرم المدرسي ج ٢ ص ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ط / وزارة الأوقاف — الجمهورية العراقية ١٩٧٧ م .

(٢) من الآية رقم (٣٤) من سورة (القصص) .

(٣) نافع : هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، نشأ بالمدينة ، قرأ على طائفة من التابعين . من تلاميذه الأصمعي ، توفي سنة ١٦٩ هـ . انظر : طبقات القراء ج ١ ص ٣٢ .

نَجَاةً أَصَابَتْهُمْ ، وَأَمَرَ غَوَاهُم سِفَاهَا ، وَهَلْ تَدْعُو الْغَوَاةَ إِلَى الرَّشْدِ^(١)

أراد : نجاة أصابتهم ، والتجاة المرة من نجأه إذا أصابه بالعين ، والشاهد فيه في قوله : (نجاة) فأبدل الهمزة مدة في (نجاة) بعد نقل حركتها إلى الحرف السابق لها . وقال آخر :

تَأْبَطُ خَافَةً فِيهَا مَسَابٌ وَأَضْحَى يَقْتِرِي مَسَدًا بِشِيقٍ^(٢)

أراد مَسَابًا : وهو ظُرَيْفٌ لِلْعَسَلِ . والشاهد فيه في قوله (مَسَاب) فأبدل الهمزة مدَّةً بعد نقل حركتها . والاقتراء : التَّبَع ، والمَسَد : الحبل ، والشِيقُ : الشَّقُّ في الجبل أو موضع مرتفع فيه . والخافَةُ : شِبُهَةُ المَخَلَاةِ .

(ص) ثبوت الهمزة في مضارع (رأى) :

وَلَيْسَ ذَا التَّخْفِيفِ حَتْمًا فِي سِوَى مَا مِنْ (رَأَى) وَبَعْضُهُمْ فِيهِ رَوَى
كَلَامَ تَيْمِ اللَاتِ بِالْأَصْلِ كَ (مَا لَمْ تَرَأِيَا) نَظْمًا ، وَنَثْرًا انْتَمَى

(ش)

لا يجب تخفيف المهموز بحذف الهمزة ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، بل هو جائز لمن فعله إذا وجد شرط ذلك . إلا في نحو (تَرَى) و(يَرَى) و(أَرَى) و(تَرَى) . فإن أصله (يَرَأَى) وهو أصل متروك إلا في لغة تيم اللات فإنهم يستعملون هذا الأصل فيقولون : (يَرَأَى) كما تقول جميع العرب (يَنَأَى) كقول الشاعر :

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ يَرَأِيَاهُ كِلَائِمًا عَالِمًا بِالثَّرَاهَاتِ^(٣)
فجاء بالنقل في (أَرَى) وبالأصل في لم (تَرَأِيَاهُ) .

(١) قائله مجهول ، بحره الطويل ، والشاهد فيه في قوله : (نجاة) تم توضيحه . استشهد به ابن مالك لبيّن أن العرب تبدل الهمزة مدة بعد نقل حركتها ، ولم أعر على من استشهد به غير ابن مالك .

(٢) قائله : أبو ذؤيب الهذلي ، بحره (الوافر) والشاهد فيه قوله : (مساب) تم توضيحه . انظر : شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ١٨٠ ، وكتاب العين ج ٧ ص ٢٣٦ ، ولسان العرب (مسد) ، وتمدب اللغة ج ٩ ص ٢٦٨ ، ج ١٢ ص ٣٨٠ .

(٣) قائله : سراقه البارقي ، وبحره (الوافر) ، والشاهد فيه في قوله : (أرى) تم توضيحه . انظر : الأشباه والنظائر ج ٢ ص ١٦ ، وسر صناعة الإعراب ج ٢ ص ٨٢٦ ، وشرح شواهد المغني ص ٦٧٧ ، ولسان العرب (أرى) ، والمحتسب ج ١ ص ١٢٨ ، ومغني اللبيب ص ٢٧٧ ، وينسب إلى عبيد الله بن قيس الرقيات ، انظر : ديوانه — تحقيق : محمد يوسف نجم ص ١٧٨ ط/ دار بيروت ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م . وبلا نسبة في الخصائص ، وشرح شافية ابن الحاجب ج ٤ ص ٣٢٢ — وورد في الخصائص ج ٣ ص ١٥٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب وسر صناعة الإعراب برواية (ترأياه) . وجاء في ديوان ابن الرقيات برواية (.... ما لم ترأياه) .

(ص)

نَحْوِ (الْوَضُوءِ) وَ(النَّسِيءِ) مَنْ يُرِدُ تَخْفِيفَهُ يُبَدِّلُ وَيُدْغَمُ فَأَعْتَمَدَ

(ش)

يقول ابن مالك : " إذا كان قبل الهمزة المتحركة واو أو ياء مزيدتان للمد كـ (وُضُوء) و (نَسِيء) فتخفيفها — لمن أراد تخفيفها — بإبدالها واو بعد الواو ، وياء بعد الياء ، وإدغام ما قبلها فيها فيقال: (وُضُوءٌ) و(نَسِيءٌ) " (١) .

(ص)

وَفِي (رُشْيِءٍ) قَل (رُشْيٌ) وَعَلَى تَسْهِيلِ تَالِيِ أَلِفٍ كُنْ مُقْبِلًا

(ش)

أي : ما فعلت بعد الياء المزيدة للمد من إبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء التي قبلها فيها، فافعله في الهمزة التي قبلها ياء التصغير نحو قولك : (رُشْيٌ) في (رُشْيِءٍ) تصغير (رَشَأٌ) — وهو الغزال الصغير . وقول ابن مالك :

تَسْهِيلِ تَالِيِ أَلِفٍ كُنْ مُقْبِلًا وعلى

أي : مَاتِلًا أَلْفًا مِنَ الهمزات المتحركة فتخفيفه بالتسهيل أي : يجعله بين همزة ومُجَانِسٍ حَرَكَتِهَا .

فإن كانت فتحة نحو : ﴿جَاءَكُمْ﴾^(٢) جعلت بين الهمزة والألف . وإن كانت كسرة

نحو ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٣) جعلت بين الهمزة والياء . وإن كانت ضمة نحو ﴿نِسَائِكُمْ﴾^(٤) جعلت بين الهمزة والواو .

(ص)

وَالْهَمْزَ ذَا الْفَتْحِ أَقْلَبِينَ يَا إِنْ تَلَا وَكَسْرًا وَوَاوًا بَعْدَ ضَمٍّ جُعِلَا وَذُو السُّكُونِ إِنْ تُخَفِّفَهُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا حَرْفَ مَدٍّ مُبَدَّلًا

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ج ٤ ص ٢١٠٦ .

(٢) جاءت هذه الكلمة في عدة مواضع في التبريل العزيز منها : الآيات (٨٧) البقرة ، و(٩٢) البقرة ، (٨١) ، (١٨٣) آل عمران .

(٣) من الآيات (١٥) ، (٢٣) من سورة النساء (٤) من سورة الطلاق .

(٤) من الآية (٢٢٣) من سورة البقرة .

(ش)

أي : إذا كان الهمزُ المفردُ مفتوحًا بعد كسرة جعل في التّخفيف ياء ، وإن كان مفتوحًا بعد ضمة جعل واوًا نحو : (لا تَسْتَهْزِئِينَ فِتْرَدُو)^(١) .
والسكون لا يخفف إلا بإبداله مدةً تجانس حركة ما قبله نحو : (مَنْ يَقْرَأُ وَيُقْرِي يُؤْ بِخَيْرٍ) .

(ص)

وَكُلُّ هَمْزٍ مُفْرَدٍ غَيْرِ الَّذِي قَدْ مَرَّ فَالتَّسْهِيلُ فِيهِ تَخْتَدِي

(ش)

الذي مرّ من الهمزات كالتالي :

- ١- المفردة المتحركة بعد ساكن - مطلقاً - .
 - ٢- الساكنة بعد متحرك مطلقاً .
 - ٣- المفتوحة بعد مكسور أو مضموم .
- وقد تبين ما حكم ذلك في التّخفيف . وما سوى ذلك فتخفيفه يجعله بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها وهو :

- أ- وهو إمّا مفتوحٌ بعد مفتوحٍ نحو : « سَأَلُ »^(١) .
- ب- وإمّا مكسورٌ بعد مفتوحٍ نحو : « يَسُّ »^(٢) .
- ج- وإمّا مكسورٌ بعد مكسورٍ نحو « بَارِكُمْ »^(٣) .
- د- وإمّا مكسورٌ بعد مضمومٍ نحو : « سَلُّ »^(٤) .
- هـ- وإمّا مضمومٌ بعد مفتوحٍ نحو : « تَقْرُؤُهُ »^(٥) .
- و- وإمّا مضمومٌ بعد مكسورٍ نحو : « سَنُقَرِّتُكَ »^(٦) .

(١) رَدُّو رداة : ضعف وعجز فاحتاج . لسان العرب (ردأ) .
(٢) من الآية رقم (١) من سورة (المعارج) .
(٣) من الآية رقم (٣) من سورة (المائدة) .
(٤) من الآية رقم (٥٤) من سورة (البقرة) .
(٥) من الآية رقم (١٠٨) من سورة (البقرة) .
(٦) من الآية رقم (٩٣) من سورة (الإسراء) .
(٧) من الآية رقم (٦) من سورة (الأعلى) .

ز- وإما مضموم بعد مضموم نحو (يَوْضُوءٌ) مضارع (وَضُوءٌ) أي حَسُنَ .
وما مضى من أمثلة تخفيفه بالتسهيل عند سيويه ^(١) ، وخالفه الأخفش ^(٢) في نحو :
﴿سَلِّ﴾ و ﴿سَتْفِرُنَاكَ﴾ : فخففهما بالإبدال من جنس حركة ما قبلهما .

(ص)

وَمَا بِإِبْدَالِ أَتَى بِمَعَزَلٍ عَنِ الْقِيَّاسِ فَلِ فِيهِ مَا وُلِّي

(ش)

الإشارة بالإبدال الذي هو بمعزل عن القياس إلى نحو (مِنْسَاةٌ) و (سَالٌ) على القول بأنه من سَأَلَ وهو الظاهر ، لأنها اللغة المشهورة . ومن العرب من يقول : (سُلْتُ عن الشيءِ أَسَأَلُ) و (هَذَا أَسْأَلُ مِنْ هَذَا) أي : أكثر سؤالاً فإن كان ﴿سَالَسَائِلُ﴾ ^(٣) على هذه اللغة فهو القياس . وإن كان على اللغة المشهورة فهو مثل (مِنْسَاةٌ) من المحفوظ الذي لا يقاس عليه ومعنى : (فَلِ فِيهِ مَا وُلِّي) : اتبع فيه الذي تُبِع .

(ص) قلب الألف ياء إذا كسر ما قبلها :

وَالْأَلِفَ أَقْلِبُ يَاءً إِنْ كَسَرَا ثَلَا أَوْ يَاءً تَصْغِيرٍ كَذَا الْوَاوُ اجْعَلَا
أَحِرَّةً أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي (فَعْلَان) هَكَذَا رَوَوْا
فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِ عَيْنًا وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوَ (الْحَوْلِ)

(ش)

أي : تُقلب الألف ياءً لكسر ما قبلها مثل : (مَصَابِيحُ) فإن ألف (مِصْبَاحِ) سَلِمَتْ من الانقلاب مادامت الباء التي قبلها مفتوحة فلما كُسِرَتْ لِلجَمْعِيَّةِ انْقَلَبَتِ الألفُ ياءً لتعذرِ التُّطْقِ بِالألفِ بعد غير فتحة . ولذلك يلزم في التصغير كـ (مُصَيِّحِ) . ومثال قلب الألف ياءً بعد ياءٍ التصغير (عَزَّيْلُ) .

(١) انظر : الكتاب ج ٣ ص ٥٤١ ، ٥٤٢ .

(٢) قال الزمخشري : والأخفش يقلب المضمومة المكسور ما قبلها — ياءً أيضاً — فيقول : (يستهيون) انظر : شرح

المفصل ج ٩ ص ١١١ .

(٣) الآية رقم (١) من سورة المعارج .

فيعد الرّأي ياءان : ساكنة هي ياء التّصغير ، ومكسورة مبدلة من الألف لتعذر النطق بألف بعد غير فتحة .

ومثال قلب الواو ياء آخرة لكسر ما قبلها (رَضِيَ) أصله (رَضِيَ) لأنه من الرضوان فقلت ياء لكسر ما قبلها ، وكونها آخرة لأنها بالتأخير تتعرض لسكون الوقف . وإذا سكنت تَعَذَّرَتْ سَلَامَتُهَا .

ولو كانت وسطاً لم تتأثر بالكسرة نحو : (عَوْض) إلا إذا انضم إلى الكسرة ما يعضدها .

وقول ابن مالك :

..... أو قبل تاء التّأنيث أو زيادتي (فَعْلَان)

مثال ذلك : (شَجِيَّة) أصله (شَجْوَةٌ) لأنه من الشّجو ففعل بها مع تاء التّأنيث ما فعل بها وهي آخرة ، لأن تاء التّأنيث بمترلة كلمة تامة ، فالواقع قبلها آخر في التقدير فعمل معاملة الآخر حقيقة . وكذلك قبل زيادتي (فَعْلَان) يجب له ما يجب للواقع قبل تاء التّأنيث نحو (غَزِيَّان) من الغزو . ويجب الإعلال — أيضاً — للواو الواقعة عيناً لمصدر فعل مُعَلٌّ نحو (صَامَ صِيَامًا) واحترز بالمعتل عيناً من مصدر المصحح عيناً نحو : (لاوَدَ لَوَادًا) .

ونسبه ابن مالك بتصحيح ما وزنه (فَعَل) كـ (الحَوْل) مصدر (حال) ^(١) ، كـ (العَوَج) مصدر (عَاج) ^(٢) ، على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على (فَعَال) كـ (صَامَ صِيَامًا) لوجود الواو عيناً لمصدر الفعل .

(ص) إذا كانت الواو عيناً لجمع على فعلة امتنع الإعلال :

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُم بِذَا الإِعْلَالُ فِيهِ حَيْثُ عَنَّ

(ش)

أشار ابن مالك في هذا البيت إلى نحو : (دِيَار) أصله (دَوَار) لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع ، وكانت في الأفراد مُعَلَّةً بِقَلْبِهَا أَلْفًا ضَعُفَتْ فَتَسَلَّطَتْ عَلَيْهَا الكسرة وَقَوَّى تَسَلُّطُهَا وجودُ الألف . وأشار — أيضاً — إلى نحو (تِيَاب) أصله (تَوَاب) ، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في الأفراد ساكنة ضعفت — أيضاً — فتسلطت الكسرة عليها ، وقوى تسلطها وجودُ الألف ، ولو لم توجد الألف ، وكان المثال على

(١) حال الشيء حولاً : تغير. لسان العرب . (حول) .

(٢) عاج الإنسان عوجاً : ساء خلقه وانحرف عن دبه . لسان العرب . (عوج) .

(فِعْلَةٌ) تعين التصحيح كـ (عُود) و(عَوْدَةٌ) و(كُوز) و(كِرْوَزَةٌ) وشدُّ إعلال (ثِيْرَةٌ) وأصل (ثِيْرَةٌ) (ثورة).

فإن كان الجمع على (فِعْلٌ) جاز التصحيح والإعلال نحو: (قَامَةٌ^(١))، و(قِيم) و(حَاجَةٌ وَ حِوَجٌ) وهذا ما تابع فيه ابن عقيل ابن مالك قال: " (وإعلال غالبٌ) وَضَعَفَتْ الواو بسكونها في الواحد كضعفها بإعلالها فوجب إعلال (ثِيَاب) كوجوب إعلال (دِيَار) " (٢).

فلو تحركت الواو في الواحد ولم تَعْتَلْ، صَحَّتْ في الجمع كـ (طَوِيلٌ وَطَوَالٌ). وقال بعضهم: (طِيَالٌ) وهو شاذٌ.

(ص)

وَصَحَّحُوا (فِعْلَةٌ) وَفِي (فِعْلٌ) وَجَهَانَ وَالإِغْلَالَ أَوْلَى كـ (الْحَيْل)

(ش)

إنما كان (فِعْلَةٌ) أحق بالتصحيح من (فِعْلٌ) بحيث التزم تصحيح (فِعْلَةٌ) وجاز في (فِعْلٌ) الوجهان، لأن عين (فِعْلَةٌ) تباعدت من الآخر بزيادة التاء، والبعد من الآخر يضعف سبب الإعلال، لأن الآخر ضَعِيفٌ وَمَجَاوِرُ الضَّعِيفِ ضَعِيفٌ.

(ص)

(نَارٌ نَوَارًا) عِنْدَهُمْ وَ(ثِيْرَةٌ) مَعَ (الطِّيَال) كَلِمٌ مُسْتَنْدَرَةٌ

(ش)

يقال: (نَارٌ نَوَارًا) بمعنى (نَفَرَ نَفَارًا) وكان حقه أن يقال:

(نَارٌ نِيَارًا)^(٣) — بالإعلال — كـ (قَامٌ قِيَامًا) إلا أن المسموع

فيه (نَوَارًا) — بالتصحيح — ولا نظير له. وأما (طِيَال) كأنه جمع (طايِل).

اسم فاعل من طاله إذا فاقه في الطول.

(١) القامة من الإنسان: طوله. لسان العرب. (قوم).

(٢) انظر: ابن عقيل شرح ابن عقيل — تحقيق — محمد عبي الدين — ج ٢ ص ٥٦٠ ط/الدار السودانية للكتاب، الخرطوم ١٩٩٣م ط١.

(٣) نار فلان: المهزم. لسان العرب مادة (نور).

(ص) قلب الواو ياء بعد الفتح :

كـ (الْمُعْطَيَانِ يَرْضَيَانِ) قَدْ قَفِي
كَذَاكَ (أُعْطِيَ) أَلْحَقُوا بِـ (يُعْطِي)
مِن (شَأَوُ) اسْتَنْدَرَ ذَا اسْتَحْسَانَ
كَذَاكَ مَا ضَاهَاهُمَا حَيْثُ وَقَعَ

وَقَلْبُ وَآوِ يَاءٍ أَثَرَ الْفَتْحِ فِي
إِذَا حُمِلَا عَلَى (رَضِيَ) وَ (الْمُعْطِي)
إِذْ قِيلَ (أُعْطِيَا) وَ (يَشَأَيَانِ)
وَاجْعَلْ (تَغَايَيْتَ) لـ (غَايَيْتَ) تَبَعُ

(ش)

الأصل في (مُعْطِي) : (مُعْطَوِ) وفي (أُعْطِيَ) : (أُعْطَوِ) لأنهما من العَطْوِ ،
أي : التناول ، فَحُمِلَ المفعولُ على الفاعل ، والمَاضِي عَلَى المَضَارِعِ .
وأصل (يَرْضَى) : (يَرْضَوُ) لأنه من الرضْوَانِ . لكن حمل على (رَضِيَ) .
وفي هذا الإعلال وافق ابن عقيل ابن مالك ^(١) .
وأصل (يَشَأَيَانِ) : (يَشَأَوَانِ) لأن المَاضِي (شَأَوَا) ^(٢) إلا أنه شذَّ .
وقيل : (غَايَيْتُ) حملا على (أُغَايِي) وقيل : (تَغَايَيْتُ) حملا على (غَايَيْتُ)
و (يُغَايِيَانِ) حملا على (تَغَايِيَا) .

(ص) قلب الألف واو بعد الضم :

وَذَا لِيَاءِ سَاكِنٍ خَفَّ الْأَلْفُ
جَمْعٌ وَجَعَلَ الْيَاءُ وَآوًا أَقْتَفِي
تَأْنِيثُ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ بِنَاءً
كـ (فَعْلَانٌ) صِيغَ مِنْ (بُنْيَانٌ)

وَبَعْدَ ضَمِّ وَآوًا أَقْلِبِ الْأَلْفُ
كـ (مُوقِنٌ) وَيُكْسَرُ المضمومُ فِي
إِنْ كَانَ لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
أَوْ كَانَ قَبْلَ زَائِدِي (فَعْلَانٌ)

(ش)

أي : قلبُ الألفِ وَآوًا بعد ضمِّ نحو : (بُويِعَ) . وفِعْلٌ ذَلِكَ بالياءِ السَّاكِنَةِ نَحْوِ
(مُوقِنٌ) والأصل (مُيَقِنٌ) .
والخَفَّ : الخَفِيفُ . وقُدِّدَ بِهِ اجْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ (حَيْضٌ) فَإِنْ بعد حائِهِ ياءِ سَاكِنَةٍ ،
لكنها متحصِّنةٌ بالإدغامِ فِي مِثْلِهَا .

(١) انظر : شرح ابن عقيل - تحقيق - محمد محي الدين - ج ٢ ص ٥٦٠ ، ٥٦١ ط / الدار السودانية للكتب .

(٢) شأوت القوم شأوا : سبقتهم . لسان العرب (شأى) .

وفي قوله :

..... وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ

أي : إن كان المضموم قبل الياء الساكنة الخفيفة في جمع أبدلت ضمته بكسرة نحو : (بِيض) أصله : (بِيِض) .

فضمة الباء تشبه ضمة ميم (مُوقِن) ، ولكن (مُوقِنًا) مفرد و (بِيِضًا) جمع ، فكان أحقّ بالتخفيف وسلامة العين من إبدالها حرفاً ثقيلاً ، وهو الواو .

وقول ابن مالك :

..... وَجَعَلَ الْيَاءَ وَأَوَّافَتْهُ

..... (فَعُل)

مثال ذلك قولهم (تَهَوُّ الرَّجُلُ) إذا كملت نُهَيْتَهُ ، أي : عقله ، والأصل (نُهَيْ)

وقول ابن مالك :

..... أَوْ مِنْ قَبْلِ تَاءٍ تَأْنِيثٍ غَيْرِ مُتَّجِدِّدٍ لِحَاقِهَا . تَأْنِيثِ الْبِنَا عَلَيْهِ تَبَيَّنَا

أي : من قبل تاء تأنيث غير مُتَّجِدِّدٍ لِحَاقِهَا . مثال ذلك : (مُرْمُوءَةٌ) وهو مثال (تَهْلُكَةٌ) من الرَّمِي .

فإن كانت التاء مُتَّجِدِّدَةً ، وجبَ تَبْدِيلُ الضَّمَّةِ بِكَسْرَةٍ ، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ مَعَ التَّجَرُّدِ مِنَ التَّاءِ . وَذَلِكَ نَحْوُ : (تَوَانٍ) وَ (تَوَانِيَةٍ) وَالْأَصْلُ (تَوَائِي) وَ (تَوَائِيَّةٌ) . فَأَبْدَلَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً فَصَارَ (تَوَانِيًا) إِذْ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكِّنَةِ مَا آخِرُهُ حَرْفٌ لَيْنٌ بَعْدَ ضَمَّةٍ . وَهَذَا الْإِبْدَالُ تَابِعٌ فِيهِ ابْنُ هِشَامٍ ابْنَ مَالِكٍ ^(١) .

ثُمَّ تَجَدَّدَتِ التَّاءُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَرَّةِ فَاسْتَضْحَبَتِ الْكَسْرَةَ ، لِأَنَّ الْيَاءَ مَطْرَفَةٌ فِي التَّقْدِيرِ . وَلِحَاقِ التَّاءِ عَارِضٌ ، وَالْعَارِضُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ :

وَإِذَا كَانَ الْيَاءُ الْمَضْمُومُ مَا قَبْلَهَا مُتَّصِلًا بِالْفِ وَتُونَ مَزِيدَتَيْنِ قَلْبَ وَأَوَّافَتْهُ بِه قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ غَيْرِ الْمُتَّجِدِّدِ لِحَاقِهَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ (بِنَوَانٍ) وَهُوَ مِثَالُ (فَعْلَانٍ) مِنْ (بِنْيَانٍ) .

(ص)

فَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا لـ (فُعَلَى) وَصَفًا فَذَلِكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(ش)

أي : فإن يكن الياء المضموم ما قبله عيناً لـ (فُعَلَى) وصفاً جاز تبديل الضمة كسرةً ، وتصحيح الياء ، وإبقاء الضمة وإبدال الياء واواً . كقولهم في أنثى (الأكيس)^(١) و (الأضيق) (الكيسى) و (الضيقى) و (الكوسى) و (الضوقى) . ويقول الأشموني^(٢) : إن عبارة ابن مالك " فإن يكن عيناً لـ (فُعَلَى) وصفاً " غير سالمة من الإيهام وهو محق في ذلك لأن الصفات منها المحضة ما هو جار مجرى الأسماء فكان الأجدر أن يقول :
وإن يكن عيناً لفُعَلَى أفعالاً فذاك بالوجهين عنهم يجتلى

(ص) متى تصح لام (فُعَلَى) ؟

يَاء كـ (شَرَوَى) — غَالِبًا — جَا ذَا الْبَدَلِ مِنْ لَامٍ (فُعَلَى) اسْمًا أَمَى الْوَاوُ بَدَلِ
وَكَوْنِ (قُضْوَى) نَادِرًا لَنْ يَخْفَى بِالْعَكْسِ جَاءَتْ لَامٌ (فُعَلَى) وَصَفًا

(ش)

أي : إذا كان لام (فُعَلَى) ياءً ، وكان صفة صحَّ ولم يُعْتَلَّ نحو : (صَدَيَا)
(و خَزَيَا) .

فإن كان اسمًا غير صفة أُعِلَّ — غَالِبًا — بإبدال الياء واواً كـ (الْبَقْوَى) . بمعنى (الْبَقَاء) وإِنَّمَا قال ابن مالك — غَالِبًا — احترازًا من (الرِّيَا) . بمعنى الرائحة ، و (الطَّقِيَا) وهو وَلَدُ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ و (سَعِيَا) وهو اسم مَوْضِع .
قال ابن مالك :

بِالْعَكْسِ جَاءَتْ لَامٌ (فُعَلَى) وَصَفًا

أي : إذا كانت لام (فُعَلَى) واواً وهو اسم لم يغير نحو : (حَزْوَى)^(٣) فإن كانت وصفاً قلبت واؤه ياء نحو : (الْعُلَيَا) وشذَّ ما سلمت واوه كـ (الْقُضْوَى) وبنو تميم يقولون : (الْقُصَيَا) فيجرونه على القياس .

(ص) إبدال الواو ياء :

مِنْ وَاوِ الْيَا اغْتَضَّ إِذَا بِالْيَاوِصِلِ وَسُكِّنَ السَّابِقُ غَيْرَ مُنْفَصِلِ
سُكُونًا أَصْلِيًّا وَلَمْ يَكُنْ بَدَلِ حَرْفٍ يَعُودُ ، وَأَدْغَمَ بَعْدَ الْبَدَلِ

(١) كاس كيسًا وكياسة : عقل ، وظرف وفطن . لسان العرب (كيس) .

(٢) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٣١٠ .

(٣) حزوى : جبل من جبال الدهناء . لسان العرب (حزو) .

(ش)

إِنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ إِذَا اجْتَمَعَا وَسَكَّنَ سَابِقُهُمَا أُبْدِلَتِ الْوَاوُ يَاءً ، تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ ،
وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ .

وذلك مشروط بكونهما في كلمة احترازاً من نحو : (ابْنِي وَافِد) ويكون السكون
أصلياً احترازاً من (قَوِي) مُخَفَّفٌ : (قَوِي) . وبانتفاء كون السَّابِقِ ذا بدلية عارضة
احترازاً من نحو : (رُوِيَة) مُخَفَّفٌ (رُوِيَة) . وهذا البدل وجدته موافقاً لما جاء في الممتع في
التصريف (١) . . .

تنبيه :

١- جاء في حاشية الصَّبَان : " وشذَّ إبدال الواو من الياء لفعلي اسماً ، وقال :
— أيضاً — في بعض تصانيفه : من شواذ الإغلال إبدال الواو من الياء في (فَعْلِي) اسماً
كـ (النشوى) و (التقوى) " وما فعله ابن مالك هنا ليس بغريب على العلماء فهو من
الاستدراك الموفق (٢) .

٢- ذكر الأشموني : ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف ، فإنهم
يقولون : إن (فَعْلِي) إذا كانت لامها واواً تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى
شاذاً (٣) ، ولكن ردّ على هذا الأمر ابن مالك ردّاً موافقاً .
فلو لزم البدلية لزم الإغلال كـ (أُيْم) وهو مثال (أُبْلِم) من (الأئمة) وأصله
(أُؤْيِم) ثم (أُؤِيم) ثم (أُيْم) فَعُوِمَلَتِ الواو هنا وهي بَدَلٌ ، معاملة الواو الأصلية ، لأن
المبدل منه لا يعود في هذه البنية فصار نسياً منسياً .

(ص) في تصغير جدول :

وَلَكَّ فِي تَصْغِيرِ نَحْوِ : (جَدْوَل)
وَشَذَّ نَحْوِ (عَوَّة) و (عَوِيَّة)
وَجَهَانَ وَالْإِغْلَالَ أَوْلَى مَا وُلِي
و (ضَيُون) و (رِيَّة) في (رُوِيَّة)

(١) انظر : ابن عصفور الإشبيلي ، المتع في التصريف — تحقيق : د. فخر الدين قباوة ج ٢ ص ٥٤٢ ، ٥٤٣ ،
وما بعدها . دار المعرفة بيروت ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م .

(٢) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٣١١ . قال الناظم في بعض كتبه : " النحويون يقولون هذا مخصوص
بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ
كنصحيح حيوة وهذا قول لا دليل على صحته ، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة .

(٣) انظر : المصدر السابق ج ٤ ص ٣١١ ، ٣١٢ .

(ش)

أي : تصغير (جَدَوَل) : (جُدَيْل) — على القياس ؛ لأن أصله (جُدَيْوَل) فاجتمع الياء والواو في كلمة وسكن سابقهما سكونًا أصليًا ، وهو غير مبدل من شيء فاستحق من الإعلال ما استحق (سَيُود) إذ قيل فيه : (سَيِّد) .

إلا أن (سَيِّدًا) لازمه هذا الإعلال ولم يلزم (جُدَيْلًا) بل قيل فيه — أيضًا — : (جُدَيْوَل) تشبيهًا لوقوع الواو فيه بعد ياء التصغير بوقوعها بعد ألف التكمير في (جَدَاوَل) .
وشدّ ترك هذا الإعلال مع استيفاء شروطه في كلم منها قولهم للسَّنُور : (ضَيُون) و(يَوْمٌ أَيَوْم) و(عوى الكلب عَوِيَّة) .

وشدّ — أيضًا — معاملة العارض البدلية بمعاملة اللازمها كـ (رِيَّة) في (رُويَّة) وحكى بعضهم اطّرادَه على لُغَة . ووجدت ابن عقيل قد تابع ابن مالك في هذا الإبدال ^(١) .

(ص) ما كان بعد فتحة من ياء أو واو متحركة :

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصِيلٍ	أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ
إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ تَأَلَّ سَكَنٌ	بَعْدَ سِوَى لَامٍ عَنِ إِعْلَالِ يُصَنِّ
وَلَا يُصَانُ السَّلَامُ إِلَّا بِالْأَلْفِ	أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلْفُ

(ش)

أي : ما كان بعد فتحة من ياء ، أو واو متحركة بحركة غير عارضة يقلب ألفًا نحو : (قَامَ) و(بَاعَ) و(رَمَى) و(عَفَا) . والأصل : (قَوْمَ) و(بَيْعَ) و(رَمِي) و(عَفَوَ) ، فاستثنى التصحيح والتزم الإعلال .

ومعنى : (أَصِيل) كان أصلًا . واحترزَ بذلك من نحو : (جَيْل) و(تَوْم) مُخَفَّفِي (جَيْئًا) ، و(تَوَام) .

واحترزَ بتقييد الفتح بالاتصال من الفتح المنفصل بكون ما هو فيه آخر كلمة ، وكون الياء أو الواو أول كلمة نحو : (إِنْ يَزِيدَ وَمِقٌّ) . ومعنى ومق : أي : محب .
ونبّه ابن مالك بقوله :

إن حرك التالي

على أن شرط هذا الإعلال تحرك ما بعد الياء أو الواو . فلو سَكَنَ ما بعد أحدهما وهو غير لازم ، امتنع هذا الإعلال — مطلقًا — نحو (بَيَّان) و(طَوِيل) .

(١) انظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محي الدين ج ٢ ص ٥٦٤ وما بعدها .

ثم بيّن ابن مالك : أن اللام لا يمنع إعلالها ساكن بعدها غير ألف أو ياء مُشَدَّدة .
فمثال امتناع إعلالها بألف : غَلِيَان . ومثال امتناع إعلالها بياء مُشَدَّدة : (مَقْتَوِي) ،
والمَقْتَوِي : الخادم .

ومثال الإعلال مع ساكن غير الألف والياء المُشَدَّدة (يَخْشُونَ) و(يَمْحُونَ)
والأصل : (يَخْشِيُونَ) و(يَمْحُوُونَ) فقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما بعد فتحة ،
ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين .

(ص)

وَصَحَّحُوا الْعَيْنَ الَّتِي مِنْ (فَعِلَا) إِنَّ يَتَزَنَّ فَاعِلُهُ — (أَفْعَلَا)
وَهَكَذَا مَصْدَرُهُ وَمَا بِنِي مِنْهُ كَمِثْلِ (عَيْن) و(مُعَيْن)

(ش)

يُشِيرُ ابن مالك إلى أن ما كان من الأفعال على (فَعِل) وَعَيْنُهُ واو أو ياء ، واسم
فاعله على (أَفْعَل) وحب تصحيحه حملا على (أَفْعَل) كـ (عَوَرَ) و(اغَوَّرَ) . و(عَيْن)
و(اعَيْنَ) فهو (أعَيْن) أي : حَسَنَ العينين .
وهكذا المصدر من هذا الباب محمولٌ على الفعل نحو : (العَوَرَ) و(العَيْن) .
وما بني منه نحو (يِعَوِّرُ) و(يَعِينُ) ، و(أَعَوَّرَهُ اللهُ ؛ فهو مُعَوِّرٌ) .

(ص)

وإِنَّ يَبِينُ تَفَاعُلٌ مِنْ أَفْتَعَلَ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

(ش)

أي : ما وَرَّثَهُ (أَفْتَعَلَ) ولم يدلّ على (تَفَاعَلَ) يجب إعتلاله بمقتضى القاعدة ،
كـ (اقتَاد) والأصل (اقتَوَد) ، ثم دخلها الإعلال المذكور لعدم المانع . فإن دَلَّ (أَفْتَعَلَ)
على (تَفَاعَلَ) من ذوات الواو كـ (اجْتَوَرُوا) وحب التصحيح حملا على (تَجَاوَرُوا) .
فإن دَلَّ على (تَفَاعَلَ) وهو من ذوات الياء وحب الإعلال نحو : (امْتَاوُوا) ^(١) .
وإِنَّمَا لم يصحح هذا النوع كائناً ، من ذوات الياء ؛ لأن الياء أشبه بالألف من الواو ،
فرجحت عليها في الإعلال .

(١) امتاز الشيء : بدأ فضله على مثله . لسان العرب . (ميز) .

كما نَبّه ابن مالك بقوله :

وَالْعَيْنُ وَاوَّ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

.....
أي : من الانقلاب .

(ص)

وَحَيْثُ ذَا الإِغْلَالِ يَسْتَحِقُّ حَرْفَانِ فَالثَّانِي بِه أَحَقُّ
وَأَوَّلًا صَحَّحَ ، وَتَحَوُّ (غَايَه) نَزَرَ كَذَلِكَ (ثَايَه) وَ(طَايَه)

(ش)

أي : لو اجتمع في الكلمة واوان أو ياءان ، أو واو وياء ، وكلُّ واحد منهما مستحقٌّ لأن يقلب ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح أحدهما وإعلال الآخر ، والآخر أحقُّ بالإعلال .

فاجتماع الواوين كـ (الحَوَى) مصدر (حَوِيَ) فهو (أَحْوَى) إذا اسْوَدَّ . ويدل على أن ألف (الحَوَى) منقلبة عن واو قولهم في معناه : (حُوَّة) وفي جمع (أَحْوَى) (حُوَّ) وفي مؤنثه (حَوَاء) . فأصل (حَوَى) (حَوَوَ) فكل واحد من الواوين يستحق الانقلاب ، فلو قلبتا معًا لالتقى ألفان فيجب حذف أَحَدَيْهِمَا لالتقاء السَّاكِنَيْنِ ، ثم حذف الأخرى لملاقاة التنوين ، فيبقى اسمٌ متمكِّنٌ على حرف واحد وذلك ممتنع .

ومثال الياءَيْنِ : (حَيَّا) للغيث وأصله : (حَيَّى) لأن تثنيته (حَيَّيَان) .

ومثال الواو والياء : (هَوَى) ^(١) فهذه استعملت على مقتضى القياس بتصحيح

الأول وإعلال الثاني .

وَشَدَّ مَا جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ نَحْوُ : (غَايَه) وَأصلها (غَيَّيَه) فَأَعْلَتِ الياء الأولى ، وَصُحِّحَتِ الثانية . وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفًا .

(ص)

وَالْاِخْتِلَافُ الْعَلْتَيْنِ اغْتُفِرَا فِي الْمَاءِ وَالشَّائِيِ التَّوَالِيِ وَتَرَا

(ش)

اغْتُفِرَ توالي الإعلايين إذا اختلفا نحو : (مَاء) ، وأصله (مَوَّه) فأبدلت الواو ألفًا ، والماء همزة . وهذا لا يَطْرُدُ . واجتنب على الإطلاق إذا كان الإعلال متفقًا كما يكون في (الهوى) .

(١) الهوى : الميل والعشق ، ويكون في الخير والشر . لسان العرب : (هوا) .

واعتُفِرَ تواليهما باطِّرادٍ في نحو (شاء) : اسم فاعل من (شاء) .
وأصله : (شأوى) فأعلت عَيْنُهُ بإبدالها همزةً ، كما فعل بـ (قائم) ثم أبدلت الهمزة الثانية
ياءً لوقوعها طرفاً بعد همزة مكسورة .
واعْتُفِرَ تواليهما — أيضاً — للاختلاف في نحو (تَرَى) لأن أصله (تَرَأَى) فحذفت الهمزة ،
وقلبت الياء ألفاً .

(ص)

وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(ش)

لما كان الإعلال فرعاً والفعل فرع كان أحقَّ به من الاسم ، فلهذا إذا كان آخر
الاسم زيادة تختص بالاسم ، صُحِّحَتْ فيه الواو ، والياء المتحركتان المنفتح ما قبلهما
كـ (الجَوْلَان) ^(١) و (الهَيْمَان) ؛ لأن هذه الزيادة مزيلة لشبه الاسم بالفعل .
وما جاء من هذا النوع مُعْلَاً عُدَّ شاذاً كـ (مَاهَانَ) و (دَارَانَ) وخالف المراد ^(٢)
فرغم أن هذا الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيويه " ^(٣) .
وأما الحوكة وشبهه فتصحيحه شاذ باتفاق ؛ لأن تاء التانيث تلحق الفعل الماضي
لفظاً كما تلحق الاسم ولا يثبت بلحاقها مَبَايِنَةً .

(ص)

وَالْمَازِينِ قَاسَ عَلَيَّ كـ (الصُّورَى) وَعَدَّةُ الْأَخْفَشِ مِمَّا نَدَرَا

(ش)

صُورَى : اسم ماءٍ مِنْ مِيَاهِ الْعَرَبِ . وتصحيح واوه عند المازني قياسيٌّ ، لأن آخره
ألف تانيث وهي مختصة بالأسماء ^(٤) .

(١) حال التراب جولاناً : ارتفع . لسان العرب . (جول) .

(٢) المراد هو : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمر بن حسان الأزدي ، المعروف بالمراد (أبو العباس) إمام اللغة ،
ورأس السجدة البصريين في زمانه ، تتلمذ على أبي عثمان المازني ، من تصانيفه : المقضب في النحو ، توفي سنة
٢٨٥ هـ . انظر : معجم المؤلفين ، ج ٣ ص ٧٧٣ . ط ١ بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م .

(٣) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٣١٧ .

(٤) انظر : ابن جنِّي ، النصف شرح تصريف المازني ج ٢ ص ٦ .

فَلَوْ بُنِيَ مِثْلَهَا مِنْ (قَوْلٍ) لَقِيلَ عَلَى رَأْيِهِ : (قَوْلِي) .
والأخفش يرى أن تصحيحها شاذ لأن ألفها في اللفظ كالف (فَعَلَى) إذا جعل
علامة تنبية . فَلَوْ بُنِيَ مِثْلَهَا مِنْ (قَوْلٍ) عَلَى رَأْيِهِ لَقِيلَ (قَالَ) جَرِيًّا عَلَى الْقِيَاسِ .
كما أن (قائلا) لو حُدِّيَ بِهِ فِي الْجَمْعِ حَذُو (حَوَاكَةَ) وَزْنَا لَقِيلَ : (قَالَ)
باتفاق ، لأن ما شذ لا يتبع في شذوذه .

ويقول الأشموني : " وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة فاختار في التسهيل
مذهب الأخفش ، وفي بعض كتبه مذهب المازني ، وبه جزم الشارح . واعلم أن ما ذهب
إليه هو مذهب سيويه " (١) . وهذا ما يراه الباحث صائبا لأن فيه القياس .

(ص)

وَقَدْ يَكْفُفُ سَبَبُ الْإِعْلَالِ أَنْ
يُنَابَ عَنْ حَرْفٍ بِتَصْحِيحٍ قَمِينُ
كَقَوْلِهِمْ (قَدْ أَيَسُوا) وَ(شَيْرَهُ)
نَاحِينَ مَنَحَى (يَسُوا) وَ(شَجَرَهُ)

(ش)

يقال (يَس) بمعنى : (أيس) فيضعون الهمزة موضع الياء ، والياء موضع الهمزة ،
ويصححون الياء ، وإن تحركت وانفتح ما قبلها ؛ لأنها وقعت موقع الهمزة ، والهمزة لو
كانت في محلها لم تبدل ؛ فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها .

وذكر الأشموني قائلا : " وذكر بعضهم أن (أيس) إنما لم يعل لعروض اتصال
الفتحة به ، لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقدّم والهمزة قبلها فهي نية التأخير ، فعلى هذا
فيستغنى عن هذا الشرط . بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة " (٢) .

ويرى الباحث أن هذا الرأي ، لم يقلل من رأي ابن مالك إذ هو القياس .
وكذا قولهم : (شيرة) . بمعنى : (شجرة) صُحِّحَ لِقَوْلِهِ يَأْتِي مَوْقِعَ الْجِيمِ . ويقال في
(شيرة) : (شيرة) — بالكسر — وهو أجود . ويجوز أن يكون تصحيح ياء (أيس) إبقاء
عليها ، فإنها كانت قبل الهمزة ثم أحررت ، فلو أبدلت لاجتماع فيها تغيران : تغيير النقل ،
وتغيير الإبدال .

(١) انظر : الصبان على ألفية ابن مالك ج ٤ ص ٣١٨ .

(٢) انظر : المصدر السابق ج ٤ ص ٣١٨ .

(ص)

وَشَدَّ نَحْوُ (رَوْح) و(العِفْوَة) و(غَيْب) و(أَوْو) و(أَقْرُوَة)

(ش)

الرَّوْح : جمع روائح .

والعِفْوَة : جمع عَفْو وهو الجَحْشُ ويقالُ له (عَفْو) و(عَفْو) و(عَفَا)

والغيب : جمع غائب .

والأَوْو : جمع أَوْه ، وهو الدَاهِيَة من الرجال .

والأَقْرُوَة : جمع (قَرُو) وهي مَيْلَعَة الكَلْب . أي الإِنَاء الذي يشرب فيه .

(ص) حق ما سكن من واو أو ياء يلي فتحة التصحيح :

وَأَلْوَاوُ وَالْيَا سَاكِنَيْنِ صُحْحًا إِنَّ وَلِيَا فِي كَلِمَةٍ مِّنْفَتْحًا
وَجَعَلُ يَا التَّنْصِيرَ قَوْمٌ أَلْفَا قَبْلَ ادْغَامِ عَمَلٍ قَدْ عُرِفَا
كَ— (يَا جِل) فِي (يُوَجِل) فَاشِ وَأَتَى (يِنْجِل) و(يِنْجِل) عَن أَنَسٍ بُلْتَا (١)
وَنَحْوُ (يَا تَصِفُ) مَنسُوبٌ إِلَى بَعْضِ الْحِجَازِيِّينَ فِيمَا نُقِلَا
وَلْتَمِيمٍ تَخْلُفُ الْوَاوُ أَلْفًا فِي نَحْوِ (أَوْلَادٍ) وَبِالنَّقْلِ عُرِفَا
وَعَبِيرٌ ذَا اخْفَظَ كِ— (تَقَبَّلَ تَأْتِي) أَي : (تَوَبَّتِي وَجَاءَ— أَيْضًا— (صَامَتِي)

(ش)

أي : حق ما سكن من واو أو ياء يلي فتحة التصحيح نحو : (قَوْل) و(يَبِيع) ؛
لأنهم جعلوا الانقلاب دليلاً على كون المقلب متحركاً في الأصل . فلو عاملوا الساكن بذلك
فانت الدلالة على الحركة ، وقد يبدلون ما سكن منهما في مواضع يقطع بانتفاء الحركة فيها
كقولهم : (دَوَابَّة) في (دَوَابَّة) .

و(صَامَة) و(تَابَة) في (صَوْمَة) و(تَوْبَة) .

و(يَاجِل) في (يُوَجِل) (١) و(آَاد) في (أَوْلَاد) وهذا مطردان عند قوم .

ومنهم من يقول : (يِنْجِل) و(يِنْجِل) — بالكسر — أكثر .

(١) بلت الرجل بلاته : فصح . لسان العرب (بلت) .

(٢) وجل : خاف وفرع . مختار الصحاح (وجل) .

(ص)

بِنَحْوِ (رَاضِي) و(بُنْتُ) فِي (رَاضِي) و(بُنَيْت) لِطَبِيٍّ تَرَاضِي

(ش)

اطرد في لغة طبي : ما آخره ياء تلي كسرة من فعل أو اسم ، جعل الكسرة فتحة والياء ألفاً كقول الشاعر :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمَّ تَبَعْتُوهُ عَلَى مَحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضْنَا^(١)

والشاهد فيه في قوله : (رضا) فتحت منه الضاد فتقلب الياء ألفاً وهي لغة طائية.

(ص) إذا كانت عين (فعل) واواً أو ياء :

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقَلِبِ الشَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتِ عَيْنٍ فَعَلِ كـ (أَبْن)
إِنْ لَمْ تُضَاعَفْ لَأُمُّهُ أَوْ تَعْتَلِّ أَوْ يَكُ مِمَّا صَحَّحُوهُ مِنْ (فَعَل)
أَوْ مَا تَعَجُّبًا أَفَادَ نَحْو (مَا أَجْوَدَ كَفَّيْهِ ، وَأَجْوَدَ بِهِمَا
وَيَتَّبِعُ الْمَنْقُولُ مِنْهُ الْحَرَكَةَ نَحْو (أَجِيرُ مَنْ يَخَافُ الْهَلَكَةَ

(ش)

أي : إذا كان عين فعلٍ واواً أو ياءً ، وقبلهما ساكن صحيح فانقل حركتها إليه ، واجعلها تابعة للحركة . أي : إن كانت الحركة فتحة فاقلب العين ألفاً . وإن كانت كسرة ، والعين واو فاقبلها ياءً . إن كانت ضمة والعين واو ، أو كسرة والعين ياء ، فلا تغيرهما بأكثر من التسكين ، نحو : (أقام) و(أبان) و(يُقيم) و(يُبين) ، والأصل : (أقوم) و(أبين) و(يُقوم) و(يُبين) .

فلو ضُوِّعَتْ لَأُمُّهُ ، أو اعتلت سلمتْ عَيْنُهُ نَحْو (أبيض) و(أهوى) .

(١) اختلف في قائله ، فنسب لزيد الخيل في ذيل الأمالي لأبي علي القالي وبحره (الطويل) .
اللغة : (ثوبتموه) : جعلتموه لنا ثوباً . لسان العرب (ثوب) . والشاهد فيه في قوله (رضا) تم توضيحه .
انظر : خزنة الأدب ج ٩ ص ٤٩٣ ، ٥٠٠ ، والشعر والشعراء ج ١ ص ٢٩٣ . وانظر : كتاب ذيل الأمالي
لأبي علي القالي ص ٢٤ . ط / دار الكتاب العربي بيروت - لبنان . والكتاب ج ١ ص ١٢٩ ، ج ٤ ص ١٨٨ .
ولسان العرب (أم) . الأونسي في سمط اللآلي ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ج ١ ص ٤٩٦ .
ط / دار الحديث - بيروت . وانظر ديوان كعب بن زهير . قدّم له د. حنا نصر الحني ص ١١٠ .
ط / دار الكتاب العربي - بيروت ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م .

وأما سلامة المعتلّ اللام ؛ فلئلا يتوالى إعلالان . وأما سلامة المضاعف ؛
فلئلا يلتبس مثال بمثال .

وذلك أن (ابيضُّ) لو اعتلت عَيْنُه بالإعلال المذكور لقيّل فيه : (بَاضٌ) .
فكان يُظنُّ أنّه (فاعل) من البَضَاضة ، وهي نعومة البشرة ، وذلك خلاف المراد ؛
فوجب صون اللفظ مما يؤدي إليه .

فلو كان ما فيه سبب الإعلال المذكور من تصاريّف (فَعِل) المستحقّ للتصحيح ،
وجب تصحيحه — أيضاً — كـ (يَغُور) و (أَعُوْرَه اللهُ) .

وكذا إن كان فعل تعجب — فإنه — أيضاً — يجب تصحيحه حملاً على أفعال
التفضيل لشبههما في الوزن والدلالة على المزيّة .

(ص)

وَمَا حَوَى ذَا الْفَضْلِ مِنْ إِغْلَالٍ أَوْجِبْ لِشِبْهِ مُغْرَبِ الْأَفْعَالِ
فِي الْوِزْنِ مَعَ تَخَالْفِ فِي شَكْلِ أَوْ زَائِدِ خُصَّ بِغَيْرِ الْفِعْلِ

(ش)

أي : يجب الإعلال المذكور في هذا الفصل لكل اسم يشبه المضارع بوزنه ، وإن
كان باينه بحركة كـ (تبيع) وهو مثال (تَحَلَّى) من البيع . أو بزيادة ميم في أوله
كـ (مَقَام) . فإن أشبهه دون مُبَايَنَة كـ (أبيض) و (أسود) و يجب تصحيحه ليمتاز من
الفعل . وكان حقُّ (مِفْعَل) كـ (مَحِيْط) أن يُعَلَّ ؛ لأنه على وزن (تَعْلَم) على لغة بني
أَحْيَل^(١) ، إلا أنه حمل على (مِفْعَال) كما حمل (عَوْرَ) على (أَعُوْرَ) .

(ص)

وَ (مِفْعَلٌ) أَلْحَقَ بـ (الْمِفْعَالِ) فِي الْحُكْمِ كـ (الْمَقُولِ) وَ (الْمَقْوَالِ)

(ش)

(مِفْعَال) كـ (مِسْوَاك) مستحق للتصحيح ؛ لأنه غير مُوَازِن لِلْفِعْلِ لِأَجْلِ
الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَ لَامِهِ ، وَ (مِفْعَل) شَبِيهَ بِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى فَصَحَّ حَمْلًا عَلَيْهِ .

(١) بنو الأحيل : الأحيل بن معاوية : بطن من بني عُقَيْل بن كعب رهط ليلي الأَحْيَلِيَّة . انظر : الطاهر الزاوي :

ترتيب القاموس المحيط ، ج ٣ ص ١٣٩ ط / الحلبي ط ٢ ، معجم قبائل العرب ج ١ ص ١١ ط / دار الملايين

— بيروت ١٣٨٨هـ — ١٩٦٨ م ط ٢ .

(ص)

وَمَدُّ (الاسْتِفْعَالِ) وَ(الإِفْعَالِ) يُزَالُ عِنْدَ تَلِيلِ ذَا الإِعْلَالِ
وَعُوْضُ التَّاءِ مِنَ المَدِّ وَلَا تُحْدَفُ إِلا بِسَمَاعِ قُبْلَا

(ش)

أي : إذا كان المستحق للإعلال المذكور مصدرًا على (إِفْعَالِ) أو (اسْتِفْعَالِ) فاحذف المدة التي قبل اللام منهما ، لأن العين منهما تصير ألفًا فتلتقي ألفان أولًا هما : المبدلة من العين ، و الثانية : المزيدة قبل اللام للمدِّ ؛ فيجب حذف إحداهما لالتقاء السَّاكِنَيْنِ ، والثانية أولى لأنها زائدة ، ولأنها متصلة بالطرف ؛ ولأن الاستئصال بها حصل .

وإذا حُذفت عُوْضُ منها التَّاءُ ، وامتنع حذفها إلا بسَمَاعِ كقوله تعالى : ﴿ وَأَقَامِ الصَّلَاةَ ﴾^(١) . وجاء في شرح حاشية الصبان على الأشموني : " وذهب الأخفش والفراء مذهب سيويه والخليل إلى أن المحذوف بدل عين الكلمة والأول أظهر " ^(٢) .

ويرجح الباحث مذهب سيويه والخليل في حذف الألف الثانية لأنها زائدة ، ولأنها متصلة بالطرف ، ولأن الاستئصال حصل بها .

(ص) إذا بني (مفعول) من ثلاثي معتل العين :

وَمَا لِي (إِفْعَالِ) مِنَ الحذفِ وَمِنْ
نَقَلَ (مَفْعُولِ) بِهِ — أَيْضًا — قَمِنَ
نَحْوِ (مَبِيعِ) وَ(مَصُونِ) وَتَدْرَ
وَشَدَّ فِي (مَثُوبِ) وَ(المَشِيبِ)
وَصَحَّحَ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ (عَدَا)
كَمِثْلِ (مَعْدِيٍّ) وَمَا مِنْ (فِعْلًا)
نَقَلَ (مَفْعُولِ) بِهِ — أَيْضًا — قَمِنَ
تَصَحِّحُ ذِي الواوِ فِي ذِي الياءِ اشْتَهَرَ
كَذَا (مَهْوِيًّا) جَعَلَ (المَهْوَبُ)
وَأَعْلَلَهُ إِنْ لَمْ تَسْتَحِرَّ الأَجْوَدَا
كَ— (رَضِي) الإِعْلَالُ فِيهِ فَضْلًا

(ش)

إذا بنيت (مَفْعُولًا) من ثلاثي معتل العين ، نقلت وحذفت المدة التي قبل اللام ، كما فعلت — (إِفْعَالِ) وَ(اسْتِفْعَالِ) فقلت (صُنْتُ الشَّيْءَ فَهُوَ مَصُونٌ) وكان حقَّ (مَبِيعِ) أن يُقال فيه (مَبِيعٌ) ، لكنهم كَرِهوا انقلاب يائه واوًا ، فأبدلت الضمة كسرة ، وحذفت الواو ؛ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ . فقيل (مَبِيعٌ) .

(١) من الآية رقم (٣٧) من سورة النور .

(٢) انظر : الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٣٢٣ .

وتميم تصحح (مفعولا) من ذوات الياء فيقولون : (مبيوع) و(مقيوم) .
ومثل ذلك : وكأَنَّهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ (١) .
والشاهد فيه في قوله (مطيوبة) .

ومن العرب من يقي الضمة فيقول في (مهيب) (مهوب) . ومنهم من يبدل الضمة
كسرة في (مفعول) من ذوات الواو فيقول في (مشوب) ، بمعنى مخلوط (مشيب) حمله
على فعل ما لم يُسم فاعله .

ومن العرب من يصحح (مفعولا) من ذوات الواو فيقول (توب مصوون)
و(فرس مقوود) ، وهو قليل .

فإن كان مما لامه واو ففيه التصحيح والإعلال . فمن قال في اسم مفعول
(عدوت) (معدو) : حمله على فعل الفاعل فصححه ، كما صحح فعل الفاعل . ومن قال
(معدّي) حمله على (عدا) فأشرك بينهما في الإعلال . والتصحيح أولى ؛ لأن الحمل على
فعل الفاعل أولى .

فلو كان فعل الفاعل على (فعل) كـ (رضي) كان الإعلال أولى باسم
المفعول ؛ لأن الفعل بحالته قد قلبت الواو فيه ياء ، وإجراء اسم المفعول عليه في الإعلال أولى
من مخالفته . وكذلك جاء الإعلال في كتاب الله دون التصحيح ؛ قال الله — تعالى — :
﴿ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ﴾ (٢) ، ولم يقل (مرضوة) مع كونه من الرضوان فثبت
ما قاله ابن مالك .

(ص)

وهكذا الوجهان في (المفعول) من
ذو الواو لأمّا جمعا أو فردا يعن
مفرد التصحيح أولى ما اقتضي

(ش)

الفعل جمعاً نحو : (عصي) و(دلي) . وفرداً نحو : (القيسي) . بمعنى القسوة —
و (العوت) : مصدر عتا الرجل — إذا بلغ غاية الكبر . والتصحيح في المفرد أكثر نحو :

(١) قائله : مجهول ، والشطر من الكامل . والشاهد فيه في قوله : (مطيوبة) ، وذلك على لغة بني تميم ، والقياس
الشائع (مطيبة) . انظر : شرح المفصل ج ١ ص ٨٠ ، والتصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٩٥ ، والأشعرني
ج ٤ ص ٣٢٤ ، وأوضح المسالك ج ٣ ص ٣٤٤ ، والمنصف ج ١ ص ٢٨٦ ، والخصائص ج ١ ص ٢٦١ ،
واللسان (طيب) .

(٢) الآية رقم (٢٨) من سورة الفجر .

(عَلَا عَلُوًّا) . والتصحيح في الجمع قليل نحو : (أَبٌ ، وَأَبَوٌّ) و(نَجُوٌّ وَنُجُوٌّ) وقد قالوا في جمع (نَجُوٌّ) - وهو السَّحَاب الذي هَرَّاق مَاءَهُ : (نُجُوٌّ) ، ولم يسمع فيه إعلال كذا قال ابن سيده (١) .

(ص)

(أَفْعُولَةٌ) كَذَا و(أَفْعُول) وما على (فَعُول) كـ(عَفُوٌّ) سَلِمًا

(ش)

يقال لما يمتحن به حَزْرُ الذكيِّ من الأقوال الموهم ظاهرها غير باطنها : (أَحْجُوَّةٌ) و(أَحْجِيَّةٌ) . ويقال لما يُنْهَى : (أُلْهُوٌّ) و(أَلْهِيٌّ) وهذان وردا بإعلال وتصحيح .
وأما فعول كـ (عَدُوٌّ) فلم يستعمل إلا مصححًا ، لأنه لو أُعِلَّ التيس .

(ص)

وَكُلُّ ذِي الْأَوْزَانِ مِنْ نَحْوِ (قَوِيٍّ) لَمْ يُسْتَجَزْ تَصْحِيحُهُ وَلَا نُسَوِيَ

(ش)

يقال : (قَوِيْتُ عَلَى الشَّيْءِ ، فَهُوَ مَقْوِيٌّ عَلَيْهِ) والأصل : (مَقْوُوٌّ) فأبدلت الثالثة ياءً فرارًا من اجتماع ثلاث وَاوَاتٍ أَوْ لَاهُنَّ مضمومة ، ثم قلبت الثانية ؛ لسبقها بالسكون ياء ، ثم قلبت الثالثة ياءً ؛ ثم أَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ وكسر ما قبلها .

وإذا كان هذا العملُ في مَفْعُولٍ (رضي) مختارًا مع أن عَيْنَهُ غير وَاوٍ فليكن هنا واجبًا لزيادة الثقل بكون العين وَاوًا . ولو بنى من القوة (فُعُول) أو (فَعُول) أو (أَفْعُول) لزم أن يفعل بها ما فَعِلَ بِهِ (مَقْوِيٌّ) ؛ لأن المحذور في (مقوي) محذور في هذه الأمثلة .

(ص)

وَشَاعَ نَحْوُ (نُيِّمٍ) فِي (نُؤْمٍ) وَنَحْوُ (نُيِّامٍ) شَذُوذُهُ نُيِّمِي
وَأَضْمُمُ أَوْ اكْسِرُ فَاءَ نَحْوِ (نُيِّمٍ) وَ(اللُّيُّ) وَ(العُصْيِيُّ) أَيْضًا وَ(السُّمِّيُّ)

(ش)

يقول ابن مالك : يجوز في (فُعُل) جمع (فَاعِل) الذي عَيْنُهُ وَاوٌ التصحيح كـ (نُؤْمٍ) والإعلال : كـ (نُيِّمٍ) . فإن كان (فُعَلًا) وجب تَصْحِيحُهُ لبعْدِ الْعَيْنِ مِنَ الطَّرْفِ بِالْأَلْفِ . وقد جاء إعلاله في الشعر وإليه أشار ابن مالك بقوله :

ونحو (نُيَّام) شذوذهُ نُمِّي

أى : رُوِيَ . ثمَّ إنَّ فاءَ (فُعِّلَ) المُعَلَّ العینَ يجوزُ فيها الكسرُ والضمُّ ، وكذا فاءُ نحو : (لِيَّ) و(عُصِيَّ) . واللِّيَّ : جمعُ ألَوَى ، وهو الشدِيدُ الخصومةُ .

تنبيه :

" والنيام أصله التَّوَامُ — بضم النون — جمع نائم ، وأصله التَّيَومُ قلبت الياء واوًا وأدغمت في الواو وقلبت الواو ياء ، وإدغام الياء في الياء شاذ " (١) .

(١) انظر : الصبان على ألفية ابن مالك ج ٤ ص ٣٢٨ .

المبحث الثالث نواذر الإعلال

أولاً / ما جاء في نواذر الإعلال :
(ص)

ويذهبُ الإعلالُ إن زالَ السَّببُ لفظًا وقصدًا غالبًا هذا وجَبَ
وإن نَوَوَا وَجُودَهُ فما اقتَضَى باقٍ كـ (دُعِيُوا) قولُ بعضٍ من مَضَى

(ش)

ما أُزيل سبب إعلاله لفظًا وقصدًا كـ (مَوَاقِيتِ) فإن واوه في الإفراد قلبت ياءً لسكونها بعد كسرة . وقد زال ذلك في الجمع لفظًا ونيةً فصحت الواو .

وقد يُستصحبُ الإعلالُ في الجمع كقولهم (مِثَاقٌ) و(مِثَاقِي) و(مَوَاقِيتُ) أشهر . وإن نَوَوَا وجود السبب يبقى الإعلال ، كقولهم في (دُعِي) : (دُعِي) . ولم يقولوا (دُعُو) فيردوا الياء إلى أصلها ، لأن الكسرة ساقطة لفظًا ثابتة قصدًا . قال الشاعر :

بَيْنَ الْبِرَامِكَةِ^(٢) الَّذِينَ مِنَ التَّدَى خَلَقُوا وَإِنْ دُعِيُوا إِلَيْهِ أَجَابُوا^(١)

(ص)

وَرَزَمًا أَثَرُ كَسْرٍ فُصِّلَا كـ (السَّبِي) و(العَلِيان) وهو من (عَلَا)

(ش)

قالوا: (هو بِلِيْ أَسْفَارِ) بمعنى : بِلُوْ^(٣) أَسْفَارِ . و(نَاقَةُ عَلِيَانَ) وهو من العُلُو .

(ص)

وأبدلوا ياءً من الواوِ بِلا دَاعِ سِوَى التَّخْفِيفِ نَحْوُ : (أَحْيَلَا)
و(الحَيْلُ) في (الحَوْلِ) رَوُوا و(قَدِ صَبَا صَبِيًا) إِذَا الصَّبِيَانِ سَاوَى لَعِبَا

(١) قائله مجهول ، بحره الكامل . والشاهد فيه في قوله : (دعوا) . حيث بقي الإعلال ، ولم أعر على من استشهد به غير ابن مالك .

(٢) البرامكة : قرية من قرى بغداد . انظر : معجم البلدان لياقوت ج ١ ص ٤٠٣ . ط/ دار صادر - بيروت . ١٩٥٥ م .

(٣) بلاه بلواً وبلاء: احتبره ، وبلاه السفر : أعياه أشد العياه . لسان العرب (بلا) .

(ش)

يقول ابن مالك : يقال : (هذا أحيل من هَذَا وأحوَل) أي أكثر حيلة . (ولا حَيْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) . بمعنى : لا حَوْلَ . فأبدلوا الواو ياء بغير موجب تصريفي ، فلم يحز القياس عليه . وإنما حُكِمَ على الياء بالبدلية ، ولم يُقَل : إهما لغتان ، لأهم قالوا : هما يتخاولان ؛ إذا قابل كل منهما احتياله باحتيال صاحبه . ومن هذا القبيل قولهم : (صَي الرجل صَيًّا) إذا لعب لعب الصبيان ، والقياس : صَبًا صَبًّا . لأنه من ذوات الواو .

(ص)

و (رِيحَ رِيحًا الغديرُ) و (قَفَا قَفَا) (وَعَشِيًّا قد عَشَيْتُ من عَفَا)

(ش)

يقال : (رِيحَ الغديرُ رِيحًا) إذا حركت الريح ماءهُ . والقياس : رِيحَ رَوْحًا ، لأنَّ السريح من ذوات الواو ، لقولهم في تَصْغِيرِهَا : (رُوَيْحَةَ) وفي تكسيرها عند قصد القلة : (أَرْوَاهُ) . ويقال : (قَفَيْتُهُ قَفِيًّا) أي ضربتُ قَفَاهُ .

و(عَشَيْتُهُ عَشِيًّا) إذا أطعمته عَشَاءً . وهذا كله إعلال على غير قياس ، وهو نظير ما يرد من الحذف الذي لا موجب له كحذف لام (يَد) و(دَم) .

(ص)

و(دَيِّمَتُ) و(قد شَكَا شِكَايَهُ) وهكذا (العَلْيَاءُ) و(الرُّغَايَةُ)

(ش)

يقال : (دَيِّمَت السماء) إذا أمْطَرَت الدَّيْمَةُ وهي المطرة الدائمة ، والشَّكَايَةُ مصدر شَكَوْتُ ، والعَلْيَاءُ : المَنْزِلَةُ الرَّفِيعَةُ . والرَّغَايَةُ : رَغْوَةُ اللَّبَنِ ، حكى الفراء أنهم يقولون فيها : (رَغَاوَةٌ) و(رِغَاوَةٌ) — بالواو مع الفتح والكسر — ، فإذا ضموا أبدلوا الواو ياءً . وهذا عجيب غريب .

(ص)

و(خَلَّفَ الهمزُ واوَّ الياءِ) في (احشأهُ) و(احلُون هِنْدًا حَلِيًّا)

(ش)

يقال : حَشَاهُ حَشًا : إِذَا ضَرَبَ حَشَاهُ . والقياس حَشَاهُ يَحْشِيهِ ؛ لأنَّ لامَ (الحَشَى) ياءٌ بدلالة قولهم : (رَجُلٌ حَشِيَانٌ) أي : وَجِعَ الحَشَى . ويقال — أيضًا — : (حَشِيْتُهُ حَشِيًّا) أي : ضَرَبْتُ حَشَاهُ .
ويقال : حَلَوْتُ الجارية حَلْوًا ، وَحَلَيْتُهَا حَلِيًّا أي : أَلْبَسْتُهَا الحَلِي . فحاءوا بالفعل الشاذَّ والمقيس .

(ص)

وهمزوا لامَ (رَثَّتْ) وفاءً (يَدٌ) كذا (رَقِيَّتْ) في (رَقِيَّتْ) قد وَرَدَ

(ش)

يقال : رَثَّاتُ المرأةُ زوجها بمعنى : رَثَّتْهُ . فأبدلوا الياء همزة . ومثله في الاسم : (قطعَ اللهُ أَدْيِيَهُ) يريد : يَدَيْهِ . وَحَلَّاتُ^(١) السَّوِيْقُ ، وَرَقِيَّتْ في السَّلْمِ .

(ص)

ذُو اللَّيْنِ فَاءً في (افْتَعَالَ) أُبْدِلَا
فَتَبِيعُ الفَا شَكْلًا مَا تَقَدَّمَ
وذاك فيما أصله الهمزُ نَدَرُ
تَاءً وَتَرَكَ بَعْضِهِمْ ذَا نُقْلًا
كَ (يَأْتِصِي ايتصَاءً مُوتَهُمَا)
فاحفظُ ولا تَقِسْ عَلَيْهِ كـ (ائْتَرُ)

(ش)

قول ابن مالك :

ذو اللين فاء
.....

يتناول السواو والسياء ولا يتناول الألف ، لأنها لا تكون فاءً ولا عينًا ولا لامًا .
ومثال ذلك من الياء : (ائسر القوم) . بمعنى تَيَاسَرُوا .

ومثاله من الواو : (ائصل) و (ائصى) . بمعنى : ائصل . ومن أهل الحجاز من يترك هذا الإبدال فيقول : (ايتصل يأتصل فهو متوصل) و (ايتصى يأتصى فهو متوص) و (ايتهم يأتهم فهو متوهم) . فيبدل الفاء من جنس حركة ما قبلها وما أصله الهمز من هذا القبيل فإبدال التاء فيه شاذ نحو : (ائتر) — إذا لبس إزارًا — واللغة الفصيحة : ايتزر ، يأتزر ، ايتزاراً فهو متوتر . وهذا الإبدال تابع فيه الأشموني ابن مالك^(٢) .

(١) حلاً السويق : حلاه . لسان العرب (حل) .

(٢) انظر : الصبان على ألفية ابن مالك ج ٤ ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

ثانياً / ما جاء في الحذف

(ص)

فَاء مُضَارِعٍ وَأَمْرٍ مِنْ (فَعَلَ) أَوْ (فَعِلَ) السَّوَابِيغِ فَاءٌ تُخْتَزَلُ
إِنْ كَانَ عَيْنٌ مِنْهُمَا مَنْكَسِرًا أَوْ ذَا انْفِتَاحٍ فِيهِ كَسْرٌ قُدْرًا
وَفِعْلَةٌ مَصْدَرٌ مَحذُوفٍ الْفَاءَ كَ (عِدَّةٍ) مُسْتَوْجِبٌ ذَا الْحَذْفِ

(ش)

أَي : مَا فَاؤُهُ وَأَوْ مِنْ فِعْلٍ عَلَى (فَعَلَ) يَلْزَمُ كَسْرَ عَيْنِ مُضَارِعِهِ لَفْظًا
كَ : (يَعِدُّ) أَوْ تَقْدِيرًا كَ (يَهَبُّ).

ويجب حذف الواو استئقلا لها بين كسرة وياء ، وجاء في شرح حاشية الصبان :
" ثم حمل على ذي الياء أخواته نحو أعد ، وتعد ، ونعد " (١) . وعومل بذلك الأمر لموافقته
المضارع لفظًا ومعنى . ويعامل بذلك - أيضًا - ما كسرت عين ماضيه ومضارعه لفظًا
كَ (يَرِثُ) أَوْ تَقْدِيرًا كَ (يَسَعُ) . فَإِنْ أَصْلُهُ وَأَصْلُ (يَهَبُ) : (يَسِعُ) وَ (يَهَبُ)
بِالْكَسْرِ ، فَفَتَحَتْ عَيْنَاهُمَا لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ . فَلَوْلَا أَصَالَةُ الْكَسْرِ لَمْ يَحْذَفِ الْوَاوُ . وَيَعَامَلُ
بِهَذِهِ الْمَعَامَلَةِ - أَيْضًا - (فِعْلَةٌ) مَصْدَرٌ لِمَا فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ كَ (يَعِدُّ عِدَّةً) وَ (يَهَبُّ هِبَةً) .
وهذا من حمل المصدر على الفعل .

(ص)

وَقَلَّ مَعْ فَتْحٍ وَمَعَ ضَمٍّ تَدَرَّ كَ (سَعَّةٍ) وَ (صُلَّةٍ) فَادِرُ الصُّورِ
وَ (فِعْلَةٌ) اسْمًا هَكَذَا أَحْفَظُ كَ (رِقَّةٍ) وَ (حِشَّةٍ) وَ (لِدَّةٍ) كَذَا ثَقَبَهُ
وَصَحَّحَ إِنْ بَنِيَتْ كَ (الْيَقِطِينَ) مِنْ وَ (وَعْدٍ) فَذَا التَّصْحِيحُ بِالْأَسْمَاءِ قَمِينَ

(ش)

(فِعْلَةٌ) مَحذُوفِ الْفَاءِ كَ (سَعَّةٍ) وَ (ضَعَّةٍ) . وَ (فِعْلَةٌ) كَ (صُلَّةٍ)
بِمَعْنَى (صِلَّةٍ) ، وَ (فِعْلَةٌ) اسْمًا مَحذُوفِ الْفَاءِ كَ (جِهَةٌ) وَ (رِقَّةٌ) وَ هِيَ الْفِضَّةُ ، وَ (حِشَّةٌ)

(ص)

وَتَالِثُ الْأَمْثَالِ أَبْدَلْنَ بِيَا نحو : (تَطَنَّى خَالِدٌ تَطَنَّى)
وَلَا تَقِيسَ ، وَأَبْدَلْتَ مِنْ ثَانٍ وَأَوَّلٍ ، وَنَزَرَ السُّنُوعَانَ

(ش)

التَّطَنَّى : مُصَدَّرٌ (تَطَنَّى) وَأَصْلُهُ : (تَطَنَّنَ) فَأَبْدَلْتَ النُّونَ الثَّلَاثَةَ يَاءً . وَلَا قِيَاسَ
عَلَى ذَلِكَ . وَأَبْدَلْتَ الْيَاءَ — أَيْضًا — مِنْ ثَانِيِ الْمَثَلِينَ كَقَوْلِهِمْ : (فُلَانٌ يَأْتِمِي بِفُلَانٍ) . بِمَعْنَى :
يَأْتِمُ . وَأَبْدَلْتَ — أَيْضًا — مِنْ أَوَّلِ الْمَثَلِينَ كَقَوْلِهِمْ : (أَيَّمَا زَيْدٍ فَقَائِمٌ) .

(ص)

و(سَادِيًا) و(تَالِيًا) فِي (سَادِس) وَثَالِثِ حُزْوَارِو غَيْرِ قَائِسِ

(ش)

وقولهم في (سَادِس) : (سَادٍ) وَفِي (ثَالِثٍ) : (ثَالٍ) شَبِيهَ بِقَوْلِهِمْ فِي : (ائْتَمَّ) :
(ائْتَمَى) لِأَنَّ الْيَاءَ فِيهِمَا بَدَلٌ مِنْ ثَانِيِ مَثَلِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنَا مُتَّصِلِينَ .

(ص)

(دَهْدَيْتُ) فِي (دَهْدَهْتُ) مشهورٌ وقلَّ إبدالُ ذي لِينٍ بِضَعْفٍ نحو (جَلَّ)

(ش)

دَهْدَهْتُ الشَّيْءَ : دَحْرَجْتُهُ ، وَقِيلَ فِيهِ : دَهْدَيْتُ — بِإِبْدَالِ هَائِهِ الْآخِرَةِ يَاءً ، لِأَنَّهَا
هَاءٌ ، بَلْ لِأَنَّهَا ثَانِيِ مَثَلِينَ ، وَإِنْ كَانَا مُنْفَصِلِينَ . وَنَظِيرُهُ صَهْصَهْتُهُمْ . بِمَعْنَى : (صَهْصَهْتُهُمْ) ،
إِذَا زَجَرْتُهُمْ . وَقَدْ آثَرَ بَعْضُ الْعَرَبِ التَّضْعِيفَ عَلَى حَرْفِ اللَّيْنِ لِتَعْرِضِ حَرْفِ اللَّيْنِ إِلَى
وَجْهِهِ الْإِعْلَالِ وَسَلَامَةِ الْمُضْعَفِ مِنْ ذَلِكَ فَقَالَ فِي (الْأَبِ) : (أَبٌ) وَفِي (جَلَا) الْقَوْمِ (١) الْقَوْمِ
عَنْ مَنَازِلِهِمْ) : (جَلَّ الْقَوْمِ عَنْ مَنَازِلِهِمْ) .

(ص)

إِنْ طَاءَ أَوْ ظَاءَ أَوْ الصَّادُ تَلَا أَوْ أَخْتَهَا تَاءٌ أَفْتَعَالَ جُعَلَا
طَاءً وَبَعْدَ الذَّالِ دَالًا صُيِّرَا أَوْ ذَالٍ أَوْ زَايَ كَمِثْلِ (ازْدَجَرَا)

(١) جلا القوم عن الوطن ومنه جلاء وجلوا : خرجوا من الخوف أو الجذب . لسان العرب (جلا).

(ش)

إذا بُسِي (اِفْتَعَالَ) أو شِيء من تصاريفه مما فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء
وجب إبدال التاء طاءً تخفيفاً ؛ لأن وقوع التاء بعد هذه الأحرف مُسْتَقْبَلٌ . وذلك نحو :
(اضْطَبِّر) و (اضْطَرِّمْ) و (اطْعِنُوا) و (اظْلَمُوا) .

وإذا بسى ذلك مما فاؤه دالٌّ أو ذالٌّ أو زايٌّ جيء ببدال بدل التاء نحو : (ادْفَقُوا)
بمعنى تدافقوا ، و (ادَّكُرُوا) بمعنى : (تذكروا) و (ازدان) بمعنى : (تزيّن) . والأصل :
(ادْتَفَقُوا) و (ادْتَكَّرُوا) و (ازتان) . " واستنقل بجيء التاء بعد هذه الأحرف لأن هذه
الأحرف مجهورة والتاء مهموسة ، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ، ويوافق هذه الأحرف
في الجهر وذلك الدال " (١) .

(ص) إبدال الهاء من التاء :

مِنْ تَاءٍ تَأْنِيثِ اسْمِ الْمَا أَبْدِلَا
وَتَرْكِ قَوْمٍ ذَاكَ فِي فَرْدٍ ثَبِتَ
وَجَهَانٍ فِي هِيَاهُ (ذَات) و (أَبِت)
وَقَفَّ بِجَعْلِ التَّاءِ هَاءً قَدْ ذُكِرَ
وَالهَاءُ تَأْتِي بَدَلَ الْيَاءِ وَالْأَلْفِ
وَقَفَا وَذَا فِي الْجَمْعِ نَزْرًا فَعِلًا
كـ (جَوَزَ تَيْهَاءَ بَظْهَرِ الْجَحْفَتِ)
لـ (لَات) (رَبَّت) مَعَ ذَاتِ ثَبِتَ
وَالنُّطْقُ بِالتَّابُوتِ تَابُوهَا شُهِرَ
وَالهَمْزُ وَالتَّالِثُ شَاعَ وَالْأَلْفُ

(ش)

تبدل الهاء من التاء والياء والهمزة والألف بإبدالها من التاء في الوقت قد بين
في بابهِ .

وقد أبدلت وصلا من تاء ﴿ تَابُوت ﴾ (٢) في لغة الأنصار . وقد قرئ في الشاذ (٣) .
وأبدلت من ياء في نحو : (هَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ) والأصل (هَذِي أُمَّةُ اللَّهِ) . ومما أبدلت فيه من الياء
قولهم : (هُنَيْهَةٌ) والأصل (هُنَيْوَةٌ) (٤) . ثم (هُنَيْةٌ) ثم (هُنَيْهَةٌ) . وإبدالها من همزة نحو
قولهم : (هَرَأَقَ الْمَاءَ) بمعنى : أَرَأَقَهُ .

(١) الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٣٣٢ .

(٢) في الآية رقم (٢٤٨) من سورة البقرة .

(٣) انظر : المختص لابن جني ج ١ ص ١٢٩ .

(٤) لأنه تصغير (هنة) وهي الوقت ، فمعنى الهنيهة ، والهنية : القليل من الزمان . لسان العرب (هني) .

(ص)

وشذ في (التأبوت): (تأبوه) وهما من نأ الفرات اعتيض في وقف وهي

(ش)

التأبوه : لغة أنصاريّة في التأبوت ، قال ابن جنّي : " قد قرئ بها " يعني في الشواذ . قال : " وسمع بعضهم يقول : قعدنا على الفراه — يريد على الفرات " (١) . وإبدالها من ألف في (مهمّا) لأنها (مأ) الشرطية زيدت معها (مأ) كما زيدت مع غيرها من أدوات الشرط ، فاستثقل تواليها بلفظ واحد فأبدلت الألف هاء .

(ص)

وقد تجيء بدل الحاء ك (طهر) و(المته) و(المذه) وفي هذا نظير

(ش)

وقد تجيء الهاء بدل الحاء نحو : (طهر) الشيء بمعنى : طهره ، أي : أبعده . و(مته الدلور) بمعنى : متحها . و(مدهه) بمعنى : مدحه . وفيه نظير ، لأن بعضهم فرق بين ذي الحاء وذي الهاء ، فجعل المدح في الغيبة ، والمدّة في الوجه . والأصح كونهما بمعنى واحد . إلا أن المدح هو الأصل . لأنه فائق في الاستعمال وبكثرة التصاريف ، ولأن حروفه حروف (الحمد) مع تقاربهما في المعنى .

وهي : الأرض الموحشة ، و(لِدَّة) بمعنى : تَرْب ويقع على المذكر ، فيجمع بالواو والثون ، ويقع على الأنثى فيجمع بالألف والتاء ، قال الشاعر :

رَأَيْتَنَ لِدَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرِخَ لِدِيَّ أَسْنَانَ الْهَرَامِ (١)

والشاهد فيه في قوله : (لِدَاتِهِنَّ) جمع (لِدَّة) وقد جمعت بالألف والتاء . ومثال (يقطين) من (وَعَد) : (يُوْعِد) بتصحیح الواو ، وإن كانت واقعة بين ياء وكسرة ، لأنها في اسم غير جار على فعل ولا شبيه به .

(ص)

وَحَذَفُ هَمْزٍ (أَفْعَل) استمر في مضارع وبنيتي مُتَّصِفٍ
و(إِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْرَمًا) وَتَحْوَهُ لِلأَضْطِرَارِ تُمَمَّا

(ش)

الأصل أن يقال في المضارع (أفعل) : (يُؤَفِّعِل) ؛ لأن أحرف الماضي توجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة . إلا أن من حروف المضارعة الهمزة فحذفت همزة (أفعل) بعد همزة المتكلم لثلاثي يجمع همزتان في كلمة واحدة ، ثم حمل على ذي الهمزة ذو النون وذو التاء وذو الياء . واسم الفاعل واسم المفعول ، وإليهما الإشارة بـ :

..... بنيتي مُتَّصِفٍ

(ص)

وَفَاءُ (خُذْ) وَ(كُلْ) وَ(مُرْ) قَدْ حُذِفَا وَلَا تَقْسِنْ ، وَتَمَّ (مُرْ) مُنْعَطِفَا
وَجَوَزَ التَّمِيمَ بَعْضٌ - مُطْلَقًا - فِيهَا وَقَلَّ مَنْ بِذَاكَ تَطَقَّا

(ش)

الأصل في (خُذْ) و(كُلْ) و(مُرْ) : (أَوْخُذْ) و(أَوْكُلْ) و(أَوْمُرْ) كما يقال في الأمر من (أَجَرَ الْأَجِير) و(أَثَّرَ الْحَدِيث) : أَوْجَرُ وَأَوْثَر . لأن بناء الأمر من الثلاثي بأن يحذف منه حرف المضارعة ويجعل مكانه همزة وصل إن سكن ما بعده . وتضم الهمزة إن

(١) قاله : الفرزدق ، بحره الوافر . والشاهد فيه في قوله : (لِدَاتِهِنَّ) تم توضيحه انظر : شرح ديوانه ، تعليق عبد الله الصاوي ج ٢ ص ٨٣٧ ط / مطبعة الصاوي - القاهرة . وشرح الأشموني ج ٤ ص ٣٤٢ ، واللسان (ولد) .

كان ما بعد الساكن مضمومًا ضمة لازمة فعومل بهذه المعاملة (أوجر) و(أوتر) . وغيرها .
وكانت الأفعال الثلاثة جديرة بذلك لكن كثر استعمالها فخفف بالتزام حذف الفاء وإن كان
ذلك لا يقتضيه قياس .

واختص (مُر) بردّ فائه مع واو العطف وهو المراد بقوله :

..... وثم (مُر) مُنْعَطِفًا

وزعم بعض العلماء أن الثلاثة قد وردت تميمها بعطف وغير عطف ولم يستشهد على
ذلك بشيء من الشعر ولا غيره .

(ص)

بِنَحْوِ (يَسْتَحِي) اخذُ حَذْوُ (يَرْتَجِي) وَدُونَ هَمْزٍ فِي (يَجِيء) قُلْ (يَجِي)

(ش)

اللغة الجيدة أن يقال : (زَيْدٌ يَسْتَحِي) و(الزِيدَانُ يَسْتَحِيَانُ) و(زَيْدٌ يَجِيءُ)
و(الزِيدَانُ يَجِيئَانُ) . ومن العرب من يقول : (يَسْتَحِي) و(يَسْتَحِيَانُ) و(يَجِي)
و(يَجِيَانُ) بحذف الياء الثانية من (يَسْتَحِي) والهمزة من (يَجِيء) .

(ص)

وَعَيْنٌ فَفِعْلُولَةٌ اخذُ لِيْنَا حَتْمًا كـ (غِبْ غَيْبُوبَةً عَنِ الْخَنَاءِ)
فِي (فَعِيل) و(فَعِيلَان) ذَا حِفْظِ دُونَ اطْرَادِ فَالْحِظِ الَّذِي لِحِظِ

(ش)

أصل (غَيْبُوبَةٌ) : (غَيْبُوبَةٌ) على وزن (فَعِيلُولَةٌ) فحذفت العين وتركت الياء
الزائدة كما فعل بـ (مَيْت) إذ قيل فيه (مَيْت) . وزعم الكوفيون أن فاء (غَيْبُوبَةٌ) وشبهه
مضمومة في الأصل فكسرت لتسلم الياء ، ثم استثقل الانتقال من كسر إلى ضم بعده واو
فجعل موضع الكسرة فتحة . وحمل ذو الواو منه على ذي الياء ، لأن ذا الياء منه كثير وذا
الواو قليل . ومثال حذف العين من (فَعِيل) و(فَعِيلَان) : (مَيْت) و(رَيْحَان) وأصلهما
(مَيْبُوت) و(رَيْبُوحَان) ثم (مَيْت) و(رَيْحَان) ولا يقاس عليهما (جَيْد) و(تَيْجَان)
بل يقتصر على السماع .

(ص)

(ظَلَّتْ) و(ظَلَّتْ) في (ظَلَّتْ) اطرَدَا
ولا تقس مفتوح عين وأرى
(قِرْن) في (اقِرْرَن) وقس مُعْتَصِدَا
مَنْ قَاسَ ذَا الضَّمِّ حَرٍ أَنْ يُعْذَرَ

(ش)

كُلُّ فِعْلٍ مُضَاعَفٍ عَلَى وَزْنِ (فَعِلٌ) فَإِنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ إِلَى تَاءِ الضَّمِّيرِ أَوْ نُونِهِ يَسْتَعْمَلُ
عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

١- تَامًا كـ (ظَلَّلْتُ) .

٢- محذوف اللام مفتوح الفاء نحو : (ظَلَّتْ) .

٣- محذوف اللام مكسور الفاء نحو : (ظَلَّتْ) .

وكذلك يستعمل نحو : (يَقِرْرَن) و(اقِرْرَن) فيقال فيهما : (يَقِرْن) و(قِرْن)
لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز . وإن كانت العين مفتوحةً فالحذف قليل حكاة
الفراء ، ولا يقاس على ما ورد منه ولا يحمل عليه إن وجد عنه مندوحة . وقد حمل بعض
العلماء على ذلك قراءة نافع وعاصم : ﴿ وَقَرْنٌ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾^(١) زاعماً أنه يقال : (قَرَرْتُ
بالمكان أَقَرَّ) كما يقال : (قَرَرْتُ بِهِ أَقَرَّ) ذكر ذلك ابن القطاع^(٢) .

وقيل : إنه من (قَارَ يَقَار) على زنة (خَافَ يَخَافُ) ومعناه الاجتماع أي :
اجتمعن في بيوتكن . ومثال ذي الضم من المضاعف : (اغضض) لو قيل فيه (غضض) قياساً
على (قِرْن) لجاز ، يقول ابن مالك : وإن لم أره منقولاً ؛ لأن فك المضموم أثقل من فك
المكسور ، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في (قِرْن) المفتوح القاف ، ففعل
ذلك بالمضموم أحق بالجواز .

(ص) القلب المكاني :

من أوجه الإعلال قلب كـ (أيس)
والأصل في القلب يفوق الفرع في
(نيز) أصل وفرعه (نزب)
و(الجاه) و(الطرحوم) جز ولا تقس
وجوه الاستعمال والتصريف
إذ (نيز) له التصريف اتسب

(١) من الآية رقم (٣٣) من سورة (الأحزاب) .

(٢) علي بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين بن أحمد المعروف بابن القطاع ، إمام عصره بمصر في علم العربية ،
وفسنون الأدب ، ولد في مصر سنة ٤٣٣ هـ - ومات في صفر سنة ٥١٥ هـ . انظر : ابن القطاع في الأنفال
ج ٣ ص ٤٧ . وانظر : بغية الوعاة ج ٢ ص ١٥٣ و ١٥٤ .

الفصل الثاني

الإدغام وتصريف الأفعال

المبحث الأول : الإدغام .

المبحث الثاني : تصريف الأفعال والأسماء .

المبحث الأول الإدغام

أولاً : ما جاء في الإدغام :-

(ص)

أول مثلين ادغم إن سَكْنَا وليس هـا سكت ولا مدًا حَتَم
وليس هـمزة نأت عن فـا البِنَا أو مُبَدَلًا إِبْدَالَهُ يُلْتَزَم

(ش)

إذا سكن أول مثلين التقيا في كلمة أو كلمتين وجب الإدغام إن لم يكن همزة

نحو : (تَبِيءُ أَخَاكَ) . ولا هاء سَكَّتْ نحو : ﴿ مَالِيَه . هَلَكَ عَنِّي ﴾ ^(١) .

ولا مدًا حتم به نحو : ﴿ الَّذِي يُوسُّوسُ ﴾ ^(٢) . ولا بدلًا غير مُلْتَزَم نحو : (يُوَوِي) .

واحترز في الهمز الذي لا يدغم بأن يبين عن فاء الكلمة لأن المتصل بالفاء لا بد من إدغامه إذا ضعف نحو : (سَأَلَ) و (رَأَسَ) . وأشار ابن مالك بقوله :

أو مُبَدَلًا إِبْدَالَهُ لَمْ يُلْتَزَم

إلى أن الهمزة إذا أُبْدِلَ منها حرفٌ غير راجع إلى أصله يدغم في مثله إذا وليه كبناء

نحو : (أُبْلِمُ) من (أَوْب) فإنه يقال فيه (أَوْب) وأصله : (أَوْوَب) وهو أصل لازم الترك ، فيجب أن يصير (أَوْبًا) .

(ص)

كَذَا الْمُحَرَّكَانِ فِي لَفْظٍ وَلَمْ يُصَدِّرًا أَوْ يُوصَلًا بُمَدِّغَم
أَوْ مُلْحَقِي ، وَلَمْ يُزِدْ بَعْضُهُمَا لِقَصْدِ الْإِلْحَاقِ وَلَا ذُو خَتْمَا
عَارِضَ تَحْرِيكِ أَوَاتٍ مُكْمِلًا وَزَنِ الْحِمَى أَوْ الدَّمَى أَوْ الطَّلَا
أَوْ مُكْمِلًا لـ (فُعِلَ) كـ (جُدِدَ) كَذَا الْمُضَاهِيَهْنَ مَا بِهِ بُدِي

(ش)

يقول ابن مالك :

(١) من الآيتين (٢٨ ، ٢٩) من سورة (الحاقة) .

(٢) من الآية رقم (٥) من سورة (الناس) .

كذا المحركان
 أي يجب الإدغام في الحرفين المتجانسين مطلقاً إذا كانا في كلمة واحدة نحو : (رَدَّ) و (ضَنَّ) والاصل (رَدَدَ) و (ضَنَّ) .
 واحترز ابن مالك بقوله :

..... ولم يُصدرًا
 أي : يمتنع الإدغام إذا تصدر أول المثليين نحو (دَدَن) (١) .

وَيَمْتَنَعُ الإِدْغَامُ إِذَا اتَّصَلَ بِأَوَّلِ المَثْلِيِّينَ مَدْغَمٌ فِيهِ نَحْوُ (ضَرَبَّ) فَلَوْ أَدْغَمَ المَدْغَمُ فِيهِ التَّقْيَ سَاكِنًا . وَيَمْتَنَعُ فِي (جَلَّبَبَ) فَإِنْ أَحَدَ بَاءِيهِ مَزِيدَةٌ لِلإِلْحَاقِ بِـ (دَحْرَج) .
 وَيَمْتَنَعُ الإِدْغَامُ إِذَا كَانَ المَثَلَانِ فِي وَزْنٍ مَزِيدٍ فِيهِ لِلإِلْحَاقِ نَحْوُ : (هَيْلَلٌ) مَلْحَقٌ بِـ (دَحْرَج) إِذَا أَكْثَرَ مِنْ (لَا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) لِئَلَّا تَفُوتَ المَقَابِلَةُ وَيَمْتَنَعُ الإِدْغَامُ عِنْدَ عَارِضِ السَّحْرِيكِ نَحْوُ : (أَرْدُدُ الشَّيْءَ) وَيَمْتَنَعُ الإِدْغَامُ فِي الأَوْزَانِ الآتِيَةِ : (فَعَلَّ) كَـ (لَمَمَ) (٢) و (فَعَلَّ) كَـ (خَزَزَ) (٣) و (فَعَلَّ) كَـ (لَمَمَ) (٤) و (فَعَلَّ) كَـ (جُدُدَ) (٥) .
 وقول ابن مالك :

..... كذا المصاهيهن ما به بُدي
 أي : مثل هذه الأسماء في عدم الإدغام الذي بُدِيَ بما يشبهه وزنًا كَـ (دَجَّحَانَ) مصدر (دَجَّ) بمعنى (دَبَّ) فإنه مبدوء بـ (فَعَلَّ) كَـ (لَمَمَ) . وكذا (وَدَدَاءُ) جمع (وَدُودٍ) وهو (مَبْدُوءٌ) بنحو (خَزَزَ) . وكذا لو بني مثل (سِيرَاءَ) (٦) و (سُلْطَانَ) بمعنى (سُلْطَانَ) من (رَدَّ) لِقِيلِ (رَدَدَاءُ) و (رُدَّدَانَ) فيعاملان معاملة (لَمَمَ) و (جُدُدَ) . ووجب لـ (فَعَلَّ) و (فَعَلَّ) و (فَعَلَّ) الفُكُّ لمخالفتها الفعل في الوزن ، إذ الإدغام فرع على الإظهار فخص بالفعل لفرعيته .

(ص)

وفي اختيارٍ شدَّ مفكوكًا (أَلَّل) ونحوه من وارد على (فَعَلَّ) وقال بعضهم : (بَنَاتِ أَلْبِيهِ) و (عَزَزَتْ) كذا (بَنَاتِ أَلْبِيهِ)

-
- (١) الددن : اللعب واللهو — لسان العرب (ددن) .
 (٢) لَمَمَ : جمع لَمَّة وهي شعر الرأس المجاور شحمة الأذن . لسان العرب (لمم) .
 (٣) الخرز : ذكر الأرنب . لسان العرب (خرز) .
 (٤) لَمَمَ : الصغفر من الذنوب . لسان العرب (لمم) .
 (٥) الجُدُدُ : جمع الحديد وهو وجه الأرض . لسان العرب (جدد) .
 (٦) سیراء : نوع من البرود فيه خطوط صفر أو بخالطه حرير والذهب الخالص . لسان العرب (سير) .

عن اختيار غير ذا بمعزل (ش)
ك (الحمد لله الملك الأجل)

شدّ ترك الإدغام في (أَللَّ السَّقَاء) إذا تغيرت رائحته . وكذلك الاسنان إذا فسدت والأذن إذا رقت . و شدّ ترك الإدغام — أيضًا — في (دبب الإنسان) — إذا نبت الشعر في جبينه — ومن الفك الشاذ دون ضرورة قول العرب : (قد عَلِمْتَ ذلك بناتُ أَلِيهِ) . يروى بضم الباء على أنه جمع (لُب) مثل (قُفْلٍ ، وَأَقْفُلٍ) . وفتح الباء على أنه أفعل تفضيل مضاف إلى ضمير الحي . هذه رواية الكوفيين وتفسيرهم . ولا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لم يُقَسَّ على شيء من تلك المصحّحات ، ويقول ابن مالك : بل ما ورد منه قَبْلُ وَعُدَّ من الضرورات كقول أبي النجم :

الحمد لله الملك الأجل^(١) .

والشاهد فيه في قوله (الأجل) حيث لم يدغم لضرورة الشعر .

(ص)

لِسَاكِنٍ يَقْبَلُ تَحْرِيكًا تُقْبَلُ تحريكٌ مدغمٌ بساكنٍ وُصِلَ
و (اِقْتَتَلَ) اِفْكُكُهُ أَوْ اِذْغِمَ نَاقِلًا أَوْ اكْسِرَ الْقَافَ وَ قَسَّ مُشَاكِلًا

(ش)

احترز بتقييد الساكن بقوله للتحرك من ساكن زيد للمد نحو (حَاجَ) وللتصغير نحو (دُوَيْبَةَ) في تصغير (دَابَّة) فإن كان الساكن قبل المدغم غير ذلك نُقِلَ إليه حركة المدغم نحو : (يَبْرَ) والأصل (يَبْرَر) .

فإن كان السّاكن مُتَقَدِّمًا على تاءين أو لهما تاء الافتعال . ك (اِقْتَتَلُوا) جاز الفك والإدغام .

ولك في الإدغام أن تنقل حركة المدغم فتقول في (اِفْتَنَّ) (فِتْن) حاذفًا همزة الوصل . وفي المضارع (يَفْتَن) وفي اسم الفاعل (مُفْتِن) ولك أن تكسر ما قبل المدغم فتقول (فِتْن ، يَفْتَن ، فهو مُفْتِن) .

(١) رجز قائله : أبو النجم والشاهد فيه قوله : (الأجل) تم توضيحه .

انظر : خزنة الأدب ج ٢ ص ٣٩٠ والدرر ج ٦ ص ١٣٨ ، وشرح شواهد المغني ج ١ ص ٤٤٩ وبلا نسبة في الخصائص ج ٣ ص ٨٧ والنصف ج ١ ص ٣٣٩ ونوادير أبي زيد ص ٤٤ ، ومع الهوامع ج ٢ ص ١٥٧ . والمقتضب ج ١ ص ١٤٢ ، والمنع في التصريف ج ٢ ص ٦٤٩ .

(ص)

إِنْ يَكُ يَاءٌ أَحَدُ الْمُثَلِينَ مَعَ لُزُومِ تَحْرِيكِ فَحَسْبِ تَتَّبَعِ
وَ (حَسْبِي) أَفْكَكَ وَادَّغَمَ دُونَ حَذَرٍ كَذَلِكَ نَحْوِ (تَحَلَّى) وَ (اسْتَرَّ)

(ش)

كَانَ حَقًّا (حَسْبِي) أَنْ يُلْتَزَمَ إِدْغَامُهُ كَمَا التَزَمَ إِدْغَامُ (ضَنْتُ) مَجْرَدًا مِنَ السَّاكِنِ .
لَكِنِ فِي (حَسْبِي) مَا لَيْسَ فِي (ضَنْتُ) مِنْ أَنَّ الْمُثَلِينَ لَا يَلْتَقِيَانِ فِي الْمَضَارِعِ وَلَا فِي الْأَمْرِ
فَكَانَ اجْتِمَاعُهُمَا مَفْكُوكَيْنِ — إِذَا صَارَ اجْتِمَاعُهُمَا — كَأَنَّهُ عَارِضٌ ، وَالْعَارِضُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ .
وَأَمَّا إِدْغَامُهُ فَلِأَنَّ حَرَكَةَ الْمُثَلِينَ فِيهِ لَازِمَةٌ مَا دَامَتْ لَهُ صِبْغَةُ الْمُضِيِّ ، بِخِلَافِ (لَنْ
يُحْسِبِي) فَإِنَّ حَرَكَةَ ثَانِي الْمُثَلِينَ فِيهِ زَائِلَةٌ بِزَوَالِ النَّاصِبِ . فَلَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ . وَيَجُوزُ — أَيْضًا —
الْفُكُّ وَالْإِدْغَامُ فِيمَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ تَاءَانُ كِتَائِي (تَحَلَّى) وَ (اسْتَرَّ) ثُمَّ بَيْنَ ابْنِ مَالِكٍ كَيْفِيَّةُ
النُّطْقِ بِذَلِكَ حَالِ الْإِدْغَامِ فَقَالَ :

(ص)

وَمُدْغَمًا بِالْهَمْزِ ابْدَ الْأَوَّلَا وَلْيَعْرِ مِنْهَا الثَّانِ نَحْوِ (قَتَلَا)

(ش)

أَي : إِذَا أُدْغِمَتْ فِيمَا اجْتَمَعَتْ فِي أَوَّلِهِ تَاءَانٌ زِدْتَ هَمْزَةً وَصَلَّ يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى النَّطْقِ
بِالتَّاءِ الْمَسْكُونَةِ لِلْإِدْغَامِ فَقُلْتَ فِي (تَحَلَّى) : (اتَّحَلَّى) . وَابْدَ : بِمَعْنَى — ابْدَأُ — وَهِيَ لُغَةٌ
الْأَنْصَارِ ﷺ قَالَ قَائِلُهُمْ :

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا

وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا ^(١)

وَالشَّاهِدُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ (بَدِينَا) وَعَنِي بِالْأَوَّلِ نَحْوِ : (تَحَلَّى) مِمَّا اجْتَمَعَتْ التَّاءَانُ فِي

أَوَّلِهِ . وَعَنَى بِالثَّانِي نَحْوِ : (اسْتَرَّ) . وَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ :

وَلْيَعْرِ مِنْهَا الثَّانِ
.....

(١) رَجَزُ قَائِلِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ (بَدِينَا) تَمَّ تَوْضِيحُهُ .

انظُر : دِيوَانَهُ ص ١٤٢ . دَرَاةُ د. وُلَيْدِ قِصَابِ ط/ دَارِ الضِّيَاءِ — الْأُرْدُنْ — عَمَانَ ١٩٨٨ م ط ٢ . وَلِسَانُ
الْعَرَبِ (بَدَا) وَالدَّرَجُ ص ٢٢١ وَبَعْضُ الْأَنْصَارِ فِي شَرْحِ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ٨٠٢ وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي مَعِ الْهُرَامِ
ج ٢ ص ٨٨ وَالْمَخْصَصُ ج ١٠ ص ٤٢ .

أي : جَرَّدَه عن همزة الوصل نحو : (اسْتَرَّ) إذا آثرت فيه الإدغام على الفك .
فتقول في (استر) : (ستر) وفي (اقتتل) : (قتل) .

(ص)

وَمَا بِنَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصِر فِيهِ عَلَى إِحْدَاهُمَا وَذَا اشْتَهَرَ

(ش)

قد يقال في نحو : (تَعَلَّمَ — تَعَلَّمَ) استثقلاً لتوالي المثليين مُتَحَرِّكِينَ ، وللإدغام المحوَج إلى زيادة همزة الوصل . وفي القرآن الكريم من ذلك كثير نحو : ﴿ تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ ^(١) .
وقد يفعل ذلك بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح ^(٢) من قراءة بعضهم : ﴿ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا ﴾ ^(٣) .

(ص)

والفك والإدغام جائزان في كَ (رِئِي) المبدل فأقف ما قفي

(ش)

ما فيه همزة ساكنة بعدها ياء كَ (رِئِي) أو واو كَ (تُؤْوِي) فلك إذا أبدلت همزة من جنس حركة ما قبلها أن تدغم نظراً إلى اللفظ وألا تدغم نظراً إلى الأصل .

(ص)

واستغني بالإعلال إن تُدغم ما كَ (أَحْمَرَّ) من نحو (غَدَوْتُ) و(رَمَى)

(ش) مثال (أَحْمَرَّ) من (غَدَوْتُ) : (اغْدَوَى) . والأصل : (اغْدَوَوَّ) فأبدلت الواو الثانية ألف لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما قيل (ارعوى) أي : (انكف) . فاستغني عن ثقل التضعيف في الواو . فلو كان البناء مما لأمه ياء ، جاز الإعلال والإدغام كما قيل من العَمَى (اغمياً) و (اعمى) و (اغمأي) . حكاه ابن سيده .

(١) الآية رقم (٤) من سورة (القدر) .

(٢) قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون محمولاً على أنه أراد : ونسزل الملائكة ، إلا أنه حذف النون الثانية التي هي فاء

فعل (نزل) لالتقاء النونين استخفافاً . . انظر : المحتسب ج ٢ ص ١٢٠ .

(٣) من الآية رقم (٢٥) من سورة (الفرقان) .

(ص)

وجائز إن عُدِمَ المانعُ أن تُدغم نحو قولنا (رَاحَ حَسَن)

(ش)

يشير ابن مالك إلى جواز إدغام أحدِ المثليين في الآخر إذا التقيا من كلمتين ، ولم يكن ثم مانع ، مثل كون أولهما مدّة أو همزة أو هاء سكت ، أو مسبوqa بساكن غير ذي لين .

(ص)

وَفَكَ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لكونه بثناء ضمير أَقْتَرَنَ
أَوْ نُونُهُ كَوَ (اَعْدَدْتُ) وَ (اَعْدَدَنْ) وَفِي جَزَمٌ وَشَبَهَ الْجَزْمِ تَخْيِيرُ قُفْسِي
كَ (اَمِنُ) وَ (لَا تَمْتَنُ) وَإِنْ أَدْغَمْتَ (لَا تَمَنَّ) قُلْ ، وَ (مَنَّ) كَلُّ نَقْلًا

(ش)

يقول ابن مالك : الإشارة إلى فَكَكَ التضعيف من الفعل المضاعف إذا أسند إلى تاء الضمير نحو (حَلَلْتُ) أو نونه نحو (حَلَلَنْ) فإنه لازم ، لأن ثاني المثليين ، وهو الذي كان الأول مدغمًا فيه فقد سکن فتعدّر الإدغام فيه . وجاء في شرح الأشموني " قال في التسهيل والإدغام قبل الضمير لغيه ، قال سيويه وزعم الخليل أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون ردنا و وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون " (١) .

قال ابن مالك :

جَزَمٌ وَشَبَهَ الْجَزْمِ تَخْيِيرُ قُفْسِي وَفِي
أي : لك في نحو : (يَحَلِّ) إذا دخل عليه جازمٌ ، الفك فتقول لم (يَحْلُلُ)
والإدغام نحو لم (يَحَلِّ) وكذلك الأمر منه نحو (احلل) و (حلَّ) وإلى سكوت الأمر
الإشارة بـ (شبه الجزم) .

(ص)

وَبَتَمِيمٍ مَدْغَمٌ يَنْتَصِرُ وَفَكَ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ يُؤْتَرُ
وَالتُرْمُ الإِدْغَامُ - أَيْضًا - فِي (هَلَمَّ) وَفَكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ التُّرْمُ

(ش)

أي : فكّ التضعيف في المحزوم والمبني على الوقف هي لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن
— غالبًا — قال الله — تعالى — : ﴿ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ ^(١) .

والإدغام لغة بني تميم وعليها قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ ﴾ ^(٢) .
وقراءة السبعة ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ﴾ ^(٣) .

فلما استوفى القول في المحزوم والأمر شرع في بيان حُكْمُ أَفْعَلِ فِي التَّعَجُّبِ وَأَنَّهُ مَفْكُوكٌ
بِإِجْمَاعِ نَحْوِ : (أَحِبُّ إِلَى بَرِيدٍ) و (أَشَدُّ بِجُمْرَةٍ وَجْهَ عَمْرٍو) . . وَيَبِينُ — أَيْضًا — أَنَّ
(هَلُمَّ) مُدْغَمٌ بِإِجْمَاعٍ .

(١) من الآية رقم (١٩) من سورة (لقمان) .
(٢) من الآية رقم (٥٤) من سورة (المائدة) .
(٣) من الآية رقم (٤) من سورة (الحشر) .

ثانياً : النون الساكنة (١) :-

(ص)

والتون ساكناً بـ (لاء) أو بـ (راء)
مع أحرف الخلق وميماً قلباً
وإن تلاه بعض (ينمو) وانفصل
بُعْتَةً في الباقيات يخفى
أذغِمَ دُونَ غُنَّةٍ وَأُظْهِرَ رَا
حَثْمًا إِذَا مَا كَانَ مَتَلُوءًا بِـ (با)
يُذْغَمُ بَعْتَةً كَـ (مَنْ يُعِنُ وَصَلَ)
كَـ (عِنْدَنَا كُنْ تَنْجِبِرْ وَتَكْفَى)

(ش)

يقول ابن مالك : جرت عادة القراء والنحويين أن يذكروا في هذا المبحث
التون الساكنة والتنوين ، مع أن النون الساكنة تتناول التنوين إذ حقيقته نون ساكنة
تثبت لفظاً لا خطأ .

أحكام النون الساكنة :

أولاً : الإدغام : وهو بلا غنة في الراء واللام ، وبغنة في حروف (ينمو) ما لم يكن
في مؤصلتها في كلمة واحدة كـ (الدنيا) و (صنوان)^(١) فإن الفك لازم .

ثانياً : الإظهار : وهو في حروف الخلق ، وهي العين ، والغين والحاء والخاء والهاء
والهمزة .

ثالثاً : قلبها ميمًا ؛ إذا وليها باء نحو (أنبهم)^(٢) .

رابعاً : الإخفاء مع غنة ، إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة .

(١) النون في اللغة : الحوت والجمع أنوان ونيان وأصله نونان فقلبت الواو لكسرة النون . والنون حرف من المعجم

وهو من حروف الزيادات . انظر : لسان العرب (نون) .

(٢) من الآية رقم (٤) من سورة (الرعد) .

(٣) الآية رقم (٣٣) من سورة (البقرة) .

ثالثاً : بناء مثال من مثال :-

(ص)

إِنْ قِيلَ مِثْلَ ذَا ابْنٍ مِنْ ذَا فَالْتَرَمِ لِلْفِرْعِ مَا لِلأَصْلِ فِي الأَصْلِ عِلْمِ

(ش)

يقول ابن مالك المراد بالفرع هنا : الملحق ، وبالأصل الملحق به . مثال ذلك أن يُقال :
ابنٍ مِنْ (ضَرَبَ) مثل (دَخَرَجَ) فـ (ضَرَبَ) فرعٌ ، لأنه ملحقٌ و (دَخَرَجَ) أصل لأنه
ملحق به .

واحترز ابن مالك بقوله :

..... فَالْتَرَمِ لِلْفِرْعِ مَا لِلأَصْلِ فِي الأَصْلِ عِلْمِ

من أن يكون في الأصل حرف قد أُبدل من حرف لسبب مفقود في الفرع نحو أن
يقال : ابنٍ من (عِلْمِ) مثل (مُصْطَفَى) فنقول : (مُعْتَلَمِ) اعتباراً بالأصل ؛ لأن أصل
(مُصْطَفَى) :

(مُصْتَفَى) فأبدلت التاء طاءً لتقدم الصاد عليها وترك ذلك في الفرع لعدم السبب .

وكذا لو قيل : كيف تبني من (صَفْوِ) مثل (مُقْتَدِرِ) ؟ لقلت : (مُصْطَفِ) .

فتعطي التاء من الإبدال ما يجب لمثلها ، وللواو ما يجب لمثلها .

وكذا لو قيل : كيف تبني من (عِلْمِ) مثل (مُحَوِّيِّ) ؟ .

لقلت : (مُعَلِّمِي) ونظراً إلى أصل (مُحَوِّيِّ) فإن أصله (مُحَيِّيِّ) ثم أُعِلَّ لوجود

موجب الإعلال المفقود من (مُعَلِّمِ) فقلت (مُعَلِّمِي) بلا تغيير ولا نقص .

(ص)

وإن يكن في الأصل زائداً فما

عنه غنى في الفرع فأجمعتُهما

فجَرِدَ الفرعُ تَكُنْ ذَا عَدْلِ

وإن يَزِدْ في الفرع دون الأصل

(ش)

يقول ابن مالك : لو قيل : ابنٍ مثل (غَضُنْفَرِ) من (جَعْفَرِ) لقلت (جَعْفَرِ) فحئت

بالزائد الذي فاق به الأصل الفرع موضعاً في الفرع في مثل موضعه من الأصل .

فلو قيل ابن من (جِيَالِ) مثل (غَضُنْفَرِ) لقلت (جَأَنْلِلِ) فجردت الفرع من الياء

لأنها زائدةٌ عريٌّ منها الأصلُ ، وزدت النون بإزاء التّون ، وضاعفت اللام بإزاء الراء .

(ص)

وإن يُفَسَّقَ أَصْلٌ بِأَصْلِيٍّ يَجِبُ تَكَرُّرُ لَامِ الْفِرْعِ فَاسْتَعْمَلَ تُصِيبُ فَصَوْغٌ مِثْلُ ضَيِّعٍ مِنْ (صَرْفٍ) وَإِنْ تَصُغَ مِنْ (عِلْمٍ) كَ (دِرْهَمٍ)

تَكَرُّرُ لَامِ الْفِرْعِ فَاسْتَعْمَلَ تُصِيبُ
بـ (صَرْفٍ) ^(١) يَتِمُّ دُونَ خَلْفِ
فَلَا عُذُولٌ عَنْ مِثَالِ (عِلْمٍ)

(ش)

إِذَا فَاقَ الْأَصْلُ بِحَرْفٍ زَائِدٍ جِيءَ فِي الْفِرْعِ بِمِثْلِهِ لَفْظًا وَمَحَلًّا كَ (عَوَّلَمَ) وَهُوَ مِثَالُ (جَوَّهَرَ) مِنْ (عِلْمٍ) وَكَ (صَيَّرَفَ) وَهُوَ مِثَالُ (ضَيِّعَمَ) مِنْ (صَرْفٍ) .
وَإِذَا فَاقَ الْأَصْلُ بِحَرْفٍ أَصْلِيٍّ ضَعَّفَتْ لَامُ الْفِرْعِ حَتَّى يَكُونَ بِتَضْعِيفِهَا مَسَاوِيًا لِلأَصْلِ فِي وَزْنِهِ كَ (عِلْمَمَ) وَهُوَ مِثَالُ (جَعْفَرَ) مِنْ عِلْمٍ وَكَ (ذَهَبَ) وَهُوَ مِثَالُ (دِرْهَمَ) مِنْ (ذَهَبَ) وَكَ : (حَمَدَدَدَ) وَهُوَ مِثَالُ (جَحْمَرِشَ) مِنْ (حَمِدَ) .

(ص)

وَكُلَّ حَرْفٍ أُعْطِيَ الَّذِي اسْتَحَقَّ فَمِثْلُ (إِصْبَعٍ) مِنْ (أَمْرٍ) : (إِيْمَرُ) فَـ (إِئْمَرُ) وَ (أَوْمَرُ) أَصْلُهُمَا مِنْ بَدَلٍ أَوْ غَيْرِهِ كَمَا سَبَقَ وَفِي مِثَالِ (أَلْبَمَ) قَلَّ (أَوْمَرُ) لَكِنَّ قَلْبًا وَاجِبًا قَدْ أَلْزَمَا

(ش)

وَزَنُ (إِصْبَعٍ) : (إِفْعَلُ) وَوَزَنُ (أَلْبَمَ) (أُفْعَلُ) فَهُمَا فَائِقَانِ (الْأَمْرُ) بِهَمْزَةٍ زَائِدَةٍ قَبْلَ الْفَاءِ ، فَجِيءَ فِي الْأَمْرِ بِمِثْلِهَا لَفْظًا وَمَحَلًّا ، فَلَزِمَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْأَمْرِ ، وَلَزِمَ تَسْكِينُهَا لِتَسَاوِيِ صَادِ (إِصْبَعٍ) ، وَبَاءِ (أَلْبَمَ) وَوَجِبَ إِبْدَالُهَا بِأَيِّ فِي مِثَالِ : (إِصْبَعٍ) وَوَاوًا فِي مِثَالِ (أَلْبَمَ) لِأَنَّهَا ثَانِيَةٌ هَمْزِيَّتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ، وَسَاكِنَةٌ .

(ص)

و (الرَّوْمُ) ^(٢) إِنْ بَنِيَتْ مِثْلَ (حَذِيمٍ) مِنْهُ فَلَا زِمَ مِثَالِ : (رِيِّمٍ) وَ (الرَّمِّي) إِنْ بَنِيَتْ مِثْلَ (جَعْفَرٍ) مِنْهُ فَـ (الرَّمِّيَا) ائْتِ غَيْرَ مُمْتَرِيٍّ

(١) الصيرف : صراف الدراهم ، والمتصرف في الأمور المحرب لها . انظر : لسان العرب (صرف) .

(٢) الروم : عند القراء ، سرعة النطق بالحركة التي في آخر الكلمة الموقوف عليها مع إدراك السمع لها ، وهو أكثر

من الإشمام ، لأنه يدرك بالسمع . لسان العرب (روم) .

(ش)

الرَّاءِ مِنْ (رَوْمٌ) بِإِزَاءِ حَاءِ (حِذِيمٌ) وَالْوَاوِ بِإِزَاءِ الذَّالِّ ، وَالْمِيمِ بِإِزَاءِ الْمِيمِ .
وَالْيَاءِ فِي (حِذِيمٌ) ^(١) زَائِدَةٌ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فَجِيءَ بِهَا بَيْنَ (رَوْمٌ) وَمِيمِهِ ، بَعْدَ
كَسْرِ رَائِهِ بِإِزَاءِ كَسْرِ حَاءِ (حِذِيمٌ) .
فَاجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالسَّكُونِ فَفَعَلَ بِمَا مَا سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ مِنْ إِبْدَالِ
وإِدْغَامِ .

وَقَبِلَ بَرَاءَ (رَمَى) وَمِيمَهُ وَيَاءَهُ : جِيمٌ جَعْفَرٌ وَعَيْنُهُ وَفَاءُهُ .
وَضُوعِفَتِ الْيَاءُ بِإِزَاءِ الرَّاءِ ، فَتَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ مِنَ الْيَاءِ بَعْدَ فَتْحَةٍ فَانْقَلَبَتِ الْفَاءُ وَصَارَ
(رَمِيًا) كَ (عَلَقَى) .

(ص)

وَمَنْ بَنَى مَنْ (أَعُورٌ) كَ (صَيْرَفٌ) فِ (عَيْرًا) بِالْكَسْرِ فِيهِ يَقْتَفِي

(ش)

التزمت العرب في (فَعَلَ) من الصحيح فتح العين ، والتزمت في مثله من المعتل كسر
العين فوجب أن يعطى كل ذي حق حقه .

(ص)

لأن كَسَرَ عَيْنٍ مَا يَعْتَلِّ مَنْ ذَا الْوِزَنِ حَتَّمْ غَيْرُهُ احْفَظْ إِنْ يَعَنَّ

(ش)

أشار ابن مالك بقوله : (غَيْرُهُ احْفَظْ) إلى نادرين .
أحدهما (عَيْنٌ) وهو عَيْبٌ فِي الْقَرِيبَةِ — حكاها سيبويه ^(٢) .
والثاني : (صَيْقِلٌ) — بكسر القاف — وهو اسم امرأة — حكاها قَطْرُبٌ .
فهذا شذَّ فِيهِ الْكَسْرُ لِأَنَّهُ صَحِيحُ الْعَيْنِ ، وَ (عَيْنٌ) شذَّ فِيهِ لِأَنَّهُ مَعْتَلٌّ الْعَيْنِ .

(ص)

(١) الحذيم من السيوف ونحوها : القاطع : لسان العرب مادة (حذم) .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ وما بعدها .

ومن بَنَى اسْمًا مِنْ مِثَالِ (أَغْيَدَ) كَـ (ذَهَبَ) أَوْ (نَمِرَ) أَوْ (عَضُدَ)
فَلَيْسَ عَنِ (غَادٍ) لَهُ مَحِيدٌ لِعَلْبَةٍ أَسْلَفَهَا التَّقْيِيدُ

(ش)

الهمزة من (أغيد) زائدة فلا اعتداد بها ، وغَيْثُهُ بإزاء ذَالِ (ذَهَبَ) ونونِ (نَمِرِ) وعَيْنِ (عَضُدِ) . وبأوّه بإزاء الهاء ، والميم والضاد ، فتفتحُ بإزاء المفتوح ، وتكسر بإزاء المكسور وتضم بإزاء المضموم ، ويجب قلبها في الأمثلة الثلاثة ألفًا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ويتحد اللفظ مع اختلاف الوزن كما تماثل في اللفظ (قَالَ) و (خَافَ) و (طَالَ) وأصلها (قَوْلٌ) و (خَوْفٌ) و (طَوْلٌ) .

(ص)

وإن بَنَيْتَ مِنْ (دَعَوْتُ) كَـ (فُضِّلَ) فقل (دُعِ) كذا (دَعِ) قُلْ في (فَعُلْ)

(ش)

الفضل : المرأةُ المُتَبَدِّلَةُ ، ومثالها من (دَعَوْتُ) في الأصلِ (دَعُوْ) لكنه أصل مرفوض ، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره حرف علة يلي ضمة .

فكل اسم اقتضى التصريف وقوعه كذلك وجب إبدال ضمته كسرة .

فإن كان حرف العلة ياء لم يُزِدْ على ذلك كَـ (ظَنِي) و (أَظْبِ) .

وإن كان واوًا كمثل (فُضِّلَ) أو (عَضُدِ) من (دَعَوْتُ) عمل به عملان إبدال

الضمة كسرة والواو ياء .

كما قيل في جمع (دَلُو) : (أَدْلِ) والأصل (أَدْلُو) .

(ص)

وَشِبْهُ ذَا فِي الْفِعْلِ ذِي الْوَاوِ كَثُرُ مُصْحَحًا وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ نَزْرُ

(ش)

(شبه ذا) أي : شبه (فَعُلْ) في الأفعال التي لامها واوٌ كَثُرُ مصححًا نحو (أَمُوتَ

المرأة) و (سَخَوَ الرجل وسرو) أي صار سخياً وسرّياً .

وقول ابن مالك :

..... وفي ذوات الـياء نـزر

أي : قلّ هذا الوزن فيما لآمه ياء من الفعل كـ (نَهَوَ الرَّجُلُ) أي كملت نُهَيْتَهُ أي عقله . و (قَضُوَ الرَّجُلُ زَيْدًا) بمعنى : نعم القاضي هو .

(ص)

وإن تَصُعُكـ (عِظْلِم) ^(١) من (قَرَأ) فَصَوَّرَن (قَرْنِيًا) لا (قَرْنِيًا)

(ش)

يقال عند بناء (عِظْلِم) من (قَرَأ) (قَرِيء) في الرفع و الجر وفي النصب (قَرْنِيًا) .

(ص)

(مَزْنِي) أو (مَرْتَن) يقول مِينِ بِنَا (سَفْرَجَل) يَوْمٌ من (مَزَن)

(ش)

(مَزَن) بمعنى ذهب .

وإذا بني منه مثال : (سَفْرَجَل) قوبل بحروفه السبن والفاء والراء مُسَوًى بينهما في الشكل .

ثم ضوعفت نونه مرتين بإزاء الجيم واللام فيصير (مَرْتَنًا) هذا هو الأصل ويجوز أن تبدل النون الثالثة ياءً فراراً من استثقال ثلاثة أمثال كما قالوا في (تَطَنَّت) : (تَطَنَّتِ) .

(ص)

والبَدَلُ الزَّمُ في مثالِ ذاكِ من مُضَاعَفِ حَوَى ثلاثةَ كـ (جِن)

(ش)

يقول ابن مالك إذا كانوا لتوالي ثلاثة أمثال مستقلين حتى كادوا لا يستعملون أصل (تَطَنَّتِ) فهم لأربعة أمثالٍ أشد استثقلاً ، فليكن إبدال آخرها واجباً ؛ إذ ليس بعد الجواز الراجح إلا الوجوب .

فعلى هذا يقال في جَحْمَرَش من (الرَّد) (رَدَدِي) والأصل (رَدَدَدِي) .

(١) العِظْلِم : نبت يستخرج منه صبغ أزرق ، والليل المظلم الشديد الظلام . لسان العرب (عظل) .

قوبل بالراء والدالين الأصليتين : الجيمُ والحاءُ والميم ، وضوعفت الدال الثانية مرتين
بإزاء الراء والشين ، فاجتمعت أربع دالات فأبدلت الرابعة ياء فصار (رَدَدِيًا) .

(ص)

وَمَنْ مِنَ السَّوْأَى بَنَى كَ (إَجْرِدِ) وقال (إِيئِي) قال قَوْلَ مُهْتَدِي

(ش)

الوَأْيُ : الوعدُ والإجْرِدُ : نبتٌ ، وأصلُ مثاله من الوَأْيِ : (إِيئِي) .
فأبدلت الواو ياءً لسكونها بعد كسرة وعملت الياء الأخيرةً معاملة ياء قاض
فصار (إِيئِيًا) .

(ص)

والأصل (إِيئِي) ولكن عَلَلًا فَاءً وَلَا مَا بِالَّذِي قَدْ فَصَّلًا
من (يَعْمَل) وَلَا تَحْدُ عَنْ (عَنَمَل) وافكك إذا بنيت مثل (عَنَسَل)

(ش)

لو بني مثل (عَنَسَل) من (يَعْمَل) لقليل (عَنَمَل) . ولم يجز الإدغام ، لئلا يلتبس
بالمضاعف كَ (شَمَر) وهو اسمُ فرسٍ .
فلو أمن الالتباس جاز الإدغام كَ (هَمَرَش) وهي العجوز المضطربة الخلق إذا قيل
فيها (هَمَرَش) جاز لأنه لا يلتبس بمضاعف . إذا ليس في الكلام (فَعَلَل) .
وإذا قيل فيها (هَمَرَش) جاز حملاً على الأكثر ، وقد أشار ابن مالك إلى هذا بقوله :

(ص)

وافكك أو ادغم في مثال خَنْضَرِف
فأللبسُ مأمونٌ لأن (فَعَلَل)
كَ (الحَمَصِيص) (العَتَوِي) من (غني)
من (دُمَلج) أو (خَرَدَل) ولا تَقِفُ
مُحَقِّقُ الإِهْمَالِ دُونَ (فَتَعَلَل)
لأن منسوبيًا حكوا بِذَا البِنَا

(ش)

الحَمَصِيص: ضرب من البقل ومثاله من (غني) في الأصل (غَنِيي) .

فأدغمت الياء الثانية في الثالثة فصار (غَنِيًّا) كَ (فَتِيًّا) فأبدلت الياء المكسورة واوًا كما يفعل بـ (فِتِي) حين ينسب إليه .

(ص)

وإن تُصْغِرَ كَ (عنكبوت) من رَمَى فَـ (الرَّمِيَّوتُ) الأصلُ عندَ العُلَماءِ
لكن (رَمِيَّوتًا) مصيره لِمَا في اللّام من قلبٍ وحذفٍ لَزِمَا

(ش)

صَوَّغُ مثال (عنكبوت) من (رَمَى) بأن يقابل برائه وميمه ويائه : العين والنون والكاف .

وتضاعف ياءه بإزاء الباء . ثم يزداد واوً وتاءً بإزاء الواو والتاء فيصير في الأصل (رَمِيَّوت) فتقلب الياء الثانية ألفاً لتحركها بعد فتحه ، ولا يمنع من ذلك سكون الواو بعدها كما لم يمنع في (مُصْطَفَيْن) ونحوه لأن اللام أمكن من غيرها .

فلما قلبت ألفاً فُعلَ بها ما فُعلَ بألف (مُصْطَفَى) حين قيل (مُصْطَفُون) فصار المثال المذكور (رَمِيَّوتًا) .

(ص)

وامنع لغير الأَخْفَشِ السُّلُوكِ في سبيل نحو (قُلَّة) ونحو (فِي)
والرأيُّ عندي ما رأى أبو الحسن من الجواز فأجِبْ من امتَحَن

(ش)

اللفظان اللذان يقصدُ جعلُ أحدهما كالآخر في الزّنةِ إمّا متساويان في عدد الحروف وإما فائق أحدهما الآخر بأصل أو أصلين .

فإلحاق المساوي بالمساوي ، والمفوق بالفائق جائز بلا خلاف .

وإلحاق الفائق بالمفوق ممنوع عند غير الأَخْفَشِ يجوز عنده .

ويقول ابن مالك وبه أقول : لأن المقصود من إلحاق لفظ بلفظ ليس هو استئنافُ

وضع ليحفظ الموضوع ، فيتكلم به للدلالة على مقصود لكن يقصد به التدرب والتمكن من

معرفة ما يلزم الواضع لو وضع ذلك اللفظ على الزّنةِ المخصوصة والحكم المخصوص .

فمثال (قُلَّة) من (رَّبْوَة) : (رُبَّة) والأصل : (رَّبْوَة) كما كان أصل (قُلَّة) (١) : (قُلْوَة) ، فحذفت الواو من (قُلْوَة) على غير قياس فصار في اللفظ (قُلَّة) . ثم عوملت (رَّبْوَة) مُعاملتها ، فقليل (رُبَّة) .

(ص)

إن قال صنع كَـ (قُلَّة) من (لَيَّ) في (لَوَة) قُلَّ آمناً من بغي
وحيث صُفَّتْ كَـ (سَه) منه فما عَن (لَاء) أو (لَي) عُدُولٌ فاعلماً

(ش)

مثال : (قُلَّة) من (لَيَّ) (لَوَه) لأنَّ لَامَ (قُلَّة) محذوف فتحذف لَامَ (لَيَّ)
— أيضاً — .

وعين (لَي) واو قلبت ياء لسكونها قبل الياء ، فلما حُذفت الياء عادت إلى أصلها ،
وزيدت التاء بإزاء تاء (قُلَّة) .

وأما صوغ (سَه) من (لَيَّ) فيستلزم حذف الواو لأنها نظيرة عين (سَه) المحذوفة إذ
أصله (سَتَه) . لقولهم للعظيمها (أَسْتَه) .

ويجوز تضعيف الياء ، والإدغام ، فيصير المثال (لِيَّا) .

يقول ابن مالك : ولو صيغ مثل (في) من (لَيَّ) ملازماً للإضافة لقليل : (لَوَ زَيْدٍ)
في الرفع و (لَاءَه) و (لِيَه) في النصب والجر .
كما يقال : (فُوَه) و (فَاه) و (فِيَه) .

(ص)

وإن تُصْنَعُ كَـ (تَحْوِيٍّ) من (خَبِر) فـ (تَخْبِرِيٍّ) قُلَّ فالأصل مُعْتَبِر

(ش)

(تَحْوِيٍّ) منسوب إلى (تَحْيَة) وأصلها : (تَحْيِيَّة) لكنه مرفوض .

ثم نسب إليها فكان (تَحْيِيًّا) فاستثقل توالي ياءين مشدّتين فعوملت معاملة النسب
إلى (عَلِيٍّ) فقليل (تَحْوِيٍّ) كما يقال (عَلَوِيٍّ) .

فإذا قصد مماثلته بـ (خبر) روعي الأصل لانتفاء أسباب الإعلال فقليل (تَخْبِرِي) .

المبحث الثاني نصريف الأفعال والأسماء المشتقة

أولاً :

النصريف في اللغة معناه التغيير ^(١).

(ص)

مضارعُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ (فَعُل) يَأْتِي عَلَى (يَفْعُل) حَتَّمَا كَ (سَهَّل) وَهُوَ عَلَى (يَفْعُل) يَأْتِي مِنْ (فَعِل)

إِنْ وَوَعِي الْقِيَّاسُ فِيهِ كَ (بَحَل)

(ش)

لَمَّا كَانَ (فَعُل) وَ (فَعِل) مُوَضَّوعَيْنِ لِمَعَانٍ مُسْتَقَرَّةٍ فِي أَصْلِ الْخَلْقَةِ ، وَلِمَعَانٍ طَارِئَةٍ اِحْتِجَّ فِيهِمَا إِلَى الْمَضَارِعِ وَالْمَاضِي كَثِيرًا فَخُولِفَ بَيْنَ حَرَكَتَيْ عَيْنَيْهِمَا - غَالِبًا - تَخْفِيفًا ؛ لِأَنَّ تَخَالَفَ الْمُتَعَاقِبِينَ أَحْفَ مِنْ تَمَاطُلِهِمَا . وَلَمَّا كَانَ (فَعُل) فِي الْغَالِبِ مُوَضَّوعًا لِلْفَرَائِزِ كَ (شَجَع) وَ (جَبَّن) وَهِيَ مَعَانٍ ثَابِتَةٌ فِي أَصْلِ الْخَلْقَةِ ، قَلَّتِ الْحَاجَةُ فِيهِمَا إِلَى غَيْرِ الْمَاضِي ، فَاسْتَسَهَلَ كَوْنُ حَرَكَةِ الْعَيْنَيْنِ وَاحِدَةً ، فَلِذَلِكَ كَانَ مَضَارِعُ (فَعُل) (يَفْعُل) . وَجَاءَ فِي شَرْحِ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ " أَنْ (فَعُل) فِي الْغَالِبِ لِلْفَرَائِزِ أَيِ الْأَوْصَافِ الْمَخْلُوقَةِ كَالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ " ^(٢) ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْبَاعِثُ عَلَى مَخَالَفَةِ حَرَكَةِ عَيْنِ الْمَضَارِعِ لِحَرَكَةِ عَيْنِ الْمَاضِي طَلَبَ التَّخْفِيفَ ؛ كَانَتْ الْفَتْحَةُ بَعِينَ مَضَارِعَ (فَعُل) أُولَى مِنَ الضَّمَّةِ ، فَلِذَلِكَ كَانَ مَضَارِعُ (فَعِل) (يَفْعُل) دُونَ (يَفْعُل) كَ (عَمِلَ يَعْمَلُ) وَ (عَلِمَ يَعْلَمُ) .

(ص)

وَأَشْرَكَوْا (يَفْعِل) مَعَ (يَفْعُل) فِي مَوَاضِعَ ، السَّمَاعُ فِيهِنَّ قُفْيِي

(١) انظر : الصَّبَانُ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ج ٤ ص ٢٣٦ .

(٢) انظر ابن الحاجب شرح شافية ابن الحاجب ج ١ ص ٧٤ .

(ش)

لِما قَرِرَ أن (فَعِل) مضارعُ المطرُدُ (يَفْعَل) ، وكان بعض الأفعال قد شذَّ أشار ابن مالك إلى ما شذَّ من ذلك ، وهو على ضربين :

أحدهما : ما شذَّ مع مشاركة المقيس ، فاستعمل فيه (يَفْعَل) و (يَفْعَل) . وذلك في مضارع (حَسِبَ) و (نَعِم) و (بَنَس) و (يَبَس) و (يَبَس) و (وَغِر) و (وَه) و (وَرِعَ) و (وَهَل) أي (سها) .

والضرب الثاني : ما شذَّ فيه الكسر دون استعمال الفتح ، وجملة ذلك ثمانية أفعال :

(وَمِثَقَ) و (وَثِقَ) و (وَفِثَقَ) و (وَكَلِيَ) و (وَوَرِثَ) و (وَوَرِمَ) و (وَسِجَ) و (وَوَرِيَ المَخ) — أي اكثر — وإلى هذا الأفعال أشار ابن مالك بقوله :

(ص)

وَجَاءَ فِيمَا فَاءُهِ الوَاوُ (فَعِل) (يَفْعَلُ) مُفْرَدًا وَخَيْرٌ فِي (يَهَل)

(ش)

بَيْنَ التَّنْظِيمِ السَّابِقِ أن مضارع (فَعِل) لم يأت على (يَفْعَل) دون مشاركة (يَفْعَلُ) إلا فيما فاؤه واوٌ .

وكان الذي بعث على ذلك التوصل إلى حذف الواو من المضارع ؛ لأنه لو جاء على القياس مضارع (وَمِثَقَ) لقليل فيه : (يَوْمِثَقَ) بسلامة الواو ، فإذا كسرت عين المضارع كان لحذف الواو موجب فقليل (يَمِثَقَ) : فَظْفَرٌ بِتَخْفِيفٍ ، وهو مطلوب . " وقد زاد ابن عقيل على ما شذَّ في بناء (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسر عين الماضي والمضارع ، و (وَجِدَ بِهِ) ، و (وَوَعِثَ عليه) و (وَوَرِكَ) و (وَوَكِمَ) ، و (وَوَقَّهَ) و (وَوَهِمَ) ، و (وَوَعِمَ)^(١) .

(ص)

مَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ اليَا مِنْ (فَعَل) كَسْرٌ لِعَيْنٍ غَيْرِ مَاضِيهِ حَصَلَ وَمِثْلُهُ مُضَاعَفٌ مَا عُدِّي كَـ (حَنَّ) وَالزَّمُّ ضَمٌّ ذِي التَّعَدِّي

(ش)

إذا كان الماضي على (فَعَل) وعينه أو لامه ياءً تعين — غالباً — كون مضارعه على (يَفْعَلُ) نحو (بَاتَ) (يَبِيتُ) و (سَارَ يَسِيرُ) و (مَشَى) (يَمْشِي) . وكذلك إذا كان على (فَعَل) مضاعفاً غير متعد كـ (حَنَّ يَحِنُّ) و (أَنْ يَنْ) .

(١) انظر ابن عقيل ، شرح ابن عقيل . ج ٢ ص ٢٦٧ دار الفكر بيروت ١٩٨٥ م .

فإن كان المضاعف متعدياً تعين — غالباً — كون مضارعه (يَفْعَل) كـ (حَلَّ الْعَقْدَةَ يَحُلُّهَا) و (مَدَّ الشَّيْءَ يَمُدُّهُ) .

ثم أشار ابن مالك إلى ما شذَّ من القبيلين فقال :

(ص)

(يَأُولُ) بالضم — تَدْرُ (و تَهْب)
شَذَّ كَذَا وَتَادِرُ كَسْرُ (يَحِب)
وَشَذَّ مِنْهُمَا بَوَجْهَيْنِ كَلِمَ مِنْهَا (يَجِدُّ) و (تَحِدُّ) و (يَنْم)

(ش)

(أَلَّ الشَّيْءُ يُولُ) إذا بَرَقَ و (أَلَّ الرَّجُلُ يُولُ) : إذا صَوَّتَ بَدَلًا ، و (ذَرَّ الشَّارِقُ يَدْرُ) إذا طلع و (هَبَّتْ الرِّيحُ تَهْبًا) . هذه شذت بالضم وحده في المضارع ، وكان حقها الكسر لعدم تعديها . وكذلك شذ بكسر دون ضمِّ (حَبَّه يَحِبُّهُ) وكان حقُّه الضم لكونه متعدياً .

وشذ اشتراك الكسر والضمِّ في (يَهْرُ الشَّيْءُ) بمعنى (يكرهه) و (يَعْلَهُ بالشَّرَابِ) و (يَشِدُّ الشَّيْءُ) و (يَنْمُ الحديث) و (يَجِدُّ الشَّيْءُ) و (يَجِمُّ الفرس) و (يَشِبُّ) و (تَفِجُّ الأفعى) . و (تَسِيرُ اليَدُ) — تطير — (تَحِدُّ المرأة) و (يَصِدُّ عنه) و (بَسَّ نَيْسًا) و (يَشِطُّ) — يبعد — و (تَدْرُ الناقة) و (يَسِدُّ الشَّيْءُ) .

فالكسر في الستة الأوائل شاذٌّ، لأنها متعدية ، والضم على القياس . والواقفي بالعكس .

(ص)

عَيْنُ الْمُضَارِعِ اضْمُنُّنْ مِنْ (فَعَلَا)
إِنْ كَانَ وَأَوَائِيَا كَ (جَادَ) و (عَلَا)
كَذَا الَّذِي لِعَلْبِ الْمُفَاعِلِ وَلَيْسَ يَأْتِيَا كَفِعَلِ النَّاضِلِ

(ش)

إذا كان الماضي على (فَعَل) وعينه أو لامة واو تعين كون مضارعه على (يَفْعَل) نحو (جَادَ) و (عَلَا) و (عَادَ) و (سَلَا) .

وكذا المضارع من (فَعَل) المقصود به غلبة المُفَاعِلِ كـ (فَاضَلَهُ فَفَضَلَهُ يَفْضُلُهُ) و (عَالَمَهُ فَعَلَّمَهُ يَعْلُمُهُ) إذا تقابلا فضلاً وعلماً وفاق أحدهما الآخر .

فإن كان عينُ الفعل أو لامة ياء لم يُعَدَلْ في المضارع عن (يَفْعَل) نحو : (خَاشَانِي فَخَشِيْتَهُ) أي : كنت أخشى منه .

والناضل اسم فاعل من نضله : إذا فاقه في المناضلة وهي المُرَامَاة .

(ص)

مَا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ مِنْ (فَعَلَا) حَلَقِيَّ افْتَحَ عَيْنُهُ كَـ (سَأَلَا)
وَعَيْرٌ فَتَحَ فِيهِ - أَيْضًا - قَدْ يَرِدُ وَبَعْضُهُ التَّثْلِيثُ فِيهِ قَدْ عَاهَدَ
وَشَدَّ (يَأْبَى) مَعَ (يَحْيَا) وَ (يَذَرُ) بِالْفَتْحِ فَاضْمُمُهَا إِلَى مَا قَدْ نَذَرَ

(ش)

يقول ابن مالك : كَوْنِ عَيْنِ (فَعَل) حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ مَجْمُورًا لِفَتْحِ عَيْنِ مُضَارَعِهِ
فِيمَا لَمْ يَسْمَعْ فِيهِ كَسْرًا أَوْ ضَمًّا .

فَإِنْ شُهِرَ بِأَحَدِهِمَا دُونَ غَيْرِهِ لَمْ يُعَدَّلْ عَنْهُ نَحْوُ : (يَقْعُدُ) وَ (يَرْجِعُ) .
وَقَدْ يَرِدُ بِلُغَتَيْنِ كَـ (يَنْطَحُ) وَ (يَنْطِحُ) وَ (يَمْنَحُ) وَ (يَمْنِحُ) وَثَلَاثَ
كَـ (يَرْجَحُ) (يَرْجِحُ) وَ (يَرْجِحُ) .
وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ بِقَوْلِهِ :

وَبَعْضُهُ التَّثْلِيثُ فِيهِ قَدْ عَاهَدَ
وَشَدَّ (أَبَى يَأْبَى) وَ (حَيَّ يَحْيَا) وَ (ذَرَّ يَذَرُّ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارَعِ
دُونَ تَوْسُطِ حَرْفِ حَلْقٍ وَلَا تَأَخَّرَهُ .

ثانيًا : مَصَادِرُ الفِعْلِ الثَّلَاثِي وما يَتَعَلَقُ بِذَلِكَ :-

(ص)

(فُعُولَةٌ) اجْعَلْ أَوْ (فَعَالَةٌ) اجْعَلَاً قِيَاسَ مَصْدَرِ المِضَاهِي (جَزَلًا)

(ش)

المِضَاهِي (جَزَلٌ) كَلَّ مَا وَزَنَهُ (فَعَلَ) وَلَهُ مَصْدَرَانِ مَقْيَسَانِ :
(فُعُولَةٌ) كَـ (سُهُولَةٌ) وَ (صُعُوبَةٌ) وَ (مُلُوحَةٌ) وَ (عُدُوبَةٌ) .
وَ (فَعَالَةٌ) : كَـ (صَبَاحَةٌ) ^(١) وَ (مَلَاحَةٌ) وَ (فَصَاحَةٌ) وَ (صَرَاحَةٌ) ^(٢) .
وَ مَا سِوَاهُمَا مَسْمُوعٌ كَـ (غَلِظَ غَلِظًا) وَ (عَظَمَ عَظْمَةً) وَ (شَرُفَ شَرَفًا)
وَ (حَسَنَ حُسْنًا) .

(ص)

وَالوَصْفُ مِنْهُ (فَعَلَ) أَوْ (فَعِيلٌ) وَغَيْرُ ذِيْنِ عَنْهُمْ قَلِيلٌ

(ش)

أَي : اسْمُ الفَاعِلِ الَّذِي مِنْهُ كَثْرٌ حَتَّى كَادَ يَطْرُدُ عَلَى (فَعَلَ) كَـ (ضَخَّمَ فَهُوَ
ضَخَّمَ) وَ (شَهَّمَ فَهُوَ شَهَّمَ) وَ (فَدَمَ ^(٣) فَهُوَ فَدَمَ) وَعَلَى (فَعِيلٌ) كَـ (ظَرَفَ فَهُوَ
ظَرِيفٌ) وَ (شَرُفَ فَهُوَ شَرِيفٌ) .
وَ قَدْ يَأْتِي عَلَى (فَعَلَ) كَـ (بَطَّلَ) فَهُوَ بَطَّلٌ .
وَ عَلَى (فَعَالٌ) كَـ (جَبَّنَ فَهُوَ جَبَّانٌ) .
وَ عَلَى (فُعَالٌ) كَـ (قَرَّتَ ^(٤) المَاءُ فَهُوَ قُرَاتٌ) .
وَ عَلَى (أَفْعَلٌ) كَـ (خَطَبَ الشَّيْءُ فَهُوَ أَخْطَبٌ) أَي أَحْمَرٌ إِلَى كُدْرَةٍ .
وَ عَلَى (فُعَلٌ) كَـ (جُنَّبَ فَهُوَ جُنَّبٌ) . وَعَلَى (فِعَلٌ) كَـ (عَفَّرَ فَهُوَ عَفْرٌ)
— أَي شَجَاعٌ مَا كَرَّ — وَعَلَى (فَاعِلٌ) كَـ (فَرَّهَ فَهُوَ فَارِهِ) وَ (حَمَضَ فَهُوَ حَامِضٌ) .

(١) صَبَحَ صَبَاحًا : أَشْرَقَ وَجَمَل . لِسَانُ العَرَبِ (صَبَحَ) .

(٢) صَرَحَ صَرَاحَةً : صَفَا وَخَلَصَ مِمَّا يَشُوبُهُ . لِسَانُ العَرَبِ (صَرَحَ) .

(٣) فَدَمَ : ضَعَفَ فَهَمَّهُ وَعَمِيَ عَنِ الحِجَّةِ . لِسَانُ العَرَبِ (فَدَمَ) .

(٤) قَرَّتَ المَاءُ : لِسَانُ العَرَبِ (قَرَّتَ) .

(ص)

وَلَا تَقِيسَنَّ مَصْدَرَ لَازِمٍ عَلَى (فَعِيلٍ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ (فَعَلًا)

(ش)

إذا كان الفعل اللازم على (فَعِيلٍ) فمصدره المطرود (فَعَلٌ) كَ (فَرِحَ فَرَحًا) و (مَرِحَ مَرَحًا) .

وما سوى (فَعَلٍ) فمسموعٌ كَ (بَلَغَ بُلُغَةً) فهو (أَبْلَجُ) و (بَشَرَ بِشورًا) أي (فَرِحَ) و (أَحِنَ إِحْنَةً) أي : حَقَدَ . و (شَبِعَ شِبَعًا) — و (بَخَلَ بَخْلًا) و (بَهَجَ بَهَجَةً) و (بَشَرَتِ المرأة بشارَةً) — أي : حَسَنَتِ — و (ضَبَعَتِ النَّاقَةَ ضَبْعَةً) إذا اشتهدت الفحل . و (تَفَّهَ الإنسانُ تَفْوهَا) — إذا حَمَقَ .

(ص)

والمتعدِّي مِنْهُ أَوْ مِنْ (فَعَلًا) مَصْدَرُهُ المَقِيسُ (فَعَلًا) اجْعَلًا
لكن لِغَيْرِ المتعدِّي مِنْ (فَعَلٍ) (فُعُولًا) اجْعَلْ كالمصوغ من (نَزَلَ)

(ش)

المقيس من مصادر (فَعَلٍ) و (فَعِيلٍ) المتعديين ما كان على (فَعَلٍ) خاصّة كَ (الأَكَلَ) و (القَتَلَ) و (الجَذَبَ) و (القَضَمَ) ^(١) .
المقيس من مصادر (فَعَلٍ) اللازم ما كان على (فُعُولٍ) كَ (نَزَلَ نُزُولًا) و (قَعَدَ قُعُودًا) هذا إذا لم يكن لصوتٍ أو غيره مما يشار إليه .

(ص)

و— (فُعَالٌ) أَوْ (فَعِيلٌ) اغْنِ عَن
و ب— (فُعَالٌ) نحو (يرغُو) اخْضُصْ وَقَلْ
(فُعُولٌ) انْ مَصْدَرُ فِعْلِ الصَّوْتِ عَن
غَيْرِ (فَعِيلٍ) فِي مُضَاعَفِ كَ (أَلَّ)

(ش)

(فُعَالٌ) أَوْ (فَعِيلٌ) فِي الأصوات يكثران ، وفي غيرهما يقلان . وقد يشترك فيهما فَعْلٌ ، كَ (نَعَبَ الغرابُ نَعِيًا وَنَعَابًا) و (نَعَقَ نَعِيْقًا وَنَعَاقًا) .

(١) قضم الشيء كسره بأطرافه . لسان العرب (قضم) .

وقد ينفرد أحدهما بفِعْل نحو : (ضَبِحَ الثعلبُ ضُبَاحًا) و (بَعَمَ الظبيُّ بَعَامًا)
و (صَهَلَ الفرسُ صَهِيلًا) .

واطردَ اختصاصُ المعتلِّ اللامِ بـ (فُعَال) كـ (رَغَا البعيرُ رُغَاءً) و (نَعَتِ الشاةُ
نُغَاءً) .

وغلبَ اختصاصُ المضاعفِ بـ (فَعِيل) نحو (صَرَّ الشيءُ صَرِيرًا)^(١) و (أن أنينا) .

(ص)

و (فَعْلَان) مُجَدِّيًا تَقْلُبًا فَشَا فِي الإِبَا (فِعَال) غَلَبًا
لِحَرْفَةِ (فِعَالَةِ) (فُعَال) لِعَلَّةِ كَقَوْلِهِمْ : (بُوَال)

(ش)

التَّقْلِبُ نحو (جَالَ جَوْلَانًا) و طَافَ طَوْفَانًا) و (ثَارَ ثورَانًا) . ومنه : (العُثْيَان)
و (الهَيَّجَان) : لأنَّ المعدة إذا غَثَّت لا تخلو من تقلب وكذلك الهائج . ومثال : (فِعَال)
(أبى إِبَاءً) ومثال : (فِعَالَةٌ) وهي للحرفة نحو : (صنع صِنَاعَةٌ) ومثال : العلة أو المرض
نحو : (صَدَعُ صُدَاعٌ) .

(ص)

من (فَعِيل) اللآزم وصفًا صُنِعَ على (فَعْلَان) أو صُنِعَ (فِعَالًا) أو (أُنْفَعَلًا)
ومن مُعَدَّاهُ ومن كُـلِّ (فَعَل) صُنِعَ (فَاعِلًا) واحفظ سِوَاهُ فَهُوَ قَلَّ

(ش)

الوصف من (فَعِيل) اللآزم على (فَعْلَان) كـ (سَكِرَ فهو سَكْرَان) و (عَطِشَ
فهو عَطْشَان) .

وعلى (فَعِيل) كـ (أَسِفَ فهو أَسِيفٌ) و (دَنِفٌ^(٢) فهو دَنِيفٌ) وعلى (أُنْفَعَل)
كـ (بَلَجَ فهو أَبْلَجٌ) و (دَعَجَ فهو أَدْعَجٌ) .
يقول ابن مالك :

ومن مُعَدَّاهُ

(١) صر صريرًا : صوت . لسان العرب (صر) .

(٢) دنف المريض : اشتد مرضه (دنف) .

أي : اسم الفاعل من (فَعِل) المتعدي ومن (فَعَلَ) مطلقاً على زنة فاعل
كـ (رَحِمَ فهو رَاحِم) و (عَلِمَ فهو عالم) و (جَلَسَ فهو جَالِس) .
وقول ابن مالك :

..... واحفظ سِوَاهُ

أي : إن مَرَبَّكَ فَعَلَ على وزن (فَعَلَ) واسم فاعله على غير زِنَةِ فاعل فاحفظه فهو
قليل ، وذلك نحو : (طَابَ يَطِيبُ فهو طَيِّب) و (شَاخَ يَشِيخُ فهو شَيْخ) .

(ص)

وفي الحُدُوثِ (فَاعِلًا) صُغَّ مُطْلَقًا كـ (نَازِقًا أَرَاكَ) تَعْنِي (نَزَقًا)^(١)

(ش)

الوصف من (فَعَلَ) و (فَعِلَ) اللّازم إذا قصد به الحدوث جاز صوغه على زنة
(فاعِل) كقولك (زَيْدٌ حَاسِنٌ غَدًا و عمروٌ فارحٌ بَعْدَ غَد) .
وكذا صوغه من (فَعَلَ) الذي امتنع صوغه منه في غير الحدوث كـ (ضَاقَ) .

(ص)

ومن ثلاثي كـ (مَفْعُول) يَرِد
وما أتى منه على (فَعِيل)
وهكذا ما كان مثل (ذَبَح)
لفظ اسم مَفْعُولٍ وهذا مُطْرَد
فبأبه السَّمَاعُ كـ (القَتِيل)
و (قَبَضَ) و (نَقَصَ) و (طَرَحَ)

(ش)

كل فَعَلٍ ثلاثي فاسم مفعوله المقيس على زنة (مَفْعُول) كـ (نَسَبْتُهُ فهو مَنَسُوب)
و (صَحَبْتُهُ فهو مَصْحُوب) .
ويجيء كثيراً على (فَعِيل) ولا يقاسُ عليه . نحو : (قَتَلْتُهُ فهو قَتِيل) و (كَحَلَّ عَيْنَهُ
فهو كَحِيل) .

وقد يجيء على (فَعَلَ) كـ (طَرَحَ) بمعنى : (مَطْرُوح) و (ذَبَحَ) بمعنى مَذْبُوح .
وقد يجيء - أيضاً - على (فَعَلَ) كـ (قَبَضَ) بمعنى مَقْبُوض و (نَقَصَ) بمعنى
مَنْقُوص . وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بإجماع .

(١) نَزَقَ الرجل نَزَقًا ونَزَوْقًا : إذا وثب وتقدم في حفة لسان العرب (نَزَق) .

ثالثاً : تصريف الفعل غير الثلاثي وما يتعلق بذلك :

(ص)

مُضَارِعَ الرَّبَاعِي بِالضَّمِّ ابْتَدَى وَغَيْرَهُ فَتَحًا أُنْزِلَ كَـ (تَهْتَدِي)
وَكَسْرَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَاءً أَبْح فِي كَلِّ مَا وَازَنَ مَاضِيَهُ (رَبِحَ)
أَوْ ابْتَدَى بِهِمْزٍ وَضَلَّ أَوْ بِنَا مُطَاوَعِ كَـ (انْقَادَ) مَعَ تَبَيَّنَا

(ش)

الرباعي يعم المجرد نحو (دَخَرَجَ) والملحق به نحو : (جَهَّورَ) . والمضعف العين نحو :
(عَلَّمَ) والمزيد أوله همزة نحو : (أُعْلِمَ) . والمزيد بعد فائه ألف نحو : (ضَاعَفَ) وكلها
مستوية في ضم أول المضارع منها .

وغير الرباعي : يعم الثلاثي والخماسي والسداسي ، وكلها مستوية في فتح أول
المضارع منها كـ (يَتَعَلَّمُ) و (يَتَعَلَّمُ) و (نَسْتَفْهِمُ) .

وقول ابن مالك :

وَكَسْرَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَاءً أَبْح

أي : أبح كسر أول المضارع مما وزن ماضيه (فَعِلَ) كـ (رَبِحَ) . أو ابتدئ بهمزة
وصل كـ (انطلق) أو بياء مطاوعة كـ (تدحرج) ما لم يكن أول المضارع ياء فإنها لا
تكسر إلا في مواضع ستذكر ، إن شاء الله - تعالى - . وكسر أول المضارع من الأفعال
المذكورة هي لغة بني أحميل ، وقد قرأ بها بعض الشواذ^(١) فكسر نون ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾^(٢) .
فيقال على هذه اللغة (أَنَا إِعْلَمُ الْحَقَّ) و (أَنْتَ تَسْمَعُ ، وَتَتَعَلَّمُ ، وَتَسْتَعِينُ ، وَتَسْتَغْفِرُ) .

(ص)

وَكَسْرٍ نَحْوُ : (يَنْجَلُ) اسْتَنْوُوا وَلَا تَمْنَعُ (أَبِي) مِنْ جَائِزٍ فِي (وَجِلًا)

(ش)

يقول ابن مالك : قد تقدم أن من كسر الهمزة والتاء والنون من حروف المضارعة لم
يكسر الياء إلا في مواضع ستذكر ، وإلى تلك المواضع أشار ابن مالك بقوله :

(١) هو : جناح بن جيش . انظر : محمد بن يوسف الأندلسي ، البحر المحيط ج ٢ ص ١٤١ س ط ،

١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢) من الآية رقم (٥) من سورة الفاتحة .

وَكَسَّرَسْ نَحْوُ : (يَجَلُّ) اسْتَنْوَا وَلَا

أَي : إِذَا كَانَ فَاءُ (فَعِلَّ) وَأَوَّكَ (وَجَلَّ) فَإِنْ أَوَّلَ مُضَارَعَهُ يَكْسِرُ - مَطْلَقًا - فَاسْتَنْوَا هَذِهِ الْيَاءُ مِنْ يَاءَاتِ مُضَارَعِ (فَعِلَّ) ، لِأَنَّ (فَعِلَّ) الَّذِي فَآؤُهُ (وَأَوَّ) بَعْضُ (فَعِلَّ) ، وَيَأْوُهُ بَعْضُ يَاءَاتِ مُضَارِعَاتِ (فَعِلَّ) .

وَإِنَّمَا جَازَ كَسْرُ يَاءِ مُضَارَعِ نَحْوِ (وَجَلَّ) لِأَنَّهُ يُوجِبُ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً فَيُخَفِّفُ اللَّفْظُ ، وَيَصِيرُ النَّطْقُ بِـ (يَجَلُّ) كَالنَّطْقِ بِيَاءِ (يَسِيئُ) .

فَإِنَّ الْيَاءَ الْمَكْسُورَةَ إِذَا وَلِيَتْهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ خَفِيَ اللَّفْظُ بِهَا ، بِخِلَافِ الْمَكْسُورَةِ الْمَفْرُودَةِ .

وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ إِغْلَالِ (أَبِينُ) وَنَحْوِ ؛ إِذْ لَوْ قِيلَ : (أَبِينُ) لَكَانَ مُسْتَقْلَلًا اسْتِنْقَالًا

يَتَّبِعُ عَنْهُ الطَّبِيعُ . وَلَيْسَ هَذَا كَـ (ظَنِي) فَإِنَّ كَسْرَتَهُ زَائِلَةٌ بِزَوَالِ الْعَامِلِ فَلَمْ تُسْتَنْقَلِ .

(ص)

مُضَارَعُ الَّذِي بِنَاءِ افْتِئِحْ مَزِيدَةٌ مَا قَبْلَ لَامِهِ فُتِحَ
وَذَلِكَ فِي سِوَاهُ مَكْسُورًا إِذَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ نَحْوِ : (اِحْتَدَى)

(ش)

مُضَارَعُ الَّذِي بِنَاءِ افْتِئِحْ مَزِيدَةٌ نَحْوِ : (تَعَلَّمَ) وَ (تَضَاعَفَ) وَ (تَدَخَّرَجَ) .
فَهَذِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا يُفْتَحُ فِي الْمُضَارَعِ مِنْهَا مَا قَبْلَ لَامِهِ نَحْوِ : (يَتَعَلَّمُ) وَ (يَتَضَاعَفُ)
وَ (يَتَدَخَّرَجُ) .

وَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ :

وَذَلِكَ فِي سِوَاهُ مَكْسُورًا

أَي : مَا قَبْلَ لَامِ مَا لَيْسَ مَاضِيَهُ مُفْتَتِحًا بِنَاءِ مَزِيدَةٍ يَكْسِرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ثَلَاثِيٍّ ؛ فَإِنَّ الثَّلَاثِيَّ قَدْ مَضَى الْكَلَامَ عَلَيْهِ .

فَلذَلِكَ قِيلَ فِي مُضَارَعِ (أَعْلَمَ) وَ (عَلَّمَ) وَ (سَأَلَمَ) وَ (اسْتَمَعَ) وَ (انْطَلَقَ)
وَ (اسْتَغْفَرَ) وَ (احْرَنْجِمَ) وَ (اخْشَوْشَنَ) : (يُعْلِمُ) وَ (يُعَلِّمُ) وَ (يُسَأَلُ)
وَ (يَسْتَمَعُ) وَ (يَنْطَلِقُ) وَ (يَسْتَغْفِرُ) وَ (يَحْرَنْجِمُ) وَ (يَخْشَوْشِنُ) .

(ص)

وَمَضَدَرُ الْأَوَّلِ كَالْمَاضِي الَّذِي رَابِعُهُ قَدْ ضُمَّ كَ (التَّلَدَّدِ)
وَ اكْسِرُ مَحَلَّ ضَمِّ مُعْتَلِّ الطَّرْفِ نَحْوِ (التَّدَانِي) وَ (التَّسْلِقِي) وَ (التَّشْفِ)

(ش)

(الأَوَّل) هو (الذي بقاء افتتح) كـ (تَعَلَّمَ) فمصدره على زَيْتِه بعد ضم رابعه كـ (تَعَلَّمَ) و (تَضَاعَف) و (تَدَخَّرَج) .

فإن كان خامس هذا النوع معتلاً جعل بدل الضمة كسرة كـ (تَعَدَّ) و (تَوَان) والأصل (تَعَدِّي) و (تَوَانِي) .

وأصل (التَّشَفَّ) : التَّشَفَّى ^(١) : فحذفت الياء وحركت الفاء لأجل الوقف .

(ص)

مصدرُ ذي همزةٍ وَضَلِي قد عُرِفَ
كـ (اسْتَفْعَرَ اللهُ الفَتَى اسْتَعْفَارًا)
(إِفْعَالٌ) آتٍ مَصْدَرًا لـ (أَفْعَلًا)
بكسر ثالث وإحراق ألف
و (اصْفَرَ وَجْهَهُ الخَاشِعِ اصْفِرَارًا)
واعْتَبِضَ تَامِنٌ عَيْنِهِ إنْ عَلَا

(ش)

كَلَّ فعل على (أَفْعَل) فمصدره على (إِفْعَال) نحو (أَكْرَمَ إِكْرَامًا) فإن كان معتلاً العين هو ، أو مَصْدَرٌ (اسْتَفْعَلَ) حُذِفَت الألفُ وَعُوِضَ منها تاءُ التانيثِ نحو : (أَرَادَ إِرَادَةً) و (اسْتَرَادَ اسْتِرَادَةً) .

(ص)

(فَعَلَّلَ) لـ (فَعَلَّلَ) اجعل مَصْدَرًا
وَفَتِّحْ فَاهُ جَائِزٌ مِنْ (زَلْزَلًا)
ذُو الفَتْحِ كـ (القَضْفَاضِ) و (الوَسْوَاسِ)
وجاء (فَعَلَّلَ) وما إن كَثُرًا
ونحوه و (فَاعَلَّ) قد جُعِلَا
وهكذا (التَّمَتُّم) ^(٢) في الأُنَاسِي

(ش)

لـ (فَعَلَّلَ) مصدران :

أحدهما : (فَعَلَّلَ) كـ (دَخَّرَج ، دَخَّرَجَةٌ) - وهذا هو المطرُ .

والثاني : (فَعَلَّلَ) كـ (سَرَهَفَهُ سِرْهَافًا) أي : نَعَمه ، وهذا مقصورٌ على السَّماع ، ومنه من يجعله مَقْيَسًا .

فإن كان (فَعَلَّلَ) ثَنَائِيًا مُضَاعَفًا كـ (زَلْزَلَ) جاز في مصدره (فَعَلَّلَ) بِفَتْحِ الفاءِ .

(١) تشفي من علته : برئ ، وتشفي به : شفي به ، وتشفي من عدوه : بلغ ما يذهب غيظه منه .
لسان العرب (شفي) .

(٢) التمتام : من تمت بكلامه : عجل به فلا يكاد يفهم . لسان العرب (تمت) .

والأكثرُ كَوْنُ (فَعْلَالٌ) مُعْبَرًا به عن الفاعل كَـ (وَسَوَّاسٌ) بمعنى مُوسِسٍ .
و (قَضَقَاضٌ) بمعنى مُقَضِّقِضٍ . أي : كَاسِرٍ . و (قَبْقَابٌ) بمعنى مُقَبِّبٍ . أي : هَادِرٍ .
يقال : قَبَّقَبَ الفحل — إذا هدر ^(١) .

(ص)

في (فاعل) : الفِعَالُ والمَفَاعَلَةُ سَيَانٌ كَـ (القِتَالُ) و (المَقَاتِلَةُ)
لكن (فِعَالٌ) في الذي يَا فَاهُ لم يَكْذُبِرَى ، والثَّانِ فِيهِ مُلْتَزِمٌ

(ش)

قد تقدم أن كَسَرَ الياء المفردة حقيقاً بأن يُجْتَنَبَ ما لم يكن الكسرُ عَارِضًا ، فلذلك :
اسْتُعْنِيَ بِـ (مُفَاعَلَةٌ) عن (فِعَالٌ) فيما فاؤُهُ ياء نحو : (يَاسِرٌ مَيَاسِرَةٌ) و (يَآمَنٌ مَيَآمَنَةٌ) .
وقد حكى ابنُ سيده : (يَاوَمَةٌ مَيَاوَمَةٌ ، وَيَوْمَانٌ) وهو في التدرُّج نظيرُ (يَعَارٌ) في جمع
(يَعْرٌ) وهو الجُدَى .

وقال ابن مالك :

..... والثَّانِ فِيهِ مُلْتَزِمٌ

يعني بالثاني (مُفَاعَلَةٌ) .

أي : (مُفَاعَلَةٌ) ملتزمٌ في مصدر (فَاعِلٌ) الذي (فاؤُهُ) ياءُ كَـ (يَاسِرٌ)
و (يَآمَنٌ) .

(ص)

لـ (فَعَلٌ) : (التَّفْعِيلُ) صُغٌ و (تَفْعَلُهُ) صَاحِبٌ لَامٌ قَلَّ نَحْوُ : (تُكْمَلُهُ)
واجْعَلُهُ للمُعْتَلِّهَا مُنْفَرِدًا واسْتَنْدِرْنَ قَوْلَ رَاجِزٍ شَدِيدًا
(وَهِيَ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًا) كما تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا

(ش)

قول ابن مالك : (واجْعَلُهُ للمُعْتَلِّهَا) أي اجْعَلِ (التَّفْعِلَةَ) — وحده — دون
(التَّفْعِيلِ) مصدر (فَعَلٌ) المعتلّ اللام نحو (زَكَّى تَزْكِيَةً) و (وَلَّى تَوَلِيَةً) .

(١) هدر البعير : ردد صوته في حنجرته . لسان العرب (هدر) .

وتركوا التفعيل في مثل هذا استثقلاً لتضعيف الياء المكسور ما قبلها مع وجود مندوحة عنه . وقول الراجز :

وهي تُنزي دلوها تُنزيًا
كما تُنزي شهلة صبيًا^(١)

نادر . والشاهد فيه في قوله : (تُنزيًا) حيث جاء على (التفعيل) وهو نادر . والقياس (التفعلة) .

(ص)

في (فَعَلَ) : (الفِعَالُ) و (الفِيعَالُ) في (فَاعَلَ) (فَاغَلَ) (فَاغَفُونَ مَا قَفِي

(ش)

(فَعَلَ فِعَالًا) نحو : (كَذَبَ كِذَابًا) و (حَمَلَهُ الأَمْرَ حِمَالًا وَتَحْمِيلًا) و (فَاعَلَ فِيعَالًا) كَ (قَاتَلَ قِتَالًا) .

(ص)

وَكَا (التِمْلَاقُ) احفظنه وكذا نحو (القشعريرة) وقيت الأذى

(ش)

(تَفَعَلَ ، تَفَعَّلَا) محفوظ غير كثير ومنه قول الشاعر :

ثلاثة أحباب : فحبب علاقة وحبب تيملاق ، وحبب هو القتل^(٢)

ومثل (تَمَلَّقَ تِمْلَاقًا) : (تَحَمَلَ الشَّيْءَ تَحْمَالًا) والشاهد فيه في قوله : (تِمْلَاقٌ) .

وهو مطاوع (مَلَّقَ) يحفظ ولا يقاس عليه .

ونحو (اقشعر قشعريرة) و (اطمأن طمأنينة) قليل - أيضًا - والمطرذ في هذا النوع :

(اقشعر اقشعرارًا) .

(١) قائله مجهول الشاهد فيه في قوله : (تُنزيًا) تم توضيحه . الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢ ، والمنصف ج ٢ ص ١٩٥ وشرح المفصل مج ٢ ج ٦ ص ٥٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ج ١ ص ١٦٥ .
ولسان العرب (شهل) .

(٢) قائله مجهول ، بحره الطويل ، والشاهد فيه في قوله (تملاق) تم توضيحه .
انظر : وشرح المفصل مج ٢ ج ٦ ص ٤٧ ، ٤٨ ، ج ٩ ص ١٥٧ ولسان العرب (ملق) وتاج العروس (علق) ، (ملق) .

(ص)

لَمَرَّةٍ مِنَ الثَّلَاثِي (فَعَلَّه) كَـ (لَبَسَةَ) و (نَوْمَةَ) و (أَكَلَهُ)
وَصَبَّغَ لِلْهَيْئَةِ مِنْهُ (فَعَلَّه) كَـ (لَبَسَةَ) و (نِيمَةَ) و (إِكْلَهُ)
فِي غَيْرِهِ التَّاءُ دَلِيلُ الْمَرَّةِ إن لم تكن من قبل مُسْتَقْرَرَةٍ
وَمَا كَـ (رَحْمَةً) و كَـ (الإِرَادَةَ) فالوصف يُبَدِي الْمَرَّةَ الْمُرَادَةَ

(ش)

(في غيره) أي غير الثلاثي كَـ (الإِكْرَامُ) و (الاسْتِغْفَارُ) إذا قُصِدَ تَبْيِينُ الْمَرَّةِ
أَلْحَقَتِ التَّاءُ بِصِيغَةِ الْمَصْدَرِ كَـ (إِكْرَامَةً) و (اسْتِغْفَارَةً) .
وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ بِمَصْدَرِ الثَّلَاثِي إِلا أَنْ يَرِدَ شَاذًا فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ كَـ (إِتْيَانَةً)
و (لِقَاءَةً) و قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ :

..... إن لم تُكُنْ مِنْ قَبْلِ مُسْتَقْرَرَةٍ
أشار به ابن مالك إلى أن المصادر التي صِيغَتْ فِي الْأَصْلِ بِالتَّاءِ كَـ (إِرَادَةً)
و (اسْتِرَادَةً) و (دَحْرَجَةً) لَا يَكْتَفَى فِيهَا عِنْدَ قُصْدِ الْمَرَّةِ بِتِلْكَ التَّاءِ ، بَلْ تُوصَفُ بِوَصْفِ
يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ نَحْوُ (أَبَانَ إِبَانَةً وَاحِدَةً) و (اسْتَعَانَ اسْتِعَانَةً وَاحِدَةً) .
و كَذَلِكَ يُفْعَلُ بِمَصْدَرِ الثَّلَاثِي الَّذِي كَـ (رَحْمَةً) و (بَعَثَةً) .

(ص)

وقد تجيء (فِعْلَةٌ) هَيْئَةً مَا لَيْسَ ثَلَاثِيًّا شُدُودًا فَاغْلَمَا

(ش)

الإشارة بهذا الكلام إلى نحو قولهم : (فُلَانٌ حَسَنَ الْعِمَّةِ وَالْقِمِصَّةِ) و (فَلَانَةٌ حَسَنَةُ
الْحِمْرَةِ وَالسُّقْبَةِ) .
يُرِيدُونَ الْهَيْئَةَ مِنْ (تَقَمَّصَ) ^(١) وَمِنْ (تَعَمَّمَ) و (تَخَمَّرَتْ) ^(٢) و (تَنَقَّبَتْ) ^(٣)
أَوْ اخْتَمَّرَتْ وَانْتَقَبَتْ .

(١) تقمص : لبس القميص . لسان العرب (قمص) .
(٢) تخمرت المرأة : لبست الخمار . لسان العرب (حمر) .
(٣) تنقبت المرأة : سترت وجهها بالنقاب . لسان العرب (نقب) .

(ص)

زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ كَ (مُخْتَدِي)
قَبْلَ الْأَخِيرِ - مُطْلَقًا - فَائِسًا
بِهِ اسْمَ مَفْعُولِ كَ (مُعْطَى الْمُتَّقِدِ) (١)

وَزُنَ الْمَضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ الَّذِي
وَأَفْتَرَقًا بِالْمِيمِ مَعَ كَسْرَةِ مَا
وَأَجْعَلُ مَكَانَ الْكَسْرِ فَتَحًا إِنْ تُرِدُ

(ش)

إِذَا أُرِدَتْ اسْمُ فَاعِلِ فِعْلٍ زَائِدٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَجِيءَ بِهِ عَلَى وَزْنِ مَضَارِعِهِ جَاعِلًا
بَدَلَ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ مِيمًا مضمومة كاسرًا مَا قَبْلَ آخِرِهِ - مُطْلَقًا - أَي سَوَاءً فِي ذَلِكَ مَا
فِيهِ تَاءُ الْمَطَاوِعَةِ وَمَا لَيْسَتْ فِيهِ ، وَإِذَا أُرِدَتْ اسْمُ مَفْعُولٍ فَاتَّحَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ بَعْدَ زِيَادَةِ الْمِيمِ
الْمِضمومة نَحْوُ : (اسْتَغْفِرُ مُسْتَغْفِرُ) .

رابعًا : في الأمر :

(ص)

وَمَا سِوَاهُ أَفْعَلُ بِهِ الَّذِي أَصِفُ
وَأَبْدَأُ بِتَحْرِيكِ يَلِي كَ (بَادِرًا)
يَحِقُّ لِلْفِعْلِ الَّذِي قَدْ جُزِمَا
بِهِمَزَةُ الْوَصْلِ افْتِتْحَهُ كَ (اقْتَدِرُ)

وَالْأَمْرُ مِنْ (أَفْعَلُ) : (أَفْعَلُ) كَ (أَضِفُ)
فَأَوَّلَ الْمَضَارِعِ أَحْدَفَ أَمْرًا
و (سَلْ) و (بَعْ) و (رَدَّ) و لُتْخِمَ بِمَا
وَالسَّائِكِينَ الثَّانِي كَمِثْلِ (يَنْتَصِرُ)

(ش)

إِنْ كَانَ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ سَاكِنًا كُنُونِ (يَنْتَصِرُ) فَاِبْدَأُ بِهِمَزَةُ الْوَصْلِ نَحْوُ :
(انْتَصِرَ) . وَمِثْلُهُ : (يَنْتَظِرُ) و (انْتَظِرَ) .
وَلَا يَتَنَاوَلُ قَوْلُ بِنِ مَالِكِ :

وَإِنْ تَلَاهُ سَاكِنٌ

نَحْوُ : (يُكْرَمُ) ، لِأَنَّ (أَفْعَلُ) قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَعَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ مِنْهُ مُفْتَتِحٌ
بِهِمَزَةُ قَطْعٍ ، سِوَاءَ سَكَنَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ مِنْهُ كَ (يُكْرَمُ) أَمْ تَحْرَكَ كَ (يُضَيِّفُ)
فَمَا ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَالْمُرَادُ بِهِ غَيْرُ (أَفْعَلُ) .

(١) نقد الدراهم والدنانير نقدًا وتنفادًا : ميز جديها من رديها . لسان العرب (نقد) .

(ص) ما يشترك فيه المصدر والزمان والمكان :

مَصْنِدَرٌ ، أو زَمَانٌ ، أو مَكَانٌ من (مَفْعَلٍ) بِالْفَتْحِ يُسْبِتَانِ
إِنْ صِيغَ تَمَالِيْسٌ مِنْهُ (يَفْعَلُ) مَكْسُورُ عَيْنٍ ، وَكَذَلِكَ (مَفْعَلُ)
مَنْ كَلَّ ذِي اعْتِلَالٍ لَامٍ كَ (رَمَى) كَذَلِكَ مِنْ نَحْوِ (رَعَيْتُ) وَ (سَمَا)

(ش)

يشترك المصدر والزمان والمكان^(١) في (مَفْعَلُ) بفتح العين إن كان من (فَعْلُ) نحو :
(الْمَكْتَرُ) أو من (فَعِلُ يَفْعَلُ) كَ : (الْمَشْرَبُ) أو من (فَعَلُ يَفْعَلُ) كَ (الْمَذْهَبُ) أو
من معتل اللام - مطلقاً - كَ (الْمَسْعَى) و (الْمَرْمَى) و (الْمَلْهَى) و (الْمَرْعَى) .

(ص) صوغ المصدر والزمان والمكان على وزن (مَفْعَلُ) :

وَعَيْنُهُ أَكْسِرُ فِي الثَّلَاثَةِ مَتَى يُصَاغُ تَمَا فَاؤُهُ وَأَوْأُ ثِنَاتَا
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَلَّ لَامٍ كَ (وَلَى) وَمَا لَهُ (يَفْعَلُ) بِالْكَسْرِ انْجَلَى
وَعَبْرَ مَا قَدِمْتُ مِنْ ذِي (يَفْعَلُ) لِمَا سَوَى الْمَصْدَرِ مِنْهُ (مَفْعَلُ)
(مَفْعَلُ) لِمَصْدَرٍ ، وَعَبْرَ مَا قَرَّرْتُهُ فَبَشِّرْ ذُوهُ أَحْكَمَا

(ش)

وقول ابن مالك :

وَعَيْنُهُ أَكْسِرُ فِي الثَّلَاثَةِ

أي عين (المَفْعَلُ) أَكْسِرُ في المصدر والزمان والمكان إن كان فاؤه واوًا ، ولم يكن
لامه معتلة كَ (المُورِدُ) و (المُوقِفُ) . و (وَلَى) من قولهم وَلَيْتَ الأَرْضُ إِذَا أَصَابَهَا الوَلْيُ
وهو المطر الذي يلي الوَسْمِي ، وهو المطر الذي يتزل بعد الخريف فيسُمُّ الأَرْضُ بِالتَّبَاتِ .

وقول ابن مالك :

..... وَمَالُهُ (يَفْعَلُ) بِالْكَسْرِ

أشار به إلى أَنَّ مَالَهُ مَضَارِعٌ عَلَى (يَفْعَلُ) بكسر العين فالمفعل منه كسور العين إذا
أريد به مكان أو زمان كَ (المَضْرِبِ) و (الْمُنْتَجِحِ)^(٢) .

(١) الزمان والمكان : اسمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معًا : هما : المعنى المجرد الذي

يبدل عليه ذلك المصدر مزيدًا عليه الدلالة على زمان وقوعه أو مكان وقوعه . انظر : عباس حسن ، النحو الوافي
ج ٣ ص ٢٣١٩ ط/دار المعارف ، القاهرة ط ١٣ .

(٢) نتج نتحاء رشح ، يقال : نتج العرق من الجلد ، ونتج الإناء بما فيه . لسان العرب مادة (نتج) .

ومفتوح العين إذا أريد به المصدر نحو: (ضَرَبْتَهُ مَضْرَبًا) ، و (كَسَبْتَهُ مَكْسَبًا) .

كما أشار بقوله :

وَعَبَّرَ مَا قَدَّمْتُ مِنْ ذِي (يَفْعَلُ)

إلى ما فاؤه واوٌ ، ولأمة حرف لين ، ومضارعه (يَفْعَلُ) كـ (وَعَدَ) و (رَمَى) فإنَّ المَفْعِلَ منه لا يختلف .

وأشار كذلك ابن مالك بقوله :

..... وَعَبَّرَ مَا قَرَّرْتَهُ فَبَشَّرْتَهُ ذُوذِهِ أَحْكَمًا

إلى مَا سُمِعَ فِيهِ الْكَسْرُ ، وقياسه الفتح كـ (مَشْرِقُ) و (مَغْرِبُ) و (مَطْلَعُ) و (مَنْبِتُ) و (مَسْكِنُ) و (مَنْسِكُ) و (مَسْجِدُ) . والفتح مسموعٌ في بعضها ، والقياس ففتحها وإجراؤها عليه جائز .

(ص)

وذي الثلاثة ابْنَيْنِ لَهُنَّ مِنْ
غير الثلاثي اسم مفعول تُبْنِ
كـ (مُسْتَقَرٌّ) (مُصْبِحٌ) و (مُمْسِيٌّ) (مُمَزَّقٌ) (مُجْرَى) كذا (مُرْسَى)

(ش)

الإشارة إلى أن في (المفعل) قد تقرر أنه يبنى من الثلاثي للمصدر والزمان والمكان . فمن أراد أن يُعامل غير الثلاثي بهذه المعاملة ببنى منه اسم مفعول ، وجعله بإزاء ما يقصده من الثلاثة فمن المستعمل مصدرًا قوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾^(١) أي إجراؤها وإرساؤها . وقوله تعالى : ﴿مَرَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾^(٣) — أي الاستقرار — ومنه قول الشاعر :

أظْلَمُوا إِنْ مُصَّابِكُمْ رَجُلًا
أي : إن إصابتكم رجلاً .

(١) من الآية رقم (٤١) من سورة (هود) .

(٢) من الآية رقم (١٩) من سورة (سبا) .

(٣) من الآية رقم (١٢) من سورة (القيامة) .

(٤) قاله : مجهول بحره : الكامل والشاهد فيه في قوله : (إن مصابكم) تم توضيحه وقيل للحارث بن خالد

المخزومي وهو في ديوانه ص ٩١ ، والبيت من شواهد الأغاني ج ٩ ص ٢٢٥ ومجالس ثعلب ج ١ ص ٢٢٤ والممع

ج ٢ ص ٩٤ والأشباه والنظائر ج ٦ ص ٢٢٦ والخزانة ج ١ ص ٤٥٤ .

ومفتوح العين إذا أريد به المصدر نحو : (ضَرَبْتَهُ مَضْرَبًا) ، و (كَسَبْتَهُ مَكْسَبًا) .
كما أشار بقوله :

وغير ما قَدَّمْتُ من ذي (يَفْعِلُ)
إلى ما فَاوَّهُ واوُّ ، ولَامُهُ حرفُ لين ، ومضارعه (يَفْعِلُ) كـ (وَعَدَ) و (رَمَى)
فإنَّ المَفْعِلُ منه لا يختلف .
وأشار كذلك ابن مالك بقوله :

..... وَغَيْرُ مَا قَرَّرْتُهُ فَبِشْدُوذِهِ احْكُمَا
إلى مَا سُمِعَ فِيهِ الكَسْرُ ، وقياسه الفتحُ كـ (مَشْرِقُ) و (مَغْرِبُ) و (مَطْلَعُ)
و (مَنبِتُ) و (مَسْكِنُ) و (مَنسِكُ) و (مَسْجِدُ) . والفتح مسموعٌ في بعضها ،
والقياس فَتَحَّتْهَا وإجْرَاؤُهَا عليه جَائِزٌ .

(ص)

وذي الثلاثة ابْنَيْنِ لَهُنَّ مِنْ
كـ (مُسْتَقَرٌّ) (مُصْبِحٌ) و (مُمَسَى)
غير الثلاثيِّ اسمَ مفعولٍ تُسَبِّحُ
(مُمَزَّقٌ) (مُجْرَى) كذلك (مُرْسَى)

(ش)

الإشارة إلى أن في (المفعول) قد تقرر أنه يبنى من الثلاثي للمصدر والزمان والمكان .
فمن أراد أن يُعاملَ غير الثلاثي بهذه المعاملة بنى منه اسمَ مَفْعُولٍ ، وَجَعَلَهُ بإزاء ما يقصده من
الثلاثة فمن المستعمل مصدرًا قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا ﴾ ^(١) أي إجْرَاؤُهَا
وإرساؤُهَا . وقوله تعالى : ﴿ وَمَرَقْنَا هَمَّ كُلِّ مُمَزَّقٍ ﴾ ^(٢) .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَيْ رَيْكِ يَوْمِنَا الْمُسْتَقَرُّ ﴾ ^(٣) — أي الاستقرار — ومنه قول الشاعر :

أظْلَمُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا
أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ ^(٤)
أي : إن إصَابتكم رجلاً ..

(١) من الآية رقم (٤١) من سورة (هود) .

(٢) من الآية رقم (١٩) من سورة (سبأ) .

(٣) من الآية رقم (١٢) من سورة (القيامة) .

(٤) قائله : مجهول بحره : الكامل والشاهد فيه في قوله : (إن مصابكم) تم توضيحه وقيل للحارث بن خالد
المخزومي وهو في ديوانه ص ٩١ ، والبيت من شواهد الأغاني ج ٩ ص ٢٢٥ وبجالس نعلب ج ١ ص ٢٢٤ والممع
ج ٢ ص ٩٤ والأشباه والنظائر ج ٦ ص ٢٢٦ والخزانة ج ١ ص ٤٥٤ .

(ص)

لآلة^(١) من الثلاثي (مَفْعَلَه)
 لاسم مكان قد حوى ما استكثر
 في الآلة (المَفْعَل) مَحْفُوظًا وَرَدًا
 وربما تُلِثَ عَيْنُ (مَفْعَلَه)
 وشذ نحو (مِطْبَخ) و (مَنَقَل)
 و (مِفْعَل) أو مُدَّة و (مَفْعَلَه)
 وأفعال المكان - أيضًا - كَثُرًا
 وفأقاه (الفَعَالُ) لكن ما اطرَد
 في مَضَدِرٍ أو بُقْعَةٍ مُشْتَمِلَه
 ونَادِرٌ تَثْلِيثُ مِيمٍ (مَغْرَل)

(ش)

مِفْعَلَةٌ كَ (مِكَسْحَةٌ)^(٢) .
 ومِفْعَلٌ كَ (مِسْعَرٌ) .
 و (مِفْعَالٌ) كَ (مِحْرَاثٌ) و (مِئْقَاشٌ) .
 وأما مَفْعَلَةٌ لاسم مكان الشيء الكثير فك (مَظْبَأَةٌ) للمكان الكثير الظباء
 و (مَذَابَةٌ) للموضع الكثير الذئاب .

ومِفْعَلٌ الدَّالٌ على آلة : (مَنخُلٌ) و (مُسْعَطٌ)^(٣) و (مُدْهِنٌ) و (مُكْحَلَةٌ) .
 و (فِعَالٌ) لآلة كَ (إِرَاثٌ) وهو آلة تأريث النار أي : إضرامها .
 وتَثْلِيثُ عَيْنٍ (مَفْعَلَةٌ) - مصدرًا - كَ (مَقْدَرَةٌ وَمَقْدِرَةٌ ، و مَقْدَرَةٌ) .
 و بُقْعَةٌ - كَ (مَقْبِرَةٌ ، و مَقْبِرَةٌ ، و مَقْبِرَةٌ) وهو المكان الكثير القبور .
 و (مِفْعَلٌ) اسم مكان الفعل (مِطْبَخٌ) - وهو مكان الطبخ - عن ابن سيده^(٤) .
 ومثله (المِرْفِقُ) لبيت الخلاء .
 وأما مَجِيءٌ (مِفْعَلٌ) - صفة فكثير كَ (مِعْشَمٌ) - لكثير العشم^(٥) و (مِلَمٌ)
 للذي يكثر لسم الأشياء بإتقان .

و (مَفْعَلٌ) بفتح الميم والعين - في الآلات أقل من (مَفْعَلٌ) في أسماء المكان .
 ومما جاء على (مَفْعَلٌ) اسم لآلة (مَنَقَلٌ) للحنف . وكان حقه أن يكسر ميمه لأنه
 آلة الانتقال . وأما (مَنَارَةٌ) فمكان يوضع عليه المصباح وهو الذي فيه الزيت والفتيلة .

- (١) اسم بصاغ - قياساً - من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي المتصرف لازماً أو متعدياً بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد ذلك المصدر وتحقيق مدلوله . انظر عباس حسن ج ١ ص ١٠٧ .
- (٢) المكسحة : ما يكس به . لسان العرب (كسح) .
- (٣) المسعط : وعاء السعوط وهو الدواء يدخل في الأنف . لسان العرب (سعط) .
- (٤) انظر : ابن سيده في المحكم ج ٥ ص ٧٨ .
- (٥) غشم الحاطب غشما : احتطب ليلاً فقطع كل ما قدر عليه بلا نظر ولا فكر . لسان العرب (غشم) .

وذكر ابن سيده^(١) أن (المُعزَل) قد يُضَمِّم ميمه ، ويُفْتَح ، والكسر أشهر .
ومثله (المُحَسِّن) لثوب مَصْبُوغ بِالْجِسَادِ ، أي : الزَعْفَرَان . ومثله - أيضًا -
(المُخَدَّع) وهو بيت صغير في صدر البيت الكبير .
وَرَوِي - أيضًا - التلث في ميم (مُصَحَّف) .

خاتمة البحث

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى ولا تعدّ ، وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد .

فقد فرغت بحمد الله تعالى من كتابة بحثي بعنوان : (صرف ابن مالك في الكافية الشافية) . وتناولت فيه جهود ابن مالك الصرفية التي لا تخفى على أهل العلم . حيث اشتمل البحث على مقدمة وأربعة أبواب وانتهى بهذه الخاتمة مع وضع الفهارس اللازمة .

أما المقدمة ، فتناولت فيها موضوع البحث وأهدافه وأسبابه ومنهجه ومصادره .
وأما الباب الأول : فقد قسمته إلى فصلين . تناولت فيهما نشأة المؤلف وعصره ومؤلفاته وتطرق في ذلك إلى نشأة علم الصرف ومفهومه ومنهج المؤلف في كتابه الكافية الشافية . وكشف البحث فيه عن سقوط اسم جده الأول (محمد) وجده الأعلى (عبدالله) . وحياته العلمية والعملية المتميزة . وعصامية ابن مالك التي أكسبته شهرة كبيرة ، ويرجع ذلك لأسرته المتواضعة التي لم يتناولها الرواة بشيء من التفصيل .

أما الباب الثاني : فقد احتوى على ثلاثة فصول ، تحدثت فيه عن التذكير والتأنيث والجموع والتصغير والنسب . وكشف البحث فيه عن وجوه متعددة ومتباينة من لغات العرب في التذكير والتأنيث ، فما كان يؤنث عند أهل الحجاز ، يذكر في نجد وبنو تميم من الأجناس مثل (شجر) ونخل . وعلى هذا يترتب حكم العدد الواقع عليها .

أما السباب الثالث : فقد اشتمل على فصلين . تحدثت في الفصل الأول عن الإمالة والوقف وإلتقاء الساكنين ، حيث كشف البحث فيه إن الإمالة جائزة وليست واجبة . وتناولت في الفصل المحرد والمزيد وهمزة الوصل ، إذ كشف البحث فيه أن ميدان الصرف هو الفعل والاسم أما الحرف فلا نصيب له في التصريف .

أما الباب الرابع فقد كان في فصلين تحدثت في الفصل الأول عن الإبدال والإعلال ، أما الفصل الثاني فتناولت فيه الإدغام وتصريف الأفعال والأسماء المشتقة . وكشف البحث في هذا الباب وجوب الإدغام وجوازه وعدمه بحسب القواعد التي أقرها العلماء .

ثم خلص البحث بعد هذا العرض إلى النتائج التالية :

أولاً : امتاز ابن مالك بالأمانة العلمية والدقة في نسبه للآراء . إذ لم أعثر له على نسبة مخالفة لما ذكره من الآراء .

ثانياً : يقدم كتاب الكافية الشافية أصولاً صرفية وآراء أصيلة هم الباحثين ، فهو يعدّ موسوعة في الشواهد الشعرية والآراء الصرفية واللغوية .

ثالثاً : يعدّ كتاب الكافية الشافية من أهم كتب ابن مالك المطولة التي يجد فيها الباحثون بغيتهم ، كما يلمسون المتعة والفائدة .

رابعاً : مثل بأمثلة شعرية من خارج عصر الاستشهاد ، وربما كانت مجهولة القائل مثل قول الشاعر :

بَيْنَ الْبَرَامِكَةِ الَّذِينَ مِنَ التَّنْدَى خَلَقُوا وَإِنْ دُعُوا إِلَيْهِ أَجَابُوا
التوصيات :

١- الدراسات الصرفية ميدان خصب للباحثين ، يحتاج منا إلى مزيد من البحوث والدراسات المستفيضة التي تثري هذا الميدان .

٢- لا زالت مكتبات العالم تعج بالعديد من المخطوطات في علم النحو والصرف بخاصة وهي في حاجة إلى من يعمل على تحقيقها وتنقيحها ودراستها وإظهارها إلى حيز الوجود .

هذا بعض ما توصلت إليه في دراستي لصرف ابن مالك في الكافية الشافية .
فما كان فيه من صواب فهو من الله تعالى ثم من الإرشادات والتوجيهات التي أمدني بها فضيلة المشرف على هذه الرسالة . وما كان من خطأ فمن نفسي . وما توفيقي إلا بالله .

في نهاية هذا العمل المتواضع ، أتوجه إلى الله بالدعاء لعلمائنا الأفاضل الذين بذلوا جهودهم في الحفاظ على لغة ديننا الحنيف فأفادوا واستفادوا — رحمهم الله جميعاً رحمة الأبرار — وأدخلنا وإياهم جنات تجري من تحتها الأنهار . كما أسأل الله جلّ وعلا أن يجعل هذه العمل خالصاً لوجهه الكريم . وينفعني به وجميع طلاب العلم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وأصحابه والتابعين .

(ح) فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ١- أثر ابن مالك في الدراسات الصرفية . د. محمد آدم الزاكي .
رسالة ماجستير ١٤٠١هـ — ١٩٨١ م .
- ٢- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان . الطبعة الأولى . ترتيب الأمير علاء الدين علي
ابن بلبان الفارسي . دار الكتب العلمية . بيروت سنة ١٩٨٧ م .
- ٣- ارتشاف الضرب . لأبي حيان الأندلسي . تحقيق : د. رجب عثمان .
الطبعة الأولى مطبعة المدني — القاهرة سنة ١٩٨٨ م .
- ٤- أسرار العربية للأنباري . تحقيق : محمد بهجت .
مطبعة الترقى — دمشق سنة ١٩٥٧ م .
- ٥- الأشباه والنظائر . للسيوطي . تحقيق : د. عبدالعال مكرم .
الطبعة الأولى — مؤسسة الرسالة — بيروت سنة ١٩٨٥ م .
- ٦- الاشتقاق . ابن دريد . تحقيق : عبدالسلام هارون .
طبعة السنة المحمدية . مصر ١٩٨٥ م .
- ٧- الأصول في النحو لابن السراج . تحقيق : د. عبدالحسين الفتلى .
الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة — بيروت سنة ١٩٨٥ م .
- ٨- الأعلام للزركلي . الطبعة الثانية . مطبعة كوستاتسوماس وشركاه سنة ١٩٥٩ م .
- ٩- الأغاني للأصبهاني — تحقيق : إبراهيم الأنباري .
طبعة دار الشعب — القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- ١٠- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي — تحقيق : د. محمود فجال .
الطبعة الأولى — مطبعة الثغر — المملكة العربية السعودية — سنة ١٤٠٩هـ .
- ١١- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي .
طبعة دار الجليل — بيروت سنة ١٩٧٣ م .

- ١٢- إكمال الإعلام لابن مالك — تحقيق : سعد بن حمدان الغامدي .
الطبعة الأولى — مطبعة مكتبة المدني جدة سنة ١٤٠٤هـ .
- ١٣- أمالي بن الشجري لابن الشجري . تحقيق : محمود الطناحي .
طبعة مكتبة الخانجي — القاهرة — .
- ١٤- الأمالي لأبي علي القالي . دار الكتاب العربي — بيروت .
- ١٥- إنباه الرواة على إنباه النحاة للقفطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى
دار الفكر العربي ، القاهرة . ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت سنة ١٩٨٦ م .
- ١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري . مطبعة السعادة —
مصر ١٩٧٦ م . + طبعة بيروت بتحقيق : هادي حسن حمودي . بيروت ١٩٩٩ م .
- ١٧- البحر المحيط . محمد بن يوسف الأندلسي طبعة الكتب العلمية . بيروت ١٩٩٣ م .
- ١٨- البداية والنهاية لابن كثير . الطبعة الأولى مطبعة السعادة — مصر سنة ١٩٣٢ م .
- ١٩- بغية الوعاة للسيوطي — تحقيق محمد أبو الفضل . الطبعة الأولى — مطبعة عيسى
الخلي — القاهرة سنة ١٩٦٥ م .
- ٢٠- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان . الطبعة الثانية — مطبعة دائرة المعارف . القاهرة .
- ٢١- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي د.حسن إبراهيم .
الطبعة الأولى . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة سنة ١٩٦٧ م .
- ٢٢- تاج العروس للزبيدي . دارمكتبة الحياة . بيروت .
- ٢٣- التبيان في تصريف الأسماء . د.أحمد كحيل . الطبعة السادسة .
مطبعة السعادة . القاهرة سنة ١٩٨٧ م .
- ٢٤- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام . تحقيق : د.عباس مصطفى .
دار الكتاب العربي . بيروت سنة ١٩٨٦ م .
- ٢٥- تذكّر النحاة لأبي حيان الأندلسي . تحقيق : د.عفيف عبدالرحمن .
الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة . بيروت سنة ١٩٨٦ م .
- ٢٦- ترتيب القاموس المحيط . الطاهر الراوي . الطبعة الثانية . طبعة الحلبي .

- ٢٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك . تحقيق : محمد كامل بركات .
دار الكتاب العربي . القاهرة سنة ١٩٦٧ م .
- ٢٨- التصريح بضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . تحقيق : عبدالفتاح بحيرى .
الطبعة الأولى . الزهراء للإعلام العربى . القاهرة سنة ١٩٩٧ م .
- ٢٩- تهذيب الألفاظ لابن السكيت . المطبعة الكاثوليكية . بيروت سنة ١٩٨٥ م .
- ٣٠- تهذيب اللغة . تحقيق : عبدالكريم العزباوى . الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٣١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى . تحقيق : د. عبدالرحمن سليمان . طبعة مكتبة الكلمات الأزهرية . القاهرة سنة ١٩٧٧ م .
- ٣٢- التوضيح والتكميل لابن عقيل . محمد عبدالعزيز النجار . الطبعة الثانية .
مطابع الأهرام التجارية . القاهرة سنة ١٩٧٩ م .
- ٣٣- جمهرة اللغة . ابن دريد . مؤسسة الحلبي . (طبعة جديدة بالأوفست) .
- ٣٤- حاشية الخضرى على ابن عقيل . دار الفكر . بيروت سنة ١٩٧٨ م .
- ٣٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني . طبعة دار إحياء الكتب العربية .
عيسى الحلبي . القاهرة .
- ٣٦- الحجة في القراءات السبع . تحقيق : عبدالعال سالم مكرم .
الطبعة الرابعة . دار الشروق . بيروت سنة ١٩٨١ م .
- ٣٧- الحيوان . الجاحظ . تحقيق : د. عبدالسلام هارون .
دار إحياء التراث العربى . بيروت .
- ٣٨- خزانة الأدب للبغدادى . تحقيق : عبدالسلام هارون . مكتبة الفاتحي .
القاهرة سنة ١٩٨١ م . + طبعة المطبعة السلفية . القاهرة سنة ١٣٤٧ هـ .
- ٣٩- الخصائص لابن جنى . تحقيق : محمد علي النجار .
الطبعة الثانية . دار الهدى للطباعة والنشر . بيروت .
- ٤٠- دائرة المعارف الإسلامية . مطبعة دار الشعب . القاهرة .
- ٤١- الدرر اللوامع للشنقيطي . تحقيق : عبدالعال مكرم . الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة
بيروت سنة ١٤٠٥ هـ . + طبعة دار المعرفة بيروت سنة ١٩٧٣ م .

- ٤٢- الدر المصون للسمين الحلبي . تحقيق : الشيخ / محمد علي معوض .
دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٤٣- ديوان أبي قيس بن الأسلت . تحقيق : حسن محمد باجوده .
دار التراث القاهرة .
- ٤٤- ديوان الأفوه الأودي . تحقيق : د. محمد التنوحي .
الطبعة الأولى . دار صادر بيروت سنة ١٩٨٨ م .
- ٤٥- ديوان تميم ابن مقبل . تحقيق : عزه حسن .
مطبعة الترقى . دمشق سنة ١٢٨١ هـ .
- ٤٦- ديوان ذي الرمة . تحقيق : عبدالقدوس أبي صالح .
الطبعة الأولى . طبعة مؤسسة الإيمان . بيروت سنة ١٩٨٢ م .
- ٤٧- ديوان رؤبة بن العجاج . تحقيق : وليم بن الورد .
الطبعة الثانية دار الآفاق الجديدة . بيروت .
- ٤٨- ديوان زياد الأعجم . تحقيق : د. يوسف حسين بكار .
الطبعة الأولى . دار المسيرة . بيروت سنة ١٩٨١ م .
- ٤٩- ديوان سراقه البارقي . تحقيق : محمد يوسف نجم .
دار بيروت . بيروت سنة ١٩٨٦ م .
- ٥٠- ديوان الشماخ بن ضرار . تحقيق : صلاح الدين الهادي .
الطبعة الأولى . دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م .
- ٥١- ديوان الشنفرى . تقديم : طلال حرب . الطبعة الأولى . دار صاد - بيروت .
- ٥٢- ديوان طرفة بن العبد . تقديم : سيف الدين الكاتب وأحمد عاصم الكاتب .
منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت .
- ٥٣- ديوان طرفة بن العبد . دار مكتبة الحياة . بيروت .
- ٥٤- ديوان عبدالله بن رواحة . دراسة د. وليد قصاب .
الطبعة الثانية . طبعة دار الضياء ، الأردن سنة ١٩٨٨ م .
- ٥٥- ديوان عمر بن أبي ربيعة . دار صادر بيروت .

- ٥٦- ديوان الفرزدق . تعليق عبدالله الصاوي . مطبعة الصاوي . القاهرة .
- ٥٧- ديوان القطامي . تحقيق : د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب .
الطبعة الثانية . دار الثقافة . بيروت ١٩٦٠ م .
- ٥٨- ديوان كعب بن زهير . قدّم له د. حنا نصر الحّي .
طبعة دار الكتاب العربي . بيروت سنة ١٩٩٠ م .
- ٥٩- ديوان ليبد بن ربيعة . تحقيق : د. إحسان عباس .
طبعة مطبعة حكومة الكويت سنة ١٩٨٤ م .
- ٦٠- سر صناعة الإعراب لابن جني . تحقيق : د. حسن هندراوي .
الطبعة الأولى . دار القلم . دمشق سنة ١٩٨٥ م .
- ٦١- سمط اللآلي . للأوني . تحقيق : عبدالعزيز الميمني .
طبعة دار الحديث . بيروت .
- ٦٢- سنن أبي داود . طبعة دار سحنوان . تونس سنة ١٩٩٢ م .
- ٦٣- سنن الترمذي . تحقيق : أحمد محمد شاكر . طبعة دار الكتب العلمية . بيروت .
- ٦٤- سنن الصلاة الكبرى للبيهقي . الطبعة الأولى . مجلس دائرة المعارف
العثمانية ١٣٤٦ هـ .
- ٦٥- سير أعلام النبلاء . تحقيق شعيب الأنوروط .
الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة . بيروت سنة ١٩٨١ م .
- ٦٦- شذرات الذهب لأبي الفلاح الحنبلي . المتب التجاري للطباعة . بيروت .
- ٦٧- شذ العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي .
الطبعة الأولى . مصطفى الحلبي . بيروت سنة ١٩٥٧ م .
- ٦٨- شرح أشعار الهدلين . تحقيق : عبدالستار أحمد . طبعة مكتبة دار العروبة القاهرة .
- ٦٩- شرح الأشموني . تحقيق : محمد محي الدين . الطبعة الأولى .
دار الكتاب العربي . بيروت ١٩٥٥ م .
- ٧٠- شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق : د. عبدالرحمن السيد و د. محمد البدوي .
الطبعة الأولى . طبعة هجر . مصر سنة ١٩٩٠ م .

- ٧١- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . دار الفكر العربى . بيروت .
- ٧٢- شرح ديوان عنتره للخطيب التبريزى . تقدم مجيد طراد .
دار الكتاب العربى . بيروت سنة ١٩٩٢ م .
- ٧٣- شرح ابن عقيل . تحقيق : محمد محى الدين . الطبعة العشرون .
دار التراث . القاهرة سنة ١٩٨٠ م .
- ٧٤- شرح الرضى على الكافية للرضى . تحقيق : يوسف حسن . طبعة ليبيا سنة ١٩٩٣ م .
- ٧٥- شرح شواهد المغنى للسيوطى . دار مكتبة الحياة .
- ٧٦- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق : عدنان الدورى .
مطبعة العاني . بغداد سنة ١٩٧٧ م .
- ٧٧- شرح المفصل لابن يعيش . عالم الكتب . بيروت . ومكتبة المتنبى . القاهرة .
- ٧٨- شواهد الإيضاح . عبدالله بن برى . تحقيق : د. عيد مصطفى و د. محمد مهدي علام
الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية . القاهرة سنة ١٩٨٥ م .
- ٧٩- شواهد التوضيح والتصحيح . تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقى .
الطبعة الثالثة . عالم الكتب . بيروت سنة ١٩٨٣ م .
- ٨٠- صبح الأعشى للقلقشندي . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة .
- ٨١- صحيح مسلم . تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقى .
الطبعة الثانية . طبعة دار إحياء التراث العربى . بيروت سنة ١٩٧٢ م .
- ٨٢- صفة جزيرة العرب للهمداني . تحقيق : محمد بن عبدالله آل بلهيد . القاهرة ١٩٥٣ م .
- ٨٣- ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمدعبدالعزیز النجار .
الطبعة الأولى . طبعة الفجالة . القاهرة سنة ١٩٦٩ م .
- ٨٤- طبقات الشافعية للسبكي . تحقيق : عبدالفتاح محمد ومحمود الطناحي .
الطبعة الأولى . مطبعة عيسى الحلبي . القاهرة سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٨٥- طبقات القراء للذهبي . تحقيق : أحمد خان .
- ٨٦- طبقات النحويين والنحويين لأبي بكر الأندلسي . تحقيق : محمد أبو الفضل .
الطبعة الثانية . دار المعارف . مصر سنة ١٩٨٤ م .

- ٨٧- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري . مكتبة الخانجي . القاهرة سنة ١٩٣٢ م .
+ طبعة دار الكتب العلمية . بيروت بعناية براجستر سر ١٩٨٤ م .
- ٨٨- الفرائد الجديدة للأسيوطي . تحقيق : الشيخ عبدالكريم المدرسي .
وزارة الأوقاف . الجمهورية العراقية سنة ١٩٧٧ م .
- ٨٩- فوات الوفيات لابن شاکر . تحقيق : محمد محي الدين .
الطبعة الأولى . مطبعة السعادة . مصر سنة ١٩٥١ م .
- ٩٠- القاموس المحيط للفيروز آبادي . تحقيق : مكتب تحقيق مكتب التراث في مؤسسة
الرسالة . بيروت . طبعة مؤسسة الرسالة . بيروت سنة ١٩٨٧ م .
- ٩١- قطر الندى لابن هشام . طبعة المكتبة العصرية . بيروت سنة ١٩٩٣ م .
- ٩٢- كتاب ذيل الأمالي . لأبي علي القالي . طبعة دار الكتاب العربي . بيروت .
- ٩٣- الكتاب لسيبويه . تحقيق : عبدالسلام هارون .
الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣ م . + طبعة ١٩٨٢ م + طبعة ١٩٨٣ م .
- ٩٤- كتاب الشعر لأبي الفارسي . تحقيق : محمود الطناحي .
الطبعة الأولى . مطبعة المدني . القاهرة سنة ١٩٨٨ م .
- ٩٥- كشف الظنون لحاجي خليفة . مكتبة المثنى . بغداد .
- ٩٦- لسان العرب لابن منظور . الطبعة الثالثة .
مطبعة دار الحديث العربي . بيروت سنة ١٩٩٩ م .
- ٩٧- مجموع أشعار العرب . الطبعة الثانية . ترتيب وليم بن الورد .
دار الأوقاف الجديدة . بيروت .
- ٩٨- المحتسب . لابن جنّي . تحقيق : علي النجدي و د. عبدالفتاح إسماعيل شلي .
الطبعة الثانية . دار سزكين للطباعة والنشر سنة ١٩٨٦ م .
- ٩٩- المحكم . ابن سيده . تحقيق : مصطفى السقا و د. حسين نصار .
المكتبة التجارية . مكة المكرمة سنة ١٣٧٧ هـ . + طبعة مطبعة الحلبي .
- ١٠٠- مختار الصحاح . إعداد وتصنيف : نلسم مرعشلي . وأسامة مرعشلي .
دار الحضارة العربية — بيروت سنة ١٩٧٥ م . + طبعة القاهرة .

- ١٠١- مسند الإمام أحمد بن حنبل . تحقيق : شعيب الأرنؤوط .
الطبعة الأولى . مؤسسة الرسالة . بيروت . ١٩٩٩ م .
- ١٠٢- الصباح المنير للفيومي . طبعة عيسى الحلبي . مصر .
- ١٠٣- معجم البلدان لياقوت الحموي . دار صادر ، دار بيروت ، بيروت سنة ١٩٥٥ م .
- ١٠٤- معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة . طبع بدمشق سنة ١٣٦٨ هـ .
+ طبعة دار العلم للملايين ١٩٦٨ م .
- ١٠٥- معجم ما استعجم للبكري . تحقيق : مصطفى السقا .
الطبعة الأولى . طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة سنة ١٩٤٥ م .
- ١٠٦- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . الطبعة الأولى .
مؤسسة الرسالة . بيروت سنة ١٩٩٣ م .
- ١٠٧- المقتضب للمبرد . تحقيق : محمد عبدالحالقي عزيمة . لجنة إحياء التراث الإسلامي .
القاهرة سنة ١٣٩٩ هـ . + طبعة الكتب العلمية . بيروت سنة ١٩٩٩ م .
- ١٠٨- المتع في التصريف لابن عصفور . تحقيق : د. فخر الدين قباوة .
دار المعرفة . بيروت سنة ١٩٧٩ م .
- ١٠٩- المناهج الكافية في شرح الشافية . دراسة وتحقيق : د. رزان يحيى خدام .
طبعة سلسلة إصدارات الحكمة - بريطانيا سنة ٢٠٠٣ م .
- ١١٠- النصف لابن جني (شرح تصريف المازني) تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين .
مطبعة الحلبي . مصر سنة ١٣٧٣ هـ .
- ١١١- الموطأ لمالك . تحقيق : محمد فؤاد . دار الحديث . القاهرة .
- ١١٢- النحو الوافي . د. عباس حسن . الطبعة الثالثة عشر . طبعة دار المعارف . القاهرة .
- ١١٣- النحو الوافي لعباس حسن . دار المعارف . مصر سنة ١٩٧٤ م . + طبعة ١٩٦٢ م .
- ١١٤- نزهة الألبا في طبقات الأدباء . لأبي البركات كمال الدين . تحقيق : د. إبراهيم
السامرائي . طبعة الزرقاء . الأردن . مكتبة المنار سنة ١٤٠٥ هـ .
- ١١٥- نفع الطيب للمقري . تحقيق : محمد محي الدين عوض . الطبعة الأولى .
مطبعة السعادة . مصر سنة ١٩٤٩ م .

- ١١٦- نهاية دولة الأندلس لمحمد عبدالله عنان . الطبعة الثالثة .
طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة سنة ١٩٦٦ م .
- ١١٧- النوادر في اللغة لأبي زيد . تحقيق : محمد عبدالقادر .
دار الشروق . بيروت سنة ١٩١٨ م .
- ١١٨- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي . دار المعرفة . بيروت .
+ طبعة الكويت بتحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم ١٣٩٤ هـ .
- ١١٩- وفيات الأعيان . ابن خلكان . تحقيق : د. يوسف علي الطويل .
الطبعة الأولى . طبعة دار الكتب العلمية . بيروت سنة ١٤١٩ هـ .

(ط)
فهرس
الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩ - ٦	المقدمة
٣٠ - ١٠	الباب الأول : (المؤلف)
٢١ - ١١	الفصل الأول : نشأته وعصره وعلمه ومؤلفاته
٣٠ - ٢٢	الفصل الثاني : نشأة الصرف ومفهومه ومنهج البحث
١٢٩ - ٣١	الباب الثاني : أمور تختص بالأسماء
٦١ - ٣٢	الفصل الأول : التذكير والتأنيث
٩٩ - ٦٢	الفصل الثاني : الجموع
١٢٩ - ١٠٠	الفصل الثالث : التصغير والنسب
١٨٥ - ١٣٠	الباب الثالث : (أمور مشتركة بين الفعل والاسم)
١٥٧ - ١٣١	الفصل الأول : الإمالة والوقف والتقاء الساكنين
١٨٥ - ١٥٨	الفصل الثاني : المجرد والمزيد
٢٦٩ - ١٨٦	الباب الرابع : الفعل والاسم بين الإبدال والإعلال وبين الإدغام والتصريف
٢٣٣ - ١٨٧	الفصل الأول : الإبدال والإعلال
٢٦٩ - ٢٣٤	الفصل الثاني : الإدغام وتصريف الأفعال والأسماء
٢٧١ - ٢٧٠	الخاتمة
٣٠١ - ٢٧٣	الفهارس الفنية